



دكتور حاتم عبد الرحمن الطحاوى

الاقتصاد الصليبي فى بلاد الشام



الاقتصاد الصليبي في بلاد الشام

تأليف

الدكتور حاتم عبد الرحمن الطحاوي

قسم التاريخ

كلية الآداب - جامعة الزقازيق

الطبعة الأولى

م ١٩٩٩



مركز للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية

CEN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

المستشارون

- د . أحمد محمد إبراهيم الهسيوي
- د . شوقي عبد القوي حبيب
- د . علي الحديدي علي
- د . قاسم عبد قاسم
- مفكر القس: محمد عبد الرحمن عيسى

تصميم الغلاف : محمد أبو طالب

الناشر : عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية
- ٥ شارع نعمة للريحية - الهرم - ج.م.ع - تليفون ٢٨٧١٦٩٢
ص . ب ٦٤ خالد بن الوليد بالهرم - رمز بريدي ١٢٥٦٧

PUBLISHER FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES
5, Nourallah St., El-Dokki - A.R.E. Tel : 3871483
P. O. Box 64 Khalid Bin Al-Walid - Al-Haram P. C 12567

إهداء

إلى أمي
بهر من حنان

حاتم

تقديم

دراسة الكيان الصليبي من كافة جوانب وجوده واجب أكاديمي وواجب قومي أيضاً . إذ إن دراسة الحروب والفتن وحدها لم يعد مجدداً في الدراسات التاريخية لأن الحرب جانب واحد من جوانب التفاعل الإنساني . ولكنها غالباً ما تكون نتيجة لعوامل أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية ، كما أنها من ناحية أخرى تؤدي إلى نتائج سكانية واجتماعية وثقافية واقتصادية ... وما إلى ذلك .

والدراسات التي تتناول الحروب الصليبية من الناحية الاقتصادية الخاصة قليلة إلى حد الندر لكل لغات العالم ، وهذه الدراسة التي يقدمها الدكتور حاتم الطحاري واحدة من الدراسات النادرة في التاريخ الاقتصادي للكيان الصليبي . وهي دراسة جمعت بين الجدية والتجديد ؛ فهي دراسة تحدثنا عن المقومات الاقتصادية لكيان شرقي دخلت تحت زراعته على الأرض العربية تحت سماء الشرق العربي الإسلامي . وعلقت النظر في هذه الدراسة الرائدة أن الدكتور حاتم الطحاري استطاع أن يرسم لنا صورة تاريخية عن كيان مستوطاني يستغل الموارد الطبيعية في الأرض التي اغتصبها ، كما يحاول أن يتنمى في الهيكل الاقتصادي العام لمنطقة شرق المتوسط من جهة والعالم الإسلامي كله من جهة أخرى .

وقد فرقت الدراسة بين ما جاء به المستوطنون الصليبيون من بلادهم الأوروبية لكي يزرعوه في بلاد الشام مثل التنظيم الإقطاعي ذي النشأة الأوروبية ، و دور الجمهريات البحرية الإيطالية في تأسيس المجتمعات المغلقة داخل الإمارات الصليبية وملكة بيت المقدس ، وهي المجتمعات التي عرفت اصطلاحاً باسم القومبونات التجارية ، والتي كانت أشبه بهجزر إيطالية مستقلة وسط المناطق التي احتلها الصليبيون واستعمروها .

على أية حال ، فإن الدراسة التي يقدمها الدكتور حاتم الطحاري في هذا الكتاب تحت عنوان « الاقتصاد الصليبي في بلاد الشام » تكشف للقارئ عن التفاعل الذي تم في هذه الفترة التاريخية الهامة بين التنظيمات الاقتصادية التي جاء بها الصليبيون والإيطاليون من

أبناء المدن التجارية الإيطالية من ناحية ، والموارد والإسكانات الاقتصادية والطبيعية التي تتكون منها ثروة فلسطين وبلاد الشام من ناحية أخرى .

وهذه الدراسة الهامة هي الدراسة الأولى في بابها باللغة العربية التي تتناول بالتحليل والرصف الهيكل والبناء الاقتصادي للكيان الصليبي . وهي دراسة تجمع بين الرصف والتحليل والإحصاء . كما يميزها أسلوب عربي وصين . وسعدني أن أقدم هذه الدراسة للقارئ العربي الكريم ، على أمل أن يوفق الله كاتبها إلى مزيد من الدراسات المتعلقة في التاريخ الاقتصادي للحروب الصليبية .

والله الموفق والمستعان

فكتور . قاسم عبيد قاسم

مقدمة

تعتبر الحركة الصليبية إحدى أهم نتائج الفكر الأوربي في العصور الوسطى . كما أنها تمثل منعطفًا هامًا في تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب . بالإضافة إلى ذلك فإنها المحاولة الاستعمارية الأولى من قِبَل الغرب الأوربي لاستعمار الشرق العربي ، فلم يكن الصليبيون حجاجًا بالمعنى العادي للكلمة قدر ما كانوا مستعمرين ومستوطنين للأرض الجديدة . وفي هذا الخصوص تتجلى حقيقة أن الصليبيين إنما وصلوا إلى أراضى الشام لكن يبقوا إلى الأبد ، لا لكن يعودوا إلى بلادهم بعد انتهاء فترة الحج .

وساهمت العديد من العوامل التاريخية في بروز الحركة الصليبية في أوروبا العصور الوسطى ، من ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأخيرًا الدينية .

بعد أن نجحت الحملة الصليبية الأولى في إنشاء مملكة بيت المقدس الصليبية ، وإمارتى الرها وأنطاكية بالإضافة إلى كونية طرابلس ، استمرت هذه الممتلكات الصليبية حوالي قرنين من الزمان ، نجح الصليبيون خلالها في إيجاد صيغة سياسية واجتماعية واقتصادية تلائم الوضع الجديد إلى أن نجح المسلمون في القضاء نهائيًا على آخر المستعمرات الصليبية في عكا ١٢٩١م .

نتيجة لتدور الدراسات الاقتصادية حول تاريخ الصليبيين الاقتصادي ، فقد حاولت أن أتعرض للحياة الاقتصادية في المستعمرات الصليبية في بلاد الشام ولأهم مظاهرها وارتباطها بالظروف السياسية للكيانات الصليبية الجديدة ، فعلى سبيل المثال اركز النظام الاقتصادي على النظام الإقطاعي بالإضافة إلى العمليات التجارية الكبرى ، فضلًا عن الاعتماد على الزراعة لمواجهة متطلبات السكان اليومية .

ونتيجة لتقديم الصليبيين من رحم الإقطاع الأوربي الغربى ، فقد حاولوا إقامة نظام إقطاعى غربى في مستعمراتهم الجديدة . ولما كانت أراضى الشام قد شهدت الإقطاع الشرقى قبل الفتح الصليبي ، ونتيجة لظروف الاحتكاك بين الغرب والشرق ، تكن الصليبيون من إيجاد صيغة إقطاعية خاصة بهم . وإن كانت تمتد جذورها الأصلية إلى الصيغة الإقطاعية لغرب أوروبا .

لهذا كان لابد للفصل الأول أن يتناول النظام الإقطاعي الصليبي ، حيث حاولت فيه تناول البناء السياسي والإداري للمجتمع الإقطاعي الصليبي الجديد ، وكذا السمات الرئيسية له ، كما حاولت أن أتناول فيه العلاقات الإقطاعية بين طبقات المجتمع الصليبي ، والقمعات الحربية المفروضة على الملوك الإقطاعيين تجاه ملكة مملكة بيت المقدس الصليبية .

وفي حقيقة الأمر فإن الخدمات الحربية السابقة كانت أمراً لا مفر منه ، لا يحصلها إحدى مفردات النظام الإقطاعي الأروبي الوسيط . بل أيضاً نتيجة لوجود الصليبيين في أراض عربية إسلامية لم يكف أصحابها عن مهاجمتهم دائماً حتى استعادة أراضيهم بشكل نهائي . ومارست الكنيسة والمؤسسات الكنسية في المستعمرات الصليبية ، نفس دورها في الغرب الأروبي ، ولهذا فقد انخرطت في النظام الإقطاعي الصليبي ، ومنحها الملوك الصليبيون العديد من الإقطاعات .

وفي الفصل الثاني حاولت تناول المدن البحرية الإيطالية ودورها في تأسيس القوميوونات التجارية الإيطالية في المستعمرات الصليبية ، فمن المعروف أن العامل الاقتصادي كان رئيسياً وحاسماً في قيام الحركة الصليبية (قبل نشوب الحروب الصليبية بالفعل) وبعد أن تحولت الفكرة الصليبية من النظرية إلى التطبيق ، كفت مدن جنوب إيطاليا جنوا ، البندقية ، بيزا ، عن أطعامها التجارية الراسخة ، وأسهرت بالمساعدة في الحملات العسكرية البحرية لمساعدة الصليبيين في غزو المدن الساحلية للشام . مقابل حصولها على العديد من الامتيازات التجارية في المستعمرات الجديدة .

كما تحدثت عن السفن الإيطالية ، ومواد التجارة التي كانت تقوم بنقلها ما بين الحوان الصليبية الجديدة وموانئ جنوب أوروبا ، وكذا تناولت مرقف الكنيسة من التبادل التجاري مع المسلمين ، وهو الأمر الذي لم يمكن تفاديه نتيجة الجشع التجاري الإيطاليين للصليبيين ، وهو ما دعاهم إلى مواصلة التبادل التجاري مع المدن الإسلامية الداخلية كدمشق ، وحلب ، والموصل والقاهرة ، والضرب عرض الحائط بالمراسيم الكنسية التحليلية .

وحاولت تناول الأوضاع الإدارية والقانونية والاجتماعية للقوميوونات الإيطالية ، فتحدثت عن التفاصيل وإدارة القوميوونات ، وعن المحاكم القنصلية ، وكذا عن التكوين الاجتماعي لسكان القوميوونات ، بالإضافة إلى الواجبات العسكرية - القبلية - التي فرضها ملوك بيت المقدس على القوميوونات الإيطالية .

وفي الفصل الثالث كان لابد من تناول التنظيمات التجارية والمالية للمستعمرات الصليبية، فتحدثت عن الدور التجاري الهام للموانئ الصليبية الجديدة، وكذا عن الأوضاع الداخلية لها مثل إجراءات الموانئ. نحو السفن التجارية، وكذا الرسوم الجمركية التي فرضت على السلع والبضائع، بالإضافة إلى الحديث عن محكمة المينا.

ثم تناولت طرق التجارة الداخلية ورسوم العبور، وتوقفت عند الأسواق الصليبية، فتحدثت عن أسواق مدن عكا، بيت المقدس، بيروت، طرابلس، أنطاكية، وتناولت الأحوال الداخلية للأسواق كالمعاملات التجارية، وأنواع التجار، وطرق البيع، والموازن والمكاييل المستخدمة. كما تحدثت عن ضرائب الأسواق، وعن إدارة القيكونت - مساعدة المحتسب - للأسواق، وفي الختام تحدثت عن محكمة السوق.

وتناولت الإيرادات المالية العامة، مثل إيرادات الإقطاعات والاحتكارات الملكية، وإيرادات المؤسسات التجارية كالموانئ والأسواق، ثم تحدثت عن الضريبة على البورجوازيين، وضريبة الرأس على المسلمين واليهود، وعن الضرائب ذات الهدف العسكري المباشر.

وبعد ذلك حاولت تناول العملات الصليبية وعمليات الصيرفة، فتحدثت عن نقود مملكة بيت المقدس ونقود الإقطاعات التابعة لها، ونقود كونتية طرابلس، ونقود إمارة أنطاكية، وأخيراً نقود إمارة الرها. وكذا تناولت عمليات الصيرفة والائتمان، ونقل الأموال من المستعمرات الصليبية إلى أوروبا والعكس.

وحاولت في الفصل الرابع تناول أحوال الزراعة والصناعة في المستعمرات الصليبية في بلاد الشام. ولهذا كان لابد أولاً من الحديث عن المستوطنات الريفية، وعن النظام الإداري للقرية، وكذا عن أحوال الفلاحين، ثم الحديث عن العمليات الزراعية، والتقسيمات الزراعية المعتمدة، والدورة الزراعية وعن البلور والحصاد والمقاسمة، ونتيجة لحصول الندافة، والكنيسة اللاتينية على إقطاعات زراعية، فقد حاولت التحدث عن الزراعة في ممتلكاتهم، واختتمت الحديث عن أحوال الزراعة بذكر المحاصيل الزراعية التي وجدت في أراضي الشام إبان الفترة الصليبية، بالإضافة إلى الحديث عن المراعي والثروة الحيوانية.

وعند الحديث عن الصناعة في المستعمرات الصليبية، ذكرت العديد من الصناعات التي اشتهرت في الفترة الصليبية، ولعبت دوراً هاماً في الانتماء التجاري بين الموانئ الصليبية

وموانئ البحر المتوسط ، ومن ذلك صناعات التسيج والصباغة ، وصناعة الزجاج وصناعة السكر ، واستخراج زيت الزيتون وصناعة الصابون وصناعة النسيج ، وبعض الصناعات المعدنية.

ولا يفرغنى في النهاية توجيه عظيم شكرى ، ووافر تقديرى واحترامى إلى عالم جليل ، وصاحب إسهامات علمية جادة في حقل دراسة الحروب الصليبية والعلاقات بين الشرق والغرب في المصور الوسطى ، أستاذى الدكتور قاسم عبده قاسم ، الذى أولى هذا البحث - منذ سنوات - عنايته الفائقة ، ولم يرض على الباحث بأرائه السدنة وأفقته الواسع ، له منى مرة أخرى كامل التقدير والاحترام .

والله ولى التوفيق

دراسة نقدية لأهم مصادر البحث

يمالج هذا البحث إحدى نتائج الحروب الصليبية بوصفها حلقة من حلقات العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى ، ولهذا كان لابد من الاعتماد على المصادر اللاتينية والمصادر العربية .

أولاً : المصادر اللاتينية :

أ - الكتابات القانونية :

تعتبر " مجموعة قوانين بيت المقدس " التي قام بنشرها الأستاذ بيجنر^(١) Beugnot من أهم المصادر اللاتينية التي تتناول الأحوال القانونية والاقتصادية والاجتماعية للصليبيين في مملكة بيت المقدس . ويرجع الفضل الأول في إقرار قوانين بيت المقدس إلى جودفري الهوايوني أول حكام المدينة ، ففي إبان خطواته التأسيسية الأولى للمملكة بيت المقدس . قام بجمع جميع التشريعات القانونية الثلاثين باختلاف تشريعاتهم وأقاليمهم ، وطالبهم بمصرورة صياغة نظام قانوني للمملكة الجديدة . وبعد أن طرح الجميع تصوراتهم استقر الأمر على إيجاد توليفة من القوانين الأساسية ، جرى تفهيمها وتطويرها مع مرور السنين لتواكب المستجدات الجديدة في حياة مملكة بيت المقدس اللاتينية . وقام كل من حنا إيلين Jean d'Ibelin وفيليب النافاري Philip de Navre بجمع قوانين بيت المقدس .

واعتمد البحث بشكل أساسي على قوانين بيت المقدس عند الحديث عن الخدمات العسكرية التي كان على الإقطاعيات القيام بها لحساب المملكة اللاتينية في بيت المقدس ، بالإضافة إلى ماكان يجب على الهيرجوازيين وعلى المؤسسات الكنسية من خدمات نحو المملكة أيضاً . كما تحدثت مجموعة قوانين بيت المقدس أيضاً عن الإقطاعيات التابعة للمملكة اللاتينية ، والتي تتمتع بحق سلك العملة ، وكذا بوجود محاكم بيرجوارية بها .

وتحدثت مجموعة قوانين بيت المقدس أيضاً عن الأسواق الصليبية ، وعن الدور الهام الذي كان يقوم به المحتسب - المشرف على الأسواق - بمساعدة رجال الشرطة .

على أن أهم ما جاء في مجموعة قوانين بيت المقدس ، هو قائمة جبرك ميناء عكا في القرن الثاني عشر الميلادي ، وهو الأمر الذي يساعد في اكتشاف حركة الصادرات والواردات بالميناء ، بالإضافة إلى عملية تقدير الضرائب عليها فضلاً عن ذكر الأنواع المختلفة للسلع والبيضات .

اعتمدت الدراسة اعتماداً كبيراً على كتاب ولهم الصوري^(١٢) * تاريخ الأعمال التي تمت فيها وراء البحر * وبعد ولهم الصوري من أبرز المؤرخين اللاتين الذين عاشوا تاريخ المملكة اللاتينية حتى العام ١١٨٤م ، فقد ولد في مملكة بيت المقدس في العام ١١٣٠م ، ثم التحق بخدمة الملك عموري (١١٦٢ - ١١٦٤م) الذي كلفه بالتأريخ لأعماله ، ثم عين رئيساً لكنيسة صور ١١٧٥م .

وعلى الرغم من تركيز ولهم الصوري على ذكر الأحداث السياسية والعسكرية التي واجهتها المملكة اللاتينية بالأم ، نجد لديه اهتماماً بذكر الأحوال التجارية والاقتصادية للمملكة ، من ذلك ما ذكره عن الامتيازات التجارية والإعفاءات الجمركية التي قدمتها المملكة للتجار الجنوة والبنادقة ، بالإضافة إلى ذكره لمعاهدة Pactum Warmundi الشهيرة بين البنادقة والسلطات الصليبية سنة ١١٢٣م .

بالإضافة إلى ذكره للتدور التجاري الهام للمدن الإيطالية في المملكة اللاتينية فقد أشار أيضاً إلى وجود التجار الأمانيين في بلاد الشام قبيل الغزو الصليبي كما تحدث أيضاً عن ضريبة العام ١١٨٣م التي فرضتها السلطات الصليبية لمواجهة الهجمات المثرالية لصالح الدين الأيوبي على أراضيها .

كما أشار ولهم الصوري في مؤلفه أيضاً ، إلى العديد من الملامح الزراعية في أراضي المملكة اللاتينية ، فذكر وجود العديد من الأراضي الزراعية المحصنة ، كما تحدث عن تخصيب التربة أيضاً ، بالإضافة إلى ذكره للحبوب في أجران الدرس ، كما تحدث عن الانقطاعات الزراعية التي منعتها ملوك بيت المقدس للعديد من المؤسسات الكنسية .

كما تحدث ولهم الصوري عن شهرة مدينة صور بصناعة الأكواب الزجاجية فائقة الجودة ، مما أكسب المدينة شهرة عالمية كبرى في مجال الصناعات الزجاجية .

ورأى جانب كتاب ولهم الصوري ، اعتمدت على بعض مصادر الحملة الأولى فيما يختص بموضوع البحث ، من ذلك كتاب فرشيه الشارترى^(١٣) الذي تحدث عن سقوط مدينة بيت المقدس ، وفتح الملك بلدون الأول لثالث المدينة للجنوة كما تحدث عن وصول سفن البنادقة إلى السواحل الشامية ، متوها بأن ميناء عكا هو الميناء الأول للمملكة اللاتينية .

ورأى جانب ذكره للتعاون بين السلطات الصليبية والتجار الإيطاليين ، فقد تعرض فرشيه الشارترى أيضاً إلى بعض ملامح الحياة الزراعية ، حين أشار إلى جودة الأراضي الزراعية حول أنطاكية ، بالإضافة إلى ذكره لزراعات قصب السكر على طريق أنطاكية - بيت المقدس . كما

تحدث عن مزارع الكروم بالقرب من مدن وقرى عكا ، طرابلس ، صور ، صيد ، بيت المقدس ، كذلك ذكر وجود العديد من أشجار النخيل في أريحا ، وحول مدن بيت المقدس ، وحيفا وناقا . كذلك اعتمدت - قليلاً - على كتابات ريوننا جيل^(٤٦) والمؤرخ المجهول^(٤٧) ، حيث تحدث الأول عن الحصار البحري الذي فرضه الجنوة على ميناء السريديّة - المنفذ البحري لانتفاكية - بالإضافة لذكره للعديد من العملات الأوربية التي كانت في حوزة جنود الحملة الصليبية الأولى .

والحقيقة أننا لا نجد في كتابات المصادر الصليبية البكرة سوى بعض الإشارات البسيطة للدور التجاري أو الاقتصادي في المستعمرات الصليبية ، ويرجع هذا لأن مؤرخي الحملة الأولى كان جُل اهتمامهم ملاحظة الأحداث العسكرية والسياسية في المقام الأول .

كما اعتمدت على ما قامت بنشره مقام جنيف " وثائق كنيسة القبر المقدس " ^(٤٨) وخاصة فيما يتعلق بمنح الملوك الصليبيين الهبات إلى كنيسة القمامة ، مثلما فعل جودفري الهوايرتي الذي كان قد منح الكنيسة إحدى وعشرين قرية داخل حدود بيت المقدس بالإضافة إلى إيرادات مدينة ناقا ، وكذلك منح الملوك الصليبيون كنيسة القيامة إقطاعات نقدية ، مثلما فعل الملك بلدوين الثاني (١١١٨-١١٣١م) حينما قدم مائتي بهزانت إلى الكنيسة من عائدات مدينة نابلس .

كما ذكرت الوثائق بعض الإقطاعات الكنسية التي قام رجال الدين بزراعتها بأشجار الكروم ، والزيتون ، والحبوب ، والخضروات ، مثلما كان الحال في أراضي مستوطنة البيرة وراماتيس .

كذلك اعتمدت على ما كتبه جاك الفيتري^(٤٩) ، الذي كان أسقفًا لمدينة عكا في العام ١٢١٧م ، ثم عين بطريركًا لمملكة بيت المقدس . ويعتبر جاك الفيتري مؤرخ المملكة اللاتينية في القرن الثالث عشر الميلادي . وعلى الرغم من إسهابه في الحديث عن الحملة الصليبية الخامسة على مصر ، إلا أنه أمكن الوصول إلى بعض الإشارات التجارية والزراعية في مؤلفه مما أفاد البحث ، من ذلك ذكره لوجود التجار الأماثيين بالشام قبيل الحملة الصليبية الأولى ، بالإضافة إلى إشارته للدور الكبير الذي لعبته المدن الإيطالية في إمداد المستعمرات الصليبية بالمؤن والبضائع والفرسان والحجاج . ومن أهم ما يذكره جاك الفيتري أن الجشع الاقتصادي الذي تمتع به الإيطاليون هو السبب الرئيسي في جلب المصائب على المملكة اللاتينية في بيت المقدس وبالإضافة إلى ذكره للنشاط التجاري ، وأهم السلع والبضائع التي طرحت في

الأسواق، فقد أشار إلى بعض الملامح الزراعية والصناعية . من ذلك إشارته عن زراعة السهول القريبة من أنطاكية ، طرابلس ، صور طبرية ، الجليل ، كما تحدث عن ازدهار الصناعات الزجاجية في عكا وأنطاكية ، بالإضافة إلى شهرة مدينة صور في إنتاج الملابس الحريرية الأرومانية .

بالإضافة إلى بعض المصادر التي لا تتطرق إلى صلب موضوع البحث ، ألا أنه أمكن استخلاص بعض المعلومات منها ، من ذلك كتاب جوفانفيل^(٨١) القديس لويس حياته وحملاته على مصر والشام " حيث يتحدث مؤرخ الملك لويس التاسع عن الجشع المالي لدى فرسان الداروية، وعن شراسته لبعض العبادات الصوفية من أسواق عكا ، وكذلك كتاب معنى الباربي^(٩١) " تاريخ إجلطرا من ١٢٣٥ - ١٢٧٣م " الذي يتحدث عن المنازعات التي حدثت ما بين الإسماعيلية والداروية في مدينة عكا ، وتأثيرها السلبي على أسواق المدينة . كما ذكر أن الجشع المادي كان هو السبب المباشر في قيام المنازعات المتكررة بينهما معلما حدث في الأهرام ١٢٤٦م، ١٢٤٣م .

ب - كتابات الرحالة والحجاج اللاتين :

اعتمد البحث كثيراً على ما كتبه الرحالة والحجاج الأوروبيون الذين قاموا بزيارة المستعمرات الصليبية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين من أجل القيام بالحج ، ويعتبر سايمولف^(١٠١) أول هؤلاء الرحالة حيث قام برحلته في السنوات الأولى من عمر المملكة اللاتينية (١١٠٢ - ١١٠٣م) ، ولهذا يمكن القول بأنها تكتسب أهمية خاصة لكونها تصف الأحوال المبكرة للوجود الصليبي بالشام ، كما يتحدث عن الأهمية الخاصة لميناء يافا من حيث كونه أحد الموانئ ، التي ينزل بها الحجاج المسيحيون لزيارة الأماكن المقدسة ، بالإضافة إلى وصفه لأشواق السفن التجارية والأسطول التي وصل على متنه إلى ميناء يافا سنة ١١٠٢م .

كما قام سايمولف بوصف الطرق البرية التي سلكها الحجاج الغربيون مثل طريق يافا - بيت المقدس ، طريق الناصرة - كفر كنا ، كما ذكر أن الفرق العسكرية كالداروية والإسماعيلية قد أقامت العديد من القلاع على طول الطرق المؤدية من وإلى مدينة بيت المقدس

أما الرحالة الروسي الراهب دانيال^(١١١) الذي قام بزيارة الأراضي المقدسة في العام ١١٠٧م ، فقد تحدث عن الأهمية التجارية لميناء يافا ، كذلك عن الطرق البرية التي تربط ميناء عكا بمدينة بيت المقدس ، بالإضافة إلى ذلك فقد ذكر دانيال وجود أحد الجمارك بالقرب

من القسرة المؤدية إلى نهر الأردن في طريق التجارة المؤدى إلى دمشق إلى أرض الجزيرة بالعراق .

وعلى الرغم من اهتمام دانيال بوصف الأديرة والمؤسسات الكنيسة ، فإنه لاحظ زراعة الصليبيين للقمح بكثافة في سهل نابلس ووادي عربة ، كما ذكر وجود العديد من مزارع الزيتون حول بيت المقدس ، وفي وادي عربة .

ويمكن القول أن إغفال الحجاج للمبكرين للكثير من تفاصيل الحياة التجارية بالمستعمرات الصليبية يعود إلى عدة أسباب أهمها أن الهدف الرئيسي لرحلاتهم كان هدفًا دينيًا ، بالإضافة إلى أن الأنشطة التجارية لم تكن قد تبلورت بعد في الأهمام المبكرة من عمر المستعمرات الصليبية .

كذلك اعتمد البحث على ماكتبه الرحالة فيتلوس^(١٢) الذي زار الأراضي المقدسة سنة ١١٣٠ م ، وقد أشار إلى النشاط التجاري للسكن الصليبية على ساحل المتوسط ، وذكر أن أهمها كانت مدينة عكا بفضل مينائها الشهير ، وكذا أشار إلى مدينة بيروت .

وبما يدل على عمق معلوماته الاقتصادية أشارته إلى السوق الموجود في سهل المبدان وتصنيفه لهذا السوق بأنه موسمي ، ووصفه له بأنه سوق ضخم نظراً لكثرة مرتاده من التجار ، وكثرة ما به من سلع ومضائق .

أما الرحالة الألماني يوحنا الودزجرى^(١٣) فقد جاء لزيارة الأماكن المقدسة ما بين الأهمام ١١٦٠ - ١١٧٠ م ، وأشار إلى ازدهار الاقتصاد للسكن الصليبية مثل مدن صور وبيروت ، كما ذكر أيضاً وجود سوق المبدان الموسمي ، كما سبق أن ذكره الرحالة فيتلوس ، بالإضافة إلى ذلك فقد ذكر وجود سوق موسمي يقام أمام الباب الرئيسي للكنيسة القيامة ، ووصفه بأنه عبارة عن شارع مسقوف وسط فناء واسع ، حيث قام الحجاج المسيحيون بشراء الأحجار الكريمة ، والمسايح والعماثيل من التجار الشرقيين .

كما تعرض يوحنا الودزجرى إلى تشجيع الصليبيين للتجارة مع المسلمين بالإضافة إلى ما ذكره من انتشار صناعة زيت البلسم في عين جدي .

وبعد ذلك يأتي ذكر الحاج الألماني ثيودوريك^(١٤) الذي زار المستعمرات الصليبية في العام ١١٧٢ م ، حيث تحدث عن الأهمية التجارية لمينا صور كما وصفه بأنه له قسمين خارجي وداخلي ، بالإضافة إلى وجود سلسلة ضخمة من الحديد لتنع السفن التي لايسمح بدخولها .

كما تحدث ثيودوريك عن الطرق البرية التي ربطت بين ميناء عكا وبوصفه ميناء المملكة الصليبية الرئيسي ، وبين مدينة بيت المقدس بوصفها غاية رحلة الحج ، فذكر وجود طريقين ، طريق ساحلي ، وطريق علوي .

ولم يثيودوريك الأهمية التجارية لمين عكا ، صور ، وكما هو الحال لدى الحاج فيثيولوس والحاج يوحنا الوردزرجي فقد ذكر وجود سوق موسمي ب سهل اللبدان ، بالإضافة إلى حديثه عن سوق موسمي ذي صبغة دينية ، وهو الذي كان يقع بالقرب من كنيسة القيامة ، لدى عبد الفصح ، حيث كان الحجاج الغربيون يتعاونون منه التماثيل الذهبية الخشبية ، والأيقونات وصور القديسين

كما تحدث ثيودوريك عن الفلاحين المسلمين في قرى نابلس ، ولنت نظره كثرة أعدادهم .

أما الرحالة اليهودي بنيامين التظليلى^(١٥) فقد زار المستعمرات الصليبية في العام ١١٧٣م ، وتحدث عن ميناء عكا بوصفه العاصمة التجارية للمملكة الصليبية وبوصفه محطة رئيسية للحجاج الصليبيين ، كما تحدث عن الأهمية التجارية لموانئ صور ، وعسقلان ، ووصف أسواق الأخيرة ، وذكر أن مرتاديهما من التجار المسلمين والصليبيين . كذلك تحدث بنيامين عن السوق السنوي الذي كان يقام بالقرب من مدينة صيدا في فصل الصيف ، وكان يرتاده الكثير من التجار الشام وعمال الصباغة اليهود .

على أن أهم ما استفاد منه البحث من رحلة بنيامين تناوله للنشاط الاقتصادي لليهود في المستعمرات الصليبية ، وإيراد عددهم في المدن التي قام بزيارتها فيذكر أن عددهم في مدينة صور بلغ أربع مائة يهودي ، وفي الرملة ثلاثمائة يهودي ، وفي بيت المقدس مائتي أسرة يهودية .

ونظراً لارتباط وجود اليهود في المدن السابقة بالنشاط الاقتصادي ، يمكننا أن نستغرب وجود هذا العدد الكبير من الأسر اليهودية في مدينة بيت المقدس ، التي قام الصليبيون بطرد سكانها المسلمين واليهود خارجها ، بالإضافة إلى عدم تمتعها بشهرة تجارية واسعة يمكن أن تبرر وجود هذا العدد الكبير من اليهود بها .

كذلك تحدث بنيامين التظليلى عن شهرة صور بملابسها الحريرية الأرجوانية ، وكذا عن شهرة الزجاج الصوري ، كما ذكر لشتغال يهود مدن صيدا وبيت المقدس بالصباغة .

أما الراهب الكرمتي يوحنا فركاس^(١٦) فقد زار المستعمرات الصليبية سنة ١١٨٥م ، وتحدث عن الأهمية الاقتصادية للمدن الساحلية مثل أنطاكية ، بيروت طرابلس ، صيدا ،

صور ، عكا ، وقام بالتركيز على الدور التجارى الكبير لمدينة عكا بوصفها الميناء الرئيسى للصليبيين ، فضلاً عن ذكره لوجود سلسلة كبيرة من الحديد فى مدخل ميناء بيروت لئىح دخول السفن المعادية ، وهو الأمر الذى لجنده فى معظم موانئ العصور الوسطى .

كما تحدث الحاج المجهول^(١٧) الذى زار الأراضى المقدسة ١١٨٥م عن الاحصاءات والامتيازات التجارية التى حصل عليها التجار الإيطاليون ، بالإضافة إلى وصف علاقاتهم مع المسلمين بأنها علاقات بسيطة أفضل مما كانت عليه علاقاتهم مع بعضهم البعض ، مما يشى باشتعال التنافس التجارى بينهم دائماً . كذلك تحدث الحاج المجهول عن النشاط التجارى للدارية والاستبارية ، الأمر الذى ساهم فى زيادة ثرواتهم ، بالإضافة إلى حديثه عن بعض الثمار المحاصيل التى تمت زراعتها فى الأراضى الزراعية بالمستعمرات الصليبية .

كذلك اعتمدت على كتاب رحالة مجهول^(١٨) يصف فيه مدينة بيت المقدس جيداً ، فيذكر أهم المؤسسات الكنسية بها ، بالإضافة إلى حديثه المستفيض عن أسواق المدينة ، وأتراعها ، وكذلك حديثه عن محلات الصرافة والصاغة بالمدينة .

أما الرحالة الألماني بوركارد^(١٩) فقد زار المستعمرات الصليبية فى العام ١٢٨٠م وأقام عشر سنوات فى جبل صهيون ، وتحدث عن النشاط التجارى للتجار الإيطاليين ، وأفاض فى ذكر الأسواق وتخطيطها فى المدن الصليبية ، كما تحدث عن شهرة أسواق مدينة طرابلس وما يباع فيها من المنتجات المحلية مثل السكر والمنسوجات الحريرية ، والصناعات الزجاجية .

كما ذكر بوركارد وجود سوق منوى فى بلدة سبطية مشابه لأسواق مدينة بيت المقدس من حيث الشوارع المقوفة والقباب والأعمدة الرخامية .

بالإضافة إلى ذلك فقد وصف بوركارد بعض ملامح الحياة الزراعية الموجودة فقد ذكر زراعة الصليبيين للحبوب والفلال والبقوليات ، وكذلك القطن حيث قام بوصفه وصفاً جيداً . وتحدث عن مزارع الزيتون حول طرابلس ، وعكا وطبرية وجوار حصن الكرك . كما تحدث عن زراعات قصب السكر فى سهول مدن صور وطبرية وأريحا ووادي الأردن ، وشرح كيفية زرع قصب السكر ، وبالإضافة إلى ذلك قام بتوضيح كيفية استخراج السكر من نباتات قصب السكر فضلاً عن ذكره لجودة المنسوجات الحريرية فى مدن أنطاكية ، وصور ، طرابلس .

كذلك اعتمد البحث بشكل بسيط على كتابات بعض الرحالة المتأخرين من أمثال لوردلف فون سورغيم^(٢٠) ، الذى وصف أسواق بلاد الشام ، مهد ذكر تنوع السلع بها ، كما أشار إلى صناعة زيت البلسم وتصديره للقرب الأوروبى ، وكذا الصناعات الزجاجية بالشام ، أما الرحالة مارينو سانترو فقد تحدث عن الطرق البرية التى تربط ميناء عكا بمدينة بيت المقدس ، فلذكر

بنفس الطرق التي سبق وأن ذكرها كلاً من الراهب الروسي دانيال والحاج الألماني ثيودوريك ، وأيضاً يتحدث الرحالة الشهير فيلكس فابري عن أسواق باقا والقدس ، ويذكر وجود عمليات المساومة كأحد مظاهر عمليات البيع والشراء في الأسواق .

ويمكن القول أن تدفق الحجاج الغربيين على للمستعمرات الصليبية قد ساهم في انعاش النشاط الاقتصادي بالموانئ ، والأسواق الصليبية ، وكذلك في المدن ذات الصبغة الدينية ، حيث ارتاد الحجاج الأسواق بشكل دائم للتزود باحتياجاتهم من الغذاء والمأوى ، وكذلك الملابس ، بالإضافة إلى إحتياجاتهم للعديد من التماثيل الدينية الخشبية ، والأيقونات والمسابيح للعودة بها إلى الغرب الأوربي كتذكارة عن رحلة الحج .

وكذا يمكن إبداء بعض الملاحظات حول كتابات الرحالة والحجاج اللاتين وهي إسهابها في ذكر الأماكن والمؤسسات الدينية (الكتائس - الأديرة - المزارات الدينية) ، والتركيز على وصف مدينة بيت المقدس وكذلك باقي المدن المقدسة مثل الناصرة وبيت لحم . بالإضافة إلى وجود صبغة شبه دائمة في كتاباتهم ، وهي اختلاط الحقيقة بالأسطورة في كثير من المواضيع خاصة حين الحديث عن بعض الأمور الدينية والكنسية . كما أن عدم التفات الحجاج بشكل مكثف للنواحي الاقتصادية والمالية يمكن تفسيره في ضوء أنهم حجاج مسيحيون قطعوا رحلتهم من أجل مشاهدة الأماكن المقدسة . مما أدى إلى صبح كتاباتهم بصبغة دينية في المقام الأول ، وكذا الأمر فيما يتعلق بإغفالهم الحديث عن الصرايب والعملات والجمارك ، نتيجة عدم تصريح وعيهم الاقتصادي في المستعمرات الصليبية ، لكونهم مجرد ضيوف لفترة بسيطة من الزمن ، انصب جل إهتمامهم على زيارة الأماكن المقدسة . ثم العودة إلى الغرب الأوربي لرؤية مآشائهم دون الالتفات بشكل مكثف للأسواق التجارية والاقتصادية . مع ملاحظة وصلهم لجهة لأسواق المدن التي ارتحلوا إليها بوصفها محطة للتزود بالغذاء والمأوى من أجل ضمان استمرارية رحلاتهم .

ثالثاً : المصادر الإسلامية

اعتمد البحث كثيراً على كتاب ابن القلاسي " ذيل تاريخ دمشق " الذي يتحدث عن استيلاء الصليبيين على مدن الشام ، وهو يتصف بتحرر النقطة في تواريع سقوط المدن الشامية في أيدي الصليبيين .-

كما نتحدث ابن القلاسي عن الأحوال التجارية بين المسلمين والصليبيين ، وما كان يصاحب ذلك أحياناً من غدر الصليبيين مثلما فعل الملك بلدوين الأول (١١٠٠-١١١٨م) الذي هاجم إحدى القوافل التجارية الإسلامية جنوب البحر الميت ٥٢٦ هـ / ١١٢٧ م .

كما تعرض ابن القلائسي لبعض العلاقات الودية بين الصليبيين والمسلمين ، من ذلك إبراده للعديد من حالات التعايش بين دمشق والصليبيين ، الأمر الذي أدى إلى اقتسام المحاصيل الزراعية بينهما في مناطق النخاس . بالإضافة إلى ذلك لاحظ ابن القلائسي وجود كثافة كبيرة لزراعات قصب السكر في الأراضي الزراعية الواقعة حول مدينة عسقلان

وقد استفاد البحث كثيراً من اعتماده على كتاب ابن جبير " الرحلة " وهو الرحالة الأنطلسي الذي زار بلاد الشام إبّان الحكم الصليبي ، حيث يصف لنا مشاهداته في كل مدن الشام ، وبالتسبة للبحث فقد استفاد من إشاراته إلى الأهمية التجارية لموانئ صور وعكا ، كما إن ابن جبير وصف طريقين للقوافل التجارية من دمشق إلى ميناء عكا على البحر المتوسط . كما أنه يذكر أن مدينة بانياس كانت بمثابة نقطة الحدود بين الممتلكات الإسلامية والممتلكات الصليبية ، كما تحدث عن أهميتها التجارية بوصفها إحدى محطات الطريق التجاري الذي يصل ما بين دمشق وصور .

ومن الملاحظات الجيدة لابن جبير تعرضه للموقع الاقتصادي والاستراتيجي الهام للقلعة الكرك ، كما تحدث عن المتاعب التي قامت بها حامية القلعة إزاء القوافل التجارية الإسلامية.

تحدث ابن جبير عن حركة التجارة بين المدن الإسلامية الناطقية ، وبين الموانئ الصليبية مثل عكا ، صور ، وذكر أنه بلغ من انتعاش التجارة بين المسلمين والصليبيين أن تهاجراً من المغرب جاوا لمباشرة تجارتهم - بجانب التجار الشام - فيما بين مدن وموانئ الشام .

ومن أبرز ما ذكره ابن جبير وصفه لأحد جمارك بوابات مدينة عكا ، الذي كان عبارة عن خان جرى تجهيزه لاستقبال التجار وضائتهم ، ويسمى جرى تخصيص الطابق الثاني من أجل راحة التجار ، عمل موظفوا الجمرك في الطابق الأول ، كما لاحظ ابن جبير أنهم يجلبون العربية جيداً ، برئاسة فرد منهم يسميه " المصاحب " .

ويكاد يكون ابن جبير هو المصدر العربي الوحيد - في هذه الفترة - الذي يخبرنا عن قيمة الرسوم الجمركية التي فرضها الصليبيون على بوابات مدينة عكا ، حيث يذكر أنه كان على التاجر وجوب دفع قيراط واحد عن بضاعته .

كذلك تحدث ابن جبير عن الفلاحين المسلمين في قرى عكا ، وتحدث عن الوضع المتميز لفلاحي تبين المسلمين .

واعتمد البحث على ما كتبه جعفر بن علي النمشقي الذي كان تاجراً في أسواق الشام في فترة الحكم الصليبي - في كتابه " الإشارة إلى محاسن التجارة " حيث تحدث عن وجود أنواع مختلفة من التجار بالأسواق الصليبية ، وأسواق الشام بشكل عام ، وهم تجار التجزئة ، و تجار الكبار ، الذين يقومون بعمليات التصدير والاستيراد ، وكان للأخيرين وكلاء أو مندوبين ينوبون عنهم في الأسواق الصليبية والإسلامية .

كما ذكر النمشقي عمليات البيع بالأسواق ، فحدث عن البيع بالنقد ، والبيع بالأجل ، كما أشار إلى الدور الذي قام به السماسرة في إحضار المشتري للتاجر ونوه إلى أنه من حق المشتري مطالبة البائع بمصالح من ثمن البضائع في السلع التي ابتاعها منه . كذلك تحدث النمشقي عن موازين السوق ، كالقنطار والطن والرطل ، والذراع كوحدة قياس للأقمشة ، وللقفال كوحدة وزن المسك .

ويعد كتاب النمشقي " الإشارة إلى محاسن التجارة " من أفضل الكتب التي تحدثت عن الأحوال التجارية بالشام ، وعن كيفية إدارة الأسواق ، وكلا عن الأنواع المختلفة للتجار والموازين والسلع والبضائع .

أما كتاب ابن شداد " النوادر المملطانية والمحاسن اليوسفية " فقد ذكر الكثير من أعمال صلاح الدين ، وأشار إلى المعاصب التي قلعت بها قلعة الكرك في وجه القوافل التجارية الإسلامية التي كانت تهتاز الطريق البري ما بين مصر ومشرق ، الأمر الذي دها صلاح الدين إلى بذل محاولاته المتكررة لفتح قلعة الكرك ذات الموقع الاستراتيجي والاقتصادي الهام .

كما تحدث ابن شداد عن وهرة إنتاج الحبوب لدى الصليبيين ، وخاصة في بعض المدن التي فتحها صلاح الدين ، مثلما كان الحال في مدينة بيسان ٥٧٩هـ / ١١٨٤م ، الأمر الذي يشي بخصوصية الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة .

أما الفلكلسندي في كتابه " صبح الأعشى " ج١ فقد أشار إلى الطريق البري الذي يربط مصر بالشام ، كذلك أشار إلى الطرق البرية في الشام والتي تصل ما بين مدنها المختلفة ، مما يساعد على القول أن القوافل التجارية ما بين مصر والشام كانت تسلك الطرق التي ذكرها الفلكلسندي . وكلا تحدث عن وظيفة المحاسب في الأسواق في الأجزاء ١٠ ، ١٢ من كتابه الهام .

واستفاد البحث من كتاب للقريزي " المواظ والاعتبار بذكر الخطوط والأثار " ج١ ، في معرفة الطريق البري الذي يربط مصر بالشام ، وهو نفس الطريق الذي وصده الفلكلسندي سابقاً ،

كما تحدث المقرئ من المحتسب أيضاً ، وأظهر مهمته في رقابة الأسواق والإشراف عليها .
ولمعرفة أحوال الزراعة في بلاد الشام كان لابد للبحث من الاستعانة بكتاب التورى "نهاية
الأرب في فنون الأدب" ج ٨ ، الذى بين كيفية القيام بالزراعة ، ووقتها ، وطرق الري (الأنهار
- مياه الأمطار) ، وذكر أن فلاحى الشام كانوا يقومون بزراعة أراضهم مرتين في العام .
كذلك تحدث التورى عن المحتسب في الجزء السادس من كتابه . وبين كيفية إدارته
لوظيفته في الأسواق .

كذلك استفاد البحث من كتاب الفارس أسامة بن منقذ " كتاب الاعتبار " الذى يمكن
اعتباره وثيقة حية يوصفه شاهداً لأحداث عصره ، وطرفاً في معظم ما رواه عن المجتمع
الصليبي ، من ذلك ذكره لوجود محكمة الملك ، بالإضافة إلى إشارته إلى أهمية الفلاح لدى
الصليبيين

واستعان البحث - قليلاً - ببعض الإشارات التى وردت عند ابن الأثير " الكامل في
التاريخ " ج ١٠ ، ج ١١ ، وكذا في كتاب ابن واصل " مفروج الكروب في أخبار بني أيوب"
ج ١ ، ج ٢ ، والتي ساعدت على توضيح ما يهدف إليه البحث .

كما استفاد البحث بالكثير من المصادر الجغرافية والتاريخية الإسلامية ، التى وصفت مدن
الشام ، والطرق البرية ، وكذلك خصوبة الأراضي الزراعية . بالإضافة إلى ذكر العديد من
الزراعات الموجودة بها ، من ذلك كتاب المقدسى " أحسن التقاسيم ، والإندلسى " زهرة
المشتاق في احتراق الأغاني والأصطخرى " المسالك والممالك " وشيخ الريرة " نخبه الذهب في
عجائب البر والبحر " ، وناصر خسرو " سفرنامه " .

الهوامش :

١ - اعتمدت على الأصل الذى نشره الأستاذ بيجور بالفرنسية القدي : Beugnot (ed.), *Livres des*
Assises de Jerusalem, 2 Tome, Paris, 1881 .

٢ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية عن الأصل اللاتينى : William of Tyre, *History of Deeds*
Done Beyond The Sea, 2 vol, Trans. by, E. Babcock and A. Krey, New York, 1943

٣ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية عن الأصل اللاتينى : Pulcher of Chener : *A History of The*
Expedition to Jerusalem 1095-1127, Trans. by, R.Rym, Knoxville, 1969

٤ - اعتمدت على الترجمة العربية عن الترجمة الإنجليزية للأصل اللاتينى : روبرتا جيل : تاريخ القراة
خزاة بيت المقدس ، ترجمة حسن عطية ، دار المعرفة الجامعية ، ط ١ ، ١٩٩٠ .

٥ - اعتمدت على الترجمة العربية عن الأصل اللاتينى : المنزخ للمجهول : أعمال القراة وسهاج بيت
المقدس ، ترجمة وتعليق حسن عطية ، دار الفكر العربى ، ١٩٥٨ .

Genève, Le Certulaire du Chapitre du Saint-Sépulcre: اعتمدت على الترجمة الفرنسية ٦
de Jerusalem, Paris, 1984

Jacques de Viter : The History of : اعتمدت على الترجمة الإنجليزية للأصل اللاتيني . انظر ٧
Jerusalem, in P.P.T.S., vol, XL, London, 1896 .

٨ - اعتمدت على الترجمة العربية للأصل اللاتيني : جيوآنيل : القديس لويس ، حياته وعملاته على
مصر والشام ، ترجمة حسن حشيش ، دار المعارف ، ط١ ، ١٩٦٨ .

٩ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية للأصل اللاتيني : Mathew Paris : English History from :
The Year 1235 to 1273. Trans. by : J.A. Giles, London, 1852

١٠ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية من الأصل اللاتيني : Saewulf . Pilgrimage of Saewulf to :
Holy Land in, P.P.T.S., vol. III, London, 1895

١١ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية من الأصل اللاتيني : Daniel . The pilgrimages of Russian :
Abbot Daniel in The Holy Land 1106 - 1107 A.D. " in P.P.T.S., vol, IV, London, 1895

١٢ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية للأصل اللاتيني : Petelhus : Discription of Jerusalem and :
The Holy Land in P.P.T.S., vol, VI, London, 1897

١٣ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية للأصل اللاتيني : John of Würzburg : Discription of The :
Holy Land in , P.P.T.S., Vol, v, London, 1896, 1996

١٤ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية للأصل اللاتيني : Theoderich . Discription of The Holy :
Land in , P.P.T.S., vol V, London, 1896

١٥ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية للأصل اللاتيني : Benjamin of Tudela - Te Travels of :
Rabbi Benjamin of Tudela, A.D., 1160-1173 in, Thomas Wright (ed.) Early Travels in Pal-
estine, London, 1848

١٦ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية للأصل اللاتيني : Phocas.J., The Pilgrimage of J Phocas :
in The Holy Land in, P.P.T.S. vol, v, London, 1896

١٧ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية للأصل اللاتيني : Anonymous pilgrim, in P.P.T.S., vol. :
VI, London, 1896

١٨ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية من الأصل اللاتيني : Anonymous. The City of Jerusalem :
Trans. by Conder, in P.P.T.S., vol, VI, London, 1896

١٩ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية من الأصل اللاتيني . Burchard of Mount Zion, A Dis-
cription of The Holy Land in, P.P.T.S., VOL, XI, London, 1896

٢٠ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية للأصل اللاتيني : Ludolph Von Sachsen, Discription of :
The Holy Land and The Way Thither in, P.P.T.S. VOL, XII, London, 1895 .

الفصل الأول

النظام الإقطاعي في المستعمرات الصليبية

- مقدمة عن الإقطاع الأوربي في العصور الوسطى - البناء

السياسي والإداري للمجتمع الإقطاعي الصليبي - السمات

الترسمية للإقطاع الصليبي - العلاقات الإقطاعية بين طبقات

للمجتمع الصليبي - الخدمات المرسية في الإقطاع الصليبي -

النظام الضعيف في الإقطاع الصليبي - الإقطاعات الكنسية .

تقتل مرحلة النظام الإقطاعي Feudal System إحدى أهم المراحل في التاريخ الأوربي الوسيط ، الذي شهد آنذاك تحولات سياسية ، واجتماعية واقتصادية عميقة ، عصفت بكيانه القديم ، وصاحبت في بدء تشكل مرحلة جديدة ذات معطيات جديدة .

كما يجب علينا أن نلاحظ أن مصطلح الإقطاع لم يكن معروفًا في العصور الوسطى ، كما أن الفلسفة الاجتماعية قد اكتسبت عدة معانٍ . لهذا يجب تجنب استخدام هذا الاصطلاح . وعلينا استخدام كلمات بديلة تتواءم مع روح العصور الوسطى مثل السيادة Lordship والتبعية Vassalage . كما أن كلمة الإقطاع Feudalism لم يتم استخدامها في اللغات الأوروبية الحديثة ، إلا في أواخر القرن الثامن عشر . وذلك بفضل الثورة الفرنسية ١٧٩٨م التي وجهت عنابة العلماء والباحثين إلى دراسة بعض خصائص الأنظمة القديمة^(١).

وتعارضت بعض المدارس الفكرية التي قدمت تفسيرات متباينة حول طبيعة الإقطاع ، فهناك مدرسة يمثلها الأستاذ J.R. Strayer وتمتد أن النظام الإقطاعي عبارة عن مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية مثل نظام الحكومة اللامركزية ، حين تكون السلطات العامة في أيادي خاصة ، وهو ما يعني أن الإقطاع ظهر في النصف الثاني من القرن التاسع مع تفكك الإمبراطورية الكارولنجية . وتركز هذه المدرسة على إضفاء الطابع السياسي - القانوني للنظام الإقطاعي على حساب الطابع الاقتصادي ، حيث تذكر وجود نظم إقطاعية في ظل النظام النقدي المتنامي في القرن الثالث عشر الميلادي ، وحيث وجدت مكافآت عبارة عن إقطاعات نقدية Fief-Rents يتم منحها للأشخاص Vassals بدلًا من منحهم الضعاع^(٢).

ولكى يؤكد أصحاب هذه المدرسة الإطار السياسي - القانوني للنظام الإقطاعي ، فإنهم يوصلون تماماً بين نظام الإقطاع Feudalism ونظام الضيعة Manorialism لأنه يوضح أن الإقطاع كان نظاماً من العلاقات السياسية والقانونية القائمة بين رجال أحرار ، على حين كان نظام الضيعة نظاماً زراعياً يشترك فيه الفلاحون والأتباع .

ويشكك رجال هذه المدرسة في استخدام اصطلاح الإقطاع Feudalism في مجال آخر غير مجال التاريخ الأوربي ، ويصفونه بأنه خطأ محدد من نظم الحكم اللامركزية التي سادت أوروبا منذ القرن التاسع حتى القرن الثالث عشر الميلادي (٣).

أما المؤرخ الاقتصادي مارك بلوك Marc Bloch ، الذي يقرر أن اصطلاح الإقطاع Feudalism يشير إلى مرحلة من مراحل التاريخ الأوربي داخل حدود معينة ، وتم تفسيره بعدة طرق مختلفة ومتناقضة (٤) ، فيذكر أن النظام الإقطاعي جاء نتيجة للوليان العنيف للمجتمعات الأوروبية السابقة له نتيجة الغزوات الجرمانية التي حاولت - من طريق القوة - توحيد مجتمعين بدرجة تطور مختلفة ، فحطمتها معاً ، وقلزت على السطح بأنماط متعددة من الفكر ، وممارسات اجتماعية جديدة (٥).

وباعتباره مؤرخاً اقتصادياً واجتماعياً ، لم يكتب مارك بلوك Marc Bloch بالنظر إلى النظام الإقطاعي في الإطار السياسي - القانوني فقط ، بل نظر إليه على أساس أنه نظام يشمل جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والكسبية والثقافية ، في مفهوم السيادة Lordship ، وهكذا فيمكن الحديث عن اقتصاد إقطاعي ، وكنيسة إقطاعية ، ويقترب هذا التفسير من الرؤية الماركسية للإقطاع ، لكنه يختلف عنها حيث يقرر أن ما يحدد طبيعة الإقطاع ليس هو النظام الاقتصادي ، وإنما هو عدد معين من العوامل من بينها نظام الضيعة (٦).

وأصحاب هذه المدرسة يعتبرونه إحدى مراحل التطور الاجتماعي التي وجدت في أزمنة مختلفة ، وفي أماكن غير أوروبا مثل اليابان ، والدولة البيزنطية وروسيا .

وما دنا نغول إلى تفسير مارك بلوك Marc Bloch ، فيجب علينا البحث عن الأصول المبكرة لمفهوم السيادة Lordship ، فنجد أن هذا المفهوم كان يشكل النظام الاجتماعي والسياسي الأساسي في المجتمع الجرمانى حيث كان الكوميتاتوس Comitatus (مجلس الحرب الجرمانى) يقوم على أساس ولاء القاتلين لرتبهم في مقابل حماية الأخير لهم وكرمه معهم ، وكان هذا هو الشكل الجنيني للنظام الإقطاعي في العصور الوسطى (٧).

واستمر مفهوم السيادة Lordship قائماً في القرنين الخامس والسادس الميلاديين نتيجة لوجود نظام الحماية Patrocinium في الإمبراطورية الرومانية المتأخرة ، وعندما زلزلت الهجمات الجرمانية كيان الإمبراطورية ، حافظت على وجود هذه العلامة ، وعملت على نشرها ، وهكذا كان يمكن لأي شخص أن يبيع نفسه في سبيل الدخول في نظام الحماية (٨).

وهكذا ، ونتيجة لعدم وجود حكومة مركزية تقوم بحماية والأمن ، لم يكن أمام مالك الأرض الصغير أو الشخص الضعيف غير طريق واحد ، هو أن يصبح تابعاً لسيد قري يستطيع حمايته ، وكان للعلاقة التي نشأت بهذه الطريقة وجهان ، فهي علاقة شخصية وعلاقة تبعية (٩).

ونظراً لأن النظام الإقطاعي يعتبر قبل كل شيء ، تماقداً بين السيد الإقطاعي وأفعاله على أساس من الحقوق والواجبات المتبادلة فقد استلزم هذا وجود حقوق للأفعال تجاه سادتهم الإقطاعيين ، وفي نفس الوقت هناك واجبات على السادة الإقطاعيين تجاه أفعالهم ، فبينما كان على التابع أداء ، بين الولاء ، وما يتبعه من الإخلاص والطاعة ، كان عليه أيضاً أداء الخدمة العسكرية وأداء الخدمة لدى السيد الإقطاعي ، كما كان عليه دفع مبالغ متعديدة في أوقات معينة ، كان على السيد الإقطاعي مد يد العون والحماية لتابعه .

على أن أهم مآثره القانون الإقطاعي على عائق السيد الإقطاعي ، هو قيامه بحماية أفعاله ورعايتهم وتحقيق العدالة لهم ، وكان للأفعال حق التدخل من التقيد بالمقد الإقطاعي والتوصل من التزاماتهم تجاه سادتهم إذا ما تجاوزوا حدودهم وخرقوا التزاماتهم ، وكانت هذه العملية ، عملية سحب الثقة من السيد الإقطاعي diffidatio ، من المبادئ الأساسية في التنظيم الإقطاعي (١٠).

كان الطابع الاقتصادي الجوهري في النظام الإقطاعي هو النشاط الزراعي ، حيث جعلت الزراعة من سكان القرية والأرض التي يعيشون عليها وحدة تكاد تقترب من مرحلة الاكتفاء الذاتي ، وقد انتهت هذه الفترة بقيام المدن التجارية في القرن الثاني عشر الميلادي على الرغم من أن كثير من النتائج السياسية الهامة لنظام الإقطاع ظهرت بعد هذا التاريخ (١١).

وهكذا كان المجتمع الإقطاعي في الغرب الأوربي مجتمعاً زراعياً إقليمياً طليقاً ، وهو ما درج عليه في حياته الزراعية من اكتفاء ذاتي ، وإقليمية جغرافية ذات حدود وتضاريس محدودة ، وطبقة حرة يمثل الملوك والنبلاء ورجال الدين أهم أركانها (١٢).

واتصف النظام الإقطاعي وخاصة في مرحلة نشأته الأولى بتنظيم الإنتاج في إطار الإقطاع، مع ما يترتب على ذلك من ريع على شكل عمل وسخرة يتقاضاه السيد الإقطاعي . وممارسة هذا الأخير لصلاحيات سياسية وقضائية تحتم اللامركزية السياسية (١٣).

ومن أبرز ما يمكن ملاحظته على النظام الإقطاعي هو التفرق في اعتماد المجتمع على علاقة التبعية الشخصية التي ترتبط بعبادة الأرض ، وصياغته لمجموعة من القوانين الإقطاعية المختلفة ، سوف نتعرض في متن البحث لإحداها وهي مجموعة قوانين مملكة بيت المقدس الصليبية التي دونها حنا إبلين Jean d'Ibelin . كذلك ربط النظام الإقطاعي كل ممالك غرب أوروبا برباط تعاقدي تحت زعامة الملك . مما زاد من نفوذ المملوك وأدى إلى نشأة ما عرف باسم " الملكيات الإقطاعية " (١٤).

ونتيجة للربط المتزايد بين التبعية الإقطاعية والإقطاع ، نشأ جوع إلى الأرض في أوساط الأوصال في المجتمع الإقطاعي ، الذي استمر على حاله حتى القرن الثاني عشر ، حيث أخذ الأوصال يبحثون عن سادة يستطيعون توفير إقطاعات جديدة لهم .

وهكذا كان نشوء حالة " الجوع إلى الأرض " بالإضافة إلى عوامل أخرى متعددة ، من أهم أسباب استجابة الجموع المحتشدة في كليرمون في السابع والعشرين من نوفمبر ١٠٩٥م لحظبة البابا أريان الثاني Urban II (١٠٨٨ - ١٠٩٩م) والتي دعى فيها المسيحيين جميعاً للانجلاء صوب الشرق الإسلامي لتحرير قبر المسيح ، حيث وجد المجتمع المسيحي في هذه الدعوة فرصة الذهبية لتحقيق أطماع طبقاته الثابتة ، والمتنفس الجديد لإفراغ إحباطاته الاقتصادية والاجتماعية ، والسياسية ، ... وأخيراً الدينية .

ونيل إلى المدرسة التي تفسر النظام الإقطاعي على أساس كونه نظاماً شاملاً يتعرض لجميع مناهي الحياة السياسية والإدارية والقانونية ، وكذلك الاقتصادية والاجتماعية في نفس الوقت ، ونظراً لأنه كان البديل الوحيد للجهاز للتطبيق لدى الصليبيين عند استقرارهم في بلاد الشام ، فقد جرى البناء السياسي والإداري للمستعمرات الصليبية داخل النظام الإقطاعي

من أبرز النتائج المباشرة للحروب الصليبية في بلاد الشام استقرار الجيوش الصليبية في بعض المناطق الحسنة بالمتطقة ، ومنها انطلقوا - بمساعدة الهجرات السكانية التي كانت تأتي من الظهير الأوربي على هيئة جنود وحجاج وتجار - لكي يوسعوا من رقعة سيطرتهم على الأراضي الإسلامية .

وفي الوقت الذي أفاق فيه المسلمون على حقيقة مفزعة ، وهي أن الصليبيين إنما أتوا لكي يبقوا ويستقروا لا لكي يرحلوا ، بدأ الآخرون في ممارسة حقوقهم السياسية والإدارية المكتسبة عن طريق الغزو ، وقاموا بتأسيس ثلاث إمارات صليبية هي إمارة الرها ، وإمارة أنطاكية ، وكورنتية طرابلس ، بالإضافة إلى مملكة بيت المقدس اللاتينية . والتي تم تقسيمها إدارياً إلى أربع إمارات هي إمارة الجليل ، وبارونية صيدا ، وكورنتية يافا وعسقلان ، وبارونية ماوراء الأردن .

وعلى الرغم من هذا ، فمن المهم أن نذكر أن ظروف التقسيمات الإدارية إبان الفترة الصليبية ، كانت متطابقة بشكل عام مع التقسيمات الإدارية التي كانت موجودة منذ الحكم البيزنطي ، والتي حافظ المسلمون عليها أيضاً عند سيطرتهم على المنطقة ، فضلاً كانت حدود إمارة الجليل ، وكذلك مساحة إقليم قيسارية ، هي نفس مساحتها في نهاية الفترة البيزنطية^(١٦).

ومن الجدير بالذكر أن أية محاولة لوصف التقسيمات الإدارية لمملكة بيت المقدس على سبيل المثال ، لا يجب أن تتسببنا أننا نتعامل مع دولة إقطاعية لا تشمل على عدة مناطق أو أقاليم يتم التحكم فيها عن طريق السلطة المركزية الرسمية^(١٧).

تبدأ الملامح الرئيسية للنظام السياسي الصليبي في التكوين منذ يوم الجمعة الموافق الخامس عشر من يوليو ١٠٩٩ م - الثالث والعشرين من شعبان ٤٩٢ هـ ، وهو يوم استيلائهم على مدينة القدس^(١٨) ، وبعد سقوط المدينة بثمانية أيام عقد الصليبيين اجتماعاً حضره الجميع من أجل اختيار حاكم لبيت المقدس ، وهو الأمر الذي شهد صراعاً بين التبتلاء ورجال الدين انتهى لصالح التبتلاء بأن وافق الجميع على اختيار جودفري البواريني كأول حاكم للمدينة المقدسة^(١٩).

ويمكننا أن نذكر هنا أن الصليبيين قد جلبوا معهم أيضاً ممارساتهم الحياتية إلى الأراضي المقدسة ، ومن أبرزها الصراع بين الدولة والكنيسة ، ذلك الصراع الذي بدأت بواكبه مع انتشار المسيحية في العالم الغربي ، وزاد من شدته اتعريف الكنيسة ليمثل رجالها أحد أخلاق الثلاث الاجتماعية الإقطاعي الأولى في العصر الوسيط ، وبخصوص مطالبتهم بحكم بيت المقدس بعد استيلاء الجيوش الصليبية عليها ، فقد رأوا أن مدينة المسح هي إقطاع من الرب للكنيسة ، ولذلك كان إصرارهم على ضم المدينة لأملاله الكنيسة .

غير أنه كان من الأفضل - من الناحية السياسية والعسكرية - أن يكون حاكم المدينة من طبقة النبلاء والفرسان ، وذلك بسبب وقوعها في قلب المنطقة الإسلامية التي كان لابد لها من المواجهة العسكرية مع العنوان الجديد (٢٢).

وبدأ جودفري البوابوني أول حاكم لمملكة بيت المقدس اللاتينية (١٠٩٩ - ١١٠٠م) في وضع أسس نظام إقطاعي يحاكي نظام الإقطاع الأوربي ، وذلك من أجل صياغة الهيكل العام للرجوة الصليبي في فلسطين (٢٣).

والحقيقة أن جودفري البوابوني وخلفاء من ملوك بيت المقدس ، وكذلك أمراء الإمارات الصليبية الأخرى ، لم يلقوا صعوبة كبيرة في محاولتهم إرساء دعائم الإقطاع الصليبي في بلاد الشام ، وذلك لأن التركيبة الاجتماعية - الاقتصادية في الشام وفلسطين سهلت عليهم هذه العملية (٢٤) ، ويرجع هذا إلى نظام الإقطاع الحربي الذي أدخله السلاجقة إلى العالم الإسلامي في منتصف القرن الحادي عشر الميلادي - منتصف القرن الخامس الهجري - والذي تمت بلورته بفضل الوزير نظام الملك وزير السلطان السلجوقي ألب أرسلان (١٠٦٣-٧٧ هـ) ، ولكن نرى آثار النظام الإقطاعي الحربي السلجوقي في الشام وفلسطين يكفي أن نعرف أن السلطان ملكشاه (١٠٧٣ - ٩٢ هـ) منع إقطاع الرها إلى قائد من الأتراك اسمه بوزان ، كذلك منع إقطاع أنطاكية إلى يافى سيان حيث ظلت في حوزته إلى أن استولى عليها الصليبيون في الحملة الأولى (٢٥).

كذلك أقطع السلطان ملكشاه في عام ١٠٧٧ هـ - ٤٧٠ هـ أخاه تاج الدولة تشش عدة إقطاعات في بلاد الشام ، هي دمشق وما يجاورها كطبرية ومدينة القدس ، بالإضافة إلى ما ينتج تشش من الاستيلاء عليه من أراضٍ جديدة ، وبالفعل تمكن تشش من استكمال استيلائه على باقي مدن الشام وعلى فلسطين (٢٦).

ولهذا فقد كان من السهل أن يحتل الفارس الصليبي مكان الفارس السلجوقي ، دون أن يحدث نتيجة لذلك أي تميعر حاد في طبيعة الأوضاع الاجتماعية والإدارية لبلاد الشام وفلسطين (٢٧).

وعندما تم تعيين جودفري البوابوني حاكمًا على مدينة بيت المقدس أصبح جودفري مالكا لجميع الأراضي التي لجح الصليبيون في الاستيلاء عليها في فلسطين حيث كان عليه توزيع هذه الأراضي على شكل إقطاعات لطبقة النبلاء وقادة الجيش الصليبي ، وكان يستطيع الاحتفاظ لنفسه فقط مساحة معينة هي كل ما تقتله ثروته من أراضٍ (٢٨).

ويمكن تفسير المنح الإقطاعية التي منحها جودفري للنبلاء والفرسان والرجال العلمانيين على أنها مكافأة لطبقة النبلاء ، بمختلف قطاعاتها على نجاحهم في تثبيت حاكم علماني على قسمة مملكة بيت المقدس اللاتينية ، بتسليم لهم حرية الحركة التي يبدونها داخل إطار النظام الإقطاعي .

ونظراً لثداخل الكنيسة في النظام الإقطاعي الأروبي ، وهو ما انصحب على الكنيسة في المستعمرات الصليبية الجديدة في بلاد الشام ، فقد عامل جودفري البوايزني المؤسسات الدينية بسخاء ، حيث منحها العديد من الإقطاعات ، مثال ذلك منحه للكنيسة القبطية إقطاعاً كبيراً بلغ إحدى وعشرين قرية في حدود مدينة القدس (٢٧٧) . ويمكننا أن نفهم هنا في ضوء الحقيقة التي نعرفها وهي أن الكنيسة والفرسان كانوا - في حقيقة الأمر - جناحين لطبقة واحدة .

وعند مباشرة جودفري لواجباته السياسية والإدارية كحاكم للمملكة اللاتينية الوليدة ، قام باستدعاء استدعى جميع النبلاء والفرسان حيث قدموا تقريراً شاملاً عن جميع إقطاعاتهم وأسلحتهم ، وكل ما يداور في الحضور عليه بالفعل من إيرادات المدن التي تم إخضاعها للسيطرة الصليبية . وبعد ذلك تم إخبار النبلاء وكبار رجال الدولة والفرسان على أدا - بين الولا - والتعبئة لحاكم بيت المقدس (٢٨٨) .

ويجب أن نذكر أنه في نهاية الاستقرار الصليبي في بلاد الشام ، لم يتم تقديم الإقطاعات والمنح للنبلاء على نطاق واسع ، لأنه كان من الصعب التأكد من ولاء الأوصال الإقطاعيين تماماً ، فضلاً عن تخوف الملك الصليبي من نهوض قوى إقطاعية منافسة له ، مما أدى إلى عملية الحد من توزيع الإقطاعات (٢٩٩) .

وعلى الرغم من ذلك فقد منح ملوك بيت المقدس وأمراؤها الإقطاعات والصياح والأراضي لأتباعهم ، لكي يضمّنوا لهم دخلاً يمكنهم من القيام بواجباتهم العسكرية . وعلى سبيل المثال فقد منح جودفري الأمير تانكرد إقطاع إمارة الجليل ، وذلك قبل سقوطها في أيدي الصليبيين ، ولهذا أسرع تانكرد إلى إعداد قواته لمهاجمة الإمارة ، وبالفعل تمكن من الاستيلاء على مدينة طبرية وعلى إمارة الجليل (٣٠٠) .

ومن الجدير بالذكر أن إمارة الجليل كانت تضم مدن طبرية وناهاش والناصرية وحيفا وبيسان ، وكانت هذه الإمارة أولى الإقطاعات الصليبية الكبيرة التي تم إقرارها بغضل جودفري البوايزني وسياسته الإقطاعية .

كذلك منح جودفري جيرارد أن أفينيز Gerard of Avesnes مدينة الخليل التي سقطت في أيدي الصليبيين بعد سقوط مدينة بيت المقدس مباشرة ، كذلك وعد جودفري بمنح مدينة أرسوف Arsuf إلى أحد قريساته وهو روبرت الأبولى Robert of Apulia على الرغم من أنها لم تكن قد سقطت بعد في أيدي الصليبيين (٣٦).

ومن ضمن إفرزات الصراع الديني - العلماني بين الفرسان الصليبيين ورجال الدين اللاتين ، أن طالب البطريرك دايبرت الهميزي Daibert of Pisa بحق إقطاع مدينة بيت المقدس وماحولها ، علاوة على مدينة باغا والمنطقة المحيطة بها (٣٧).

وبالنسبة للأمير تانكرد فإنه لم يتنح بإقطاع إمارة الجليل ، بل إنه بعد استيلاء الصليبيين على حيفا ، قام بضمها لإمارته ، متجاهلاً وعد جودفري بمنح المدينة إلى جالنيار كارنيل Galdemar Carpenel ، متذرعاً بأن جودفري كان قد منحها له أولاً (٣٨) . وهكذا ورغم قصر فترة حكم جودفري البرابرتي ١٠٩٩ - ١١٠٠ م ، إلا أنه جرى خلالها نشر بذور النظام الإقطاعي الصليبي ، وتجهيد سبانه التي تميز بها .

وبعد وفاة جودفري البرابرتي ، خلفه أخوه الملك بلدوين الأول (١١٠٠ - ١١١٨ م / ٤٩٤ - ٥١٢ هـ) ، التي انضمت في عهده معالم النظام الإقطاعي الصليبي بكل كبير ، وخاصة بعد سقوط المزيد من الأراضي في يد الصليبيين وأصبحت الأرض والعلاقات الإقطاعية واضحة بشكل كبير بعد أن تم تهيئة الهيكل العام للكيان الصليبي الجديد .

واستمراراً لسياسة سلفه في تشكيل النظام الإقطاعي الصليبي ، قام الملك بلدوين الأول بتقسيم مملكة بيت المقدس إلى إقطاعات ، منح معظمها إلى كبار الأمراء والنبل ، فتمنح إقطاعية قيسارية إلى يوستاس جارنييه Eustace Garnier في عام ١١٠٨ م (٣٩) ، وكذلك منحه بارونية صيدا كحق صوريوت له في عام ١١١٠ م (٤٠).

واستمر بلدوين الأول في إضافة الكثير من الأراضي إلى مملكته ، من أجل إعادة توزيعها كإقطاعات على الأمراء والنبل ، فنجح في غزو أرسوف وقيسارية في عام ١١٠١ م ، وكذلك نجح في غزو عكا وما حولها وضماها إلى المملكة اللاتينية في العام ١١٠٤ م (٤١).

وعلى الرغم من أن الملك بلدوين الأول قد أتمسك بالولاية للبطريرك دايبرت ، فقد دب الخلاف بينهما ، ففي خلال أول اثني عشر عاماً من حكمه تصاعدت المشاكل بينهما بشكل خطير (٤٢) ، إلا أن ذلك لم يمنح الملك من استكمال جهوده لتوسيع رقعة الكيان الصليبي الجديد ، فاستولى على بيروت وصيدا في العام ١١١٠ م (٤٣).

ونتيجة لانتصارات الملك بلدوين الأول الحربية ، سيطر الصليبيون على المنطقة الممتدة من بيروت في الشمال إلى بحر سيع في الجنوب ، بالإضافة إلى المعقل والحصون التي تقع جنوب شرق نهر الأردن والتي تتحكم في طرق المرور بين الشام والأردن وشبه الجزيرة العربية ، إلا أنهم لم يكونوا قد سيطروا بعد على مدينتي صور وعسقلان (٣٩).

وعندما تولى بلدوين الثاني حكم مملكة بيت المقدس (١١١٨-١١٣١م / ٥١٢ - ٥٢٥ هـ) كانت الإدارة الصليبية قد أصبحت أكثر تطوراً ووضوحاً ، بعد أن استولت على المزيد من الأراضي الإسلامية ، ووزعتها على هيئة إقطاعيات حيث أصبح النبلاء *Vassals* التابعين للملك بيت المقدس ، بينما أصبح ملاك الأراضي الصغار أوصالاً لدى النبلاء ، وقدم الجميع الولاء للسيد الإقطاعي ، ودانوا له بالتبعية الإقطاعية (٤٠).

ويجب أن نلاحظ أن ملوك بيت المقدس عاشوا عملية تركيز الإقطاعيات في يد عدد محدود من السادة الإقطاعيين ، وذلك من أجل ضمان سهولة الولاء والتبعية ، وأيضاً للاستفادة من تعدد الإقطاعيات وكثرتها حيث يتم فرض خدمات على كل منها لصالح ملك بيت المقدس (٤١).

وبالنسبة لمملكة بيت المقدس ، فقد كان الملك يمثل قمة الهرم الإقطاعي يتبعه أربعة من كبار السادة الإقطاعيين بالمملكة وهم أمراء الجليل والكرك والشوبك وكونشية يافا وحاكم بارونية صيدا ، وإلى جانب هذه المقاطعات الكبيرة استحوذت مملكة بيت المقدس على اثني عشرة إقطاعية صغيرة المساحة هي إقطاعيات الخليل ، نابلس ، حيفا ، بيسان ، أرسوف ، نيسارية ، القيمون ، تبتين وانياس ، الإسكندرونة ، النابرام ، بيروت (٤٢).

وتم منح هذه الإقطاعيات الصغيرة لاثني عشر سيداً إقطاعياً ، لإدارة شؤونها تحت إشراف مباشرة حكومة مملكة بيت المقدس التي دعت باسم " قوة التجار " (٤٣).

ويمكن القول أن لتابعيات النظام الإقطاعي الصليبي قد وجدت أيضاً في الإمارات الثلاث الأخرى ، وهي إمارة طرابلس ، والرها ، وأنطاكية حيث بدأ حكام الإمارات السابقة ، في توزيع الإقطاعيات على أتباعهم من كبار السادة الإقطاعيين والفرسان ، حيث كان السيد الإقطاعي الذي يملك إقطاعية معينة ، يستطيع أن يمتثل عنها ، أو يتنازل عن جزء منها لأحد النبلاء أو الفرسان (٤٤) ، وهكذا كانت تخرج من إقطاعية السيد الإقطاعي الكبير إقطاعيات مختلفة أصغر مساحة .

أما بالنسبة لمنطقة النفوذ الملكية في المملكة اللاتينية بهيت المقدس فقد تألفت من ثلاث مدن هي بيت المقدس ، عكا ، نابلس ، وفي وقت متأخر أُضيفت إليها منطقة الداروم والمنطقة المحيطة بها ، وكان كل من كونت يافا ، وأمير الجليل مدينتين للملك بمائة فارس بكامل عتادهم ، بينما كان سيد إقطاع الكرك والشريك مدينًا للملك بستين فارسًا (٤٥).

وبسبب اختلاف مساحة الإقطاعات في مملكة بيت المقدس ، والإمارات الصليبية الأخرى ، إلا أنه وبشكل عام كانت الإقطاعات العلمانية تتميز بكونها ذات مساحات شبه ثابتة ، بينما كانت إقطاعات الكنيسة تزدهر بانفراد عن طريق المنح والتركات التي تركت لها ، وكذلك الحال مع إقطاعات الفرق العسكرية ، وبخصوص الإقطاعات الأخيرة - وتبعية لدافع استراتيجي - فقد جرى توزيعها عبر كل الأراضي التي يسيطر عليها الصليبيون (٤٦).

وجدت عدة أشكال للنظام الإقطاعي الصليبي في المستعمرات الصليبية بالشام ، منها وجود إقطاعات عينية *Fiefs en Villains* ، وإقطاعات نقدية *Fiefs en besens* ، حيث يشير هنا إيلين Jean d'Ibelin إلى وجود نوعين من الإقطاعات ، هما الإقطاع العيني ، والإقطاع النقدي ، كما يشير إلى ما يؤيده الرجل من خدمة مقابل ما يتقاضاه من سيده الإقطاعي من أجر سواء جاء هذا الأجر من غلة الإقطاع ، أو من دخل الإقطاع النقدي (٤٧) كما يذكر أيضًا أن الإقطاعات النقدية تتساوى مع الإقطاعات العقارية من حيث ما يجب عليها أن تقدمه للسيد الإقطاعي الأعلى من خدمة وولاة (٤٨).

وهكذا كان الفصل الذي يتمتع بلجوار عيني ، يجمع المجهوب والمخضرات أو الزنت من القرى التابعة للإقطاع بعد مواسم الحصاد ، أو من مخازن سيده الإقطاعي في أوقات مجبنة من العام .

وبخصوص الإقطاعات النقدية فقد تم تصنيفها إلى ثلاث فئات ، في أولها كان السيد الإقطاعي يتعهد بأن يدفع للفصل مبلغًا ثابتًا من المال سنويًا ، وجرى هذا العرف إلى عام ١١٩٨ م . حيث تمتع العديد من الفرسان في عكا بهذا النوع من الحياة الإقطاعية ، والثلة الثانية من الإقطاع النقدي كانت عبارة عن مصروفات سنوية من إيرادات القرية أو من خلال إيرادات مجموعة من القرى يتم تخصيصها ، حيث كان يتم منح أحد الأوصال إيجارًا مشتركًا من داخل القرية مثل الضريبة المفروضة على الحصاد ، أو الضريبة المفروضة على البدو مقابل حق نصب خيامهم بجوار الإقطاع ، أما بالنسبة للنوع الثالث من الإقطاعات النقدية ، وهو

الترواح المعتاد الذي تم منحه لتبصيل الإيرادات التي تم جمعها من المدينة بواسطة أحد موظفي السيد الإقطاعي ، حيث وجدت مصادر الإقطاعات الممنوحة في إيرادات الأسواق المنتشرة بالمدينة مثل أسواق اللحوم ، وأسواق الأسماك ، الفواكه ، الملابس ، الخمر ، الزيت ، الآلات الموسيقية ، وكذلك الطواحين ومحلات الدباغة ، ومصانع الصابون ، ودور سك العملة ، ومحلات الصباغة ، وكذلك من الصرافين الذين يعملون في تمثيل العملات ، ومن الضرائب التي تجبى عند الدخول أو الخروج من بوابات المدن^(٤٩) .

والملاحظ أن العديد من السادة الإقطاعيين قد امتلكوا إقطاعات نقدية ، أي أنهم حصلوا على إيرادات مالية ثابتة من المدن والقرى التابعة لهم ، في مقابل توفير الحماية لها .

كان يتم وراثة الإقطاع النقدي ، وكان من المستحيل على الملك أن يقوم بإلغائه^(٥٠) ، وكانت فرصته الوحيدة هي الحصول عليه تتمثل في موت السيد الإقطاعي بدون وريث ، أو في موته وله ابنة واحدة ، يستطيع أن يختار لها زوجاً من بين أوصاله^(٥١) .

وامتلك العديد من الأتصال إقطاعات مختلفة تتكون في جزء منها من أراضي ولى جزء آخر من إيجارات نقدية أو عينية ، بينما قللك البعض منهم إقطاعات ضمنت لهم مبالغ من المال ، ومخاض ، وحصى قوسية وأراضى^(٥٢) .

ولكن نعطي مثلاً من كيفية امتلاك رجل عظيم للإقطاعات ، يمكننا أن ننظر فقط إلى مجموع ممتلكات جوسلين دي كورتناي Jocelin de Courtenay في سنة ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، حيث كان يحصل على إيجارات تبلغ ٥٠٠ بيزانت في عكا ، وكذلك في صور ، كما كان يمتلك أيضاً إقطاعاً في الجليل الأعلى وعدة قرى حولها ، وأكثر من ثلاثة إقطاعات تم استبدال أحدها بقرية وإيجار يبلغ ١٠٠ بيزانت ، بينما تكونت الإقطاعات الأخرى من عدة قرى وإيجار يبلغ ٨٠٠ بيزانت^(٥٣) .

ونتيجة لحركة المد الإسلامي ، والهجوم الإسلامي للضاد على المستعمرات الصليبية ، فإن فرصة ازدياد الإقطاعات النقدية قد أخذت في الاضطراب في النصف الأول من القرن الثالث عشر الميلادي ، وإلى نهايته ، وذلك لكي تحاول تعرض الحفنة العسكرية التي كانت تقدمها للإقطاعات الأخرى ، والتي نجح المسلمون في استردادها من الصليبيين .

ويجب أن نعلم أن عملية منح الإقطاعات للأمراء والسادة الإقطاعيين ، قد استمرت منذ البداية المبكرة للفرد الصليبي ، وغالباً ما حافظ الأمراء على سيطرتهم داخل المدن الرئيسية

التي تم غزوها أولاً ، كما أن معظم ملاك الإقطاعيات عاشوا في المدن والتلاع ، ولم يعيشوا في أراضيهم قاصرين أنفسهم على جمع إيرادات قراهم (٥٤).

كانت البهيمة التي تقدم من الفصل إلى السيد الإقطاعي هي العلامة المتوقعة في عملية التعاقد بينهما ، ونتيجة لذلك ، فقد وجدت الخدمات التي يقدمها الفصل ويتمتع بها السيد الإقطاعي ، ولذلك كانت عملية البهيمة وما يترتب عليها من التزامات متبادلة هي المورد الفكري الذي قام عليه أي إطار نظري للنظام الإقطاعي .

ونتيجة لهذه الخدمات والتي كان أهمها الخدمات العسكرية في مجتمع جديد تم تكوينه داخل العالم الإسلامي ، لكي يستطيع القيام بهام الدفاع عن نفسه ، بل والتوسع لتحقيق حلمه على حساب الأراضي الإسلامية ، فقد تم تسليم الإقطاعيات منذ الوقت المبكر للفوز والاستقرار للأمراء والفرسان العسكريين إلا أنه من الملاحظ أن هناك عدداً من الضباط الصغار Sergeants (٥٥) قد عملوا أيضاً العديد من الإقطاعيات ، مثال ذلك فملكهم لأكثر من عشرين إقطاعية في لوردية أرسون Arsur (٥٦)

ويتحدث أحد المؤرخين المحدثين عن إقطاعيات شريحة الضباط الصغار Sergeants فسي النظام الإقطاعي بالمختلطة في القرن الثالث عشر ، فيذكر أنه عندما بنيت القلعة ، وزادت كمية الإقطاعيات الممنوحة لهؤلاء الضباط ، كان من السهل عليهم أن يقوموا بأداء واجباتهم عن طريق الاندفاع بواسطة الأراضي وذلك من أجل القيام بالأعمال المختلفة التي يطلبها الملك أو السادة الإقطاعيين الكبار (٥٧) . إلا أننا عندما نقارن هذا الوضع بالإقطاع الصليبي نجد أن الضباط الصغار sergeants لم يقوموا بمثل هذا العمل ، ربما لأن القلعة لم تكن نادرة إلى هذا الحد ، ولعدم كبر مساحة الإقطاعيات التي منحت لهم

وبشكل عام نجد أن الضباط كانوا يزدون الحقوق الملكية عن إقطاعياتهم Sergeantries ، حيث قام معظمهم بأداء الواجبات العسكرية ، مثلما كان يحدث عند الترتيب (٥٨) ، كذلك كانت تخضع الـ Sergeantries لنفس قوانين البيع أو القسمة بين الورثة مثل الإقطاعيات العادية ، كذلك خضعت للسلطات القضائية التابعة لمحاكم الإقطاعيات ، وذلك على الرغم من أن الخبراء القانونيين لم ينظروا للضباط الصغار كمساو ومعاول للقائمين (٥٩).

تنوعت أنواع الإقطاعيات التي تم منحها داخل إطار النظام الإقطاعي الصليبي ، فمنها ما تم منحه لطبقة الفرسان والضباط ، ومنها ما تم منحه للقنوميرينات والطبقة البورجوازية ، بل

أنه في أرسوف على سهيل المثال ، أمثلة الموظفون الصغار كالترجمان والكاتب ولجبار السيد الإقطاعي وروساء الخدم إقطاعيات عيسية وتقديرة ، وكذلك الأمر في قيسارية وهافا والإقطاعيات الصغيرة في منطقة النقرة الملكية القريبة من عكا ، وربما كان السبب الرئيسي وراء هذا الابتذال ، هو وجود نفس الخليط العشوائى من الإقطاعيات التي لم تكن لسبب أو لآخر صالحة ومناسبة للنظام العام للتصنيف الاجتماعي (٦١) . بالإضافة إلى تواجد عناصر جديدة وقديمة في البناء الاجتماعي - الاقتصادي مرمياً طول الوقت .

ويجب أن نعلم أن ذلك الخليط العشوائى من الإقطاعيات لم يكن قاصراً على إقطاعيات النظام الإقطاعى الصليبي ، إذ أننا نجد شبهةً لذلك في الإقطاع الأروبي في إنجلترا في القرنين الثاني عشر والثالث عشر (٦١) ، وذلك نتيجة لعدم قدرة النظام الإقطاعي نفسه - في أى مكان - على فرض إطار عام لا يمكن تجاوزه ، إذ تعددت الأنظمة الإقطاعية بقدر تعدد شروط وجودها وضرورة تطورها .

كان للنظام لإقطاعى الصليبي ممارساته الخاصة ، منها على سبيل المثال إمكانية تبادل إقطاع السيد الإقطاعي بإقطاع أحد الأقصا ، وأبرز مثال على ذلك هو ماحدث بين الملك بلدوين الثالث (١١٥٢-١١٦٢م) وبين فيليب دى ميللى Philip de Milly ، حيث حصل الملك منه على إقطاع ناهلس مقابل التنازل له عن إقطاع الكرك والشويك (٦٢) .

وبالطبع كان لابد لكل تبادل للإقطاعيات من أسباب تؤدي إليه ، وفي الحالة السابقة ، نجد رغبة بلدوين الثالث في الحصول على إقطاع ناهلس لما به من إيرادات كبيرة ، وربما أيضاً لأنه أراد أن يأمن جانب فيليب دى ميللى الذى كان في ممسك والدفعة الملكة ميلسندا Milisenda أثناء الصراع على العرش بينهما .

ورغم صليات تبادل الإقطاعيات ، إلا أنه - وبشكل عام - فإن وراثة الإقطاع نقل إحدى خصائص النظام الإقطاعى الصليبي ، مع وجود بعض الاستثنائات التي تفرضها الظروف السياسية ، فمثلاً يرى البعض أن الإقطاعيات الصليبية لم تكن تتمتع وراثية في بداية الاستقرار الصليبي المبكر (٦٣) ، حيث استولى بلدوين الأول على إقطاع الجليل رغم وجود الفارس جيرار Gerard ، الذى كان له حق وراثة إقطاع أخيه هيو أوف سانت أومر Hugh of Saint Omer ، وما يفسر هذا التصرف هو خوف الملك بلدوين الأول من مشروع تانكرد لتأسيس دولة مستقلة بالجليل ، وبالتالي أسرع في ضمها إلى أملاك التاج الصليبي (٦٤) .

بالنسبة لحدود الإقطاعيات ، فكان يمكن الاعتماد على بعض النقاط الثابتة ، مثل شجرة أو كهف أو صخرة ، وكان يتم توضيح ذلك برسم علامة الصليب عليها ، كما تم منع الإقطاعيات الأصغر حجماً في المدن والقرى للقوات العسكرية ، والقوات الخاصة بالبارونات ، وذلك طبقاً لحجمها وقبعتها على أن يعيدوا إلى ملاكها الأصليين نصيبهم من الحاصل ، وعددًا من الخيول والبغال (٦٥).

وبالنسبة إلى لوردية صور ، فقد تم تقسيم إقطاعياتها بين عدد كبير من السادة الإقطاعيين ، رغم أن أهم ملاك الأراضي بها كان الملك والنبالة . وبالنسبة للسادة الإقطاعيين الصليبيين ، قام أحد الباحثين المحدثين (٦٦) بحصرهم بحوالى تسعة ملاك فقط ، بلغ مجموع ممتلكاتهم حوالى أربع عشرة قرية ، كانت ثلاث قرى منها أكثرها أهمية ، مع ملاحظة أنه لم يتم بإحصاء كل المناطق الصغيرة المساحة التي وجدت بالقرب من مدينة صور مباشرة ، كالحداثي والبساتين .

وداخل النظام الإقطاعي الصليبي وجد الفرق بين الملكية الإقطاعية والملكية غير الإقطاعية ، وكانت الواجبات أو الأعباء المالية هي العلامة الفارقة بينهما ، حيث لم يكن على الممتلكات غير الإقطاعية أية التزامات إقطاعية ، ونتيجة لهذا الاختلاف فقد ظهرت أنماط متعددة من الإقطاعيات ، وعلى سبيل المثال كان هناك ممتلكات يتم تملكها كإقطاع مقابل أداء واجبات عسكرية ، وهذه الإقطاعيات غالباً ما كانت من نصيب الفرسان واليهودجوازيين ، بالإضافة إلى وجود أراضي تسمى *Borgessie* ، وهي معفاة من الالتزامات تماماً ، ويتم تملكها بواسطة اليهودجوازيين (٦٧).

ولم يكن مكان ثالث كانت هناك أراضي مملوكة لإقطاعيين بدون واجبات عسكرية أو أية خدمات للدولة ، فهي ممتلكات معفاة تماماً من الواجبات ، لكنها ليست *Borgessie* إلا أنها تتشابه جزئياً مع الإقطاع الحر *Allodia* الأروبي ، كذلك كانت هناك *Borgesses* تنتمي إلى طبقة ملاك الأراضي ، لكنها تخضع للسلطة القضائية للمحكمة اليهودجوازية ، وكذلك أيضاً وجدت أنواع من الإقطاعيات تسمى *Feuda* استطاع اليهودجوازيون امتلاكها بشكل قانوني عن طريق الزواج أو الوراثة ، وبشكل غير قانوني عن طريق الشراء (٦٨).

ويمكن تفسير ذلك أيضاً من خلال حقيقة أنه لا يمكن نقل نظام من بلد لآخر ، فضلاً عن ما يمكن أن تفرضه الطبيعة المختلفة لبلاد الشام من سهول ساحلية ، وجبال ، وصحارى على أنواع الإقطاعيات .

وتوضح لنا الاختلافات السابقة في أنواع الإقطاعيات وتنوعية ملاكها فكرة عن التطور المستمر في عملية منح الإقطاعيات التي مارسها ملوك بيت المقدس وأمرأة الإمارات الصليبية، وفي بداية الاستقرار الصليبي تم منح الإقطاعيات لطبقة الفرسان من أجل ضمان ولائها، ومن أجل استمرار عملية الفزو التي قاموا بها للأراضي الإسلامية المجاورة، إلا أنه وبعد فر السلطة اللاتينية في المستعمرات الصليبية، أخذت هذه الإقطاعيات في تنوعها، وتم منحها للبرجوازيين، بل وتم منح بعض الإقطاعيات بدون تلقي مقابل من الخدمات والأعباء.

إذا تحدثنا عن العلاقات الإقطاعية بين طبقات المجتمع الصليبي، يجب أن نذكر أنها لا تختلف كثيراً عن العلاقات الإقطاعية بين طبقات مجتمع الغرب الأوربي القروسطي، مع وجوب ملاحظة بعض الاختلافات التي فرضتها الطبيعة الترسمية للكيان الصليبي الجديد في الشرق الإسلامي، وما استتبع ذلك من علاقات إقطاعية قائمة على الخدمات العسكرية بشكل أساسي في المقام الأول، وعلى استنزاف الإقطاعيات من أجل تمويل خزانة مملكة بيت المقدس وباقى المستعمرات الصليبية، لمواجهة الهجمات الإسلامية المضادة.

وهكذا كان على المجتمع الصليبي صياغة علاقات إقطاعية تحمل في طياتها بلود العلاقات الإقطاعية الأوربية مع ما استجد عليها من عمليات تبديل وترتيب للأولويات فرضها الوضع الجيوسياسي الجديد.

كان حجر الأساس في العلاقات الإقطاعية في المجتمع الإقطاعي الصليبي هو عملية التعاقد، أي موافقة الطرفين (السيد الإقطاعي والتفعل) على المشاركة في عقد إقطاعي يحدد لكل منهما التزاماته وواجباته، فعمل سبيل المثال، كانت علاقات الملك الصليبي مع أتباعه الأكثر أهمية قد تم تحديدها عن طريق الشروط المكتوبة في العقود الخاصة التي تم عقدها مع كل منهم على حدة، كذلك كان الحال في علاقات ملاك الأراضي بالعديد من مستأجريهم.

وبشكل عام، فإن المشاركة في العقد الإقطاعي كانت تقتضي أن يتم للارتباط بحقوق وواجبات، فكان يجب على الملك الإقطاعي، أو على السيد الإقطاعي، أن يلتزم بحماية أنصاره، ومنحهم نفقات معيشية، تحفظ حسب شكل الإقطاع، أو الإيجارات أو المستلزمات، حيث تمكن هذه النفقات الفصل من العيش بسلام حتى يستطيع الانضلاع بواجباته^(٦٩).

وفى حين كان على السيد الإقطاعى ، ضمان حقوق أفضاله ، والدفاع عنهم ضد كل ما يسبب لهم ضرراً^(٧٠) ، كان على الفصل أن يدافع عن سيده إذا ما تعرض للخطر ، حيث التزم الفصل بحماية سيده الإقطاعى ، والحفاظ على شرفه ، ومعارضة أية مشاريع يمكن أن تضر بسيده إذا ما سمع بها ، كما يجب عليه اتخاذ خطوات استثنائية فى الأوقات التى يحتاجه فيها السيد الإقطاعى ، فمثلاً عندما يقع سيده فى الأسر ، كان على الفصل أن يساهم فى دفع الفدية بواسطة عرض ضريبة على ممتلكاته تبلغ ١/١ ، أو بأن يبيع إقطاعيته إذا كانت من النوع الذى لا يورث^(٧١).

على أن أهم الخدمات التى كان يزد بها الأتصال للسادة الإقطاعيين تتمثل فى الخدمة العسكرية Auxilium ، وجوب تقديم النصيح والاستشارة Consilium ، فكانت الخدمة العسكرية واجبة على الفصل حين يستدعيه السيد الإقطاعى ، فيذهب إلى مكان الاجتماع بأسلحته ويحذر معين من الحيرول ، وربما كان الفصل يلزم بحراسة قلعة السيد الإقطاعى ، وبالنسبة لمملكة بيت المقدس ، كان على الفصل أن يظل داخل الجيش الإقطاعى داخل حدود المملكة لمدة تم تحديدها بهام من تاريخ استدعائه ، وذلك فى حالة وجود الملك أو السيد الإقطاعى أو عنهم وجودهم ، وبالنسبة لإمارة أنطاكية فقد كان فرمان إقطاع Margat يقومون بهام حماية قلاع أنطاكية ، وكذلك عمل قادة الأتصال للقتال فى بيروت وأرسوف Arsuf^(٧٢).

وفى نفس الوقت كانت زوجة الفصل - ولكنها لا تستطيع القيام بالخدمات العسكرية بطبيعة الحال - كانت تزود خدمة تسمى Service de Marriage وكانت تحدث أيضاً بنفس الطريقة مثل Auxilium فعندما يتم استدعاؤها للزواج ، فإنها ترتبط بالزواج من أحد المتقدمين لها عن طريق السيد الإقطاعى ، بشرط أن يكون متكافئاً معها .

وبالنسبة لتقديم النصيح والمشورة Consilium ، فقد اقتضى ذلك من الفصل أن يشارك فى الحكم على سلوك سيده ، وذلك مع أتباعه من الأتصال الآخرين ، ويعنى هذا ارتباطه بالاشتراك فى المحكمة الإقطاعية إذا ما حدث نقض للعقد الإقطاعى^(٧٣).

كذلك يمنع العقد الإقطاعى الفصل من محاربة سيده الإقطاعى ، وذلك مقابل ألا يصطدم السيد الإقطاعى به ، وألا يأخذ منه إقطاعه ، كما كان على السيد الإقطاعى أن يرتب عملية إنقاذ الفصل فى حالة ما إذا سلم نفسه كرهينة لإقتاذه^(٧٤).

كما كان على السيد الإقطاعي أن يزوجه وريثة الإقطاع إذا ما وصل عصرها إلى اثنتي عشرة سنة ، ونظراً كان للورثة حق اختيار زوجها بين ثلاثة مرشحين متكاملين معها ، وربما كان والداها يرتبان لزوجها ومضطران إلي عرض مبلغ من المال على السيد الإقطاعي للحصول على موافقته علي زواجها من الشخص الذي وافقوا عليه . فرموند الثالث Raymond III أمير طرابلس (١١٩٢ - ١١٨٧م) ، مثلاً ، حصل على مبلغ كبير لكي يزوجه وريثة إقطاع الهيرود Betheron إلى شخص آخر ، أعظم من جيرارد أول ريد فورد Girrd of Ridfort ، حيث كان قد وعده بالزواج منها (٧٥).

وفي داخل التنظيم الإقطاعي للمجتمع الصليبي في بلاد الشام ، كان مسموحاً بانتقال الإقطاعات ، إلا أنه لم تكن هناك ضريبة انتقال عندما يتغير مالك الإقطاعية ، فيما عدا أطلاكية . حيث كانت تنفع ضريبة انتقال تبلغ $\frac{1}{4}$ ثمن الإقطاع ، ومن المحتمل أنها تساوت مع الـ Relief (٧٦) في الغرب كما تم التحكم في عملية تحويل ملكية الإقطاعية ، حيث كان من الممكن أن يجرى بيعها في المزاد العلني بشرط أن تكون لشخص قادر على تحملها (٧٧).

ونتيجة لتعدد السادة الإقطاعيين ، وتعدد الأوصال التبعية لهم ، ووجود العقد الإقطاعي بين كل سيد إقطاعي وفصله على حدة ، مما سبب الكثير من التناقضات التي لم تكن في صالح الكيان الصليبي ، واجهت الملوك الصليبيين إشكالية قانونية مؤداها أنه عند اختلاف الملك الصليبي الإقطاعي مع أحد أوصاله الأمراء أو البارونات ، فكيف يكون موقف أوصال الأخير ؟ من الطبيعي أنه سوف يدين بالولاء أولاً لسيد الإقطاعي المباشر حسب عملية التعاقد الإقطاعي بينهما ، وهذا التصرف وإن كان صحيحاً من الناحية القانونية إلا أنه -وعلى المدى البعيد - لا يخدم توجهات ملوك وأمراء المستعمرات الصليبية .

ونتيجة لهذا كله أصدر الملك عموري (١١٦٢-١١٧٣م) في أول أصول حكمه قانونه المشهور Assise sur Le Ligece الذي - بواسطة حلف بين الولاء - جعل المستأجرين الفرعيين يعترفون بالملك الصليبي سيداً مشاركاً لهم ، وأن يصبح الملك مقدماً في الترتيب من ناحية الولاء على سيدهم الإقطاعي المباشر (٧٨).

وشجع هذا الأوصال على مساعدة بعضهم البعض ، فعلى سبيل المثال إذا وقع ظلم على أحدهم من قبل السيد الإقطاعي ، كان الواجب عليهم مساعدة بعضهم البعض . مطالبين السيد باستجواب الفصل أمام المحكمة قبل أن يستولى على إقطاعه ، وإذا رفض السيد

الإقطاعى قرار المحكمة ، فإن الأوصال يرفضون أدا . ما عليهم من خدمات وبالتالي كان على الملك أن يتدخل لصالحهم ، كما كان ينبغي عليه أيضاً أن يقوم بإقرار العدالة فى محكمته (المحكمة العليا) لأى فصل مهدد بالطرده أو السجن (٧٩).

واستلزم العظم الإقطاعى الجديد وجود أتباع مقربين وبورجوازيين لكى يتحركوا السيد الإقطاعى فى الحال إذا ما قام بعضيان الملك ، وهكذا جرى تفصيل السلطة الملكية . فكان قسم الرلا . يؤدى للملك الصليبي بواسطة جميع الأوصال ، مثلما كان أيضاً حلف بين الإخلاص بواسطة سكان المدن ، والبلاذ والقلاع الموجودة فى إقطاعات الملك (٨٠) .

ونحن نتفق مع الأستاذ Mayer فى أن القانون السابق كان محاولة قوية ونشطة من الملك الصليبي لاستخدام الأوصال الصغار كثرة مضادة ومعاكسة لطبقة النبلاء العليا (٨١) . ولكننا نضيف أنه نظراً للطبيعة التوسعية للمملكة اللاتينية ، وللكيان الصليبي بشكل عام ، فقد استلزم ذلك أن يحصل الملك على ما يشبه التفرغ من جميع الأوصال التابعين له وللأمرأ . والبارونات بل والبورجوازيين وللكنيسة أيضاً ، من أجل منحه حرية الحركة فى الاستمرار فى توسعاته ، وفى استمراره فى الدفاع عن أملاكه ضد هجمات المسلمين التى لم تتوقف .

كان الشكل الإقطاعى فى المستعمرات الصليبية فى بلاد الشام على هيئة مثلث ، كان الملك فى القمة ، وتبدأ القاعدة فى الاتساع عند الهرط إلى أسفل ، ورغم ربط أضلاع المثلث ببعضها البعض عن طريق قانون لذلك صورى Assise sur La ligece ، فى العام ١١٦٢م ، إلا أن ذلك لم ينف وجود طبقات إقطاعية داخل المثلث الإقطاعى نفسه ، ووجدت هذه الطبقات منذ بداية الاستقرار الصليبي ، ولم تنجح القانون السابق فى إلغائها ، وإن كان قد نجح فى الحد من سلطاتها .

ونظراً لأن التنظيم الإقطاعى للمجتمع يقوم على افتراض أن الحرب حقيقة يومية من حقائق الحياة ، كان لابد من وجود ركيزة عسكرية يمكن الاعتماد إليها ، وخاصة حين وجوده فى قلب منظمة تحاول الانتفاض عليه ، واستعادة أملاكها ، فاستعان النظام الصليبي بطبقة النبلاء العسكريين الذين كانوا يتمتعون الملك فى الترتيب مباشرة ، ورغم وجود عدة طبقات أخرى داخل المثلث الإقطاعى الصليبي ، كالتبقة البورجوازية ، وطبقة رجال الدين الإقطاعيين ، إلا أن الاعتماد الأكبر كان على طبقة النبلاء المحاربين للأسباب السابقة .

ونظراً لأنه يمكن تقسيم الطبقة الواحدة إلى عدة شرائح ، فيمكننا القول أنه داخل طبقة النبلاء برز البارونات كجماعة فوقية عليا ، والمقصود بالبارونات هنا ، هم الذين وجدوا في إمارة أنجليل ، وكونتية يافا وعسقلان ، لوردية بيروت ، صيدا ، وصور بعد العام ١٢٤٦م ، وفي تورون Toron والناصرة Nazareth ، وحيفا وقيسارية ، وبيت لحم ، وأرسوف ، واللد ، وما وراء الأردن (٨٢) .

احتفظت جماعة البارونات بحالة ممتازة من الناحية القانونية كجماعة صغيرة داخل النبلاء . وأوجد هذا نوعاً من الخلط فيما بين طبقة ملاك الأراضي من النبلاء ، كما كانت البارونيات تختلف عن اللوردات ، حيث كان البارونات يتألفون من الرجال الأغنياء ، وربما سبق استعمال كلمة " البارون " (٨٣) في النصف الأول من القرن الثاني عشر الميلادي في كونتية طرابلس ، حيث ظهرت تصاريح تفرق بين البارونات وباقي النبلاء والفرسان (٨٤) .

في الفترة ما بين ١١٣٠م إلى ١١٦٠م تمكن النبلاء من تقوية صلاتهم مع الملك ، وحصلت بعض أسر النبلاء على أملاك ثابتة في اللوردات ، بعد ذلك رغب الملك عموري Amaury النبلاء إلى مرتبة أسراء البارونيات ، وبالتالي زاد من ثقلهم في المجتمع الصليبي ، ولكن أصبح هؤلاء الأقفال الأقل رتبة Rear-Vassals أسراء فقط فيما يتعلق بالملك ، ولكن داخل إطار البارونية ظلوا خاضعين للبارون (٨٥) .

وكان معظم الفرسان من الأوروبيين ، على الرغم من أن هناك دليلاً قوياً على وجود عدد من الفرسان ذوي الأصل المحلي ، على أن الأكثر شهرة من بينهم أسرة نبيطة عرفت باسم "عربي" Arrabi ، ومن الواضح أنها ذات أصل عربي . وظهر هذا الاسم لأول مرة في العام ١١٢٢م عندما عمل Muusse Arrabi في حاشية هوف Hugh أمير يافا ، وكيفما كانت أصول الفرسان ، فقد تحولوا إلى مسيحيين لأنهم حيث كان الفارس اللاتيني فقط هو الذي يستطيع المشور أمام المحكمة الإقطاعية (٨٦) .

ورغم السماح للفرسان بشراء الإقطاعيات المعروضة للبيع ، فقد وجد في الإمارات الصليبية العديد من الفرسان المرتزقة الذين لا يمتلكون أية أراضٍ .

وقد أرغمت بعض الظروف الاستثنائية ملوك وأمراء بيت المقدس على منح لقب فارس إلى العديد من هم ليسوا فرساناً ، ومثال ذلك ما فعله باليان الثاني إيلين Batian II d'Ibelin الذي تحمل مسئولية الدفاع عن بيت المقدس أمام هجوم صلاح الدين الأيوبي ١١٨٧م ، حيث

منح لقب فارس للعديد من سكان المدينة . وذلك من أجل زيادة عدد القوات المدافعة عن المدينة (٨٧).

أوضحت القوانين المبكرة لورثة الإقطاع أن الفارس لم يكن يستطيع الحصول على إقطاع فارس آخر عن طريق الوراثة ، بل يجب أن يتخلى عنه تعاقباً مع قهرم صاحب الإقطاع الأصلي ، والذي لم يملكه إقطاعاً من قبل . ثم حدث تعديل متأخر في القرن الثاني عشر ، حيث سمح للفارس بامتلاك عدة إقطاعات ، مادام يضمن ويكفل القيام بالخدمات المفروضة على كل إقطاع (٨٨).

وحدث هذا التغير القانوني نتيجة لمعرف الذي قضى بأنه عندما يورث الرجل الذي يملك إقطاعية أو أكثر ، فيجب تقسيمها بين ورثته لكي يقوم كل منهم بأداء الخدمة الشخصية ، كما يمكن تقسيم الإقطاعية فيما بين الورثة إذا لم يكن هناك وريث مذكر . بشرط أن تتضمن الإقطاعية عدداً من الفرسان (٨٩).

وفي العام ١١٧١م تقرر أن يتسلم الابن الأكبر البهيمة من إخوته ، وإذا ما كان الوارث قاصراً توضع الإقطاعية تحت عناية اللورد الذي يستطيع أن يهبها إلى أي شخص يختاره (وأحياناً في مقابل مادي) ، ويعوم أحد أغارب الوارث القاصر بالوصاية عليه (٩٠). كانت طبقة الفرسان متلاحمة بواسطة القوانين الصارمة التي تعلقت بحق الوراثة ، حيث تأثرت حقوق الوراثة في إقطاعية ما بمسائل تسلمها من مستأجرها الأخير سواء كان ذلك بواسطة حق الوراثة العادي ، أو بحق اكتساب الفارس الإقطاع من سيده الأعلى أو بواسطة الوراثة في المنحة الأصلية (٩١).

عزلت معظم الإقطاعات باسم Fiefs d'escheete (٩٢)، وهي الإقطاعات التي استولى عليها الفرسان نتيجة عدم وجود وارث لها ، كما كان يمكن منحها إلى المؤسسات الدينية بموافقة السيد الإقطاعي حيث كان يفقد خدعة الإقطاع . كما وجد نوع آخر من الإقطاعات سمي Fiefs de Conquest ، وهي الإقطاعات التي تم منحها أولاً إلى مالكيها الأصليين ، وإذا ما انتقلت إلى وارث بواسطة قوانين الوراثة العامة ، فإنها تصحول إلى Fiefs d'escheet وتخضع للوراثة العادية (٩٣).

ويجب أن تعلم أن المحاكم اللاتين - عن طريق منح الإقطاعات للفرسان - قد ضمنوا ولاهم على المسعوى الشخصي ، وكذلك ضمنوا أمن الحدود الداخلية والخارجية نتيجة منحهم إقطاعات وقلاع تقع على حدود للممتلكات الصليبية مع المسلمين .

وبالسبب لطرد المستأجر من إقطاعه ، فإن ذلك لم يكن ليحدث إلا بعد قرار من المحكمة العليا ، وبعد أن يأتي بخطيئة كبيرة تبرر ذلك . وبعد حدوث مشاورات بين جماعة من الأوصال والتبلاء وكبار رجال الدين في المملكة اللاتينية (٩٤).

وبالنسبة للعلاقة بين المالك والمستأجر ، فإذا لم يدفع المستأجر ما عليه من التزامات فإنه يحرم من الإقطاع الذي يستأجره ، أما إذا أراد المستأجر أن تعود له أرضه ، فلا بد له من دفع الإيجار بالإضافة إلى دفع ما تكلفه السيد الإقطاعي المالك في إصلاح المباني أو حرق الخفاف (٩٥).

وإذا كان من السهل أن يتم مصادرة الإقطاع عند حدوث إخلال أو تقصير للمعهد بين السيد الإقطاعي والفصل ، فإنه من السهل أيضاً أن يتم منح الإقطاع إلى شخص يعيش في مسافة بعيدة من منطقة نفوذ السيد الإقطاعي (٩٦) مادام أنه سوف يقوم بأداء ما عليه من خدمات والالتزامات .

والحقيقة أنه برغم الضمانات التي كفلت لكل من السيد الإقطاعي والفصل داخل النظام الإقطاعي العليسي ، وبرغم الامتيازات التي تمتع بها الأوصال فإن مزاجها النظام الإقطاعي كانت تصب في النهاية دائماً في مجرى السيد الإقطاعي ، وذلك لكونه الرجل الأقوى باستمرار ، رغم جرم الفصل إلى محكمة الملك . ولكن نلفت الانتباه إلى الاختلال الدائم في ميزان القوى بين السيد الإقطاعي والفصل يمكننا أن نذكر أنه بعد فتح صلاح الدين الأيوبي لبيت المقدس ، وفرضه غرامة على جميع سكانها اللاتين ، بقى عدد منهم لا يستطيع أن يفتدى نفسه ، فدأى بعض السادة الإقطاعيين أن جماعة من أوصالهم يتجهون بالدين . ودفعوا لهم ما عليهم من فدية مقابل أخفهم لإقطاعاتهم خارج المدينة (٩٧).

وإذا أحل السيد الإقطاعي بإحدى التزاماته كأن لم يدفع للفصل أجره المتفق عليه من قبل ، فيمكن للفصل أن يطلب من سيده الإقطاعي مقابل خدماته مرة واثنين وثلاثة مرات ، وبعد ذلك فعليه أن يذهب للمحكمة العليا ليطالب المشورة ، وعلى المحكمة أن ترسل خطاباً للسيد الإقطاعي بأنه ينبغي عليه دفع أجر للفصل (٩٨).

وفي حالة توقف الملك عن دفع مرتبات أوصاله ، ولم يكن لديهم أية موارد أخرى ، جاز لهم أن يبيعوا سلاحهم وأن يعيشوا بتحت ، وترتب على هذا إعفاؤهم من الخدمة الحربية ، أما إذا كان الملك ميسوراً فينبغي عليه أن يدفع لهم أجورهم ، كما أن لذلك لم يكن ملزماً يدفع ما

تأخر من الأجور ، إذا نقصت موارده المالية بسبب غارات المسلمين ، أو ضعف المحصول ، أو انتشار الأوبئة . وزحرت قوانين مملكة بيت المقدس بالإشارات العديدة إلى حالات توقف فيها الملك والسادة الإقطاعيون الكبار عن دفع ممتلكات الجنود الاتصال بسبب سوء الأحوال الاقتصادية . وكان الكنتسابل Constable^(١١٠) هو المسئول عن استخلاص حق الجندي للأجور عند سيده (١٠٠) .

وبالنسبة للفصل الذى كان يحرز عنداً من الإقطاعات عن طريق المنتج أو الشراء أو الورثة ، وبالتالي كان يتبع عنداً من السادة الإقطاعيين ، فعليه أن يحلف بين الولاء ويؤدى الخدمة الشخصية والحربية لصالح سيده الإقطاعى الأول ، ولو تعارض ذلك مع مصالح الآخرين ، وإذا قامت الحرب بينهم ، يجب على التابع أن يدخل المعركة دون إبطاء . لصالح السيد الإقطاعى الذى منحه إقطاعه أولاً (١٠١) .

ومادمتا فى معرض الحديث عن العلاقات الإقطاعية بين طبقات المجتمع الصليبي ، فوجب أن نذكر بأن هذا المجتمع لم يتكون فقط من طبقة فروسية هى طبقة الملوك والبارونات والنبلاء ، وطبقة أخرى تحتية هى طبقة الفرسان والاتصال ، بل دخل فى النسيج الاجتماعى الجديد فى المستعمرات الصليبية فى الشرق المسمى رولند من طبقة بوردوازيى المدن الأوربية ، وكذلك طبقة تجارية أخرى مثلها القرويونات التجارية الإيطالية خير تمثيل .

وعكست الطبقة البوردوازية وضع الطبقة الوسطى فى وطن تم استعمارها بواسطة المهاجرين ، كما أحدث التنافس بينهم وبين طبقة النبلاء على استثمار الوطن الجديد نتيجة هامة أثقلت فى إعانتهم عن إحداث أى تقدم لصالحهم (١٠٢) .

ولذلك أبعداً لم تلعب الطبقة البوردوازية فى الكيانات الصليبية فى بلاد الشام دوراً مهماً فى التجارة العالمية ، لكنهم فقط امتلكوا المحلات التجارية والمصانع التى تصل بالهامات المحلية ، ومن أجل الاستهلاك المالى فقط (١٠٣) . وبالتالي لم يحرز البوردوازيون ثروات ضخمة بسبب وجود المصادر العظمى للثروة وهى التجارة العالمية البحرية فى أيدي البوردوازية الأوربية الحقيقية ، والتى أثقلت فى القوميونات التجارية الغربية (١٠٤) .

ظهرت الطبقة البوردوازية أول ما ظهرت فى الوثائق فى سنة ١١١٠م ، وأثقلت فى التنامى إلى أن سمح لهم الملك بلنوين الثانى (١١١٨-١١٣١م) فى العام الأخير من حكمه بتنظيم أنفسهم من خلال للحاكم البوردوازية تحت إدارة الفيكونتات ، كما كان لبوردوازيى مملكة بيت

المقدس امتياز خدمة الملك خلال مراسم تنصيبه ، وكان الملك ينتقى من بينهم من يعمل في وظيفة Seneschal (١٠٥).

وتشابه وضع الطبقة البورجوازية في الإمارات الصليبية مع وضعها في مملكة بيت المقدس اللاتينية لكونها الطبقة المستقلة الثانية في تنظيم المجتمع الإقطاعي .

كما وجد بعض البورجوازيين من بين السكان الشوام المسيحيين في المستعمرات الصليبية . كذلك وجدت بورجوازيات بهرنطية صغيرة في المدن التي تأثرت بالصيغة البهرنطية أكثر من غيرها ، كما هو الحال في أطاكية (١٠٦) . ومع أن المدن الصليبية لم تتمتع باستقلال ذاتي ، فإن البورجوازيين لم يكونوا منظمين تمامًا ، وانبثقت مجموعات مختلفة من بينهم ، وهذه المجموعات رغم أنها لم تكن ذات نمط منظم ، فإنها وزعت أدوارها في حياة المدينة بشكل عام (١٠٧) . وكان الشكل المهم لهم هو دورهم في جماعة تفكر بشكل مشابه فيما يتعلق بمصالحهم ، وخاصة أن الامتيازات التي منحت لهم لم تمنح لهم كطبقة منفصلة وإنما منحت لأفراد منهم حسب أهميتهم لدى دولايب الحكم الصليبي .

وبينما لم تكن هناك أية وسيلة تمكن البورجوازي من أن يصبح فارسًا ، فإن باليان الثاني دي إيلين Balian II d'ibelin قام بترقية بعض أبناء الطبقة البورجوازية في العام ١١٨٧م ، ويبدو أن ذلك قد حدث عندما وكلت إليه مهمة الدفاع عن بيت المقدس . إلا أنه من المؤكد أن فرعًا من أسرة Antsaume البورجوازية قد وصل إلى طبقة الفرسان في نهاية القرن الثالث عشر (١٠٨) .

وبشكل عام ، كانت معظم الممتلكات البورجوازية تقع داخل المدن أو خارج أسوارها مباشرة ، ويمكننا أن نفسر ذلك بالرجوع إلى هروب نشأة الطبقة البورجوازية في الأساس ، حيث اشتق اسمهم من المدينة Bourg لدى يصبح سكان المدن Bourgoises ، كما كانت الحقائق والأراضي الزراعية التابعة لهم ، والتي تبعد عن المدينة بمسافة قرمخ واحد تخضع للسيطرة القضائية للمحكمة البورجوازية المحلية (١٠٩) .

ونتيجة لفرس مملكة بيت المقدس ، وباتى الإمارات والمستعمرات الأخرى في وسط اقتصادي - تقدي معقد ، ونتيجة أيضًا ثقل خبرة السكان اللاتين بالحياة الحضرية المعقدة التي وجدوها عند وصولهم إلى بلاد الشام ، فقد تسبب ذلك في وجود ارتباطات فيما يتعلق بالوضع القانوني لممتلكات البورجوازيين .

امتلك البورجوازيون إقطاعات اصطلح على تسميتها *Borgesies* ، وتم التعامل معها في المحكمة العليا على أنها أجزاء من الإقطاعات العامة ويمكن تعريف الـ *Borgesie* بأنها ممتلكات يمتلكها البورجوازي ، وأحياناً أيضاً الفارس ، ويسأل عنها أمام المحكمة البورجوازية، وكان يمكن توريث هذا الإقطاع أو إعادته إلى السيد الإقطاعي في حالة موت صاحبه بدون وريث وأحياناً ما تم تحديد بيع الـ *Borgesie* إلى البورجوازيين فقط ، أو على الأقل لا يتم بيعها للفرسان أو إلى رجال الكنيسة (١١٠).

وعلى الرغم من أن ملاك معظم إقطاعات البورجوازيين قد دفعوا الإيجارات النقدية والعينية ، إلا أنه كان يمكنهم تأجير ممتلكاتهم من الباطن ، كما كان من حق السيد الإقطاعي أن يكون له الأولوية في شراء هذه الإقطاعات ، وكذلك حق تسجيل بيعه ، مما دعاه بعد ذلك إلى فرض ضريبة تسجيل على الـ *Borgesie* ، وعرفت هذه الضريبة باسم *Tallea* ، واستخدمت هذه الكلمة في الشرق اللاتيني لتعني ثلاثة أشياء ، هي الإيرادات التي كان الملك يأخذها من ممتلكات البورجوازيين في الإقطاعات الملكية ، واستخدمت أيضاً كضريبة واجبة للكنيسة ، وكذلك استخدمت بخصوص إيرادات منازل السكان المحليين في إمارة أنطاكية (١١١).

وبالرغم من عدم ارتباط أفراد الطبقة البورجوازية بالالتزامات التي فرضها النظام الإقطاعي ، حيث لم يكن مفروضاً عليهم أداء واجب الخدمة العسكرية حيث عقدوا الاتفاقيات مع السادة الإقطاعيين على أساس إعفائهم منها ، فإتهم ، ومرة أخرى نتيجة للوضع الجيوبوليتيكي الفريد للمستعمرات الصليبية في الشرق العربي ، فقد تم إلزامهم بتقديم خدماتهم كضباط صفاء *Sergeants* ، حيث انضموا إلى الجيوش الصليبية من أجل الدفء عن الكيان الصليبي (١١٢).

وبالنسبة لقوانين الوراثة عند الطبقة البورجوازية ، سنجده أنه إذا توفي أحد الرجال البورجوازيين تاركاً وراءه العديد من الأبناء ، فإن الممتلكات الخاصة به من أراضٍ ومنازل وحلقات وشمار ، توزل حيثل إلى أكبر أبنائه ، ويتساوى في ذلك الإبن أو الابنة ، وإذا ما حدث أن توفي أحد الأبناء دون الحصول على الجزء الذي يخصه في هذا التوزيع ، فإنه لا يحق بيع نصيبه أو التصرف فيه بأي شكل ، وإنما يجري توزيعه على الشقيقات والأشقاء الآخرين بالتساوي وهذا هو التصرف القانوني الذي أوردته قوانين المحكمة البورجوازية (١١٣).

وحدثت عملية حراك اجتماعي داخل الطبقة البورجوازية في المستعمرات الصليبية في بلاد الشام حيث نجد جيرالد أرنولد Gerald Arnold في مدينة الرملة بوصف بأنه بورجوازي ١١٦٧م لكنه في العام ١١٦٩م بوصف بأنه فارس ، كذلك كان يحدث حراك اجتماعي لا يردى إلى طبقة الفرسان ، مثل حالة جودفري أوف تورس Goodfry of Tors الذي ظهر في الوثائق ١١٦١م كوكيل لأملاك البطريك وكرئيس لمنزل البطريك وعمل أيضاً في الفترة من ١١٦١م إلى ١١٨٦م كمحلف في المحكمة البورجوازية في القدس ، وكان اسمه قد ارتبط عن قرب بأهل بيت البطريك منذ العام ١١٥٣م (١١٤).

كانت الخدمة العسكرية هي صعب النظام الإقطاعي الصليبي في بلاد الشام ، إذ كانت أبرز مظاهر العقد الإقطاعي ، والعنصر الحيوي الذي لم يستطع الصليبيون إغفاله ، كما جاءت الخدمة العسكرية في الكيان الصليبي مشابهة للخدمات العسكرية التي كان يقدمها الفرسان - الأتصال للنبل ، في العرب الأيوبي ، حيث كانت جيوش النبل في العصور الوسطى تتألف من الجيوش التي كان عمادها الأتصال الإقطاعيون ، وكان يجب على الفصل بربص العقد الإقطاعي تلبية دعوة سيده للاشتراك في أية حروب تتسجم مع مصالحهم الخاصة.

ومع مرور الوقت أخذ الأتصال يميزون بين نوعين من الحروب ، الحرب الدفاعية ، والحرب الهجومية ، حيث كان يجب عليهم مساعدة السيد الإقطاعي في الدفاع عن ممتلكاته ضد أعدائه ، أما في حالة قيامه بحرب هجومية فإن الأتصال عملوا إلى تهديد التزاماتهم العسكرية بالخدمة لمدة أربعين يوماً في السنة فقط (١١٥).

لم يكن بالإمكان تحديد مدة الخدمة الحربية في النظام الإقطاعي الصليبي في مملكة بيت المقدس وغيرها من الإمارات الصليبية ، لأن الصليبيين كانوا معرضين باستمرار لفتاات المسلمين المتحذرين لاسترداد بلادهم (١١٦)، وهنا يظهر مظهر آخر للنظام الإقطاعي الصليبي يختلف في طبيعته عن النظام الإقطاعي الأيوبي القروسي ، الذي تراوحت به مدة الخدمة العسكرية للأتصال ما بين العام إلى أن تقلصت إلى أربعين يوماً في العام وبالتحديد في الحروب الدفاعية فقط ، أما الخدمات العسكرية داخل النظام الإقطاعي الصليبي فقد كانت إفراداً طبيعياً للوضع الاستراتيجي القريد للوجود الصليبي في الشرق العربي ، حيث كانت الكيانات الصليبية في حالة استنفار شبه دائم لمحاربة جيرانها المسلمين ، علاوة على احتياجها الدائم لخدمات الفرسان والجنود من أجل عمليات التوسع على حساب الممتلكات الإسلامية المجاورة .

وفي مملكة بيت المقدس على ميبيل المثال كان على الفصل أن يؤدي ما تقرر عليه من خدمة عسكرية ، حيث يجهز نفسه بالمعدات اللازمة للقتال وهي الفرس والسلاح ، ويوجد في قواتين بيت المقدس ما يشبه إلى كيفية تجهيز الفارس - الفصل لنفسه ليكون في خدمة سيده الإقطاعي - ، فيذكر لنا هنا إيلين Jean d'Ibelin أنه إذا قام أحد السادة باستدعاء أحد أتباعه للخدمة العسكرية من الفرسان أو المشاة لحمل السلاح في أحد المواقف وكان الاستدعاء بصورة ملحة ، ولم يكن لدى الفصل سوى جواد واحد غير جاهز ، فإنه يتعين عليه تجهيز جواد آخر ، إن كان في وسعه ، وإن لم يستطع أن يفعل ذلك ، فإنه ينهى عليه المثول أمام السيد الإقطاعي ، أو من ينوب عنه ، ويظهر بإمكانياته ، والسيد أن يقر في هذه الحالة إعفاء من هذه الخدمة ، أو أن ينتظر حتى يستطيع تجهيز جواد آخر ، لكي يلحق بالخدمة العسكرية (١١٧).

وهكذا كان على الأوصال أن يخدموا سيدهم بالجهول والأسلحة ، حيث كان الفصل تحت سن الأربعين يفرض عليه تقديم الخدمة العسكرية ، وإذا كان أكبر من ذلك فيحتاج لمجرد أن يضع أسلحته تحت أمر سيده ، فقد كان عليه أن يمتلك جواداً للحرب ، ودعماً للقتال ، وكان على الملك أن يوقف ما يدفعه له من ثلوث إذا كانت تجهيزاته الحربية غير كاملة ، أو إذا لم يحضر له مباشرة لتأدية الخدمة العسكرية ، مالم يكن مريضاً أو جريحاً (١١٨).

كما ذكر هنا إيلين Jean d'Ibelin قائماً بالخدمات الحربية التي كانت واجبة على السادة الإقطاعيين في مملكة بيت المقدس ، حيث ذكر أنه كان يجب على أمراء يافا وصيدا والجليل تقديم مائة فارس بكامل معداتهم العسكرية حين يطلبهم الملك الصليبي للحرب ، بينما كان يجب على إمارة شرق الأردن تقديم مئتين فارساً ، وقدمت إقطاعية الخليل عشرين فارساً ، بينما قدمت نابلس خمسة ومائتين فارساً ، وعكا ثمانين فارساً ، وقدمت مدينة بيت المقدس ٤١ فارساً ومدينة صور ثمانية وعشرين فارساً (١١٩).

كذلك كان على إقطاع سان جورج Saint George تقديم عشرة فرسان وبالنسبة للوردية أرسوف Arsuf ، فإن خدماتها لم تكن معروفة تماماً قبل سنة ١١٨٧ م ، ولكن في العام ١٢٦١ م كان يوجد بها ستة فرسان وواحد وعشرين سرجندياً لخدمة اللوردية (١٢٠) ، والمرجح أنه كان يمكن استخدامهم في الخدمات الحربية .

وبالنسبة للوردية صور ، فإن الأستاذ يوشع براور Joshua Prawer يذكر أنها كانت مدينة للملك بخدمة ٢٨ فارساً - كما ذكر حنا إيلين سابقاً - ويرى أن هذه الخدمة كانت موجودة من العام ١١٨٠م إلى العام ١١٨٧م (١٢٦).

وحوالى العام ١٢٠٠م كان إيجار الإقطاع الذى يبلغ ٣٠٠ بيزانت فى العام كافياً للفارس ، لكن فى سنة ١٢٦٠م ارتفعت قيمة الأجور إلى ما بين ٩٠ إلى ١٠٠٠ بيزانت ، ونتيجة لزيادة قيمة الأراضي فقد طلب السادة الإقطاعيون خدمات زائدة باستمرار من الأقطاع ، بينما أدى التضخم النقدي وانخفاض قيمة النقود يستأجرى الإقطاعيات إلى طلب إمنادهم بالخدمة العسكرية Auxilia (١٢٢). ونتيجة للحروب المتتالية بين الصليبيين والمسلمين اتبع ملوك بيت المقدس سياسة تعويض الفارس عن جرواده الذى قتل أو أصيب فى المعركة ، أو استولى عليه المسلمون ، على أساس تقدير ثمنه المعروف قبل المعركة . وسمى هذا بنظام التعويض Resior الذى يعتبر من أهم خصائص النظام الحربى عند الصليبيين (١٢٣).

وسرى Bougnol أنه كانت توجد أحد أنواع الخدمة العسكرية ، وهو ما ساء بالخدمة الاصطناعية ، وهى ذلك النوع من الخدمات الخاصة بمواضيع الحراسة الشخصية من قبل الفرسان - الأقطاع للسيد الإقطاعى - ، حيث كان الأخير يأخذ عهداً على أحد رجاله بأن يكون فى خدمته ، ويعين على الفصل أن يقبل هذا (١٢٤).

وكان على مستأجرى أكثر من إقطاع إحضار فرسان إضاحيين للجيش الإقطاعى وكذلك معارين مجهزين بالسلاح من أولئك المرشحين لرتبة فارس ، الذين ارتبطوا أيضاً بأداء الخدمة وقت الحروب Service de Campaignons ، فأحياناً كان السيد الإقطاعى يستعين بالجنود المرتزقة ، وينقدم أجراً أسبوعياً (١٢٥) .

وظهرت الحاجة للجنود المرتزقة أيضاً لأن المدن لم يكن بها قوة حربية خاصة بها بالمعنى المعروف ، وإنما كانت تؤدى - مقابل ما حصلت عليه من امتيازات ومقابل الأراضي التى تتخلل فى زمامها - خدمات يؤدها عنها جنود تستأجرهم لهذا الغرض ، ويعتبرون قوة احتياطية للجيش (١٢٦).

وبالإضافة إلى الفرسان الذين فرض عليهم أداء الخدمات العسكرية يقتضى العقد الإقطاعى ، كان هناك ما يمكن تسميته بأحداث المدن ، وهم شبان كان يتم استدعائهم للخدمة العسكرية فى الأحوال الطارئة ، ونام على دعرة الملك الصليبي ، وتشتمل هذه الفئة على

جميع الرجال القادرين على حمل السلاح ، سواء أكانوا يحوزون إقطاعات أو لا يحوزون ، وشهدت مملكة بيت المقدس في أوائل عهدها حالات عديدة أسهمت فيها هذه الجساعات بتصليب كبير في القتال (١٢٧) ، ومثال ذلك استجابتهم لتنا - الملك بلووين الأول (١١٠٠-١١١٨ م) والذي دعا فيه جميع القادرين على حمل السلاح لمحاصرة عكا في العام ١١٠٤ م (١٢٨) .

ويمكننا أن نفهم ذلك ، بأنه في بداية الاستقرار الصليبي وتأسيس مملكة بيت المقدس اللاتينية ، لم يكن قد جرى بعد توزيع الإقطاعات على السادة الإقطاعيين بشكل نهائي ، مما أوجد الكثير من الشبان الفرسان الذين لم يكونوا قد أصبحوا أفضالاً بعد ، وبالتالي أسهم الجميع في القتال من أجل استتباب الأمن في المملكة الجديدة ، الأمر الذي انعكس عليهم فيما بعد من طريق منحهم الأراضي والإقطاعات .

كذلك وجدت فئة من الفرسان في الجيش الإقطاعي الصليبي ذات أصل محلي ، هم فرسان التروكوبولي ، وضمت هذه الفرقة (١٢٩) العسكرية فرسان ومشاة يحصلون على راتب منتظم ويخضعون لسلطة قائد معين هو المارشال (١٣٠) .

وهكذا قدم جميع ملاك الإقطاعات - عن طريق أفضالهم - خدمات عسكرية للجيش الصليبي الإقطاعية ، إلا أننا يمكننا أن نجد بعض الإقطاعات التي لا تدرك بتلك الخدمة العسكرية ، وهي توجد في المدن ، ويمكن وصفها بالإقطاعات الحرة (Allods) (١٣١) .

ونظراً لأن الجيوش الإقطاعية الصليبية لم تتألف فقط من الفرسان ، فقد قدمت بعض المدن ومعظم الإقطاعات العديد من الضباط الصغار Sergeants فعلى سبيل المثال قدمت كل من مدينتي بيت المقدس وعكا خمسمائة سرجندي بينما قدمت نابلس ثلاثمائة سرجندي ، وقدمت كل من صور وبيانا مائة سرجندي وقدمت عسقلان مائة وخمسين سرجندي ، وكل من أرسوف وحيفا خمسين سرجندي بينما قدمت الرملة ورأس العين وإبلين مجتمعة مائة وخمسين سرجندي ، علاوة على ما قدمه بطريرك بيت المقدس ورؤساء الكنائس ورؤساء الأديرة (١٣٢) .

وبينما كان السادة الإقطاعيون ومسئولون يقدمون خدمات الفرسان والسرجندي على أساس العلاقات الإقطاعية ، قدم البورجوزيون خدمات السرجندي كالتزام على أساس الملكية التي يحتفظون بها ، وليس على أساس العلاقات الإقطاعية (١٣٣) . وهكذا تم تحصيل الواجبات العسكرية المفروضة على الطبقة البورجوازية بطريقة مختلفة ، وذلك لأنهم كانوا يتمتعون بحرية من الخدمات الإقطاعية (١٣٤) .

ولم يجبر البورجوازيون على تقديم خدمات المرجعية بشكل دائم . وإنما فقط في حالات الضرورة القصوى^(١٣٥) ، وعلى هذا ، ونتيجة للتهديد الإسلامي الدائم للممستعمرات الصليبية ، يمكننا أن نعتبر أن البورجوازيين قاموا بتقديم المرجعية للجيش الصليبي بشكل شبه دائم .

كان لابد لتنظيم المجتمع الإقطاعي الصليبي في بلاد الشام من نظام قضائي يمكن الاحتكام إليه ، ويصيح بمثابة المظلة الشرعي والقانوني لجميع الممارسات الإقطاعية التي تحدث ما بين الأفعال والسادة الإقطاعيين ، وكذلك ما بين الأفعال والسادة الإقطاعيين من جهة والملوك والأمراء من جهة أخرى ، لذلك أوجد النظام الصليبي نظاماً قضائياً يتكون من عدة محاكم وذلك لكي يستطيع تغطية كافة أنواع النزاعات التي تنشأ بين جميع طوائف المجتمع الصليبي وهكذا تدرجت المحاكم بدءاً من المحكمة الملكية ، ثم محاكم البورجوازيين ، والمحاكم الإقطاعية الصغيرة التي أقمها السادة الإقطاعيون في إقطاعياتهم ، إلى أن وصلت إلى المحاكم المحلية ، وهي تلك المحاكم التي كانت تختص بمشاكل السكان المحليين الذين لم يكن يحق لهم عرض منازعاتهم على المحاكم اللاتينية .

والحقيقة أن المحاكم الإقطاعية الصليبية فرضت وجودها منذ العام الأول للاستقرار الصليبي بالشام ، حيث يحدثنا هنا إيلين Jean d'Ibelin أن جودفري البواربي قام بتأسيس محكمتين علميتين ، أولاهما هي المحكمة العليا ، حيث كان جودفري هو قاضيا ورئيسها ، والمحكمة الثانية هي المحكمة البورجوازية ، وكان يرأسها نهاية عنه رجل يدهي بالفيكوت ، وكان قضائهما من الفرسان ، ومن البورجوازيين الأكثر حكمة وأخلاصاً ، حيث كان الجميع يتسمون القسم الخاص بقضاة المحكمة البورجوازية ، ويحكمون بمقتضى التشريعات الموجودة في كتاب المحكمة البورجوازية^(١٣٦) .

وهكذا تقرر أن يكون جودفري ورجاله ، وكل الفرسان مملوكة بيت المقدس تابعين للمحكمة العليا ، بينما يكون الباقون ممن لا ينتمون تحت تبعية المحكمة العليا ، تابعين للمحكمة البورجوازية ، مثل جميع البورجوازيين التابعين لها .

وبعد أن قام جودفري البواربي ومن بعده من السادة والملوك بوضع تشريعات واستغفامات تلك المحاكم ، تم كتابة التشريعات واستغفاماتها بعناية فائقة وبحروف كبيرة مستديرة ودائرية ، وكان الحرف الأول مقطعاً بالذهب ، وكتبت كل كلمة بعناية ومهارة وذلك بالنسبة

لتشريعات كل من المحكمة العليا والمحكمة البورجوازية ، ووضع بجوار تلك التشريعات العلامة الخاصة بالملك والبطريك ، وكذلك فيكونت بيت المقدس وسميت حروف التبر المقدس *Leires dou Sepulere* ، وذلك لأنها كانت مكتوبة بخط كبير (١٣٧) .

كذلك يخبرنا حنا إيلي Jean d'Ibelin أن المحكمة العليا تعد أكبر الهيئات القضائية ، أى أعلى محكمة وسلطة قضائية ، كما تختص أيضاً ببعض الانتعاشات الخاصة بإعادة النظر فى القضايا ، وكان يحتفظ بالمحكمة العليا باللوائح والقوانين المدون بها كافة الأحكام القضائية ، وفى حالة ما إذا كانت هناك حالات لا تجد لها حلاً مباشراً ، فإنها كانت تستشير المحاكم الأخرى من أجل آلت فيها ، وبعد صدور الأحكام ، كان يتم حفظها فى صناديق خاصة بعد تنظيمها وترتيبها (١٣٨) .

وكان ينبغي أن يكون الملك بوصفه رئيساً للمحكمة العليا ، وكذلك البارونات وباقى السادة الإقطاعيين على علم كامل بالتشريعات والاستخدامات القانونية الخاصة بمملكة بيت المقدس ، وكان ينبغي على الرجال الذين سيتم تعيينهم قضاة فى تلك المحكمة الملكية أن يعرفوا جيداً تلك الأحكام التى سيتعاملون على أساسها طبعاً للتشريعات والاستخدامات القانونية القائمة ، كذلك كان يجب أن تصنف أحكامهم بالمخضوع المطلق للعدالة والقوانين (١٣٩) .

ومن بين المسائل التى يمكن التقاضى بشأنها أما المحكمة العليا ، ما يتعلق بجرائم النخل والافتصاب ، أو الأخطاء التى شابت أداء الخدمة الشخصية والعسكرية ، كذلك عندما يختلف السيد الإقطاعى مع أتباعه ، وعندما يشعرون بالظلم الواقع عليهم ، كان من حقهم رفع الأمر للمحكمة العليا ، كذلك كان يتم فى المحكمة العليا النظر فى مسائل تتعلق بالهبات التى يثار نزاع بشأنها بين العامل وسيد الإقطاعى (١٤٠) .

وهكذا كانت المحكمة العليا تعمل قمة السلم القضائى فى المجتمع الصليبي وكان الملك يجتمع فيها يكبار السادة الإقطاعيين فى المملكة (١٤١) ، وإذا غاب الملك عن جلسات المحكمة ينوب عنه وكيله الذى عرف بلقب *soneschal* الذى يعتبر وكيل الملك ، وبخلاف القضاة الفرسان الذين تم اختيارهم لهيئة المحكمة بواسطة الملك ، فقد جرى تشييل الكتبة والفرق الدينية العسكرية كالأستبارية والعاوية فى هيئة المحكمة العليا (١٤٢) ، ومن أجل الحفاظ على التوازن الاجتماعى الذى كان من أهم مهام ملوك بيت المقدس ، تم تشييل

القوميون الإيطالية يمثلين في المحكمة العليا ، حيث وجد بها قضاة من الجنوية والبندقية والبيازنة (١٤٣).

وكما وضع حنا إبلين Jean d'Ibelin مهامها من قبل ، فلم يكن يظهر في المملكة اللاتينية أي تشريع جديد إلا بعد موافقتها (١٤٤) .

ونظراً لأن المحكمة العليا كانت تقوم بالفصل في منازعات البارونات والأمرء لما فيه مصلحة المملكة الصليبية اللاتينية ، فقد تحول دورها من دور تشريعي قضائي إلى دور سيدي ، حيث تم تزويج تشريعاتها ودورها القضائي في خدمة سياسة المملكة اللاتينية ، ولهذا يمكننا القول مع الأستاذ برارو Praver أن المحكمة العليا تحولت تدريجياً من مجرد مجلس استشاري لتصبح العامل السياسي الحاسم في المملكة اللاتينية (١٤٥).

وكما هو الحال في مملكة بيت المقدس ، فقد وجدت محاكم عليا في الإمارات الصليبية الأخرى كالحرا وأنطاكية وطرابلس ، وعادة ما كان رئيس المحكمة يحيط نفسه بأنصاره ، حيث يستطيع أن يسألهم إسناده بالنصائح لمساعدته في أداء واجبه ، فكان رئيس المحكمة أحياناً ما يطلب من تابعه أن يذهب معه مباشرة التحقيق في المنطقة التي حدث بها النزاع ، كذلك كان يمكن مساعدة رئيس المحكمة في طريق نقل الإخطارات والإنتلارات (١٤٦) ، التي كانت تطلب من أصحابها ضرورة التوجه إلى المحكمة مباشرة نظر قضائهم .

ومن الطبيعي أن وجود الفرسان حول رئيس المحكمة العليا سواء في مملكة بيت المقدس ، أو باقي الإمارات الصليبية ، كان يضمن تصرفاته وضعها في خدمة الكيان الصليبي بدون أن يتأثر بها الأمرء أو الفرسان ، والمثال على ذلك أن فرسان أسمر أنطاكية ريموند براتيه Raymond de Poitou (١١٣٦ - ١١٤٩م) وقضوا في العام ١١٤٢م الاعتراك بشرعية انضمام أنطاكية إلى الإمبراطور حنا كومنين (١١١٨-١١٤٣م) ، حيث كان الأمير قد وافق على ذلك بدون موافقة أتباعه (١٤٧).

وهناك إشارة في المصادر التاريخية الإسلامية تدل على وجود للمحكمة العليا في مملكة بيت المقدس ، حيث وقع الفارس أسامه بن منقذ في العام ١١٤م أمام المحكمة الملكية الصليبية التي كان يرأسها الملك فولك (١١٣١-١١٤٤م) وهناك طالب أسامة صاحب بانباس الأمير رنيه Renier برده ما استولى عليه من أغنام في وقت الصلح مع المسلمين ، وبعد أن تشاور الملك مع أفراد المحكمة أمر برده ثمن الأغنام إلى أسامة الذي حصل من أمير بانباس على تمويض قدره أربع مائة دينار (١٤٨).

وكان هناك جهاز للشرطة يساعد السلطات القضائية في ما يختص بالجرائم كما كانوا يقومون بدوريات ليلية لإقرار الأمن من أحياء المدن ، وكان أفراد الشرطة عبارة عن مرطفين يسمى Placiers (١٤٩) .

ومن الطبيعي أن يكون للطبقة البورجوازية في المجتمع الإقطاعي الصليبي محاكم خاصة بها ، مع ملاحظة أن المحكمة البورجوازية لم تأت نتيجة لتطور الطبقة البورجوازية ، إلا أنه يمكن اعتبارها جهازاً يختص بالملامحات الخاصة بالبورجوازيين (١٥٠) ، وتصير عن ظهرهم السياسي المستقل .

وهكذا يمكن القول بأن المحكمة البورجوازية قد وجدت في كل مكان داخل المستعمرات الصليبية وقد به كثافة سكانية لائتية ، وذلك من أجل تلبية حاجات أتباعها ، كما أرست المحكمة البورجوازية سلطات قضائية تامة ، تشمل إقرار العدالة التامة High Justic على كل السكان البورجوازيين في كل الأمور الخاصة بحياسة للطبقة البورجوازية (١٥١) .

وصدنا هنا إيلين J'en d'Ibelin عن دور الشرق جودفرى البرابوني في تأسيس للمحكمة البورجوازية في بيت المقدس جنباً إلى جنب مع المحكمة الملكية (١٥٢) ، ويذكر أيضاً أن رئيس المحكمة كان يدعى الفيكوت وكان لابد أن يكون من بين الفرسان أتباع الملك ، كما كان يساعده هيئة من القضاة يبلغ عددها اثني عشر شخصاً من البورجوازيين ، كما كان لابد للمحكمة البورجوازية من وجود كاتب يتولى حفظ أمورها ووثائقها ، كذلك كان لابد من وجود شخص يسمى المحتسب Methessep ، حيث كان يقسم الجسيم بالسهر على قوانين وحقوق الملك ، وأن يقوموا بتنفيذ عملهم عن طريق المشاورة ، وعلى حفظ شئون المحكمة وأسرارها ، وأيضاً كان يساعد الجسيم رجال مسلحين تحت أمر وطلب الفيكوت باستمرار (١٥٣) .

ورغم أن تمهيد " المحكمة البورجوازية " ظهر لأول مرة وثيقة بتاريخ عام ١١٤٩م في بيت المقدس ، وفي أنطاكية في وثيقة أخرى سنة ١١٦٦م ، وفي قيسارية سنة ١١٦٧م ، وفي عكا سنة ١١٨٤م ، إلا أنه من المؤكد أن حاكم المدينة لم يمكنه من يستطيع تعيين الفيكوت رئيساً للمحكمة البورجوازية بدون موافقة أقرء الطبقة البورجوازية ، حيث كان من المفروض أن يأخذ بتصريحاتهم فيما يتعلق بتنظيم المجتمع البورجوازي في المدينة (١٥٤) .

وبالنسبة لإمارة أنطاكية ، فقد وجدت للمحاكم البورجوازية بها في ثلاثة مناطق هي مدينة أنطاكية وجبله ، واللاذقية (١٥٥) .

ومى عكا تتعقد المحكمة البورجوازية فى أحد منازل صاحبة Montmusard (١١٩٦) ، بينما وجدت المحاكم البورجوازية فى طرابلس ، ووقنية Rafaniyah ، ومن المحتمل أنها وجدت أيضاً فى طرطوس Tartosa وأركاخ Arqah وجبيل Gibelet (١١٩٧) .

وبالنسبة لإجراءات التقاضى فسوف نرى أنها لا تختلف كثيراً عن إجراءات التقاضى أمام المحكمة العليا ، كما أن محلفى المحكمة البورجوازية كان لهم الحق فى إبداء المشورة لأى شخص يطلبها منهم ، كما تم تقبيل المدعين والمدانين فى المحكمة بمحاميين محترفين ، كانوا يقدمون أدلتهم كممثلين عن جميع الأطراف إذا لم يستطيعوا هم القيام بذلك ، وأيضاً - وكما فى المحكمة العليا - عندما كان رئيس المحكمة البورجوازية يطلب من المحلفين قراراً بالحكم ، كانوا يسحبون للتشاور ، ثم يعودون أخيراً لإعلان الحكم ، وبعد ذلك يقوم رئيس المحكمة بإقرار الحكم النهائي للمحلفين (١١٩٨) .

ونظراً لأن الحجم الكبير من معاملات المحاكم البورجوازية كان فى الأمور التجارية مثل التفهيرات فى ملكية الممتلكات ، فقد وجدت تشريعات خاصة بالبيع والراء مع أفراد الطبقة البورجوازية . حيث كانت تهمى عمليات البيع والشراء داخل المحكمة تحت إشراف الفيكونت ، أو أى شخص يأمره الملك بذلك ، ويقال فى عقد البيع " تم بيع هذا الميراث لذلك الشخص بأمر من الملك " (١١٩٩) .

وجرى تحديد الذين بإمكانهم التعامل بالبيع والشراء داخل المحكمة البورجوازية ، فكان لجميع الرجال فوق سن الخامسة عشرة ، وجميع النساء عند زواجهن ، وجميع الأشخاص ذوى الإرادة الحرة الحق فى عملية البيع والشراء (١٢٠٠) . أما الذين كان لا يحق لهم التعامل قانونياً داخل المحاكم البورجوازية منهم الأولاد والبنات فيما تحت السن ، والأشخاص الذين أودعوا السجن لأعمال شريفة ، والذين هم خارج الديانة الكاثوليكية من اليهود والمسلمين ، إذ أن وضعهم لا يمتثل مع القوانين والمصادات السائدة فى عملية البيع والشراء الخاص بالمواثيق (١٢٠١) .

وتعددت المحاكم البورجوازية فى المستعمرات والدليل على ذلك هو ما وجد فى مملكة بيت المقدس وحدها من محاكم بورجوازية ، حيث بلغ عددها سبع وثلاثين محكمة بورجوازية (١٢٠٢) ، وإن دل هذا على شىء ، فإننا نرى أنه يدل على كثافة استقرار أفراد الطبقة البورجوازية فى مملكة بيت المقدس ، وعلى نجاحهم فى تنظيم أنفسهم كقوة سياسية مؤثرة تستطيع إدارة شئونها القضائية بنفسها .

وعلى الرغم من أن المحكمة البورجوازية كانت تعقد تحت رئاسة الفيكونت بمساعدة اثني عشر محلفاً من اللاتين ، فإنها كانت تعقد ثلاثة أيام في الأسبوع هي أيام الاثنين ، الأربعاء ، الجمعة ، باستثناء أيام الأعياد الدينية (١٦٦٣).

ويمكننا أن نستنتج هنا أيضاً كثافة القضايا والمنازعات المطروحة أمام محكمة بورجوازية مستقلة عن رعاية طبقة واحدة من طبقات المجتمع الصليبي قضائياً.

وعلى الرغم من أن المحكمة البورجوازية كانت تختص بالحكم في المنازعات التي تشب ما بين أفراد الطبقة البورجوازية ، وتعمل لما فيه تحقيق مصالح أفرادها ، إلا أنه يبدو أنها لم تكن مقصورة عليهم فقط ، حيث حدث أحياناً أن اختار الفرسان المثل أمامها وقامت معهم بنص المهمة (١٦٦٤).

وعيداً عن المحاكم ذات الصيغة الرسمية ، كان للسادة الإقطاعيين محاكمهم الإقطاعية ، حيث يذكر الأستاذ سميث Smith ، أن أصحاب الإقطاعيات قد استولوا على بعض اختصاصات القاضي في النظام الإسلامي (١٦٦٥) وهكذا شرعوا في إقامة محاكم إقطاعية صغيرة في إقطاعياتهم من أجل بحث المسائل الخاصة بالأفصال ، وأيضاً ما يخص الفلاحين الذين يزرعون في أراضيهم (١٦٦٦) ، ولذلك كان جميع أفراد الإقطاع من مسلمين ومسيحيين شرقيين ولائيين يثقلون أمام المحكمة ، حيث كانت كل طائفة تبرهن على صدق شهادتها عن طريق القسم ، فكان المسلمون يقسمون على القرآن ، بينما يقسم المسيحيون الشرقيون واللاتين على الإنجيل (١٦٦٧).

وليساً يتعلق بإجراءات المحكمة الإقطاعية ، فكان يتم استدعاء الفصل للاشتراك في مناقشات المحكمة ، وللمثول أمامها للتحقيق في الجرائم التي تحدث داخل حدود الإقطاعية (١٦٦٨) . وإذا ما تم التأكد من جرم أحد الأفصال ، كان يتم معاقبته بالتشويه إذا ما تم ضبطه متلبساً (١٦٦٩).

وكما كان البارونات يعتقدون محكمة مكونة من أبنائهم الأفصال لتقرير شئون الإقطاعية ، كان أي سيد إقطاعي يستطيع أن يعقد محكمة داخلية مع مستأجري إقطاعياته ، وكذلك للفلاحين في قراء (١٦٧٠).

ولا ينبغي أن يبدأ ما استعرضناه من محاكم قضائية على حتمية حل المنازعات والخلافات بالطريقة الدستورية السابقة ، ونظراً لأن المجتمع الصليبي في المستعمرات الصليبية كان لا يزال

يحمل في أعصافه أخلاق العصور الوسطى الأوروبية ، وممارسات الفروسية القروسطية ، فكثيراً ما كان يجري فض المنازعات على طريق المبارزة التقليدية من ذلك ما حدث بالقرب من نابلس وشهد أحد المؤرخين المسلمين من أحد الأشخاص قد ادعى على فلاح أنه قام بمساعدة اللصوص في سرقة إحدى صياح نابلس ، فما كان من أمر الفلاح إلا أن طلب من المدعى المبارزة بينهما لبيان عدم صحة ادعائه (١٧١).

ومن أهم مظاهر النظام الإقطاعي الصليبي تكيفه مع ظروف البيئة التي وجد بها ، ونظر لأن المجتمع الصليبي كان ينظر إلى السكان المحليين بوصفهم الأدنى مرتبة في السلم الاجتماعي في المستعمرات الصليبية ، ولذلك لم يكن لهم الحق في التعامل القانوني المباشر مع الملك والفرسان حيث المحكمة العليا ، أو مع الطبقة البورجوازية حيث محاكمها الخاصة ، لقد أوجد الصليبيون ما يمكن تسميته بالمحاكم المحلية لكي تفصل في شئون السكان المحليين ، وإلى منازلهم ومطالبهم .

كان الرئيس Rays هو الذي يتولى شئون المحكمة الخاصة بالسكان المحليين ، ولم يكن ثمة ما يجعل محل المحاكم المحلية بالنسبة للسكان الشوام ولم يكن لها رئيس آخر ، فكان الجميع يخضعون له حيث كان بعد بمثابة الفيكونت بالنسبة لهم (١٧٢).

ورغم أن قدرات الرئيس كانت مشابهة للقدرة الفيكونت في المحكمة البورجوازية إلا أنه لم يكن ليلعب دوراً في قرارات المحلفين ، ولهذا ، ورغم الأصل العسري والإسلامي للرئيس ولاختصاصاته ، إلا أنه لم يكن يشبه القاضي الإسلامي الذي كان مسؤولاً مسئولية تامة عن صلبة الحكم (١٧٣).

وكانت المحاكم المحلية تختص أيضاً بأمور السكان الشوام المسيحيين ، ولا يمكنها في نفس الوقت فرض الضرائب أو جباية الأموال (١٧٤).

ونظراً لدوره الاجتماعي الهام ، كان الرئيس يمثل السيد الإقطاعي في القرية ، وأيضاً يمثل فلاحي القرية في وجود السيد الإقطاعي ، وفي مقابل ما يقدمه الرئيس للسيد الإقطاعي ، فقد قطع بالعديد من ممتلكاته كأن تكون ملكيته الزراعية أكبر من أي فلاح آخر ، كما كانت بعض ممتلكاته معفاة من الواجبات التي كنت تؤدي للسيد الإقطاعي (١٧٥).

ولأن الرئيس (١٧٦) Rays كان يمثل رأس السلطة القضائية في مجتمع القرية فقد كان لديه المهر الذي يجعله يعمل لمصلحة سيده الإقطاعي ، بل وأن يصادر الأراضي الزراعية

لصالحه (١٧٧) ونظراً لأن المعاكم المحلية كانت تنظر في الأمور العلمانية للسكان المحليين ، فقد ترك الصليبيون المسائل الدينية لتتجد حلاً لها على يد القاضي الإسلامي أو الخاخام اليهودي ، حيث وجدت مجالس قضائية برئاسة حاخامات يهود في عكا وصور ، وكذلك وجد العديد من القضاة المسلمين في معظم إمارات بلاد الشام (١٧٨) .

ونتيجة لانخراط الكنيسة الكاثوليكية في التنظيم الإقطاعي للمجتمع في غرب أوروبا العصور الوسطى ، فقد استمرت الكنيسة للاتينية في القيام بنفس الدور في المستعمرات الصليبية في بلاد الشام ، فكان لها إقطاعاتها الخاصة ، والتي تشمل من خلالها على رفع أسهمها في مواجهة الحكومات العلمانية المتعاقبة على المستعمرات الصليبية ، وعلى تأكيد صيتها الإقطاعية يقومون بمنح الإقطاعات والممتلكات للهيئات الكنسية ، وللأديرة في مقابل ما يحصلون عليه من مساهمات مالية .

ويجب أن نذكر بأن الحركة الصليبية وإن كانت إغرازاً للتعاملات الاجتماعية والاقتصادية التي اجتاحت أوروبا في نهاية القرن الحادي عشر ، فإن الكنيسة اللاتينية هي التي رفعت لواء الدعوة ، والقيام باستشارة النبلاء الإقطاعيين بل والمشاركة الفعلية في المواجهة العسكرية ، وكما قال أحد المؤرخين المحدثين أن التعبير عن مشاعر الحب تجاه الفكرة الصليبية عبر الاشتراك في المعارك العسكرية كان أحد عناصر أفكار كبار رجال الكنيسة في أواسط العصور الوسطى (١٧٩) .

والحقيقة أننا لا يمكننا أن نوافق على هذا الطرح ، وذلك لأنه منذ بروز فكرة شن حرب صليبية على المسلمين في رأس جرجورى السابع Gregory VII (١٠٧٣ - ١٠٨٥ م) ، إلى تبلورها على يد أربان الثاني Urban II (١٠٨٨ - ١٠٩٩ م) ثم دعوة مسان برنار الكليرونى St. Bernard of Clairvaux الذي كان الزعيم الأدبي للكنيسة في القرن الثاني عشر - للحملة الصليبية الثانية ١١٤٤م بعد فشل الحملة الأولى في الحفاظ على إنجازاتها ، وأيضاً رغم دعوة الكنيسة لقيام الحملة الصليبية الثالثة ، فإن الملاحظ أن الكنيسة كانت تقصد للمشاركة المعنوية عن طريق القيادة الروحية لمجموع الصليبيين المتجهين - لتحقيق أهدافها - نحو الشرق ، ولم يقصد الباطون وكبار رجال الكنيسة الاشتراك الفعلي لرجال الأكلروس في القتال .

وبالنسبة لوضع الكنيسة الإقطاعية في المستعمرات الصليبية ، فقد قام الملوك بمنح الهبات للكنيسة ، ليس فقط لأن ذلك كان يتطابق مع المقياس المثالي لملك العصر الوسيط ، لكن أيضاً بسبب أنهم احتاجوا للإمدادات المالية من الكنيسة (١٨١) .

وهكذا حصلت الكنيسة اللاتينية في المستعمرات الصليبية على أول إقطاعياتها في العام الأول لتأسيس مملكة بيت المقدس ، حيث قام جودفري البواربوني بمنح كنيسة القتيامة إحدى وعشرين قرية داخل محيط أملاك مدينة القدس (١٨١) كما وافق أيضاً على التنازل عن إيرادات مدينة يافا للكنيسة أيضاً .

وابهتان أهمية حصول الكنيسة على هذه المنح الإقطاعية المبكرة ، يجب أن نلاحظ أن جودفري قام بتقديم هذه الهبات للكنيسة رغم ضيق المصاحبة الملوك للصليبيين آنذاك .

ورغم أن جودفري قام بتقديم منح نقدية لرجال الدين اللاتين على هيئة رواتب إلا أن بطريرك بيت المقدس دايبرت الـهيزي Daimbert of Pisa طالبه بالتنازل عن مدينة بيت المقدس وقلمعتها ، بالإضافة إلى ضم مدينة يافا وما حولها لكنيسة بيت المقدس (١٨٢) . ويمكن تلخيص مطالب بطريرك المدينة للقدس بأنه حلقه من حلقات الصراع العلماني - الديني الذي انتقل مع الصليبيين إلى بلاد الشام ، وربما كان استغلالاً من دايبرت للتركة الدينية التي كان يتمتع بها جودفري البواربوني .

وكذلك فعل الملك بلندين الأول Baldwin I (١١٠٠-١١١٨م) فقد أبدى اهتماماً ملحوظاً بتقديم الإقطاعات للهبئات الكنسية ، من ذلك رعايته لكنيسة المهد في بيت لحم ، وتشجيعه للأمراء والنبل على بذل الإقطاعات والممتلكات لها (١٨٣) ، كذلك حصلت كنيسة القتيامة في عهده على مدينة أريحا Jericho وما حولها من أراض (١٨٤) .

كما حصلت الكنائس اللاتينية أيضاً على إقطاعات نقدية ، من ذلك ما قدمه الملك بلندين الثاني Baldwin II (١١١٨-١١٣١م) حيث قدم مائتي بيرات لكنيسة القتيامة من عائدات مدينة نابلس (١٨٥) . وفي العام ١١٣٢م تم منح رهبان كنيسة القبر المقدس قريتين على بحر الجليل ، مع حق أسير الجليل في صيد الأسماك بالبحيرة لمدة ثمانية أيام خلال الصوم الكبير (١٨٦) .

وخلال محاولات الملوك الصليبيين لزيادة موارد المملكة اللاتينية بالشام كان بعضهم يلجأ إلى السيطرة على أملاك الكنيسة ، ومن ذلك ما فعله الملك عموري الأول Amaury I

(١١٦٢-١١٧٣) . حيث أجبر الكنيسة اللاتينية على المساعدة المادية في حملاته العسكرية عن طريق السيطرة على إقطاعاتها في مملكة بيت المقدس (١١٨٧).

ولم تكف الكنيسة اللاتينية بالحصول على إقطاعات من الملوك والأمراء الإقطاعيين ، بل حصلت أيضاً على العديد من الإقطاعات التي أمضاها بهم البورجوازيون (١١٨٨).

ونتيجة لتداخل الكنيسة في التنظيم الإقطاعي للمجتمع الصليبي ، فقد أصبح الأسقف سيداً إقطاعياً على جميع رجال الدين داخل حدود أسقفيته ، على حين اعتلى البطريرك رأس الهرم الإقطاعي الكنسي في مملكة بيت المقدس (١١٨٩) وهكذا اختلط السلم الكنسي الكهنوتي بالسلم العلماني الاجتماعي في إطار النظام الإقطاعي بالستعمرات الصليبية

ويجب علينا ملاحظة أن الإقطاعات التي حظيت بها الكنيسة اللاتينية كانت محدودة في السنوات الأولى للوجود الصليبي بسبب ضيق المساحة الكلية للأراضي التي سقطت في أيدي الجيوش الصليبية ، إلا أنه - ونتيجة لازدياد التوسع الصليبي على حساب الأراضي العربية الإسلامية - في الشام ، فقد بدأ الخط البياني للممتلكات الإقطاعية الكنسية في الصعود بشكل كبير .

كذلك الأمر بالنسبة للفرق الدينية العسكرية ، حيث منحهم الملوك الأوائل لمملكة بيت المقدس العديد من الإقطاعات والأراضي علاوة على ما يتكون من المدن والقلاع (١١٩٠).

وفي محاولة لحصر الممتلكات في لوزدنة صور ، حاول الأستاذ يوشع براور Prawer. J إيجاد نسبة مئوية للإقطاعات الكنسية التي تركزت في حوالي أربعة عشرة قرية في دائرة حدود لوزدنة صور ، فوجد أنها تبلغ ١٢٪ من مجموع قرى اللوزدنة (١٩١) .

والحقيقة أن أسقفية صور كانت تملك ثروة كبيرة من الإقطاعات العينية والتقنية ، فعلى سبيل المثال كان رئيس أساقفة صور يزرع في إقطاعه ما يبلغ حوالي ألفين وأربعين من شجر الزيتون (١٩٢).

قامت الكنيسة اللاتينية بتنظيم خدمات الفرسان والمرتجدة على أساس ما في أيديها من ممتلكات وليس على أساس العلاقات الإقطاعية السائدة (١٩٣) حيث قدم بطريرك بيت المقدس خمسمائة سرجندي ، وقدم أساقفة كتيحة القياصة خمسمائة سرجندي أيضاً ، وقدم أساقفة صور والناصرية وقيسارية والخليل ستة فرسان ، كما قدمت الأديرة أيضاً السرجندية للجيش

الصلبيي ، حيث قدم دير القديسة مريم في وادي يوسافات Josaphat مائة وخمسين سرجندياً (١١٩٤).

وبالتطبيق على لوردية صور ، يمكن ملاحظة أن أسقفية صور كانت تقدم للجيش الملكي حوالي مائة وخمسين سرجندياً ، حيث كانت هناك علاقة بين ما تملكه الأسقفية وما يجب عليها من الفزاعات عسكرية (١١٩٥).

والواقع أن نظام الإقطاع الأوربي الذي أرسى دعائمه الصليبيون في المستعمرات الصليبية في بلاد الشام يعتبر أحد وجوه الإقطاع الأوربي القروسطي الذي كانت له صفاته المتميزة وتسماته الخاصة به في كل من فرنسا منذ أن ظهر بها في القرن التاسع الميلادي ، وفي المجلدات مثل منتصف القرن الحادي عشر (وخاصة بعد الفتح التورماني لالمجلدات بواسطة وليم الفاتح William The Conquest ١٠٦٦ م) وفي ألمانيا في القرن الثاني عشر .

ونظراً لأن النظام الإقطاعي كان إرثاً للمجتمع الجرمانى القديم ، كان لابد له من اختلاف في التطبيق من منطقة لأخرى ، فكما اختلفت صفات الإقطاع الأوربي في كل من فرنسا والمجلدات وألمانيا ، جا ، الإقطاع الأوربي في الشرق العربي صورة قد تقرب حيناً ، وقد تبعد أحياناً عن الصور المتعددة للإقطاع الأوربي في غرب أوروبا ، وكان طبعاً أن يكون ذلك نتيجة لمصرعية وضع المستعمرات الصليبية وسط محيط إسلامي لم يستكن يوماً لظرد الغزاة ، مما فرض على الكيان الصليبي اتخاذ عدة إجراءات داخل بنائه السياسي والاقتصادي والاجتماعي (النظام الإقطاعي) لمواجهة حالة التحدي الدائم من قبل الجيوش الإسلامية ، من ذلك اضطراره للاعتماد على الاتصال الأوروبيين ، بجانب السكان المحليين من أهل البلاد ، وكذلك منح العديد من الإقطاعيات التي تسمى Borgeis للسكان البورجوازيين كرد فعل للبزوغ التجاري لأفراد الطبقة البورجوازية ، الأمر الذي ساهم في تنامي الدور التجاري للمستعمرات الصليبية في بلاد الشام ، على أننا نعتقد أن أهم خصائص النظام الإقطاعي الصليبي كان تنامي الإقطاع النقدي ، وذلك بسبب الحاجة للثمن لمواجهة الجيوش الإسلامية .

الهوامش :

1 - Stephenson, C, Medieval Feudalism, New York, 1942, p.1

٢ - نورمان د. كاتنور : التاريخ الوسيط ، قصة حضارة : البداية والنهاية ، ترجمة قاسم عبده قاسم ، ج١ ، ط٢ ، دار المعارف ١٩٨٤ ، ص ٢٧٣ .

٣ - نفسه .

4 - Marc Bloch, Feudal Society, vol. 1, Translated from The French by L.A. Manyon, London 1982, introduction, p. xx,

5 - Ibid, vol. II, p. 443; Stephenson, op. cit., p. 5

٦ - نورمان د. كاتنور : المرجع السابق ، ج١ ، ص ٢٧٤ .

٧ - نفس المرجع والمجلد ، ص ٢٧٥ .

٨ - ج. ج. كولتون : عالم المصور الوسطى في النظم والحضارة ، ترجمة جوييل نسم يوسف ، الاسكندرية ١٩٩٧ ، ص ٤٢ .

٩ - جورج سيانين : تطور الفكر السياسي ، ج٢ ، (ترجمة : حسن جلال المرديس ، مراجعة محمد فتح الله الخطيب ، دار المعارف ، بدون تاريخ) ، ص ٣٠٧ ، ج.ج. كولتون : المرجع السابق ، ص ٤٠ .

١٠ - سميد عبد التناح هاشور : أوروبا المصور الوسطى ، ج٢ ، (دار النهضة العربية ، ط٣ ، ١٩٧٢ م) ، ص ٥٩ ، ٥٧ .

١١ - جورج سيانين : تطور الفكر السياسي ، ج٢ ، ص ٢٧٢ .

١٢ - ابراهيم طرخان : النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في المصور الوسطى ، (دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٨) ، ص ٥ .

١٣ - سمير أمين : الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الإمبريالية ، (ترجمة هنرييت عبيد ، دار الطبعة ، ط١ ، بيروت) ، ١٩٨٠ .

١٤ - سميد هاشور : أوروبا المصور الوسطى ، ج٢ ، ص ٦ .

١٥ - نورمان كاتنور : التاريخ الوسيط ، ج١ ، ص ٢٧٨

16 - Benevise, M, The Crusaders in The Holy Land, Jerusalem 1970, p. 14

17 - Ibid, p. 11

١٨ - ابن القلاسي . فيل تاريخ دمشق ، (بيروت ١٩٠٨) ، ص ١٢٧
History of The Expedition to Jerusalem, 1095-1127, Trans. by F.R.Ryan, Knoxville, 1969, p. 21

19 - William of Tyre, A History of Deeds Done beyond The Sea, vol. I, Trans by Emily A Babcock, A.C. Krey, New York, 1943, p. 379-381

أيضاً . ويؤيد أجيل : تاريخ الفرنجة غزاة بيت المقدس ، ترجمة حسين عطية ، ط ١ ، (دار المعرفة الجامعية ١٩٩٩) ، ص ٢٤٠ . ويذكر أيضاً أنه كان قد جرى اجتماع مماثل لبحث هذه المسألة قبل الاستيلاء على بيت المقدس ، إلا أنه تم تأجيل البحث إلى ما بعد سقوط المدينة . وأيضاً الخروز المجهول : أعمال الفرنجة وحجاج بيت المقدس ، ترجمة وتعليق حسن حشيش ، دار الفكر العربي ١٩٥٨ ، ص ١٢

20 - Grousset, Histoire des Croisades et du Royaume France de Jerusalem. Tom, 1, Paris, 1943, p. 167

21 - Fink, H, "The Foundation of The Latin States, 1099-1118" in , sotton (ed.), A History of The Crusaders, vol. I, Philadelphia, 1955 p.376 .

22 - Chaldeon, F., Histoire de la Première Croisade, Paris, 1925, p. 298

٢٣ - ابن واصل : مفرج الكروب في أنهار بني أيوب ، ط ١ ، (تأليف د. جمال الدين الشبلي ، القاهرة ، ١٩٥٣) ، ص ١٩ .

٢٤ - إبراهيم علي طرخان : النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصر الإسلامي ، ص ٣٠ .

25 - Small, R.C., The Crusades in Syria and The Holy Land, Southampton, 1973, p. 80 .

26 - Chaldeon, F., op. cit., pp. 298, 99

27 - William of Tyre, op. cit., vol. 1, p. 403

28 - Fink, op. cit., p. 376 .

٢٩ - يريخ برادر : عالم الصليبيين ، (ترجمة وتقديم د. قاسم عبد القاسم ، د. محمد طهفة حسن ، ط ١ ، دار المعارف ١٩٨١) ، ص ١٢٨ .

30 - William of Tyre, op. cit., vol.1, p. 399 , J. Richard, "Feudal Regime", in , Sotton (ed.) vol. V, New York, 1983, p. 206

31 - Fink, op. cit., p. 377; Grousset, op. cit., pp. 180-183

32 - William of Tyre, op. cit., V.1, p. 402; Fulcher of Chartres, op. cit., pp. 132, 140

33 - William of Tyre, op. cit., Vol. 1, p. 399

34 - J. Praver, Crusader Institutions, Oxford, 1980, p. 24; Breusevenist, op. cit., p. 137 .

35 - William of Tyre, op.cit., vol.1, p. 488 .

36 - Ibid, pp. 434,435,454-427

37 - Ibid, pp. 425,26; J.La Monne, Feudal Monarchy in The Latin Kingdom of Jerusalem 1100-1291, Cambridge, 1933, p. 6

- 38 - ابن القلاسي . دليل تاريخ دمشق . ص ١٦٨ ، ١٧١ : 197 .
 39 - Runciman S, A History of The Crusades, vol. II, Cambridge, 1952, p. 99
 40 - Prawer J., Crusader Institutions, p. 14 .
 41 - Archer T.R., Kings Ford, The Crusades, New York, 1895, p. 123
 42 - Archer T.R., Kings Ford, op. cit., p. 116 .
 43 - Prawer, op. cit., p. 15 .
 44 - Chalandon, op. cit., p. 300 .
 45 - Beugnot(ed.) Livre de Assises de Jerusalem, Tom, I, Paris, p. 422 .

انظر الراجعات العسكرية المفروضة على الإقطاعيات التابعة لمملكة بيت المقدس في ملاحق الدراسة ، ملحق

رقم (١) .

- 46 - Runciman, op. cit., vol. II, p.297 .
 47 - Livre des Assises de Jerusalem, Tom, I, pp. 376-379 .
 48 - Ibid, pp. 633-34
 49 - Smith, J.R, The Feudal Nobility and The Kingdom of Jerusalem, 1174-1277, London, 1973, p. 6.
 50 - Runciman, op. cit., vol. II, p. 298 .
 51 - La Monte, op. cit., p. 144 .
 52 - Smith, op. cit., p. 6 .
 53 - Loc. cit. ; Benevise, op. cit., p. 13 .
 54 - Richard, op. cit., pp. 206 - 207 .

- 48 - رغم إشارة بعض المؤرخين إلى أن السريجية كانوا جنوداً يركبون الخيل . العماد الأصفهاني : الفتح القسبي في الفتح القسبي ، تحقيق محمد محمود صبح ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٤٠٣ .
 Cahen, La : Syria du Nord à L'epoque de Croisades et la Principauté Franque d, Antioch, Paris, 1940, p. 328
 إلا أننا معتقد أنهم كانوا من طبقة الجنود المشاة Pedites وهم طبقة أقل من الفرسان .
 56 - Smith, op. cit., p. 4
 57 - Laase Poole, A. Obligations of society in the XII and XIII, Centuries, Oxford, 1960, p. 61 .

48 - التركويون : لفظة يوناني معناها أبناء الترك . وهو مصطلح أطلقه البيزنطيون على إحدى الفرق العسكرية لديهم (والتي تسمى فرقة الفرسان) ويبدو أنهم أخذوها من الأتراك السلجوقية بعد هزيمتهم في ملاذكرد . انظر كذلك : ابن واصل : مفرج الكرويه في أخبار بني أيوب ، ج ٢ ، تحقيق د . جمال الدين الشبالي ، القاهرة ، القاهرة ١٩٥٢ م ، ص ١٤٩ ، حاشي ١ ، ويوند لجيل ، تاريخ القراية خزانة بيت المقدس ، ص ٩٧ . حيث تحدث عن فرقة التركويون الموجود في الجيش البيزنطي في البلقان إبان مرور الحملة الصليبية الأولى (وعرفهم بأنهم نائج أم مسيحية وأب تركي) .

- 60 - Smith, op. cit., p. 5 .
- 61 - Lane Poole, A. op. cit., pp. 57 - 59 .
- 62 - Richard, J., The Latin Kingdom of Jerusalem, Vol. I, Trans. by Janet Shirley, Amsterdam, 1979, pp. 73-80
- 63 - Runciman, op. cit., Vol. II, p. 100 .
- 64 - Prawer, J., The Latin Kingdom of Jerusalem, London, 1973, p. 127
- 65 - Conder, C.R., The Latin Kingdom of Jerusalem, 1099 - 1291, London, 1897, pp. 163 - 64
- 66 - Prawer, J., Crusader Institution, p. 151 .
- 67 - Prawer, " The Assise de Tenure and The Assise de Vint : A study in Landed Property in the Latin Kingdom in , E.H.R., 2nd ser, Vol. IV, No.1, 1951, p. 83
- 68 - Prawer, op. cit., p. 83 .
- 69 - Smith, op. cit., p. 3 .
- 70 - Conder, op. cit., p. 163 .
- 71 - Smith, op. cit., p. 8 .
- 72 - Smith, op. cit., p. 8 .
- 73 - Ibid, p. 9
- 74 - Richard, Feudal England, in setton (ed.) vol. v, p. 231
- 75 - Loc. cit. .

٧٦ - ضريبة الرييلوت Relief هي ضريبة يدفعها المستأجر الإقطاعي إلى سيده لكن يمكنه من ملكية إقطاع لاورث له . وفي أوائل القرن الثالث عشر - في فرنسا - كان يتم جهاة هذه لضريبة طبعا لاتساع لإقطاعات الملكية .

- 77 - Richard, op. cit., p. 210
- 78 - Mayer, H.E., The Crusades, Trans by ; John Gillingham, Oxford, 1927, pp. 119 - 120
- 79 - Richard, op. cit., p. 211
- 80 - Richard, op. cit., p. 211
- 81 - The Crusades, p. 120 .
- 82 - Smith, op. cit., p. 16 .

٨٢ - ظهرت كلمة Barn في الغرب في القرن الثامن . وكانت تعني " الرجل المتزوج " واستخدمت الكلمة في القرن الثالث عشر بنفس معناها لكن تشير إلى " الزوج " كما كانت تعني " الفصل " والتعديد "

فصل الملك * وكانت تستقيم في فرنسا لوصف القضاة الرئيسى من ذلك الذى يمارس السلطة التصايف
بمقالة تامة . يعكس الناس صاحب لإقطاعية الذى لم يتشبع بهذا الحق . انظر : (Smith, loc. cit.) .

84 - Smith, op. cit., p. 17

85 - Mayer, op. cit., p. 156 .

86 - Smit, op. cit., p. 10

87 - Smith, op. cit., p. 11 .

88 - Ibid, p. 12

89 - Richard, op. cit., p. 209 .

90 - Loc. cit

91 - Smith, op. cit., p. 12 .

٩٢ - عرف هذا الإقطاع في القلترا ، حيث كان يهود مرة أخرى إلى ذلك الإقطاعي ، نتيجة لفشل
الورثة في تلكه بشكل فعلى ، ومن أجل زيادة إيرادات الكنيسة بإيرادات مالية كبيرة (Petit-
Dussilla, The Feudal Monarchy in France and England, p. 142).

93 - Smith, op. cit., p. 13 .

94 - Runciman, op. cit, Vol. II, pp. 297 - 300; Smith, op. cit., p. 43; Richard, The Latin
Kingdom, Vol. I, p. 93

95 - Prawer, op. cit., 78

96 - Smith , op. cit., p. 5

٩٧ - ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، (بيروت ، ١٩٦٦) ، ج ١١ ، ص ٥٥٠ .

98 - Livre des Assises de Jerusalem, Tome I, p. 576

٩٩ - كان الكنتسابل Constable هو قائد الجيش الصليبي ، ويحمل لواء الملك في حفل التتويج ،
ويتره الجند في الحركة في حالة خيبة الملك ، كما كان من سلطته الفصل في القضايا التى تنشب بين الترابان
والهجرانيين (La Monte, op. cit., pp. 117 - 118) .

وكذلك هو حاكم القلعة أو المستنطق . انظر : القريزى ، السراة ، الجزء الأول ، القسم الثالث ، تحقيق
محمد مصطفى زيادة ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٩٦٧ . خامس ٣ ، كذلك انظر البرادى زهران : في علم
اللغة التاريخي ، دراسة تطبيقية على حرية الصور الوسطى ، ط ٣ ، دار القمار ١٩٨٨ ، ص ١٨٨ .

100 - Livre des Assises de Jerusalem, Tome I, pp. 128, 209, 211, 658 .

101 - Ibid, pp. 323, 336 .

102 - Prawer, "The Burgesses", in section (ed.) Vol. V, p. 167.

103 - Runciman , op. cit., Vol. III, p. 361

104 - Prawer, op. cit., p. 167 .

٥ - هر ليد أطلق في أوربا المصير الوسطى على اللواتي المستول من عدة ضبايح إقطاعية ، حيث يترجم في العام بثلاث جولات يتفقد فيها جميع أحوال الضبايح ، بالإضافة إلى وجوب تقبض بالكفاية ، ويعرقة القوانين الإقطاعية للضبايح . انظر : (Crève, Coulson, A source Book for Medieval Economic History, New York, 1965, pp. 32-34)

أما في مملكة بيت المقدس فكان الـ Seneschal من كبار السادة الإقطاعيين بها ويتولى الإشراف على الاحتفالات بها ، بجانب إشرافه على الأمور المالية للجسد ، وصيانة الإيجارات ، ويعد من أمثـه المحكمة العليا . (La Monte, op. cit., pp. 116, 117).

106 - Runciman, op. cit., Vol. III, p. 362

107 - Prawer, "Crusader Cities", in: Miskimin (ed.), Medieval Cities, London, 1977, p. 194 .

108 - Smith, op. cit., p. 11 .

109 - Ibid, p. 82

110 - Smith, op. cit., p. 82

111 - Ibid, p. 83

ويشير المؤلف إلى أن هذه الكلمة Tallies تم استعمالها في الغرب لفظة كل المساعدات الإقطاعية ، على الرغم من أنها استعملت في إنجلترا مرتبطة بالأعمال الفنية Servile dues .

112 - Chaldeon, Histoire de la premiere Croisade, p. 302

للمزيد من المعلومات حول الخدمات الحربية التي تقدمها البرونزايزون لمملكة بيت القدس ، انظر اللانح الخاصة بالبحث ، ملحق رقم (٢) .

113 - Livre des Assises de Jerusalem, Tome I, p. 633

114 - Prawer, "The Burgesses", p. 160

١١٥ - سعيد عاشور ، أوربا المصير الوسطى ، ج ٢ ، ص ٥٢ .

116 - La Monte, op. cit., p. 138 .

سعيد عاشور . الحركة الصليبية ، ج ١ ، (مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ٣ ، ١٩٧٥م) ص ٤٦٦ ، السيد الهاز المصري : الإقطاع الحربي عند الصليبيين بمملكة بيت المقدس في القرنين الثاني عشر والثالث عشر ، (مبسة مصر ، د.ت.) ، ص ٩٠ .

117 - Livre des Assises de Jerusalem, Tome I, p. 357

118 - Richard, "Feudal Regime", p. 208

119 - Livre des Assises de Jerusalem, Tome I, pp. 422 - 426; Runciman, op. cit., Vol. II, p. 298; La Monte, op. cit., p. 147 ; Richard, op. cit., p. 207 .

للمزيد من المعلومات حول الخدمات الحربية التي تقدمتها الإقطاعيات لمملكة بيت القدس انظر اللانح الخاصة بالدراسة ، ملحق رقم (١) .

120 - Smith, op. cit., p. 9 .

121 - Crusader Institutions, p. 21 .

122 - Smith, op. cit., p. 10

١٢٣ - السيد البار العربي : الإقطاع العربي عند الصليبيين ، ص ١٠ .

124 - Livre des Assises de Jerusalem, Tome I, p. 356

125 - Smith, op. cit., p. 9 .

١٢٦ - السيد البار العربي : الإقطاع العربي عند الصليبيين ، ص ١٦ .

١٢٧ - نفسه .

128 - La Monte, op. cit., pp. 159 - 160 .

129 - Mayer, The Crusades, p. 164 ;

السيد البار العربي ، المراجع السابق ، ص ٤ .

١٣٠ - كسان لمارشال Marshal من كبار الالاما المسيحيين إملكة بيت المقدس . وعلى في الرتبة الكنتسبل Constable وحين له بالقطاع بعد أن يحلف بين الولا . للملك والسادة الذين يحصلون منهم على إقطاعات . وكان ينظر في أمور الجنود المرتقة ، ويتلقى منهم بين الولا . ويصل بينهم ويرى جميع شئونهم المتعلقة بالتمال (La Monte, op. cit., pp. 119 - 120) .

131 - Richard, op. cit., p. 208

132 - Livre des Assises de Jerusalem, Tome I, pp. 426 - 427; La Monte, op. cit., p. 158 .

133 - Mayer, op. cit., p. 146, 168 .

134 - Prawer, " The Burgesses ", p. 151

135 - Chalandon, op. cit., p. 302 .

136 - Livre des Assises de Jerusalem, Tome I, p. 23

137 - Ibid, p. 23 .

138 - Livre des Assises de Jerusalem, Tome II, p. 250

139 - Ibid, Tome I, pp. 27, 32 .

140 - Ibid, p. 128

141 - La Monte, op. cit., p. 88; Conder, op. cit., p. 172 .

142 - Runciman, op. cit., Vol II, p. 313 .

143 - Ibid, p. 300; La Monte, op. cit., p. 91 .

144 - Archer, Kingsford, op. cit., p. 125; Runciman, op. cit., Vol. II, p. 301, La Monte, op. cit., p. 92 .

١٤٥ - عالم الصليبيين ، ص ١٣٦ .

146 - Richard, op. cit., p. 212

147 - Richard, op. cit., p. 212 .

١٤٨ - أسامة بن منقذ : كتاب الاختيار ، (برسمتين - ١٩٣٠ م) ، ص ٦٥ .

149 - Smith, op. cit., p. 89 ; Idem, "Some Lesser Officials in Latin Syria" in , E. H. R. Vol. LXXX VII, No. CCCXL III, January, 1972, p. 3, Idem, "The Survival in Latin Palestine of Muslim administration " , in , Holt(ed.) The Eastern Mediterranean Land in the Period of Crusades, worminster 1977, p. 12

150 - Prawer , op. cit., p. 158; dem. Crusader Cities, p. 194

151 - Smith, The Feudal Nobility, p. 85; Prawer, "The Burgesses", p. 154

152 - Assises de Jerusalem, Tome I, p. 23 .

153 - Ibid, Tome II, pp. 236 - 238 .

154 - Prawer, op. cit., p. 158 ;

عن الإقطاعات التي تملك محاكم خاصة بها ، انظر ملاحق الرسائل ، المصحح رقم (٣) .

155 - Prawer, op. cit., p. 164 .

156 - Smith, op. cit., p. 85 .

157 - Prawer, op. cit., p. 164 .

158 - Smith, op. cit., p. 86 .

159 - Assises de Jerusalem, Tome II, p. 255; Runciman, op. cit., Vol. II, p. 309

160 - Assises de Jerusalem, Tome, II, p. 254

161 - Ibid, p. 255

162 - Ibid, pp. 419 - 421; La Monte , op. cit., p. 107

163 - Runciman, op. cit., vol. II, p. 309, La Monte, op. cit., p. 107.

164 - Coudier, op. cit., p. 172

165 - " Some Lesser officials " , p. 3

166 - Smail, op. cit., p. 39

167 - Runciman, op. cit., Vol. II, p. 302 .

168 - Smith, The Feudal Nobility, p. 9

169 - Richard, op. cit., p. 207

170 - Small, op. cit., pp 39 - 40 .

١٧١ - أسامة بن منقذ : الاختيار ، ص ١٧٨ .

172 - Assises de Jerusalem, Tome I, pp.25 - 26 .

173 - Smith, op. cit., p. 90 ; Idem, "some Lesser officials", p. 4

174 - Smith, " Some Lesser officials " , p. 2 .

175 - Ibid, pp. 12,14

١٧٨ - كان الرئيس Rays يشابه طقة الرمح بين التلاحين والسيد الإقطاعي ، وتم تكليفه بالإشراف على الزراعة في الإقطاع ، ونتيجة لتدهور موقعه فقد احتفظ موقعه الاجتماعي والمادي بارتفاع نسبي من سباني التلاحين انظر : Smith , The Feudal Nobility, pp. 47, 48; Idem, "Some Lesser officials" : pp. 9,10

177 - Smith, The Feudal Nobility , p. 48

178 - Ibid, p. 89, Idem, "The Survival in Latin Palestine " , p. 10

179 - Smith " Crusading as an act of Love" in , History, Vol. 65, No. 214, June 1980, p.

177

180 - Mayer, The Crusades, p. 168

181 - William of Tyre, op. cit, vol. I, p. 103 , Geneviève, B, Le Cartulaire du Chapitre De Saint Sepulchre De Jerusalem, Paris, 1984, Act No. 26, pp. 86-88; Hamilton, B, The Latin Church in The Crusader States, London, 1980, p. 141 .

182 - William of Tyre, op. cit., Vol. I, p. 404 .

183 - Ibid, p. 483 .

184 - Ibid, p. 483

185 - Geneviève, op. cit., Act No. 30, p. 92

186 - Smith, The Feudal Nobility, p. 47 .

187 - Mayer, op. cit., p. 168 .

188 - Assises de Jerusalem, Tome II, p. 136

١٨٩ - معهد البشائر : المتلكات الكنسية في مملكة بيت المقدس الصليبية ، (دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩م) ، ص ١٤٩ .

190 - Runciman, op. cit., Vol. II, p. 297;

معهد بايزيد : الحركة الصليبية ، ج ١ ، ص ٤٧٤ .

191 - Crusader Institutions, p. 152

192 - Ibid, p. 178

193 - Mayer, op. cit., p. 168

194 - Assises de Jerusalem, Tome I, pp. 426 - 427; Mayer, op. cit., pp. 164 - 168; Hamilton, op. cit., p. 137 ;

لدينا من المخطوطات حركة الختمات المربعة التي قدمتها الترسات الكنسية التابعة لمملكة بيت المقدس ، انظر الملاحق الخاصة بالبحث ، ملحق رقم (٧) .

195 - Assises des Jerusalem, Tome I, p. 426

الفصل الثانى

المدن البحرية الإيطالية وتأسيس القوميونات التجارية فى المستعمرات الصليبية

- مقدمة عن أثر العامل الاقتصادى فى قيام الحركة الصليبية
- جنوا : الخاصة فى الحملات العسكرية ، الامتيازات
التجارية - البندقية : الخاصة فى الحملات العسكرية ،
الامتيازات التجارية - بيزا : الخاصة فى الحملات
العسكرية ، الامتيازات التجارية - أسالو : الخاصة فى
الحملات العسكرية ، الامتيازات التجارية - السفن الإيطالية
وسواء التجارية - موانئ الكنيسة من التعامل التجارى مع
المسلمين - القرميونات الإيطالية : الأوضاع الإدارية والقانونية
والاجتماعية ، الانفصال وإخلاء القرميونات ، للمحاكم الكنسية ،
التكوين الاجتماعى لسكان القرميونات ، الواجهات العسكرية
على القرميونات الإيطالية .

على الرغم من سيادة التنظيم الإقطاعى للمجتمع الأوروبى فى العصور الوسطى على
مدنرات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فقد تخلقت فى رحم النظام الإقطاعى مرحلة جديدة ،
كان التجار الأوروبون هم أول المعبرين عنها ، وهى مرحلة سيطر فيها الانتماءات التجارى على
المقدورات الاقتصادية للبلدان فى وقت بدأ فيه النظام الإقطاعى يخف من قبضته على السكان
الأوروبيين .

على إبان سيطرة النظام الإقطاعى فى غرب أوروبا احتلت لتجارة موقعا ضعيفا من
الاهتمامات الاقتصادية للسكان ، وما لبثت التجارة وحركة البضائع أن بدأت فى التحرر
بشكل تدريجى من الضرائب الإقطاعية والرسوم التى قام بفرصها السادة الإقطاعيون بما دفع
بالتجار إلى مكى المدن الجديدة^(١) .

وهكذا ظهرت الطبقة البورجوازية الجديدة التى سكنت فى المدن ، وبدأت فى التغلص من
القيود والالتزامات الإقطاعية ، وتعمت بالكثير من ممارسة نشاطها التجارى والصناعى
المحدود^(٢) .

ويذكر أحد المؤرخين للتخصصي في التاريخ الاقتصادي^(٣) ، أنه وجدت فتحة من الذين شردتهم الحروب الإيطالية والمجاعات ، فاضطروا للبحث عن عمل جديد ، فانضم بعضهم إلى قوافل التجار ، وأدى الأمر بالآخرين إلى العمل على ظهر سفن التجار كعمالين وملاحين.

وهكذا أتاحت الفرصة لإنشاء الطبقة الجديدة لتكوين ثروات كبيرة ، فاجأوا إلى المدن للإقامة بها ، واستثمار ثرواتهم في النشاط التجاري والصناعي ، وإلى جانب هؤلاء ظهرت أيضاً فئة من بين النبلاء الإقطاعيين قام الكثير منهم ببيع إقطاعياتهم من أجل استثمار الأموال الجديدة في التجارة^(٤).

وعندما بدأت التجارة في الانتعاش في القرب الأوربي ، وجدت عدة مراكز تجارية في غرب أوروبا ووسطها وجنوبها . على أنه لا يمكن الحديث عن التجارة الأوربية في المصور الوسطى دون الحديث عن المدن الإيطالية التي لعبت الدور الأكبر في تطور وانتعاش التجارة ، ويعود هذا لموقعها الجغرافي القريب نسبياً من الموانئ الإسلامية في الشام ومصر ، كذلك لحاجة هذه المدن التجارية للبحث عن موارد اقتصادية إضافية خارج حدودها ، بالإضافة إلى ما تعرضه عليها طبيعة النظام الاقتصادي الجديد ، الذي كان يقتضي ضرورة الرحلات التجارية واستثمار الأموال من أجل إنعاش حجم التجارة بين الشرق والغرب بشكل دائم .

تركزت بدايات التطور التجاري الأوربي في المدن الإيطالية ، حيث حظيت هذه المدن بحياة حضرية متقدمة نسبياً ، وكان بها تطور تجاري - صناعي نسبي ، بالإضافة إلى استقرار سكاني يمارس هذا النشاط التجاري الصناعي البسيط^(٥).

وأدى كل ذلك إلى ازدهار كبير للمدن التجارية ، كما أدى إلى نهضة المجتمعات في جنوب أوروبا ، وكذلك إلى إقامة المبادلات التجارية في شمال أوروبا أيضاً ، وانتعشت المدن الإيطالية البندقية ، جنوة ، بيزا ، نابولي ، سالرنو ، أمالفي ، باري . كما ازدهرت التجارة في بالمر في جزيرة صقلية وفي وقت متأخرة حظيت مدن غرب البحر المتوسط كمارساليا وتارنوم ومونبلي بشهرة تجارية^(٦).

مارست المدن الإيطالية البحرية التجارة بين الشرق والغرب ، منذ ما قبل الحروب الصليبية، عن طريق عمليات التبادل التجاري المزدهر مع القسطنطينية حيث كانت تصل سلع ومضائق الشرق ، لتقوم السفن الإيطالية بنقلها إلى موانئها أو إلى موانئ أوروبا شمال المتوسط . ومن أجل تحقيق أطماع وطموحات اقتصادية أكثر فائدة وربحاً ، وأكثر استقراراً وقرراً ، ساهمت

المدن الإيطالية مساهمة فعالة في انتصار الصليبيين واستقرارهم في الشام وفلسطين على الشواطئ الشرقية للبحر المتوسط .

وتقبل الحركة الصليبية تمتعت المدن الإيطالية بتجارة مزدهرة مع القسطنطينية ، فتمتعت بحماية الأسطول البيزنطي ، أبحرت السفن الإيطالية بشكل ثابت بين القسطنطينية وبعض موانئ المدن الإيطالية مثل أمالفي والبندقية .

وفي النصف الثاني من القرن الحادي عشر أصبحت البندقية قوتك أسطورياً في خاص بها ، وفي نفس الوقت بدأت جنوا وبيزا في ممارسة التجارة عبر سواحل البحر المتوسط إلى مارسيليا ونarbon وورشولنة ، كذلك بدأت سفن جنوا وبيزا أيضاً في مهاجمة وأسر السفن الإسلامية في البحر المتوسط ، وهاجمت الأساطيل الإيطالية أملاك المسلمين في كورسبكا وسردينيا وثولس (٧) .

كذلك كان لبعض المدن الإيطالية الداخلية دور تجاري وصناعي نشط ، مثل المدن الداخلية الواقعة في إقليم ترسكانى ولباردها التي اشتهرت بصناعة النسيج (٨) .

بدأت المدن الإيطالية مساعدتها للصليبيين منذ وصول الحملة الصليبية الأولى للمنطقة العربية ، حيث بدأت المدن التجارية الإيطالية وغيرها من مدن شمال البحر المتوسط ، بعد ذلك في المساهمة بشكل فعال في الحركة الصليبية ، من طريق نقل الفرسان الصليبيين بسفنهم إلى الشرق العربي ، ونقل الأسلحة والمؤن والإمدادات لهم ، ولم تقتف المدن الإيطالية بذلك فقط ، بل شاركت مشاركة حقيقية عن طريق تقديم المساعدة العسكرية للصليبيين في الاستيلاء على الموانئ البحرية لبلاد الشام (٩) .

ويمكننا القول أنه بفضل المساعدات الإيطالية الفعالة للصليبيين ، فقد استطاعوا الاستيلاء على المراس الإسلامية في الشام ، وأنه بفضل الإمدادات اللعالية - كما سترى - بالفرسان والأسلحة والسكان ، فقد تمكن الصليبيون من إقامة مستعمرات دائمة في بلاد الشام ، حيث لعبت المدن الإيطالية دور وسيلة الاتصال والإمداد بين الظهير الأوربي ، والمستعمرات الأوربية الجديدة في المنطقة العربية .

من بين الدول البحرية التجارية الإيطالية الشهيرة (البندقية - جنوا - بيزا - أمالفي - أنكونا) كانت جنوا ذات وضع خاص ، إذ لم تكن لها علاقات تجارية من أى نوع من

بهرنطة^(١٠) ، مثلما كان الحال بالنسبة للبتقية وأماقى ، إذ كان من الصعب عليها منافسة التجار البنادقة فى تجارتهم مع شرق المتوسط^(١١) ، ويعود ذلك إلى الصراع الذى نشب بينها وبين مدينة سالرنو Salerno الأمر الذى دعا دوق سالرنو جيوفانى (١٠٥٢ - ١٠٧٧) إلى اعتراض السفن الجسوية والاستيلاء عليها عند عبورها بالقرب من سالرنو فى طريقها إلى مصيقل ميسينا Missena ومنه إلى شرق البحر المتوسط ، وكذلك يعود تقلص الدور التجارى جنوبا فى شرق المتوسط إلى مهاجمة أساطيل المسلمين فى صقلية وشمال إفريقيا للسفن الجنوبية^(١٢).

ورغم ذلك استطاعت سفن جنوبا - تجهيل نشوب الحملات الصليبية - الوصول إلى شواطئ الشام وللسطين ، حيث توجد معلومات تذكر أن إحدى سفن الأسطول الجنوبى قد حملت الحجاج الإنجليزى Ingulf قس كرويلاند Croyland الذى استقل حين عودته من بيت المقدس سفينة جنوبية من ميناء يافا^(١٣) ، فى العام ١٠٦٣ م .

ورغم أن جنوبا دلفت إلى عالم التجارة فى القرن الحادى عشر ، من طريق المشاركة التجارية البسيطة فى أقرب الأسواق إليها ، أسواق كورسيكا ، سردينيا ، بروفانس^(١٤) ، إلا أنها استطاعت إجهاز مشروع تجارى عملاق ، من أهم مظاهره بروز الدور التجارى الجنوبى فى ميدان التجارة بين الشرق والغرب فى المصور الوسطى ، وأيضاً تأسيس أسواق تجارية لها على سواحل مدن الشام وللسطين ، كل ذلك بفضل مبادرتها إلى حماية المشروع الصليبى وزعامة عن طريق تقديم المساعدة المادية والعسكرية للحملة الصليبية الأولى .

عندما ضرب فرسان الحملة الصليبية الأولى حصارهم حول مدينة أنطاكية فى ٢١ أكتوبر سنة ١٠٩٧ م ، وصل أسطول جنوبى إلى ميناء السويدية (ميناء أنطاكية) لمساعدة الصليبيين فى إحكام حصارهم حول المدينة وذلك بعد مرور شهر واحد فقط من بدء الحصار^(١٥) ، ونتيجة لهذه المساعدة منحهم يوهيسوند فى ١٤ يوليو سنة ١٠٩٨ م امتيازاً بسوق فى المدينة وكنيسة ، بالإضافة إلى ثلاثين منزلاً ، وبشر ، كما تعهد الجنوبى أيضاً بتأييد يوهيسوند فى مطالبته بحكم أنطاكية^(١٦).

وعاد تذكرو إلى تأكيد منحة يوهيسوند للجنوبية ، وذلك سنة ١١٠١ م ، وزاد عليها منحهم ثلث ميناء السويدية ، وعقاراً خارج أنطاكية ، مع وعد بنصف إيرادات اللاتينية ، وجباً فى كل مدينة يتم الاستيلاء عليها بمساعفتهم^(١٧).

ومن الجدير بالذكر أن جميع حكام أنطاكية احترموا منحة بوهيموند للجنوية والتي تم تأكيدها بواسطة خليفته تانكرد الوصى على إمارة أنطاكية سنة ١١٠٦م ، حيث نجد بوهيموند الناس أمير أنطاكية (١١٢٦ - ١١٣٠م) يؤكد هذه الملتحة التي قدمها والد للجنوية ، ثم تأكيد ريموند بواتييه (١١٣٦ - ١١٤٩) لمنح بوهيموند وتانكرد ، ثم منحهم بوهيموند الثالث (١١٦٣ - ١٢٠١م) حرية التجارة في إمارة أنطاكية مع إعفاء من الضرائب ، كما قرر لهم محاكم خاصة بهم في أنطاكية واللاذقية ، كما استمر أمراء المدينة في منح الجنوية الحرية والأمن وتعهدوا بعدم إلغاء المنح السابقة (١٨).

وفي السابع عشر من يونيو سنة ١٠٩٩م وصل أسطول جنوى إلى ميناء يافا وقد أحضرت السفن الجنوية معها الكثير من الإمدادات الغذائية من الخبز والنبيذ والسكك (١٩) ، وكذلك الإمدادات العسكرية كمئات الحصار التي استعان بها الصليبيون في القضاء مدينة بيت المقدس.

وفي السابع عشر من أبريل سنة ١١٠١م استولى الملك بلدوين الأول ، (١١٠٠-١١١٨م) ملك بيت المقدس على يافا بمساعدة الأسطول الجنوي (٢٠) وعقد الملك معاهدة مع الجنوية كتبت بحروف من ذهب وحفظت في كنيسة القبر المقدس ، ويعتضى هذه المعاهدة كإتمام بلدوين الأول على مساعدتهم في حصار بيت المقدس ، بأن منحهم ثلث الغنائم والممتلكات التي تم الاستيلاء عليها من المسلمين ، كما وعدهم بالحصول على حق في أي مدينة سوف يتم الاستيلاء عليها بمساعدتهم مستقبلاً (٢١).

ونتيجة لهذا الاتفاق ، واصل الجنوية مساعدتهم العسكرية البحرية لبلدوين الأول ، حتى تمكن من احتلال أرسوف وقيسارية ١١٠١هـ / ١١٠١م (٢٢) ، وكان المؤرخ الجنوي الشهير كافارد Caffaro من ضمن أفراد الأسطول الجنوي الذي ساهم في حصار قيسارية ، حيث تحدث عن اجتماع الجنوية والصليبيين للمدينة وقياسهم بارتكاب العديد من المذابح لسكان المدينة المسلمين ، كما يذكر أن الغنائم - التي قُتل الهدف الاقتصادي الأول للجنوية - قد جرى تقسيمها على ثمانية آلاف رجل يواقع ٤٨ صوليدي Solidi وروطلين من الفلفل لكل منهم ، وذلك بعد خصم العشر والخمس (حسب كل حالة) لملاك السفن (٢٣).

ويمكننا أن نلاحظ هنا القيمة الفعلية للتوابل ، تلك القيمة التي ترغع التوابل من مصاف السلعة إلى مصاف النقد السائد .

وكما تعاون الأسطول الجنوى مع بوهيموند فى حصار أنطاكية ، ومع الملك بلدوين الأول ، ملك بيت المقدس فى الاستيلاء على بافا وعرقه وأرسوف وقيسارية ، تعاونوا أيضاً مع ريمون دى سان جيل حيث حاصروا طرابلس معاً لكنها لم تمقط ، فانتقلوا إلى جبيل وحاصروها إلى أن سقطت ٤٩٧ هـ / ١١٠٤ م (٢٤) .

ومن الواضح هنا تحالف الجنوية مع بوهيموند النورمانى وتأييده فى المطالبة بالإمارة على أنطاكية ، ثم تحالفهم مع ملك المملكة اللاتينية فى بيت المقدس ، وتحالفهم الأخير مع فرسان بروفنسال بقيادة ريمون دى سان جيل ، ويمكننا هنا أن نزيد استنتاجنا ونوضحاً بأن الهدف الاقتصادى وحده ، كان هو المحرك الرئيسى للجنوية ، والذي جعلهم يتحالفون ، مع جميع تيارات الأمراء الصليبيين المتصارعة .

وبعد أن تم الاستيلاء على جبيل ، نال الجنوية هدفهم ، حيث حصلوا على ثلث المدينة التى أصبحت مستعمرة جنوية تحت حكم هير إمبريانشى Hugh Embriaci أحد أمراء الأسطول الجنوى الذى ساهم فى حصار المدينة وغزوها ، ودفع هير مبلغاً معيناً للمدينة الأم ، مقابل حكمها وراثياً (٢٥) .

ومارس أطفال أسرة إمبريانشى التجارة الواسعة فى المستعمرات الصليبية إلى أن استرد صلاح الدين مدينة جبيل ١١٨٧ م ، إلا أن آل إمبريانشى لجحوا فى الاستيلاء على المدينة مرة أخرى سنة ١١٩٣ م ، واستمروا فى حكم المدينة حتى سقوط المملكة الصليبية سنة ١٢٩١ م (٢٦) .

ونظراً لأن الموانئ البحرية الهامة كانت لا تزال فى أيدي المسلمين ، كشف بلدوين الأول من جهوده من أجل إيجاد منافذ بحرية أكثر فائدة للمملكة اللاتينية ، التى لم يكن بها إلا موانئ صغيرة مثل حيفا وبافا وقيسارية ، فى حين ظلت موانئ الشام وفلسطين الشهيرة فى أيدي الفاطميين ، وقام الملك بلدوين الأول وخلفاؤه بمحاولات مضنية للاستيلاء على موانئ ، عكا ، طرابلس ، صيدا ، صور ، عسقلان .

وفصل مساعدة الأسطول الجنوى النطام فى الامتيازات التجارية دوماً ، تم للصليبيين السيطرة على أشهر موانئ فلسطين ، وهو ميناء عكا وذلك سنة ٤٩٧ هـ / ١١٠٤ م (٢٧) ، ونتيجة لذلك حصل الجنوية على ثلث مدينة عكا بالإضافة إلى ثلث عائدات الميناء ، بالإضافة إلى شارح وكنيسة فى المدينة (٢٨) . كما تم منحهم إعفاء تاماً من الضرائب ، كذلك حصلوا

بأثر رجعى على حى فى كل من القدس وينا (٢٩) ، مع تجديد الوعد بعصرتهم على حى فى كل مدينة يتم الاستيلاء عليها بمساعدتهم .

ويمكننا أن نستنتج الدور الهام الذى أخذت جنوباً تلعبه فى الشام ، فى طريقها لإتقار مكسبها التجارى المستقبلى ، وذلك عندما نلاحظ أنه بمجرد وفاة ريمون دى سان جيل سنة ٢٢ هـ . لجأ ابنه برتراند Bertrand ، وابن أخيه ولهم جوردان William Jordan إلى الجنوبة من أجل نصرة مطالب كل منهما فى وراثة أسلاك ريمون دى سان جيل فى المستعمرات الصليبية . وفاز برتراند بمساعدة الجنوبة بعد أن سافر إليهم بنفسه ، حيث عاد من جنوباً ومعه أسطول جنوى يبلغ حوالى سبعين سفينة . وبالفعل نجح برتراند والجنوبة فى الاستيلاء على مدينة طرابلس ٥٠٢ هـ / ١١٠٩ م (٣٠) ، وكان برتراند قد وعدهم بثلاث طرابلس ، وكل جبلة ، ومنعهم الأمان وحرية التجارة وإعفاء من الضرائب داخل ممتلكاته فى المستعمرات الصليبية ، وكذلك فى إمارة سان جيل فى الغرب الأندلس (٣١) ، لكن برتراند استولى على طرابلس لنفسه ، فى حين منحهم جبيل كاملة ، حيث منح الجنوبة ثلث نصيبهم فيها إلى Ansaldo Corsa والفلبيين الباقين إلى Hugh Embriaci (٣٢) وكان التاجر الجنوى الشهير ولهم إميناكو على رأس أسطول جنوباً الذى حضر مع برتراند Bertrand (٣٣) .

وبعد سقوط طرابلس ، تحالف قادة الأسطول الجنوى مع تانكرد أمير أنطاكية (١١٠٦ - ١١١٢ م) الذى كان قد استولى على بانياس فى طريق عودته من حصار طرابلس ، وعاونوه فى الاستيلاء على جبلة ، ٥٠٢ هـ / ١١٠٩ م (٣٤) .

كان من نتائج سقوط جبلة فى أيدي الصليبيين أن تم ربط الأراضى التى استولى عليها البروقنسالون فى الشام بالإقليم الشمالى الذى يحتله النورمان .

وبالنسبة لمملكة بيت المقدس ، فقد كانت مازال تطمح فى الاستيلاء على موان كبرى على للساحل الفلسطينى . حيث ظل الاحتسام الرئيسى للملك بيت المقدس هو الاستيلاء على مدن بيروت وصيدا وصور . وبالفعل نجح الملك بلدوين الأول بمساعدة الجنوبة فى احتلال بيروت ٥٠٣ هـ / ١١١٠ م (٣٥) .

وبعد هذا العرض لهدايات الدور الجنوى فى تجارة المستعمرات الصليبية نمتطعم أن نذكر أنه حتى بداية القرن الحادى عشر ، لم تكن مدينة جنوباً قوة تجارية ذات قيمة ، رغم محاولاتها المتكررة لفتح أسواق جديدة لها فى شرق وغرب البحر المتوسط ، إلا أنه حين سمع الجنوبة

بدعوة البابا أوربان الثاني للحروب الصليبية ، قاموا بتبني هذه الفكرة لتحقيق أطماعهم الاقتصادية في الشرق العربي ، وبدأوا في الحال في تنفيذ مهمتهم ، وعن طريق مساعيهم المبكرة - والمستمرة - للعمليات الصليبية نجح الجنوة في صنع مركز تجاري ضخم لمدينتهم في البحر المتوسط ، ونقطة للتبادل التجاري بين الشرق والغرب لمدة قرون .

ويرى أحد الباحثين المتخصصين^(٣٦) في التاريخ التجاري لجنوا ، أن تطور العلاقات التجارية بين جنوا والمستعمرات الصليبية في الشام في القرن الثاني عشر ، قد مر بعدة مراحل:

المرحلة الأولى وهي نقد من ١٠٩٧ - ١١٥٤ م ، وهي مرحلة تتميز بوزارة النشاط التجاري الناتج عن الحماسة الأولى ، وهي مرحلة أفرزت الخطوط الرئيسية للتطور التجاري بين جنوة والمستعمرات الصليبية في الشرق العربي^(٣٧).

وفي الثلاث عشرة سنة الأولى من الغزو الصليبي للشام ، أرسلت جنوا ستة أساطيل مسلحة ، متفرعة الحجم بقوارح عدد سفن الأسطول من سبعتين إلى ستين سفينة ، شاركت في حصار وغزو لندن الساحلية وحصلت مقابل ذلك على امتيازات تجارية واستعمارية ضخمة^(٣٨) ، وتراوحت هذه الامتيازات ما بين الكتاني ، والأسواق ، والمتازل ، والمخازن ، والإفلاء ، من الضرائب ، وذلك في كل المدن الهامة باستثناء صور ، كذلك أملاك الجنوة كامل مدينة جبيل .

واختصة أن الجنوة لم يمتلكوا كل هذه الممتلكات بشكل ثابت ، فكثيراً ما وعدهم الصليبيون بامتيازات ومنح ثم نكثوا وهدمهم بسهولة .

كما تعارض الجنوة في الشام مع القادة الصليبيين الهولنديين ، حيث أسست العلاقات الودية هناك ، تواصلاً تجارياً في غرب أوروبا ، والدليل على ذلك الاتفاق الذي عقده الجنوة مع برتراند Bertrand بالتجارة في ممتلكاته في الشام ، وفي سان جيل بعد معاونته على استرداد أملاك أبيه ريمون دي سان جيل^(٣٩) ، وهي اتفاقية تبعها سلسلة من الاتفاقيات المشابهة فغدت للجنوة أبواب التجارة مع مارسيليا ومونطيه .

المرحلة الثانية ١١٥٤ - ١١٦٤ م ، وشهدت هذه المرحلة انتعاشاً تجارياً كبيراً ، حيث بدأت الرأسمالية الجنوة في الاستحواذ على تقاليد السيطرة التجارية من أيدي التجار الشام

المسلمين والتجار اليهود ، الذين كانوا يملكون أوروبا بمضائق الشرق لعدة قرون ، وخلال هذا العقد ، احتكرت خمس عائلات جنوية هي عائلات Della Volta ، Burone ، Mollani ، Usodimare ، Vento تجارة تجارة جنوا مع الشام ، حيث أشرفت هذه العائلات على ست رحلات تجارية بجانب استثماراتها هناك ، حيث استثمر مالا ينال عن عشرين شخصاً أموالهم في هذه الرحلات (٤٠).

كما تزودنا أوراق الموثق الجنوي الشهير John Senba بأدلة واضحة تدل على انتعاش التجارة الجنوية مع الشام خلال الفترة من ١١٥٤ - ١١٦٤ م ، حيث يذكر توقيع جنوا لثلاثين اتفاقية تجارية مع الشام في حجم استثمارات بلغ عشرة آلاف وخمسة وسبعين جنيتها جنوي (٤١).

وبالحلقة أن المصدر الثابت والغني للازدهار التجاري الجنوي في تلك الفترة هو ممارسة التجارة مع المستعمرات الصليبية بالشام ، كما تمت العمليات التجارية بنفس الأسلوب الذي كان سائداً في جنوا من قبل مجيء الحملات الصليبية إلى الشرق العربي ، وهو عن طريق مجموعة صغيرة من العائلات الإقطاعية العريقة مثل عائلة Visconti ، حيث استطاعت هذه العائلات الحفاظ على تمركزها التجاري من خلال السيطرة السياسية والاقتصادية على المدينة الأم نفسها ، وفي نفس الوقت على مستعمراتها في الشام ، وعلى الرغم من الانتعاش التجاري الذي شهدته هذه المرحلة فإن نهايتها جاءت نتيجة للحرب الأهلية في جنوا ، والصراع المستمر بين بيزا وجنوا (٤٢).

على حين تستمر المرحلة الثالثة من تطور تجارة جنوا مع الشام من العام ١١٦٤ - ١١٨٧ م ، وفيها عانت تجارة جنوا مع الشام من أثر الدينون المتراكمة عليها ، نتيجة عدم إتمام العمليات التجارية بشكل كامل بسبب الحرب مع بيزا وسبب هبوب حالة من عدم الأمان التجاري خاصة بعد نشوب النزاع بين الإمبراطور والرومباردين ، كل هذا جعل من الصعب التحكم بشكل جيد في المستعمرات الجنوية في الشام (٤٣).

وفي الحقيقة ، فإن هجوم صلاح الدين الأيوبي على المملكة اللاتينية وانتصار حطين ١١٨٧ م ، قد ساهم إلى حد كبير في تقليص ممتلكات الجنوية ، وغيرهم من التجار الإيطاليين ، ولذلك فقد كان الجميع - وبخاصة الجنوية - مثلهن لمساندة أمة حملة صليبية جديدة (٤٤).

وبتحقق ذلك عندما عقد الجنوية اتفاقاً مع فيليب أغسطس ١١٩٠ م على أن ينقلوا قراصينهم وأعتدتهم على متن سفنهم إلى الشام لشن حملة صليبية جديدة لمساعدة الصليبيين ولإعادة

امتيازات البحرية ، وكان أحد شروط هذا الاتفاق أن يوافق فيليب أغسطس على منح تجار جنوا حق التجارة بحرية في الأراضي التي سيغرم بغزوها مع باروناته ، كذلك تعهد فيليب أغسطس بمنح الجنوة شوارعاً ، ومخزناً للبضائع ، وحماماً ومخبزاً في كل مدينة يتم غزوها بمساعدتهم (٤٤).

وهكذا فإن تراجع الخط الهباني للقوة العسكرية الصليبية في الشام ، بعد هزيمة حطين ١١٨٧ م ، قد حد من ازدهار الجنوة التجاري ، الأمر الذي دفع كل قوى الجنوة لمساندة الحملة الصليبية الثالثة من أجل إعادة ما فقدوه من مكاسب وامتيازات .

وكانت رؤية أهالي جنوا لممتلكاتهم الاستعمارية في الشام في القرن الثاني عشر - قبل الحملة الصليبية الثالثة - بسيطة جداً ، فلم يكن ينظر إليها كمستعمرات حقيقية بل كمرآكز تجارية ، حيث كان التجار الجنوة يقومون بإدارة تجارتهم بشكل بسيط عن طريق شراء السلع الثمينة ، كما كانوا ينظرون لأملاكهم في الشام باعتبارها مجالاً للضرورة التجارية الفردية التي توفر وسائل تساعد على استمرارية التجارة المتزايدة التي تعتمد على إمداد ثابت بالبضائع الشرقية (٤٥).

كانت البندقية من أبرز المدن البحرية التجارية التي أسهمت إسهاماً مباشراً في الإبحار المشروع الصليبي وفي استقراره في الشرق العربي ، فقد ساعدت الأساطيل البندقية في الاستيلاء على العديد من الثروات الساحلية الهامة في بلاد الشام ، ومقابل ذلك حصلوا على امتيازات تجارية وقانونية هامة ، ساعدت في الحفاظ على موقعهم داخل نسيج التكوين الاجتماعي للمستعمرات الصليبية .

والحقيقة أن البندقية مارست التجارة البحرية في شرق المتوسط في وقت مبكر ، وقبل ولوج مدينة جنوا له ، فقد احتفظت البندقية بعلاقات تجارية قوية مع بيزنطة قهبل القرن الحادي عشر ، الأمر الذي لم يمنع لجنوا من قبل ، وبالإضافة إلى تحالف البندقية مع بيزنطة ، كان لها ومنذ وقت مبكر علاقاتها التجارية الناجمة مع مصر والشام .

في القرن الحادي عشر تعاون البنادقة مع الأباطرة البيزنطيين في السيطرة على البحر الأدرياتيكي ، وأرسلت البندقية سفنها لمساعدة بيزنطة ضد هجمات روبرت جوسكار الذي حاول غزو البلقان في الفترة من ١٠٨١ - ١٠٨٥ م ، حيث استطاع الأسطول البندقي في إيقاف تقدم النورمان جنوب البحر الأدرياتيكي أعوام ١٠٨٣ - ١٠٨٤ م .

ونتيجة مباشرة للمساعدة البحرية التي قدمها البنادقة للبيزنطيين ضد التورمان ، منحهم الإمبراطور الكسيوس كومنين (١٠٨١-١١١٨م) العديد من الامتيازات البحرية ، حيث تذكر في مرسوم صدر سنة ١٠٨٢م منح الحرية المطلقة للبنادقة في القيام بأعمال التجارة في بيزنطة دون دفع أية رسوم (١٤٧).

وطبقاً للمرسوم السابق ، حصل البنادقة على حق تجارى في القسطنطينية كان يشتمل على منارل ، ومخازن وعدة كنائس ، بالإضافة إلى حصول التجار البنادقة على حق التجارة بحرية في بعض المدن البيزنطية الداخلية ، وكذلك في اللوانى البيزنطية الهامة مثل أدنة Adana ، اللاقية Laccia ، أنطاكية Antioch ، كورفو Corfu ، كورنثة Corinth (١٤٨).

وبدل هذا على الامتيازات التجارية البندقية الكبيرة في شرق ووسط البحر المتوسط بالمقارنة مع امتيازات جنوا المحدودة شرقاً ، إذ لم يحصل التجار الإيطاليون من جنوا وبيزا وغيرهما على مثل هذه الامتيازات التجارية في موانئ شرق المتوسط .

والحقيقة أنه رغم أن هذه الامتيازات التجارية إلى حلى بها البنادقة ، فإنهم أقاموا علاقات تجارية مع كافة المراكز التجارية الإسلامية في البحر المتوسط (١٤٩) ، نظراً لما يثقله ذلك من فائدة تجارية كبرى لهم .

ونظراً لأن الامتيازات التجارية للبنادقة في شرق البحر المتوسط جعلتهم بمثابة رعايا تابعين لدى الإمبراطورية البيزنطية التي كانت في حالة من العناء المستمر مع المسلمين في الشام وفي حوض البحر المتوسط ، فكثيراً ما أصدرت الإمبراطورية العديد من المراسم لتنى تحريم على البندقية الانجرار مع العرب ومن ذلك سنة ٩٧١ م ، حيث هدد الإمبراطور يوحنا ترمسكيوس Jean Zimisces في رسالة إلى دوج البندقية بحرق السفن التي تعد للمسلمين بالأسلحة وبالأخشاب (١٥٠).

ورغم هذا لم يستطع البنادقة إيقاع تجارتهم مع المسلمين ، فبعد الأثر السيئ الذي سببه قرار التحريم على تجارة البندقية ، أرسل دوج البندقية سنة ٩٩٢م سفراً إلى حلب ودمشق والقاهرة ، حيث حصلوا على امتيازات تجارية جديدة للبندقية (١٥١).

كما كانت البندقية في القرن الحادى عشر ميناءً منتظماً لاصود التجار الأوروبيين ، والمحتاج من ألمانيا وراى نهر البو Po مستخدمين طريقهم نحو الشام ، حيث ثبت أن العديد من التجار البنادقة قد مارسوا الأعمال التجارية في الشام ومصر (١٥٢).

وربما تعمس لنا العلاقات التجارية الطيبة بين البنادقة والمسلمين في مصر والشام ، تأخر مشاركة البنادقة في مساعدة الصليبيين إلى ما بعد سقوط مدينة بيت المقدس ، وعندما تعرفت البندقية على الامتيازات التجارية التي بدأت جنوا في الحصول عليها .

بدأت البندقية مساهمتها العسكرية في الحروب الصليبية في السادس من ديسمبر سنة ١١٠٠م حينما وصل أسطول بندقى إلى حيفا^(٥٧) ، ومنها إلى يافا ، وبلغ عدد سفن الأسطول إلى مائتى سفينة تحت قيادة جيوفانى Giovanni ابن دوج البندقية فيتال ميشيل Vital Michel^(٥٨) .

وفي نفس العام منح جودفرى الهوايوى البنادقة امتيازاً يشتمل على كنيسة ، ومكان للسوق ، وإعفاءً من الجمارك ، ومشاركتهم في الحصول على ثلث يافا وثلث أمة مدينة يتم غزوها مستقبلاً^(٥٩) .

كذلك تم الاتفاق بين جودفرى والبنادقة على مساعدة الأسطول البندقى له في غزو طرابلس ، على أن يتم معاملة البنادقة فيها معاملة خاصة بحيث إذا نجح جودفرى في غزوها ، فإن المدينة تقسم على أساس النصف للبنادقة والنصف الآخر لجودفرى^(٦٠) . وفى مقابل ذلك على البنادقة تقديم المساعدة العسكرية حتى ١٥ أغسطس ١١٠٠م .

وعلى أساس هذه المعاهدة تم إعداد حملة عسكرية مشتركة لمهاجمة عكا لكن وفاة جودفرى في ١٨ يوليو ١١٠٠م أرجأت قيام هذه الحملة .

وقبل مرور عام واحد على غزو الصليبيين لمدينة يافا ، ساهم البنادقة في إعادة بناء الجزء الأكبر من المدينة ، وتقوية استحكاماتها ، كذلك استوطن بها العديد من المستوطنين الصليبيين ، وازدهم الميناء بالسفن ثانية ، وأصبحت يافا مركزاً تجاريًا مزدهراً^(٦١) .

ووجب أن نلاحظ أن خلفاء جودفرى الهوايوى على المملكة اللاتينية في بيت المقدس ، استمروا في الاعتماد على البنادقة بشكل مستمر ، من ذلك اعتماد خليفة جودفرى المباشر الملك بلنوين الأول على البنادقة ولجسيده النائم فيهما بين الأعوام ١١٠١ - ١١٠٤م للامتيازات التجارية الممنوحة لهم .

كذلك ساهم الأسطول البندقى في حصار صيدا وغزوها ٥٠٣ هـ / ١١١٠م^(٦٢) ، وحصل البنادقة مقابل هذه المساعدة على شارع وكنيسة ومكان للسوق في صيدا ، وعلى حق استخدام

موازينهم ومكاييلهم ، وسلطة قانونية على أنفسهم ، كذلك حصل البنادقة على شارع في عكا مقابل مساعدتهم في غزو المدينة (٥٩).

والحقيقة الهامة التي يجب إدراكها هو أن مساعدة البنادقة فيما بعد في غزو مدينة صور ١١٤٢م ، هو الذي جلب لهم الحد الأقصى من الامتيازات التجارية والقانونية التي قنوها ، فقد وصل إلى الشام في العام السابق مباشرة أسطول بندقي يتكون من اثنين وسبعين سفينة ، بعضها سفن حربية والبعض الآخر سفن تجارية محملة بالسلع والبضائع (٦٠)

وهذا يوضح إلى أي مدى اهتم البنادقة بالمكسب التجاري من وراء إسهاماتهم العسكرية المتعددة .

على أية حال وصل هذا الأسطول البندقي الكبير تحت قيادة دوج البندقية دومينجو ميشيل Dominco Michiel لمساعدة الصليبيين في صد هجمات الأسطول الفاطمي ، ومن أجل المساعدة في الاستيلاء على المدن الساحلية الباقية مثل صور وعسقلان .

وبالفعل نجح الأسطول البندقي في تنمير الأسطول الفاطمي أمام سواحل عسقلان ، وبدأت المفاوضات بين دومينجو ميشيل ووليم دي بور William Bures وجيرموند Germond بروفنصهما ممثلين الملك بلدوين الثاني ، الذي كان أسيراً لدى بلقن أمير بني أرقت في قلعة فريبرث (٦١) ، بالقرب من حلب .

وتركزت المفاوضات حول مساعدة الأسطول البندقي في شنزو إحدى المدينتين صور وعسقلان ، ورغم أن الأمراء على القدس والرملة وبافا ونابلس قد أرادوا توجيه هذه الحملة العسكرية نحو عسقلان لتقريبها ، ولتخفيض نفقات الحصار فقد عارضهم أمراء عكا وصيفا ويبروت وغيرهم وطالبوا بأن تتجه الحملة إلى صور .

وبعد إجراء عملية القرعة ، استقر الأمر على مهاجمة مدينة صور ، وعلى الفور وفي السادس عشر من فبراير بدأت عملية محاصرة المدينة من البر والبحر (٦٢).

انتهت هذه المفاوضات بين البنادقة وأمراء ويطريوك بيت المقدس بمعاودة تعرف باسم Pac- turn Warmundi ، حيث تمهد فيها جيرموند وأمراء مملكة بيت المقدس بامتيازات في غاية الأهمية للبنادقة ، حيث تقرر فيها حصول البنادقة في كل مدن المملكة ، وفي كل المدن الأخرى على كنيسة وعلى شارع كامل ، وعلى حى للسكن ، وعلى حمام ومخبز ، وأن تبقى لهم هذه الممتلكات بشكل وراثي ، وأن يكونوا أحراراً من دفع الضرائب (٦٣)

كما نصت المعاهدة على منح البنادقة حيًا في مدينة بيت المقدس ، وأنه إذا ما أراد البنادقة الاستقرار في عكا ، فسوف يمنحون حيًا خاصًا بهم وطاحونة ، وحمامًا ، ومخبزًا ، واستخدمًا لموازنهم ومقاييسهم الخاصة (٦٤).

كما جرى توضيح عملية استخدام البنادقة للمقاييس والموازين بالشكل التالي : فإذا ما كان البنادقة يتاجرون مع بعضهم البعض ، فيجب عليهم استخدام مقاييسهم الخاصة بوطنهم الأم ، وإذا ما كان البنادقة يبيعون بضائعهم إلى تجار آخرين ، فإنه يجب عليهم أيضًا أن يبيعوا بواسطة مقاييسهم وموازنهم الخاصة ، أما إذا ما قام البنادقة بشراء أية سلعة من تجار غير بنادقة ، فيكون الملباس المفروض هنا هو الملباس الملكي (٦٥).

كذلك تم إعفاء البنادقة من دفع الضرائب الجمركية ، وضرائب البيع والشراء وأية ضريبة تدفع عند الهباء أو الرجول في الجنا ، كذلك وجب على أمراء بيت المقدس دفع مبلغ سنوي يعادل ٣٠٠ دينار إسلامي من إيرادات مدينة صور (٦٦).

وحين استعاد الملك بلدوين الثاني حريته سنة ١١٢٥م ، قام بالتصديق على هذه المعاهدة ، وطالب البنادقة باستمرار دفعهم من المدينة مقابل حصولهم على ثلث مدينة صور مباشرة بعد فتحهم في الاستيلاء عليها (٦٧).

كان للبنادقة في صور أيضًا الحق في ثلث الإيرادات التي يتم تحصيلها في ميناء المدينة وبعض الإيرادات التي يتم تحصيلها في ميناء المدينة وبعض الإيرادات الأخرى ، إلا أن ملوك المملكة اللاتينية في بيت المقدس ، بدأوا في إنكار هذا الحق على البنادقة ، وأيضًا نازعوا البنادقة على مبلغ الـ ٣٠٠ دينار إسلامي الذي قرر لهم من إيرادات مدينة صور ، وكان الملك فولك الأنجوي (Foulk of Anjou ١١٣١ - ١١٤٤م) هو أول من نازعهم في ذلك (٦٨).

وعلى حين حاز البنادقة على امتيازات تجارية أقل في إمارة أنطاكية ، وكونتية طرابلس ، حيث لم يشارك البنادقة في الاستيلاء على المدينتين ، فقد تركزت أنشطتهم التجارية في المدن الساحلية ، وعلى وجه الخصوص مدن صور ، عكا ، صيدا ، حيفا .

ولاشك أن انتصار صلاح الدين في حطين سنة ١١٨٧م قد أثر بالسلب على الكاسب التجارية للمدن الإيطالية ، التي فقدت امتيازاتها التجارية البسيطة في المدن الداخلية ، وانكمشت إلى مدن الساحل الفلسطيني ، حيث هاجمها صلاح الدين ، مما زاد من خسارته

التجارة الإيطالية ، الأمر الذي دعاهم إلى تأييد الحملة الصليبية الثالثة ، وإلى أن وصلت الحملة إلى أراضي الشام ، لمحج كونراد مونتفارت Conrad of Montfort في إنقاذ صور من السقوط في يد صلاح الدين الأيوبي في ٣٠ ديسمبر ١١٨٧م ، وأعاد منع البنادقة امتيازاتهم في صور ، وصكا ، ومالبا أيضا (٦٩) .

لعبت مدينة بيزا دوراً عسكرياً وتجاريّاً مؤثراً إبان الحملات العسكرية الصليبية على بلاد الشام ، وساعد الأسطول البيزنطي للجنود الصليبيين في إحكام الحصار على بعض المدن لملاحية مثل مساعدتهم في حصار عرق ١٠٩٩م ، وبيروت ١١١٠م .

لكن الحقيقة أن البيازنة حضروا لمساعدة الصليبيين قبل مجيء البنادقة بشهور بسيطة ، حيث أجهد أسطول بيزنطي مكون من ١٢٠ سفينة نهر الشام في صيف ١٠٩٩م (٧٠) ، تحسنت قيادة أسقف بيزا دايبريت Daimbert ، الذي كان من أشهر رجال عصره ، ويكفيه أن مكائده القريبة من البابا أريان الثاني دعت الأخير إلى مشاركته لهحل محل المتدرب البايوي أديمار لي بوي Adhemar Le Puy بعد وفاته .

إلا أن الأسطول البيزنطي وصل بعد سقوط بيت المقدس ، حيث اتفق بوهيموند مع البيازنة على حصار ميناء اللاذقية الذي كان تحت سيطرة البيزنطيين ، لكن تدخل أمراء الحملة الصليبية الأولى ، ومقاومة البيزنطيين ، أجهز الأسطول البيزنطي على الاتسحاب ، وبالتالي تخلى بوهيموند عن حصار اللاذقية بعد انقطاع المساعدة البيزنطة (٧١) .

وفي يناير سنة ١١٠٠م استطاع جودفري البوابنسي ومساعدته الأسطول البيزنطي إرغام أرسوف على أن تزود له الجزيرة بعد فشله في الاستيلاء عليها (٧٢) .

وبعد أن عين دايبريت بطريركا لبيت المقدس ، بقي العديد من البيازنة تحت حمايته ، ويبدو أن بانفا قد أصبحت المركز الرئيسي للبيازنة في أول مراحل تكوين المملكة اللاتينية في بيت المقدس ، حيث منحهم جودفري حيا من أمباء المدينة كمطبخية أبدية لهم ، مما جعلهم يسيطرون على كل التجارة الأجنبية في المدينة في تلك الفترة (٧٣) .

وفي الفترة من نوفمبر سنة ١١٠٣م إلى مارس سنة ١١٠٤م ، تدخلت أعداد كبيرة من سفن البيازنة والجنوية على ميناء اللاذقية لمساعدة الصليبيين ، من ذلك مساعدتهم لرعيون دي سان جيل في حصاره واستيلائه على مدينة جيبيل في أبريل سنة ١١٠٤م (٧٤) .

استطاع تانكرد أن يستولي على اللاذقية سنة ١١٠٣م ، لكن البيزنطيين مجحوا في استعادة المدينة بعد عام ونصف العام ، الأمر الذي دعا تانكرد إلى مواصلة الضغط وتحين الفرصة للاستيلاء على اللاذقية من جديد ، وواتته الفرصة سنة ١١٠٨م حينما تحالف مع البيزنطة وأعداً إياهم في حالة سقوط المدينة بامتيازات تجارية ، تلتخص في منحهم حياً في كل من اللاذقية وأنطاكية يمارسون فيه تجارتهم ، كما وعدهم بإعفاء من الضرائب والجمارك في الموانئ التابعة له (٧٥).

بعد أن تم الاستيلاء على المدينة أكد تانكرد وعهده للبيزنطة حيث اتفق معهم على منحهم أيضاً كنيسة وسوق باللاذقية (٧٦) ونصحت بيزا بامتيازات تجارية في مملكة بيت المقدس ، إلا أنها كانت أقل أهمية من امتيازات جنوا والبندقية ، حيث منحهم الملك بلدوين الثاني (١١١٨ - ١١٣٦م) خمسة منازل في صور (٧٧) ، وفي سنة ١١٥٦م منحهم الملك بلدوين الثالث (١١٤٤ - ١١٦٢ م) محكمة خاصة بهم في المدينة (٧٨) ، كذلك طلب بلدوين الثالث من البيزنطة عدم تصدير ألواح الخشب ، الحديد ، القار ، وكل المواد اللازمة لصناعة السفن إلى مصر (٧٩) ، وصدر قرار كنسي فيها بعد بتوقيع عقوبة الموت على من يفعل ذلك . وفي عكا تنازل الملك صوري (١١٦٢ - ١١٧٣) للبيزنطة عن أراضي لها ، كنيسة ومنازل ، وذلك سنة ١١٦٨م ، وأكد هذه النعمة الملك بلدوين الرابع (١١٧٣ - ١١٨٥م) في عام ١١٨٢م (٨٠).

وكان صوري كونت بالغا وعسقلان - وموافقة أخيه الملك بلدوين الثالث - قد منح البيزنطة في بالغا منطقة واسعة لإقامة سوق تجاري وكنيسة ، وبيوت للسكن وكذلك إعفاءً من نصف الرسوم الجمركية التي يتم تحصيلها عن جميع البضائع التي يتم تصديرها أو استيرادها عبر ميناء بالغا (٨١).

كذلك حصلت بيزا على امتيازات تجارية في كونتية طرابلس ، فقد منح أمير طرابلس وروند الثالث (١١٥٢ - ١١٨٧م) البيزنطة منزلاً في المدينة ، ولم ينته القرن الثاني عشر ، حتى أصبح للبيزنطة محكمة خاصة في طرابلس ، كما جرى إعفاءهم من الرسوم الجمركية ، ومنحهم ثلث موارده طرابلس ، وذلك مقابل ٥٠٠ بيزانت سنوياً ، فضلاً عن إعفاء البيزنطة المقيمين في طرابلس من مسئولية الأضرار التي يلحقها أبنائها وطغهم بإمارة طرابلس (٨٢).

ومن أجل أن يكسب كورنراد مونتفرات سنة ١١٨٧م ود البيازنة ، قام بمنحهم امتيازات جديدة ، في مدينة صور حيث منحهم سوقاً وكنيسة ، وكذلك الحق في استخدام موانئهم ومقاييسهم الخاصة ، وإعفاءً من الرسوم والضرائب ، ومنع قناصلهم الاستقلال التام في كل ما يتعلق بشئون الجالية البيزية ، كما منحهم سلطات قضائية في كل الحالات ما عدا الجرائم التي ترتكب ضد الجاليات الإيطالية الأخرى^(٨٣) ، ومقابل هذه الامتيازات تعهد البيازنة بتقديم المساعدة لكورنراد في محاربه استرداد يافا وعكا من أيدي صلاح الدين الأيوبي

لم يهتم البيازنة بالتجارة في المستعمرات الصليبية في الشام وفلسطين فاقط بل امتد نشاطهم التجاري إلى العالم الإسلامي ، ويمكننا هنا أن نذكر أنه كانت هناك علاقات خاصة بين صلاح الدين والبيازنة ، حيث سبغ لهم بالتبادل التجاري مع مصر^(٨٤) ، ذلك التبادل الذي كان أحد أهم مظاهر جلب الإيطاليين للعبيد الأتراك إلى مصر .

واعتبر أمالفي من بين المدن البحرية الإيطالية التي اشتركت في الحصول على امتيازات تجارية في المستعمرات الصليبية ، وإن كانت امتيازاتها مقارنة بامتيازات جنوا ، البندقية ، بيزا ، تمتد امتيازات بسيطة للغاية ، وذلك لعدم اشتراك أمالفي بشكل مكثف في المساعدة العسكرية للحملات الصليبية المختلفة . والحقيقة أنه ينسب للأمالفيين مع البنادقة بداية حركة التجارة بين المدن الإيطالية البحرية ، وقاهرة الشرق الإسلامي قبل الحروب الصليبية .

بدأ الازدهار التجاري لمنية أمالفي منذ منتصف القرن الثامن الميلادي ، ويغطي تاريخ المدينة التجاري والاقتصادي فترتين زمنييتين قعدان من القرن الثامن إلى العام ١٣٤٣م^(٨٥) ، وطوال هذه الفترة لعبت أمالفي دوراً تجارياً رئيسياً في البحر المتوسط .

حظيت أمالفي بامتيازات تجارية واسعة في الدولة البيزنطية ، وأبحرت سفنها بشكل منتظم إلى موانئ فلسطين والشام ، وصقلية وتونس والإسكندرية^(٨٦) وحظيت سفنها بتمسة كبيرة في الأسواق الشرقية ، واعتبر قانونها البحري Tabula Amalfitana بمثابة المرجع لسفن البحر المتوسط خلال العصور الوسطى .

على أن الازدهار التجاري الذي قععت به أمالفي قبل الحروب الصليبية يرجع في المقام إلى امتيازاتها التجارية داخل حدود الإمبراطورية البيزنطية ، تلك الامتيازات التي سمحت لها ببيع لتوابل والتجنجات الشرقية والمواد الشرقية التي تم الحصول عليها من أسواق شرق البحر

التوسط وبصفة خاصة من القسطنطينية في جميع أنحاء إيطاليا ، كما تمتع الأمافيون بامتيازات تجارية في المناطق العربية^(٨٧) ، بوصفهم رعايا للإمبراطورية البيزنطية .

وتوجد إشارات عديدة تدل على وجود التجار الأمافيين في أسواق المدن العربية في بلاد الشام قبل العزو الصليبي ، حيث كانوا يعملون معهم في طريق عودتهم إلى بلادهم البضائع الشرقية^(٨٨) ، وحصلوا أَيْضاً على امتيازات تجارية كبيرة بوصفهم من أوائل التجار الغربيين في هذه المنطقة .

ولجأ بين الأعوام ١٠٦٣ - ١٠٧٠م خصص الخليفة الفاطمي المستنصر بالله (٤٢٧ - ٤٨٧ / ١٠٣٥ - ١٠٩٤ م) للأمافيين مساحة كبيرة في الحى المسمى في بيت المقدس ، حيث شيدوا بها ديراً للرجال ، وآخر للنساء ، كما بنوا عليها أيضاً مستشفى للحجاج القريين الفقراء والمرضى دون اعتبار لجنسياتهم^(٨٩) ، واعتمدت هذه المنشآت في تمويلها على حصيلة الصدقات التي كانت ترد من مدينة أمالفى ، كذلك أسس الأمافيون في أنطاكية مستوصفاً آخر للحجاج والتجار^(٩٠) ، وذلك رغم أن أنطاكية ليست مكاناً للحج بالنسبة للغربيين ، وأيضاً كان القليل من الحجاج الذين يقصون بيت المقدس يرون به خلال ميناءها الرئيسى سان سيمون (السعيدية) ، لذلك فمن المرجح أن الفرض الرئيسى من بناء هذا المستشفى هو استقبال واستضافة التجار الأمافيين المنتشرين في الأسواق العربية بالقرب من أنطاكية .

ومارست أمالفى دورها التجارى إبان فترة وجود المستعمرات الصليبية في الشام ، حيث احتفظ الأمالليون بامتيازاتهم التجارية والمقاربة السابقة على الحروب الصليبية ، فظل المستوصف الموجود في أنطاكية في أيديهم ، بالإضافة إلى بعض المنح البسيطة التي حصلوا عليها من أمراء أنطاكية الثورومان ، من ذلك حصولهم على ترخيص بالتجارة^(٩١) سنة ١١٦٣م من برهمبولد الثالث (١١٦٣ - ١٢٠١م) الذي منحهم أيضاً ثلاثة حوائط في ميناء اللاذقية ، بالإضافة إلى وجود منحة لهم على شكل مقبرة تم منحها بواسطة أسقف المدينة سنة ١١٦٦م .

أما في مدينة طرابلس فقد حصل الأمافيون من أمراء المدينة على بضعة منازل ، منها منزل الفيكونت ، وسوق تجارى^(٩٢) ، وكان للملاك الحقيقيون لهذه الأملاك التجارية والعقارية هم أساقفة أمالفى الذين تركوا ربع هذه العقارات لبعض المواطنين الأمافيين الذي تكفلوا بصيانتها على حسابهم الخاص ، ويمكننا أن نستنتج هنا أن التجار الأمافيين الذين استفادوا

من الامتيازات التجارية ، كانوا هم القادريين على الإتفاق على ترميم المنازل والعقارات الأملية .

وتعتبر مدينة عكا هي المدينة الوحيدة من بين كل مدن المملكة اللاتينية التي ثبت وجود جالية أمالقية بها ، حيث حصلوا فيها على حق بجوارى البيازنة كذلك امتلكوا مقبرة بالمدينة (٩٣) .

وتسببة للامتيازات التجارية المتكررة التي حصلت عليها المدن البحرية الإيطالية الكبرى جنوا ، البندقية ، فيزا ، وكذلك أمالقي ، فقد تشجعت بعض المدن البحرية الإيطالية الأخرى ومارست التجارة بشكل محفود مع المستعمرات من ذلك أنه كان من حق تجار أنكرنا في العام ١٢٤٥م التجارة في ميناء عكا وفي كافة أنحاء المملكة اللاتينية بدون دفع أية جمارك ، كذلك تم منحها في ١٢٥٧م حيا في عكا بحرية على كنيسة وقصر وفندق بالقرب من الميناء . وذلك لحشهم على تقديم خمسين رجلاً مسلحاً للدفاع عن مملكة بيت المقدس (٩٤) .

والحقيقة أنه حدث تغير في الميزان التجارى لصالح التجار الإيطاليين في فترة الحروب الصليبية ، ويمكن إرجاع ذلك بنسبة ما إلى السفن التي استعملها الإيطاليين (٩٥) .

على أية حال فلم تكن القوافل التجارية الإيطالية البحرية تتجه إلى موانئ الشام دون حراستها من قبل سفن حربية خاصة ، وهي سفن تم تجهيزها لأغراض الدفاع عن السفن التجارية ، فكانت سفناً سريعة الحركة ، خفيفة الوزن ، تم تجهيزها بالشرائح للسفر لمسافات بعيدة ، كذلك تم تزويدها بالمجاذيف ، كما وضعت طبقات من الحديد للديفخ لحماية السفينة من الصدمات والقتال الحار (٩٦) .

ونظراً لأن معظم سفن الإيطاليين كانت تحمل بهاتب السلع والبضائع التجارية العديد من الإمدادات العسكرية كالرجال والعتاد لإمداد الكيان الصليبي بحاجاته الأساسية للاستقرار والدفاع عن ممتلكاتهم ضد هجمات المسلمين المستمرة ، فقد جرى التفرقة بين مكان التجار على السفن ، ومكان الجنود أو الحجاج (٩٧) . حيث كان للتجار كابينة خاصة أو مكان معطى في نهاية كل سفينة ، بينما تم جمع المسافرين الصليبيين في أماكن مسورة لتوسعيتها والاعتناء بها .

كانت قوافل السفن التجارية الخاصة بالبنديقية تبحر إلى موانئ المستعمرات الصليبية في موعدين سنويًا ، هما رحلة شهر مايو والثانية في شهر سبتمبر (٩٨). ويوجه عام كان طريق سفن البنديقية - ونتيجة للموقع الجغرافي للمدينة - أقل طولاً من الطريق الذي تسلكه سفن جنوا وبيزا وأمالفي .

وكانت جميع سفن القافلة الموسمية تعجز عن نقل جميع كميات السلع والتوابل المعدة للتصدير إلى أوروبا ، لذلك كانت تسبقها عادة إلى موانئ الشام سفينة تعرف بالكوكا Coca ، وكانت تنتظر في الموانئ لحين وصول القافلة البحرية ، حيث كان يسمح لها بفتره انتظار تشحن خلالها مختلف السلع بحيث تترك على ظهرها مساحة كافية فارغة لنقل ما يفيض من التعرل والسلع بعد شحن القافلة الموسمية (٩٩).

كانت الكوكا Coca ترحل عادة مع سفن القافلة ، لكن أحياناً ماكانت ظروف الشحن تضطرها إلى التأخير ، أما إذا تجلى بعد رحيل سفن القافلة والكوكا Coca كمية بالغة من السلع والتوابل ، فإن البنديقية كانت ترسل سفينة خاصة تقوم من البنديقية أو من إحدى محطاتها التجارية في البحر المتوسط بنقلها (١٠٠) . وكانت السفن التي تنقل هذه الحموله الباقية تفرغ شحنتها التجارية في المحطة التي قامت منها في شبه جزيرة المورة أو جزيرتي قبرص وكريت ، حيث يتم حفظ السلع والبضائع الشرقية في مخازن خاصة بمدينة البنديقية ، حتى تمر إحدى القوافل القادمة التي تحملها إلى الوطن الأم .

أما بالنسبة للسفن الإيطالية الأخرى ، فكانت سفن جنوا ، بيزا ، أمالفي تسلك طريقاً طويلاً نسبياً عن طريق سفن البنديقية القريبة قليلاً من سواحل الشام ، حيث كانت سفن جنوا تصل إلى صقلية ، ثم تسلك طريقاً مباشراً إلى الشرق عبر البحر الأيوني (١٠١) ، حيث تنضم إليها السفن القادمة من البنديقية وانكونا . وكان أول مرسى لهذه السفن هو كانديا بين صقلية وبعكا .

وكانت القوافل التجارية البحرية لمدينة جنوا تبحر إلى الشام في نفس الوقت الذي تبحر فيه سفن البنادقة ماير وسبتمبر ، حيث تظل هناك حتى الربيع التالي لتصل إلى جنوا في رحلة العودة في نهاية يونيو .

ويمكننا الاستنتاج بأن جنوا أيضاً كانت تمتلك الكثير من الـ Galleys . كباقي القوى البحرية في حوض البحر المتوسط في العصر الوسيط ، إلا أنه نتيجة لحركة التجارة المزدهرة

بين جنوا وموانئ المستعمرات الصليبية ، ونمو حركة بناء السفن ، فقد كان لجنوا عدة سفن عملاقة تسمى *Paradisus mangnus* وكانت تستطيع أن تحمل حوالى ٦٠٠ طن مع طاقم البحارة الذى يزيد على ١٠٠ عامل وملاح (١٠٣).

بشكل عام كان على التاجر الجنوى الذى يقوم بشحن بضائع وبيع غريبة بجليلها معه حين وصوله إلى موانئ الشام ، أن يدفع رسوم الشحن على بضائعه بينما لم يكن يدفع أية أموال عن نفسه أو عن أغراضه الشخصية من طعام وثياب وغطاء وسلاح ، بينما كان على الجنوى الصليبي وعلي الحاج دفع رسوم مقابل السفر إلى الشام (١٠٣). وكان للتجار الجنوى يدفعون ضريبة شحن على بالات البضائع الواقع من ٨ إلى ١٣ *Solidus* من كل قطار جنوى ، وإذا لم يتمكن التاجر من الدفع فى جوا كان عليه الدفع فى أحد موانئ المستعمرات الصليبية (١٠٤). حيث كانت ترسو السفينة وذلك بالهيزانت خلال شهر من وصول السفينة وذلك مع قائمة تبلغ ٣٧,٥٪ .

وعادة ما ضمنت الاتفاقيات أن يقوم ملاك السفن بتجهيز كل لوازم القيام بالرحلة البحرية. كما أن على التجار أن يضعوا بضائعهم على متن السفينة قبل ميعاد الرحلة يومين تقريباً ، حيث كان يمكنهم أن يضعوا بالات البضائع بين الصفوف والدكاك الخشبية فى السفينة ، لكن لم يكن يسمح بوضع القطن أو الصوف بين جدران صاري المركب ، أما فى العمرة فكان يجب أن يظل هذا المكان فارغاً من أجل خزانات الملابس ، والأمتعة الشخصية للتجار (١٠٥). كما كان يجب أن تكون خالية ونسيحة من أجل طهي الطعام ، وتناوله .

وبينما كانت نسبة الربح الذى يحققه الرحلات التجارية الجنوى إلى موانئ المستعمرات الصليبية تبلغ ٣٪ ، فقد تراوحت نسبة ربح الرحلات التجارية البندقية ما بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪ (١٠٦).

أما بالنسبة لسفن مارسيليا ، فيمكننا أن نذكر أنها كانت تسير بمحاذاة سواحل جنوب أوروبا ، وبالتقريب من السواحل الإيطالية ، وتتوقف عند صقلية ، ثم تنطلق مباشرة فى خط مستقيم نحو ميناء عكا (١٠٧). حيث كانت مارسيليا أيضاً ترسل قوافل كاملة من الحجاج والتجار ، مرتين فى العام فى شهرى مارس وأغسطس ، ومن مارسيليا أيضاً كان يتم إرسال سفن قام بتجهيزها فرمان الدولة والاستبارة من أجل نقل الحجاج إلى فلسطين (١٠٨).

وكان التجار المارسيليون يشحنون سلّتهم المقلّعة إلى موانئ الشام بالعديد من البضائع الأوروبية لبيعها في أسواق بيت المقدس والإمارات الصليبية الأخرى . وكان معظم هذه المنتجات الأوروبية يتكون من المنسوجات والملابس الصوفية من شامباين Champagne وناربون Narbonne وأفينيون Avignon وبرجنديا Burgandi (٩١ ٩٢).

والحقبة أن الفضل يرجع لسفن المدن الإيطالية البحرية بالإضافة إلى سفن مارسيليا وساحل جوب فرنسا ، في نقل السلع والبضائع الغربية إلى موانئ الشام ، لكن دورها الأكبر تجلّى في نقل السلع والبضائع والمنتجات الشرقية إلى أوروبا .

وعلى وجه العموم فلم تأت السفن التجارية الأوروبية إلى موانئ المستعمرات الصليبية لفارضة الحموله ، ولكنها وصلت محملة بمنتجات الغرب ، التي تكون معظمها من المنسوجات والملابس الصوفية بالإضافة إلى الأسلحة والخيول والأوراق الخشبية .

كما كان سكان المستعمرات الصليبية من اللاتين يمثلون بالنسبة للتجارة الغربية زبناً أكثفاً ، وخاصة فيما يتعلق بنوعية البضائع التي قتل لهم احتياجاً أساسياً ، والتي توجد صحرة في شرائها من المسلمين ، وخاصة فيما يتعلق بالأسلحة والخيول ، أو المواد الأساسية الخاصة بالصناعة وبعض الأقمشة (١١٠٠).

وأدركت المدن الإيطالية أهمية الملابس الصوفية والكتانية الغربية ، فارتاد تجار إيطاليا أسواق الغلاتندز وشمالى فرنسا ، واشتهرت أسرة امبرياتشى Embriaci الأجنبية باستيراد الأقمشة والشباب من أوروبا الغربية إلى المدن الصليبية اعتماداً على التعليمات والرسائل التي كان يرسلها كبار تجار هذه المنطقة إلى مندوبهم في هناك (١١١١).

كذلك جلب التجار الإيطاليون أيضاً الذهب والفضة ، إضافة إلى بعض المواد القرفصية كالعطور ومواد الزينة والتجميل والمساحيق ، على أن التجارة التي لاقت رواجاً كبيراً عند الأوروبيين كانت تجارة الرقيق ، حيث تعتبر جزءاً من أوائل المدن التجارية لإيطاليا التي شاركت في تجارة الرقيق . فقد حصلت على الرقيق من مستعمراتها كييف Kiev وتانا Tana في جنوب روسيا (١١٢٢) ، وكانت عكا سوقاً رائجة لتجارة الرقيق الذين جلبهم التجار الإيطاليون من منطقة البحر الأسود وبلاد اليونان وبلغاريا ، أو الذين تم أسرهم في الحروب (١١٣٣).

ونظراً لتركيز معظم السكان اللاتين والتجار الأوروبيين في المدن الساحلية خوّفاً على أنفسهم وعلى تجارتهم ، فقد كانت عكا وصور من المراكز الاستهلاكية للمواد الغذائية التي

كان يجلبها التجار الإيطاليون مثل اللعوم والقمح من أبرليا Apoulia والسمك المالح واللحوم الطازجة من مصر ، واللحوم من مارسيليا ونابولي وصقلية (١١٤).

اكتسبت السفن الإيطالية شهرتها العظمى من حمل منتجات الشرق إلى الساحل الأوربي ، وكانت التوابل تعد أهم المنتجات الشرقية التي تحملها سفن الإيطاليين على الإطلاق ، فكانت التوابل الهندية (١١٤) ، مثل الفلفل ، والقرنفل والزنجبيل وجوز الطيب والبهارات ، والقوم تصل برّاً من شبه الجزيرة العربية ومن الخليج العربي إلى موانئ المستعمرات الصليبية ، ومن المعروف أن التوابل المجلوبة برّاً إلى الموانئ الصليبية كانت تحتفظ بتكلفتها عن التوابل التي كانت تجلب إلى الإسكندرية عن طريق البحر (١١٦) ، وذلك لظروف التخزين في السفن بالمقارنة بالظروف الطيبة للقوافل البرية .

ونستطيع أن ندرك أهمية التوابل لدى الإيطاليين في فترة الحروب الصليبية من شهادة المؤرخ الجنوي كافارو Caffaro أنه في سنة ١١٠٦ م ، وعندما ساعد الأسطول الجنوي الملك بلدوين الأول في الاستيلاء على قيسارية تم منح كل جندي من غنائم الحرب رطلين من الفلفل (١١٧).

حملت السفن الإيطالية إلى غرب أوروبا مواد الصباغة ، والعمود والأحجار الكريمة ، والساجيد ، والخشب البرازيلي ، والتين والبرتقال (١١٨) ، كما اعتد علم الصيدلة في أوروبا العصور الوسطى على بعض العقاقير الشرقية التي تم استيرادها من موانئ المستعمرات الصليبية مثل الزنجبيل ، نبات الصبار ، نبات الزر ، الكافور ، أوراق نبات السنّا Senna (السنّا مكى) ، وكذلك النرقة الصينية والأعشاب المرة (١١٩).

كما أنتجت المستعمرات الصليبية منتجات زراعية تنسق مع احتياجاتها ، بل وحصلتها أيضاً السفن الإيطالية لتصديرها إلى العرب الأوربي ، حيث كانت هناك منتجات مثل التلطن والسكر (١٢٠) ، حيث كان السكر ينتج محلياً بكميات كبيرة ، كما كان يباع على هيئة قطع مخروطية ، أو على شكل بودرة أو سكر مطحون .

كانت الملابس ثقل إحدى السلع الأساسية التي تحملها السفن الإيطالية ، حيث انتشرت في طرابلس وبيروت تربية دودة الحرير ، كما اشتهرت صور بنوع من القماش يعرف باسم زندادو Zendado واشتهرت نابلس بكتانتها المرتفع الجودة (١٢١) ، واشتهر اللون الأرجواني في صباغة الملابس .

كما حملت سفن الإيطاليين أيضاً منتجات زجاج المستعمرات الصليبية حيث تم صناعة الأكراب الشفافة والقزازات المثلثة في مدينتي صور وعكا . ولهذا اكتسبت مدينة صور بالتحديد مكانة عالمية ، و زاد عدد التجار الأوروبيين بها (١٢٢) .

والحقيقة أن التجار الإيطاليين قاموا بتصدير السلع والمنتجات الشرقية التي تنتجها المدن الصليبية والتي تجلب إليها بنفس النسبة . إذ أنه نتيجة للطلب المتزايد على التوابل والبهارات و سلع الشرق الأقصى في الغرب الأدنى . كان لابد للتجار الإيطاليين المقيمين في الموانئ الصليبية من الاعتماد على التجار المسلمين الذين لعبوا دور الوسيط في نقل السلع من الشرق الأقصى إلى الموانئ الصليبية . حيث قاد التجار المسلمون القوافل التجارية عن طريق الخليج العربي ، وطريق البحر الأحمر ، أو الطريق البري القادم من شبه الجزيرة العربية (١٢٣) .

وعلى الرغم من أن الحكام الصليبيين - ومنه الأعرام المبكرة للفرز الصليبي - كانوا كرماء مع التجار الغربيين ، إلا أنه بزيادة امتيازات التجار الإيطاليين بدأ الآخرون في تكوين مجتمعات خاصة بهم شبه مغلقة . شعر الملوك أنها تمثل دولة داخل الدولة . لهذا بدأوا في تقليص امتيازات المدن الإيطالية وخاصة فيما يتعلق بالسلطة القضائية . فعلى سبيل المثال رفض الملك فولك Folk أن يدفع إلى دوج البندقية ٣٠٠ بيزانت من خزانة عكا . والتي تعود البتامة على الحصول عليها بمقتضى معاهدة سنة ١١٢٣ م . كذلك في سنة ١١٦٧ م ألغى عموري الأول الامتيازات الجنوبية التي تم نقشها بحروف من ذهب في كنيسة القبر المقدس (١٢٤) .

وبشكل عام كانت انحصارات صلاح الدين قبل طين وعسها وإرهاصات قيام الحملة الصليبية الثالثة كلفة بمودة كل شيء إلى طبيعته ومثال ذلك ما أكدته كرناود مونتفريت وفيليب أفسطس من امتيازات تجارية وإقليمية للمدن الإيطالية ، التي وجدت أنه من واجبها مساعدة الأمراء الصليبيين الجدد من أجل استعادة امتيازاتها السابقة .

والحقيقة أن الواقع الاقتصادي الذي كان وراء مشاركة المدن الإيطالية في الحروب الصليبية ظل يزدتهم حتى النهاية . فرغم قمتهم بالعديد من الامتيازات التجارية في المستعمرات الصليبية إلا أنه كثيراً ما قامت المنازعات بينهم . واستخدمت المدن الإيطالية القوة العسكرية في فرض شروطها على بعضها البعض ، وسقط العديد من الإيطاليين في القتال المستمر بين

مناطق نموهم من أجل الحصول على امتيازات تجارية أكثر من باقى المدن الأخرى ، لدرجة أن الإيطاليين كانوا يعيشون فى سلام مع المسلمين عما يعيشونه مع بعضهم البعض (١٢٤).

كما يذكر جاك الفيرى Jacques de Vitry أن الجشع الاقتصادى لأبناء الجاليات الإيطالية هو السبب فى جلب المصائب على المملكة اللاتينية فى بيت المقدس (١٢٦).

ونظراً لأن أخلاقيات الجشع الاقتصادى هى التى تحكم فى جميع ممارسات المدن الإيطالية ، الأمر الذى دها إلى تدخل البابوية لوضع حد لأنشطتهم التجارية الماسة بأمن المستعمرات الصليبية . ولعبت البابوية هذا الدور بسبب موقفها المرجح للفروض على الأمراء الصليبيين وعلى المدن الإيطالية أيضاً ، ووصفها حليفاً قوياً للطرفين فقد تدخلت البابوية فى السابق لمنع محاولات ملوك وأمراء المستعمرات الصليبية من إلقاء أو تقليص الامتيازات التجارية لسابق منحها لهم .

ونتيجة للعلاقات التجارية القوية التى قامت المدن الإيطالية بعوطيها مع المسلمين فى مصر والشام ، فقد رأت البابوية فى ذلك خيانة للأهداف للمسيحية عن طريق أهواء الكهان الصليبي .

ولهذا السبب حظر مجمع لاتيران الثالث سنة ١١٧٩م التجارة مع المسلمين ، وقضى بأن التجار المشعين الذين يمثلون أنهم مسيحيون ، وفى نفس الوقت يزودون المسلمين بالأسلحة والآلات الحربية ودعاصات السفن ، والرجال الذين يعملون فى إرشاد سفن المسلمين صوب قعر عليهم قرار حرمان الكنسى ، وكذلك سوف يتم مصادرة جميع ممتلكاتهم (١٢٧).

ومثل مجمع لاتيران الثالث سنة ١١٧٩م ، الذى عقد البابا أنوسنت الثالث Innocent III حاول البابوات وقف مبيعات الأسلحة والآلات الحربية إلى المسلمين ، لكن نجاحهم فى ذلك كان ضئيلاً للغاية ، وكذلك حاول البابا جريجورى الثامن Gregory VIII إيقاف هذه التجارة غير المشروعة ، فكتب إلى مدن جنوا ، البندقية ، بيزا ، مارسيليا ، مقلداً إياهم من عقوبة الحرمان الكنسى وطلب منهم عدم بيع الأسلحة ، والحديد والأخشاب اللازمة لصناعة السفن إلى المسلمين (١٢٨).

واختبة أن التبادل لتجارى بين المسلمين والمدن الإيطالية كان ضرورياً للطرفين لدرجة أن صلاح الدين الأيوبي حاول إغراء هذه المدن بأن تركز تجارتها مع مصر ، لكن يحرر للصليبيين من إمداداتهم فى مواسم الشام (١٢٩).

ونظراً لتفتح البندقية شهرة كبيرة في التجارة عبر البحر المتوسط ، فقد كانت الأضرار التي ألحقت بها - نتيجة لحظر البابا أنوسنت الثالث والبابا جريجوري الثامن للتجارة مع المسلمين خلال فترة الحروب الصليبية - كانت سيئاً كافياً لكي تحفز البندقية للاحتجاج على ذلك ، حتى سمح لها البابا أنوسنت الثالث بتجارة محدودة من خلال البضائع التي يتم إنتاجها في أوروبا (١٣٠٠).

وذكر البابا أنوسنت الثالث ١١٩٨ - ١٢١٦م للبنادقة أنه بجانب الغمران الذي تمنحه الكنيسة الكاثوليكية لهم لمساعدتهم في الحروب الصليبية ، فإنه سيعيد القانون رقم ٢٤ في جميع لاكيران الثالث ١١٧٩م والذي قرر الحرمان الكنسي على التجار الإيطاليين الذين يجهزون على تقديم الأسلحة ، والحديد ، والأخشاب اللازمة لصناعة السفن إلى المسلمين ، وعلى الذين يعملون عندهم في إدارة الفقة في سميتهم ومراكبهم الشراعية مع مصادرة ممتلكاتهم بواسطة قناصل المدن . على أنه ونتيجة لشكوى البندقية التي حملها إلى البابا كل من Andreas Donatus و Benedict Grillon حيث شرعا له تضرر البندقية الشديد من هذا المرسوم ، حيث أنه سبب لها خسارة كبيرة نظراً لأنها تمارس التجارة البحرية فقط ، ولا يمكنها الاعتماد على أي نشاط زراعي .

ولذلك فقد قرر البابا أنوسنت الثالث السماح لهم بالتجارة مع المسلمين باستثناء المواد التي تهدد بشكل مباشر للمستعمرات الصليبية بالشام وهي الحديد ، الأسلحة ، القار ، الأوتاد ، الكتان ، والسفن ، ودقة المركب ، الأغواص الحشوية التي تستخدم في صناعة السفن (١٣١١).

ويبقى أن الجشع الاقتصادي كان المحرك الأول لأهداف المدن الإيطالية التي لم تتردد في أن تضع مكسبها التجاري قبل واجبها المسيحي عن طريق عقد المعاهدات مع المسلمين وإمدادهم بالمواد التجارية المحظور عليهم التجارة معهم بها ، مثل الأسلحة ، الآلات الحديدية ، الخيول ، الأخشاب اللازمة لصناعة السفن . وكذلك العبيد (١٣٢٦).

ولم يكن هذا الموقف غريباً على الإيطاليين . لكنه كان عنواناً عاماً على بدء مرحلة جديدة من مراحل الفكر الأوروبي ، ونظراً لأن التجار الإيطاليين في العصور الوسطى ، وخاصة فترة الحروب الصليبية ، يعدون حملة أعلام النظام الرأسمالي الجديد ، بعد تفكك أواصر النظام الإقطاعي ، وانتعاش حركة التجارة بين الشرق والغرب ، وتيلور دور المدينة الأوروبية ، فكان إلزاماً عليهم ضرورة تغطية للرأسمال الكنسية التي تحاول إجهاض دورهم التجاري الجديد .

ومثال ذلك تخفى التجار الإيطاليين للمراسيم البابوية التي تدّين الربا حيث تمت إدانة الربا في مجمع نيقية الأول سنة ٣٢٥ م ، ثم تنالت القنولين الكنسية بتحريم الربا من ذلك القانون رقم ١٢ في مجمع لاتيران الثاني سنة ١١٣٩م (١٣٣) ، والقانون رقم ٢٤ في مجمع لاتيران الثالث ١١٧٩ م .

ولمضت الحاجة إلى العمل السريع والحاسم للنمو التجاري على التجار الإيطاليين ضرورة تخفى كل تلك لقرارات الكنسية الأخلاقية ، حيث كان التجار ، وأصحاب السفن ، ورجال البنوك ، كانوا جميعاً محتاجين إلى رأس المال ، ولم يكن أحد منهم ليخامر بأن يقرض أمواله معرضاً إياها للمخاطرة بدون تعريض مناسب (١٣٤) .

والحقيقة أن التجار الإيطاليين كان لهم قانونهم الخاص ، فخرم امتيازاتهم لتجارية الهائلة في المستعمرات الصليبية ، تلك الامتيازات التي حرمت ملوك بيت المقدس وأمراء الإمارات الصليبية من موارد كبرى للدخل ، فلم يكن لهم حليف اقتصادي واحد إن جاز التعبير ، فبعد أن ساهموا في إضعاف الموارد المالية للمستعمرات الصليبية واستعانتوا بأنفسهم ضد قرارات تقليص وإلغاء امتيازاتهم التجارية ، ضربوا بالقوانين البابوية الخاصة بتحريم الربا وتحريم التجارة مع المسلمين في الأسلحة والعتاد عرض الحائط ، ورغم ممارستهم للتجارة مع المسلمين منذ ما قبل وقوع الحروب الصليبية ، إلا أن ذلك لم يجمعهم - ونتيجة لتحالفاتهم المكددة مع الأمراء الصليبيين والبابوية - من مهاجمة السفن التجارية الإسلامية في عرض المتوسط ، حيث كانت الحركة التجارية مزدهرة بين موانئ الشام الإسلامية وموانئ الإسكندرية ودمياط وتونس (١٣٥) . كما فرضت السفن الإيطالية حصاراً على الموانئ الإسلامية التي لم تسقط في أيديهم في نهاية الحملات الصليبية وأدى هذا إلى إضعاف هذه الموانئ وسقوطها فيما بعد ، وتزهر المصادر الإسلامية بالعديد من الأمثلة التي توضح مهاجمة السفن الإيطالية للسفن الإسلامية وأسر بحارتها والاستيلاء على السلع والبضائع الموجودة بها (١٣٦) .

وهكذا أخذت المدن الإيطالية في تركيز النافع الاقتصادي لقيام الحروب للصليبية ، والحقيقة أن التجار الإيطاليين لم يحرموا في استغلال امتيازاتهم التجارية في المستعمرات الصليبية بما يخدم مصالحهم إلى أقصى حد ، كما سبق التوضيح ، على أنه لم يكن في وسع الإيطاليين لعب هذا الدور التجاري الخطير بين الشرق والغرب في فترة الحروب الصليبية دون حصولهم أيضاً على امتيازات استيطانية تحتل موطناً لأقلامهم على سواحل الشام وفلسطين .

وهكذا استقر التجار الإيطاليون في قومبيونات Communes (١٣٧) خاصة بهم داخل نسيج المستعمرات الصليبية .

ونظراً لأن الاستفادة التجارية القصوى تمثل محور حياة التجار الإيطاليين في المستعمرات الصليبية ، فقد استقروا في المدن الساحلية ، حيث تجمعوا في قومبيونات تغطي بحكم شبه ذاتي (١٣٨) ، ومع أن التجار الإيطاليين امتلكوا العديد من العلاقات الثابتة ، سمحت لهم باستغلال بعض النزاعات المربحة فإن ذلك لم يكن يسمح لهم بالاعتماد كثيراً عن استقرارهم بالمدن الساحلية .

ويمكننا تفسير استقرار الإيطاليين في المدن الساحلية حيث موانئ الشام التي ترسو فيها سفنهم التجارية ، وحيث الأسواق التي تصل إليها سلع ومضائق الشرق الأقصى ، وحيث الحساسة الصليبية برآ والإيطالية بهراً من هجمات المسلمين المتتالية ، كما يمكننا أيضاً أن نذكر أن رأس المال دائماً ما يتمسك بالهين .

والواقع أن الإيطاليين لم يستقروا في جميع موانئ المستعمرات الصليبية لكنهم استقروا بشكل مكثف في الموانئ الكبرى مثل صور وعكا ، بينما لم يحدث أن أنشأوا أية مستعمرات قومبيونية في مدن مثل قيسارية ، عسقلان ، يافا .

كذلك لم يستقر الإيطاليون في مدينة بيت المقدس حيث لم تكن تتمتع المدينة بأية أهمية تجارية كبرى ، كما أن المحاولات التي بذلها ملوك وأمراء بيت المقدس من طريق المنع والامتيازات المتكررة للإيطاليين ، قد فشلت في جلبهم للاستيطان في هذه المدينة (١٣٩) . وبالتالي في جعل بيت المقدس مركزاً تجارياً كبيراً .

والحقيقة أن القومبيونات التجارية الإيطالية لمدن جنوا ، البندقية ، فيزا في المستعمرات الصليبية يمكن اعتبارها - مع الأستاذ برادر - بمثابة المشروع الاستعماري الأول من قبل المدن البحرية خارج حدود المجتمع الأوروبي (١٤٠) ، حيث يمكن اعتبار الحسلات الصليبية والقومبيونات الإيطالية بمثابة الإرحاضات التي أذنت فيما بعد بحركة الكشف الجغرافية وما تبعها من ظهور الاستعمار الأوروبي الغربي لبلدان الشرق العربي .

وهكذا امتلك الإيطاليون قومبيونات في معظم المدن الصليبية الكبرى حيث نشعت هذه القومبيونات بالاستقلال الإداري السياسي ، كما نشعت بالاستقلال القضائي (١٤١) .

وإذا ما حاولنا تتبع تطور القوميوينات الإيطالية في المستعمرات الصليبية يمكننا أن نذكر أن القوميوينات الإيطالية مرت بعدة مراحل ، المرحلة الأولى في الفترة من ١١٠٠ - ١١١٠م تزامنت مع العقد الأول من تاريخ الوجود الصليبي ، حيث اشتركت القوميوينات - قبل تبلورها المباشر فيما بعد - في مساعدة الصليبيين في الحرب والحصول على الفنائم .

وفي هذه المرحلة المبكرة لم يفكر الإيطاليون في الهجرة والاستقرار في المستعمرات الصليبية ، لكنهم فكروا في انتهاز الفرصة وسط سيطرتهم على خطوط الاتصال والتجارة بين أوروبا ومرتاني الشام ، وكذلك الحصول على استراحتات للتجار ، وإيجاد وسيلة للإكثار على ممتلكاتهم ، وحراسة امتيازاتهم (١٤٢) .

وهكذا فإن أسوأ تجارة من قبيل عقد الاتفاقيات ، والحصول على الأماكن اللازمة لراحة التجار ، ولعرض بضائعهم ، والأسواق والمخازن ، كانت أكثر أهمية في المرحلة الأولى من وجود القوميوينات الإيطالية ، بل وأكثر أهمية من حصولهم على الحكم الذاتي .

ويمكننا الحديث عن المرحلة الثانية من تطور القوميوينات من ١١١٠ - ١١٢٣م ، حيث تم خلال هذه الفترة احتلال كل المدن الساحلية في الشام وفلسطين من أنطاكية بالنهاية الجنوب (باستثناء صور وعسقلان حيث سقطتا ١١٢٤م ، ١١٥٣م على التوالي) ، ووضح أن التجارة قد بدأت تقضى إيقاعاً منتظماً ، كذلك تقلص الخطر الإسلامي ، ولغت الهجرة من أوروبا للمستعمرات الصليبية ، وهولت التجمعات الصليبية الصغيرة إلى مستعمرات كبيرة ، وهكذا حدثت عملية تحول بطيئة من السوق الموسمي للمادى للتجار للتجوليين ، إلى السوق الثابت (١٤٣) ، وبالتالي شمر التجار الإيطاليون بالفارق في الربح بين السوق الموسمي والسوق الثابت ، مما أسرع بعملية تبلور القوميوينات الإيطالية وأخذها لصورتها النهائية .

دخلت القوميوينات الإيطالية إلى مرحلتها الثالثة وهي المرحلة التي بدأت بتوقيع البنديقة معاهدة Pactum Warmundi مع أمراء مملكة بيت المقدس سنة ١١٢٣م في غياب الملك بلنوين الثاني الذي كان أسيراً لدى المسلمين (١٤٤) ، وتمتعير المعاهدة السابقة من أهم المعاهدات التي عقدت بين لدن الإيطالية البحرية ومملكة بيت المقدس ، إن لم تكن أهمها على الإطلاق ، حيث تمتع من خلالها البنادقة بوضع تجاري وإداري وقانوني لم يحدث من قبل لأية جالية إيطالية في المستعمرات الصليبية .

وهكذا لم تتكون القوميون الإيطالية مباشرة بعد الغزو الصليبي لبلاد الشام وفلسطين ، لأنه لم يكن موجوداً في الكيان الصليبي بعد الغزو مباشرة من التجار المحترفين إلا عدداً قليلاً جداً . ومع عر حركة التجارة وارتداد التجار الإيطاليين للأراضي الإسلامية ، ونتيجة لعملية التبادل الصليبي التي حدثت بواسطة التجار الإيطاليين بين سلع الشرق الأقصى و سلع غرب وشرق أوروبا ، بدأ الجميع في التفكير في إطالة مدة إقامتهم في موانئ المستعمرات الصليبية . وقامت جماعات سكانية متوسطة الحجم من التجار الإيطاليين باستيطان جميع الموانئ الرئيسية في المستعمرات الصليبية (١٤٥) ، مما أدى في النهاية إلى اكتساب القوميون الإيطالية لصورتها النهائية . كموضع قدم للتجارة الغربية في أسواق الشرق العربي الإسلامي . ورغم تدهور وجود القوميون الإيطالية في الكيان الصليبي ، إلا أن مصالح التجار الإيطاليين لم تكن متطابقة تماماً ، فقد اهتم تجار الترانزيت في المقام الأول بالامتيازات التجارية ، بينما اهتم التجار المقيسون في القوميون بتركيز ممتلكاتهم وأصلهم التجارية حولهم ، حيث امتلكوا المساكن والحظائق والحوانيت واليهود ، ولكونهم مواطنين في المدن الصليبية ، فقد قتموا بامتيازات تجارية ومغنية كبيرة (١٤٦).

كان الملوك والأمراء يفاضلون القوميون الإيطالية ، ويقومون بمنحها الامتيازات التجارية ، في أوقات الأزمات السياسية والاقتصادية . من ذلك الامتياز الذي أصدره كونراد ألف مونتفرت في أكتوبر سنة ١١٨٧م للبطانة التي منحهم فيه كامل السلطة القضائية (١٤٧) . كما أن الأهمية النسبية للقوميون الإيطالية لت استمرار بعد الحملة الصليبية الثالثة ، وساعد على ذلك انخفاض معدل الهجرة من أوروبا ، والتفكك السياسي الداخلي ، وأيضاً الوضع المالي الممتاز الذي جلب الشهرة للقوميون التجارية في المستعمرات الصليبية .

وبعد انتصارات صلاح الدين الأيوبي ١١٨٧م . بدأ الإيطاليون في تركيز أعمالهم التجارية داخل قومياتهم في المدن الساحلية وخاصة خلال القرن الثالث عشر ، حيث اشتهرت القوميون الإيطالية في عكا .

كذلك استقر التجار الإيطاليون في كونتية طرابلس في النصف لأول من القرن الثالث عشر ، وجاء حصول الإيطاليين على امتيازات تجارية واقتصادية وقضائية في مدينة طرابلس متأخر نسبياً عن الامتيازات التجارية الأخرى التي حصلوا عليها في القرن الثاني عشر في المدن الصليبية الأخرى . وعلى وجه العموم كانت امتيازاتهم في طرابلس أقل من مثيلتها في المدن الصليبية الأخرى (١٤٨).

وعلى الرغم من حصول الإيطاليين على أحياء في مدينة أنطاكية منذ الأعوام الأولى للغزو الصليبي واستمرار الانتعاش التجاري الإيطالي بالمدينة فإن الجاليات نشطت لهمازياً منذ أوائل القرن الثالث عشر ، وربما يعود ذلك لأنه لم يحدث انقطاع في عملية استيطان الإيطاليين في أنطاكية في أواخر القرن الثاني عشر نتيجة فتوحات صلاح الدين الأيوبي ، الذي لم يتوجه بحر أنطاكية ، وبالتالي لم يتعرض للقوميونات الإيطالية ، بالإضافة إلى ذلك فمن المحتمل أيضاً أن عدداً كبيراً من التجار الإيطاليين قد غادروا المدن الساحلية التي فتحها صلاح الدين وانضموا إلى الجالية التجارية الإيطالية في أنطاكية (١٤٩).

ومن الجدير بالذكر أن أنطاكية ، ونتيجة للوضع السكاني بها قبيل الغزو الصليبي ، كان بها جماعات كبرى من السكان البيزنطيين التي شكلوا قوميوناً لهمازياً في أنطاكية في مواجهة تهديد الأرمن ، كما حصلوا على وضع سياسي بارز (١٥٠).

كان القوميون الإيطالي في المستعمرات الصليبية يتألف من الميدان الرئيسي أو الشارع الرئيسي Ruga أو Vicus ، حيث يوجد السوق Funda وكانت المنازل المحيطة بالسوق تضم عادة بعض الحوانيت والسقائف والمحلات حيث تزدهم البضائع الشرقية التي تنتظر طريقها إلى أوروبا ، أو حيث توجد البضائع العربية لتتوزعها في الأسواق الشرقية ، وكان التجار يسكنون الأدوار العليا في العرف ذات القباب فوق المحلات (١٥١). حيث كانت المدن الإيطالية تستعمل هذه المهاني عن طريق تأجيرها للتجار ، وكانت قبعة الإيجار ترتفع في مواسم وصول الأساطيل التجارية إلى الموانئ الصليبية (١٥٢).

وتم تخزين البضائع في محازن أسفل المباني الكبرى في الأسواق ، كما كان إلى جانب الدكاكين والمحلات مكان للسوق والهازار القفطي في مدينة القدس وغيرها من مدن فلسطين ، كما وجد في كل قوميون مخازنه الخاصة وحماماته (١٥٣).

وكانت الكنيسة من ضمن مطالب السكان الإيطاليين ، فلم يوجد قوميون إيطالي في المستعمرات الصليبية إلا واحتوى على كنيسة بجانب السوق والمنازل والحمامات والمغازير ، حيث كانت الكنائس تهدي إلى كاتدرائية المدينة الأم من ذلك حصول البنادقة على كنائس للقدس مارك في صور وعكا وبيروت ، وحصول الجنوية على كنائس للقدس لوزان في صور وهكا (١٥٤).

ويجب أن نلاحظ أن الصليبيين، والإيطاليين كثيراً ما حولوا المساجد الإسلامية السابقة إلى كنائس . وغالباً ما كانت كنيسة القروميون الإيطالي هي المسجد السابق . مع أنه جرت الحاجة في بعض الأحيان إلى بناء كنائس جديدة (١٥٥).

ويتساءل الأستاذ براور Prawer عن سبب تمسكه الإيطاليين دائماً في قوميوناتهم بغطابهم الخمسة المعتادة وهي شارع ، سوق ، كنيسة ، مخبز ، حمام ، وهل كان ذلك لأنهم كانوا يريدون تحويل حيزهم إلى قطعة من عالم البحر المتوسط ، أم لأنهم يسابق وجود هذه الامتيازات في الإسكندرية والقسطنطينية ، أم بسبب زيارة الفريين للمدن الإسلامية ووجود هذه المميزات بها ؟ (١٥٦).

ونعتقد أن هذه المطالب الخمسة كانت ضرورة حتمية للتعبير عن روح العصر الرأسمالي الهندي ، فنعلمنا اعتمد النظام الإقطاعي على الإقطاعيات في المقام الأول ، ثم على العلاقات الإقطاعية المتبادلة بين الأسياد الإقطاعيين وأقصادهم ، اعتمد النظام الرأسمالي - الذي كان مازال في مرحلته الجنينية - على السوق لتصريف السلع والبضائع التجارية ، وعلى المنازل للسكن بالقرب من مكان السوق ، وعلى مخازن للبضائع التي سيجري تسويقها ، وعلى مخبز وحمام لتلبية احتياجات التجار المتيمين بشكل دائم بجرار تجارتهم ، وأخيراً على كنيسة لكي يحتمي النظام الرأسمالي بظلفها ، ويتحالف معها حيناً ، ولكن يفسر عن وجهه الحقيقي وتجاهل تحدياتها أحياناً أخرى .

كان مركز القروميون الإيطالي هو القصر الكبير الذي كان يسكنه القنصل أو الفيكونت Vi-comte ، وهو حاكم مرسل من المدينة الأم ، ويدعمه مجلس مساعدته وكان القنصل هو وسيلة الاتصال بين القروميون والملك أو حاكم المدينة ، كما أنه تقع مسئولية كاملة عن إدارة ممتلكات لقروميون والحفاظ على امتيازاته التجارية في المدينة (١٥٧).

كما كان للقنصل الإيطالي جهازه المساعد من الموظفين والكتبة ، وكانت مسئولية الآخرين تتمثل في تسجيل ممتلكات القروميون ، كما كان الموظفين يمثلون أوامر القروميون ويشرفون على تنفيذها . حيث كانت تصدر من أن آخر الأوامر التي تصدر ممارسة القمار والبغارة ، ولكن في مثل هذه التجمعات المزلفة من التجار الرحل ، لم تكن تلك الأوامر تلقى أذناً صاغية (١٥٨).

وقامت القوميونات الإيطالية بوضع خاص ، ويمكن اعتبارها بمثابة مستعمرات داخل المستعمرات الصليبية ، إذ أنه عندما كان يتم منح القروميون الإيطالي حياً في المدن الصليبية،

كان هذا الحى يمثل منطقة مستقلة لها حصانتها الخاصة ، ولم يكن من حق أى موظف فى مملكة بيت المقدس ، أو فى البالى الإمارات الصليبية أن يصدر فيها أية أوامر أو أحكام ، فقد تكونت داخل القوميونات محاكم قومية خاصة برئاسة القنصل سيد القوميون (١٠٩٩) ، حيث كان المحلفون الإيطاليون يقومون بالحكم فى القضايا التى تخص مواطنيهم ، وقد يصدرين أحكاماً فى بعض الأحيان على بعض سكان الحى من غير الإيطاليين (١١٦) .

على أن الجرائم الكبرى التى يعاقب عليها بالإعدام كجرائم القتل والاغتصاب كانت تحول إلى محكمة الملك (المحكمة العليا) وهى أعلى سلطة قضائية فى المستعمرات الصليبية ، وكثيراً ما تلزم الإيطاليون لإجبارهم على تسليم أحد رعاياهم إلى الملك الصليبي .

ونظراً للارتباط لشديد بين القوميون الإيطالي والوطن الأم ، فمن المفترض أن بنود قانون المحاكم القومية كانت من نفس بنود قانون الوطن الأم .

ستحاول استعراض بعض أحوال القوميونات الإيطالية فى مدن المستعمرات الصليبية ، مثل عكا وصور ، حيث انعكست الأهمية التجارية العظيمة لمدينة عكا فى الاهتمام الواضح للقوميونات الإيطالية بالحصول على الأحيا والامتيازات التجارية فى المدينة .

وعلى الرغم من أن الهدنة كانت أول من حصل على امتياز فى عكا ، فإن الجنوة كانوا أول من منح أصلاً فى المدينة ، بفضل مساعدتهم العسكرية السابقة فى شرو عكا سنة ١١٠٤ م .

وهكذا يمكن اعتبار القومون الجنوى فى عكا أقدم وأكبر القوميونات الإيطالية ، حيث امتد القوميون الجنوى فوق مركز المدينة القديمة ، وكان يحده من الغرب حى النارية ، وجنوباً حى البيازنة ، وإلى الشرق ميدان الميتا ، والشارع الرئيسى للمدينة ، وإلى الشمال حى نوسان الاستهارة (١١٦١) .

ومثل باقى القومونات الإيطالية امتلك القومون الجنوى فى عكا العديد من المنازل ، والقصور ، والمحاميات والمخازن ، والمخيز والحمام .

وعند إغداد قائمة الجرد الخاصة بالقوميون الجنوى فى عكا ، تقوم إدارة القوميون بحصر العديد من المنازل والمخازن التى يتم تأجيرها إلى التجار الجسوة حين وصولهم إلى الموانى الصليبية ، والقصور التى تم تأجيرها للقنصل إبان عملهم فى القوميونات الإيطالية ، وكذلك قامت إدارة القوميون بالتفتيش والمعاينة لممتلكات القوميون بشكل عام (١١٦٢) .

وبلغت المنازل التي كان يتم تأجيرها للتجار الجنوبية في القوميين الجنوبي في عكا حوالي ٤٨ منزلاً (١٦٣)، كما امتلك الجنوبية العديد من القصور الكبيرة التي زاد عدد طوابقها من الأربعة طوابق حيث تم تأجيرها أيضاً بالإضافة إلى تأجير مخازن البضائع والأكشاك ، والمقصورات ، والعرش الصغيرة التي تقع فوق المخازن ، خصصت لتوهم التجار ، وكان يتم تأجير هذه الأماكن إلى التجار الجنوبية الذين يدفعون أعلى الأسعار ، مع ملاحظة أن الإيجار الموسمي كان يدفع مقدماً وعند وصول السفن لإيطالية محملة بالبضائع إلى ميناء عكا (١٦٤).

كما وجد في القوميين الجنوبي في عكا سوق مغطى يشبه السوق المغطى الموجود بمدينة بيت المقدس ، كانت تعرض فيه السلع والبضائع التي جلبها الإيطاليون من أوروبا لبيعها للسكان اللاتين والمسلمين في المستعمرات الصليبية ، وكذلك السلع والبضائع الشرقية المعدة للتصدير إلى أوروبا .

ورغم أن القوميين الجنوبي في عكا كان يتألف عادة من مركز ثابت كبير الحجم حيث مقر إدارة القوميين ، ومن التجار الجنوبية الذين يمارسون أعمالهم التجارية فإنه يبدو أن مساحته تصبح أكثر اتساعاً مرة أو مرتين في العام ، وذلك مع وصول السفن التجارية من الوطن الأم (١٦٥)، حيث تزداد المعاملات التجارية ويبدأ الموسم التجاري في القوميين الجنوبي ، التي يصبح أكثر ازدهاراً بالتجار والمشتريين

وأحسن الجنوبية استغلال القوميين الجنوبي في عكا بما يحتويه من منازل وأسواق ومحكمة خاصة بهم وكنيسة ، واعتبر بمثابة موطنهم لهم في الموانئ الصليبية (١٦٦)، كذلك نجحوا في إقامة قوميون خاصة بهم في معظم المدن الرئيسية للمستعمرات الصليبية ، من ذلك إقامتهم قوميوناً جنوباً في بيروت سنة ١٢٢٣ م .

كان لنصل القوميين الجنوبي معين من قبل المدينة الأم ، وغالباً ما كان من بين الرجال الذين لهم خبرة بالشرق ، وكان معين لمدة محدودة وقصيرة ، غالباً لا تتعدى العام الواحد (١٦٧)، لكنها كانت تمهد إلى أن يتم تعيين من يحمل محله (١٦٨)، كما كان القنصل يمثل قوة السلطة الإدارية في قوميون جنوباً في عكا ، وكانت المهام الملقاة على عاتقه مشابهة تماماً للمهام التي كان يقوم بها قناصل البنادقة والهبازنة في قوميوناتهم (١٦٩)، على أن العديد من القناصل الجنوبية في قوميونات جنوباً في المدن الصليبية في القرن الحادي عشر ، انحدروا من صلب عائلات Visconti (١٧٠).

وحدث في العام ١٢٧٤م ، تطور جديد حيث تم تعيين رؤساء للقوميونات تحت لقب البودستا Podesta بدلاً من لقب القنصل Consul الذي استقر في مدينة صور (١٧١)

ونحن لا نعرف الفارق الحقيقي بين القنصل والبودستا الذي واصل القيام بالمهام السابقة للقنصل حيث كان يرسل التقارير الدورية للمدينة الأم حول الأحوال التجارية الأجنبية ، والأحوال السياسية والاقتصادية في المدن الصليبية التي توجد بها قوميونات جنوية .

والحقيقة أنه منذ بداية تكوين القوميونات الأجنبية في المستعمرات الصليبية احتكرت عائلة إمبريانشي Embriaci سلطنة عائلات Visconti إدارة جميع الأحياء الأجنبية بالنيابة عن مدينة جنوا خلال القرن الثاني عشر كله . ومن أهم العوامل التي مكنت هذه العائلة من احتكار الإدارة هو عدم خبرة مدينة جنوا في إدارة ممتلكاتها خارج المدينة الأم (١٧٢).

وبعد أن استطاع البنادقة انتزاع حقوق قضائية من الصليبيين بمقتضى معاهدة Poctum Warrundi في العام ١٢٣٤م ، استطاع الأجنبية التمتع باستقلال قضائي في قوميوناتهم ، وشمل هذا الاستقلال القضائي الجنب البسيطة .

وكانت محكمة القروميون الأجنبي في عكا تعتمد في الفصر القديم بالقروميون الذي تألف من طبايق (١٧٣) ، وكان يرأس المحكمة القنصل أو البودستا الأجنبي الذي كان من أبرز مهامه إقرار العدالة بين رعايا القروميون (١٧٤).

وكما هو معروف حاول الملوك والأمرأ الصليبيين تقليص الامتيازات القانونية للقوميونات الإيطالية . إلا أنها وقفت في حزم أمام محاولة تقليص هذه المكتسبات واستنجدت بالبابوية ، من ذلك شكوى مدينة جنوة سنة ١١٥٥م إلى البابا أدريان الرابع Hadrian IV (١١٥٤ - ١١٥٩م) من ملك بيت المقدس بالدين الثالث ، وكونت طرابلس وريون الثالث ، وأمير أنطاكية ريجنالد دى شاتيون ، لأنهم حاولوا تقليص اختصاصات المحاكم الأجنبية في قوميوناتها بالمستعمرات الصليبية (١٧٥) . حيث هدد البابا الملك والأمرأ بالحرمان الكنسي إذا ما استمرت سياستهم العنصرية تجاه القوميونات الأجنبية .

أما بالنسبة للقروميون الهنقي في عكا ، فيمكننا أن نذكر أن أول استقرار للبنادقة في عكا كان في سنة ١١١٠م ، إبان حصار صيدا . حيث تم تكوين نواة القروميون ، وكان الجزء المركزي يسمى Rugg كما كان للقروميون ميدان واسع Piazza وكنيسة سان ديمترس . كما كان

القوميون الهندقى فى عكا على هيئة حلال حده الجنوبى يميل ناحية لبحر ويشغل نصف احدى تقريبا ، وفى الشمال الشرقى كانت توجد الترسانة الملكية لإصلاح لسفن ، وفى الشمال الغربى وجد حى فرسان القديس يوحنا ، وكان البنادقة يواجهون الحى الجنوبى بالمدينة بطول الحى الغربى (١٧٦) . وفيما بعد وفى منتصف القرن الثالث عشر أحيط القوميون الهندقى فى عكا بأسوار جديدة لتتصل ما بهمه وبين جيرانه .

وتنيز قوميون الهندقى بثلاثة مبان كبرى هى قصر البابل Baillif (١٧٧) وهو حاكم القوميين والقصر الكبير للفندق ، والبرج الكبير القريب من البحر .

وكان قصر البابا يتكون من مبنين أو ثلاثة مبانى ذات طوابق ، كان الطابق الأسفل منه مشغولا بستة دكاكين واسعة ، وكان أقل إيجار يدفع للدكاكين ما بين ١٥٣ إلى ١٦٠ بيزانت ، بالإضافة إلى ذلك كان يوجد فى الطابق الثانى ستة غرف مفروشة فوق الستة دكاكين ، كان إيجارها من ١٦ إلى ١٧,٥ بيزانت (١٧٨) .

ويمكننا هنا أن نلاحظ الفارق بين القيمة الإيجارية للدكاكين والفرف ، وفى حين كانت الفرف معدة لإقامة التجار ، كانت الدكاكين واسعة وتوضع بها السلع والبضائع عالية القيمة مما جعل إيجارها مرتفعا .

كان قصر الفندق الكبير يقع فى مكان متوسط من القوميون الهندقى فى عكا (١٧٩) ، وتكون هذا القصر من ثلاثة طوابق ، وكان به طابق تحت الأرض ، توجد به مخازن ودكاكين ، أما الطابق الأول فتكون من ١٦ دكانا تدور من ٣٤ إلى ٦١ بيزانت كإيجار ، و ١٢ غرفة صغيرة تدور ٣ بيزانت كإيجار شهري خلال الموسم (١٨٠) ، واحتفظ البابل بإحدى هذه الفرف كمخزن لما يمنحه التجار له ، وربما أيضا لأموال التجار البنادقة الذين توفروا ولهم أقارب مباشرين سوف تقول إليهم هذه البضائع بصورة شرعية . كما كان يحبس كاهن كنيسة سان ماركو فى غرفة أخرى ، وفى غرفة أسفل غرفته كان يوجد ال- Placemus وهم موظفى الشرطة المخضعين بحفظ الأمن فى القوميون الهندقى .

وفى للطابق الثانى كانت توجد ١١ غرفة تدور إيجارا ما بين ٥ إلى ٦ بيزانت إبان وصول القوافل لتجارية ، وبالنسبة للطابق الثالث فى قصر الفندق فكانت توجد ٤ غرف تواجه كنيسة سان ديمترى تدور إيجارا من ٤ إلى ٥ بيزانت شهري خلال الموسم ، وبالإضافة إلى ذلك وجدت غرفتين كبيرتين تدوران خمسة بيزانتات شهري (١٨١) ، وكذلك أربعة أصغر منها بدون شهابيك تقريباً تدور إيجارا يبلغ حوالى بيزانتين شهري .

ويظهر أن مدينة عكا كانت السوق الرئيسي للتجار الإيطاليين بمختلف جنسياتهم جرى الاهتمام بشكل الفنتق البندقى (١٨٢٧) وتوسيعه ، حيث احتوى على عدة مبان أخرى تم تأجير العرف العليا بها للتجار ، بينما تم استخدام الأدوار الأرضية بها كمخازن أو استبلات .

والى العرب من قصر الفنتق فى لومبون البندقية فى عكا كانت توجد مجموعة من المباني تخص كنيسة سان مارك ، كذلك وجد البرج الكبير الذى كان يتألف من ثلاثة طوابق ، فى الطابق الأعلى منه غرف يتم تأجيرها بمبلغ ١٤ بيزانت شهرياً خلال موسم ورود القوافل التجارية ، بينما وجدت فى الطابق الثانى عرفة يتم تأجيرها بمبلغ ٧ بيزانت شهرياً ، وفى الأسفل تماماً وجدت عرفة مقيّاه تم استعمالها كسجى (١٨٤٣) .

ومما يذكر أن الأبراج التى أقامها البنادقة فى قومبوناتهم فى عكا وصور كانت قليلة لتلك الأبراج التى يسكنها الأفراد فى المدن الإيطالية (١٨٤٦) ، حيث كانت الأبراج من خصائص المدينة الإيطالية فى المصور الوسطى .

ولفت جملة المنازل التى امتلكها القومبون البندقى ١٤ منزلاً فى داخل القومبون ، كان أحدها من طابق واحد ، وتألف منزلان من أربعة طوابق ، بينما كان قصر البابل وقصر الفنتق الكبير من ثلاثة طوابق ، كما كانت جميع المنازل تقريباً تحتوى على دكاكين ، ومخازن مختلفة الأحجام ، وكان يبلغ عددها الكلى حوالى ٣١ دكاناً ومغزناً ، على حين كان عدد الغرف التى تزخر إيجاراً سوى ، أو يتم تأجيرها منه وصول السفن التجارية حوالى ٧٤ غرفة (١٨٥٥) .

ولملاحظ هنا أن عدد المنازل كان قليلاً بالفعل ، لكنها مثلت المنازل التى تخص فقط قومبون البندقية ، وليس العدد الكلى للمباني فى القومبون البندقى .

ورغم أن استقرار البنادقة فى القومبون البندقى فى مدينة عكا قد بدأ فى التدهور منذ العام ١١١٠ م ، وازدادت أهمية هذا القومبون مع انتعاش حركة التجارة بين الشرق والغرب عبر ميناء عكا الذى كان أهم موانئ مملكة بيت المقدس فإن محتلكات القومبون البندقى فى مدينة صور قد أخذت شكلاً جديداً ، حيث دخل التحالف الصليبي - الإيطالى طوراً جديداً من أطواره .

وجاءت نقطة التحول الهامة بعد ذلك بثلاثة عشر عاماً وبالتحديد فى العام ١١٢٣ م ، حيث تمتعبر معاهدة Pactum Warmundi بمثابة بداية مرحلة جديدة فى حياة القومبون الإيطالية فى المستعمرات الصليبية (١٨٦٦) ، لأن هذه المعاهدة لم تضمن للبنادقة امتيازات

تجارية وثلاث مدينة صور فقط ، بل ضمنت لهم نوعاً من الاستقلال الذاتي ، فقد اعتبرت محاولة لإيجاد دولة نصف مستقلة في جسد المملكة اللاتينية في بيت المقدس .

وبعد غزو صور بمساعدة البنادقة ، ومنحهم جميع الحقوق التجارية والقانونية التي نصت عليها المعاهدة ، بدأ القومسيون البندقي في التكرّر بصورة فورية في صور ، حيث لم يكن هناك قوميون آخر يتمتع بنفس الامتيازات .

وربما كان الاستثناء الوحيد من نصيب القومسيون الجنوبي في جبيل ، حيث حصل على ثلاث المدينة سنة ١١٠٤م وأخيراً تم منح المدينة إلى Hugh Embriaci بعد دفع مبلغ سنوي (١٨٧) . لكننا نعتقد أن التمييز البندقي يظل معزولاً حيث أنه جاء في فترة استقرار القومسيونات ، وكذلك بسبب الانعاش التجاري في مدينة صور عنه في جبيل .

ونظراً لأن مملكة بيت المقدس كانت مملكة إقطاعية ، فيمكن وصف القومسيون البندقي المستقل في مدينة صور بـ « الإقطاعية الجماعية » التي كانت أكثر استقلالاً من أي تابع معاصر من أتباع الملك الصليبي (١٨٨) .

ولم تقتصر ممتلكات قوميون البندقية في صور على ثلاث المدينة فقط ، بل أضيف إليها ثلاث الأراضي الزراعية المجاورة في دائرة نصف قطرها ميل واحد (١٨٩) حيث استغل البنادقة هذه الأراضي في الاستحواذ على ملكيات عقارية .

وتنامت هذه الأراضي لزراعية إلى الحد الذي ذكره مارسيليو جورجيو Marsiglio Zorzi الذي أصبح سنة ١٢٤٠م بمثابة بايل البندقية في المستعمرات الصليبية حيث يذكر أسماء ثمانين ضيقة صغيرة حول مدينة صور كان أغلبها ملكاً للقومسيون البندقي ، وكانت هذه الممتلكات الزراعية تمتد من ساحل البحر إلى المرتفعات القريبة من المدينة ، حيث توجد الحقلق والبساتين ومزارع الكروم والفواكهة ، وكما أشجار الزيتون والتين وزراعات قصب السكر (١٩٠) .

وإذا عدنا إلى ممتلكات القومسيون البندقي داخل مدينة صور ، فسوف نجد أن سوق القومسيون كان يشرف على المنتجات الغذائية التي تجلب من الأراضي الزراعية المحيطة لهم حول مدينة صور ، وحيث كان القومسيون يمتلك ثلاث مساحة الريف (١٩١) . وهكذا اعتمد القومسيون البندقي في صور على العمليات التجارية التي يمارسها في أسواق وميناء المدينة من جهة ، وعلى العائلات العينية والتفدية لممتلكاته الزراعية حول مدينة صور من ناحية أخرى .

وهكذا توافرت للبندقية الإقطاعيات التي يعمل فيها الفلاحون المسلمون ، حيث يقومون برعاية الأراضي الصالحة للزراعة مقابل حصول القوميين البندقي على ثلث المحصول أو ريعه ، مما أدى إلى قيام نظام يمكن تسميته بنظام المشاركة أو المزارعة ، حيث قدم البنادقة البلور اللازمة للزراعة ، وكذلك تنازلوا أحياناً للفلاحين المسلمين عن جزء من الأراضي الزراعية لاستغلاله لأنفسهم بدون مقابل سوى تقديم الهدايا من منتجات مزارعهم ثلاث مرات سنوياً للملاك البنادقة (١٩٢) .

وبينما كان العمل الرئيسي للقوميين البندقي في صور هو ممارسة التجارة والاستثمار داخل أملاكه ، فإنه اضطر إلى إيجاد إدارة محلية للإشراف على المنطقة الريفية واستغلالها ، ومن أجل جمع الرسوم القانونية ، والرسوم الجمركية من سكان القوميين (١٩٣) ، ولم يستطع القوميون البندقي إدارة الأملاك الريفية بصفة مباشرة ، لكنه استطاع إدارة المناطق المهمة نسبياً بمساعدة ثلاث أسر بندقية من سكان القوميين ، هم أسر Coniarenu ، Pantaleon ، Jourdain (١٩٤) . ومن المفترض بالطبع أن تلتقي مدينة صور ، وثلثي المناطق الزراعية المحيطة بها ، كان من نصيب ملك بيت المقدس .

استمر القوميون البندقي في صور متحكما بكافة مزاياه لتجارة والقانونية إلى أن حرمهم كورنارد مونتفرات من بعض هذه الامتيازات نتيجة لتعرض متابعيهم الأجنبية ، ولم يستطع القوميون البندقي استعادة ممتلكاته في صور مرة أخرى إلا في العام ١٢٧٧م (١٩٥) .

وبالنسبة لإدارة القوميات البندقية في المستعمرات الصليبية فقد كان المبكر هو رأس الجالية البندقية إلى العام ١١٨٣م ، وفي القرن الثالث عشر حصل حاكم القوميين البندقي لقب Baile of syria واستقر في القوميين البندقي في عكا ، وأحياناً في القوميين البندقي في مدينة صور (١٩٦) .

والواقع أن القنصل البندقي كان يحافظ بشكل أساسي على مصالح المدينة الأم في المستعمرات الصليبية ، وكان يتم اختياره من طبقة النبلاء البنادقة كما كانت فترة توليته محددة بسام واحد ، وقد تصل إلى عامين يترتب يحصل إلى ٢٠٠ من دوكات البندقية ، بالإضافة إلى الهدايا التي كان يتلقاها من التجار البنادقة (١٩٧) .

بالإضافة إلى ذلك كان من وظائف الباييل الفصل في القضايا التي تقوم بين المصنوعين البنادقة ، وتحصيل إيجارات المنازل ، والإيرادات المستعقة بقوميين البندقية ، بالإضافة إلى بعض المهام الدينية ، كما كان من بين واجباته الرئيسية الإشراف الكامل على شئون الجاليات

البنديقية ، وعقد المعاهدات بالنيابة عن البنديقية ، وتقديم الاحجاجات إلى السلطات الصليبية إذا ما تعرضت مصالح القروميون التجارية ، أو مصالح رعاياه للخطر (١١٩٨).

وقتل الإنجليز الحقبتي للنادقة في اتفاقية Pactum Warmundi حيث حصلوا على استقلال قضائي عن القضاء الصليبي ، باستثناء الجرم الكبرى كالقتل والاغتصاب التي تم تحويلها إلى المحكمة العليا .

وقامت الاتفاقية أيضاً بتفسير الإجراءات القضائية بين النادقة حيث كان من حقهم مناقشة القضايا والمنازعات التي تنور بينهم أمام محكمتهم الخاصة داخل لقروميون البندقي في صور ، أو أي مدينة أخرى يوجد بها قروميون بندقي ، أما إذا قام شخص بندقي بشكر شخص غير بندقي فيهم مناقشة ذلك في المحكمة العليا (١١٩٩).

وحصل النادقة أيضاً على استقلال قضائي في كل من أنطاكية ، وطرابلس على سنة ١٢٦٧م تمام برهيمسوند السادس Bohemond VI ١٢٥١ - ١٢٦٨م ، وكوت طرابلس ١٢٥١ - ١٢٧٥م منحهم حق إقامة محكمة خاصة بهم في كلتا المدينتين (١٢٠٠).

وكان الفيكرت برأس محكمة القروميون البندقي ، ويتولى تطبيق القانون البندقي في المحكمة (٢٠١).

وهكذا كانت القروميونات البندقية في المستعمرات الصليبية بمثابة مراكز خارجية للقانون والتقاليد البندقية ، على عكس القروميونات البندقية في النسطنطينية حيث كان النادقة خاضعين للقوانين البيزنطية ، وهنا تبرز أهمية الاستقلال القضائي للقروميونات البندقية في المستعمرات الصليبية .

وقد حصل القروميون البندقي في صور أيضاً على حق ملك النفود ، حيث بدأ النادقة ١١٢٧م في ضرب عملة خاصة بهم سميت Besanz Saracinois ودعاها المسلمون باسم الدينار الصوري (٢٠٢).

وقام النادقة بملك عملتهم على شاكلة دينار اخليفة الفاطمي الأمر بالله (٤٩٥ - ٥٢٤ هـ / ١١٠١ - ١١١٣م) ، واعتبرت البابية هذا التقليد المسيحي للنفود الإسلامية وصمة عار يجب إزالتها ، مما حدا بالبابية أنوسنت الرابع (١٢٤٣ - ١٢٥٤م) إلى إصدار مرسوم سنة ١٢٤٩م يمنع ملك هذه العملة مرة أخرى ، ونتيجة لهذا المرسوم البابية فقد أضاف النادقة بعض الاختلافات إلى عملتهم (٢٠٣).

ويبدو أن المصالح التجارية للقوميون البنتقى كانت تقتضى سك هذه العملات الذهبية التى جرى ضربها فى دور سك العملة فى القوميون البنتقى فى عكا ، من أجل جذب التجار المسلمين للتجارة مع التجار البنادقة (٢٠٤).

وعند الحديث عن القوميونات البهزية فى المستعمرات الصليبية يجب أن نذكر أنها كانت أقل مساحة وأقل إسهاماً فى الحياة التجارية من قوميونات جنوا والبندقية ، رغم مساهمتها العسكرية المبكرة فى الحملة الصليبية الأولى ، وربما يعود ذلك إلى السياق المغموم الذى جرى من قبل مدن جنوا والبندقية نحو عقد الاتفاقيات مع الحكام الصليبيين ، وانتزاع امتيازات تجارية هامة .

ويشكل عام تركزت الأحياء البهزية فى مدن الساحل مثل عكا ، صور ، طرابلس ، وكان القوميون البهيزى فى عكا يتركز فى منطقة الميناء . ويشكل مع قوميونات جنوا والبندقية شبه دائرة حول الميناء (٢٠٥).

ورغم أن القوميونات الإيطالية لم تكن ملاصقة قائماً للميناء ، إلا أنه كان بإمكانهم - عند رسو السفن فى ميناء عكا - أن يحرصوا السلع والبضائع لتخزينها فى المخازن الموجودة فى أسفل الفنادق بوسط القوميون .

وكعادة باقي القوميونات الإيطالية امتلك القوميون البهيزى فى عكا ميداناً كان من حقهم البناؤه فيه ، وكذلك امتلك القوميون أيضاً كنيسة ومخبراً وحماماً . وكان القوميون البهيزى فى عكا أصغر القوميونات الإيطالية ، وأكثرها شبهة بالفرب ، وحصل البهاينة على هذه المنطقة التى أقاموا بها قوميونهم من الملك صموئيل الأول سنة ١١٦٨م ، وكانت معظم مساحة القوميون البهيزى فى عكا مشغولة بالفنادق ، وبأماكن معيشة التجار البهاينة (٢٠٦).

أما فى مدينة صور فكانت أملاك القوميون البهيزى بالمقارنة مع أملاك القوميون البنتقى تعد صغيرة جداً ، حيث امتلك القوميون البهيزى أربعة قرى قبل هجوم صلاح الدين على المدينة، ثم تسلم تسعة قرى فى العام التالى ١١٨٨م بعد رفع الحصار عن المدينة (٢٠٧).

وجوار أملاك القوميون البهيزى فى عكا وصور ، كان يوجد حى للتجار البهاينة فى مدينة أنطاكية فى سنة ١١٠٩م ، يسمى حى القديس سوفير St. Souveur ، كذلك فتح التجار البهاينة بامتيازات تجارية فى موانئ ياقا ، وطرابلس سنة ١١٩٤م ، حيث كانت هذه

الامتيازات عبارة عن حرية دخول الميناء ، والإعفاءات من رسوم الواردات ورسوم الأسواق (٢٠٨).

كان يرأس القوميون البيزنطة ممثل عن المدينة الأم ، يلقب بالفيكونت وكان مقره في أكثر القوميون البيزنطة نشاطاً من الناحية التجارية وهر قوميون يبرز في مدينة عكا ، حيث عمل على إدارة شئون الجاليات البيزنطة في القوميون ووعايتها ، وكان يساعده مجموعة من الموظفين البيزنطة ، حيث تراوحت مهمة الجميع بين الإشراف على شئون التجار البيزنطة ، وتنظيم العلاقة بين الجاليات البيزنطة والإدارة الصليبية ، وفي العام ١١٧٩م لقب بالقتل .

وكان القنصل البيزنطي هو الذي يرأس محكمة القوميين حين تنظر في القضايا التي يحدث بين التجار البيزنطة ، وكان أعضاء المحكمة من البيزنطة أيضاً ، ويحكمون حسب بنود القانون البيزنطي في الوطن الأم .

ومنح الملك بلودوين الثالث (١١٤٤ - ١١٦٢م) البيزنطة سنة ١١٥٦م امتيازاً بمحكمة في مدينة صور (٢٠٩) ، لكن الملك عموري الأول (١١٦٢ - ١١٧٣م) ، الذي منح البيزنطة حقاً في عكا ١١٦٨م وتسهيلات تجارية في ميناء يافا حاول أن يسلب من البيزنطة استقلالهم القضائي (٢١٠) ، كذلك حاول ريموند الثالث (١١٥٢ - ١١٨٧م) نفس الشيء لكنهم لم ينجحوا في ذلك ويرجع السبب في ذلك إلى غزوات صلاح الدين ضد المناطق الصليبية ، الأمر الذي جعل الصليبيين يتراجعون عن هذه المطالب ، بل ظهرت الحاجة مرة أخرى إلى مساعدة القوى الإيطالية في مواجهة اند الإسلام ، حيث عاد كونراد مونفرات سنة ١١٨٧م ، وأكد على استقلال البيزنطة القضائي في كل ما يتعلق بشئون الجالية البيزنطة ، فيما عدا الجرائم التي ترتكب ضد الجاليات الإيطالية الأخرى (٢١١) ، وذلك مقابل تعهد البيزنطة بتقديم المساعدة له في محاربتة غزو مدن عكا ويافا .

وسنحاول في الصفحات التالية التعرف على التجار الإيطاليين في القوميون الإيطالية في المستعمرات الصليبية ، تكوينهم الاجتماعي ، موقعهم الاجتماعي وسط القوى الصليبية ، ثقافتهم ، وأخيراً خدماتهم العسكرية للإدارة الصليبية .

مر السكان الأوائل للقوميون بمرحلة تفسير متواصل ، حيث لم يكن هؤلاء السكان مستوطنين ومستعمرين ، لكن تجاراً كثيرى التنقل والترحال ، باحثين عن الامتيازات التجارية في الجسور والأسواق (٢١٢) .

وعاش السكان الإيطاليون حياتهم في القومبيونات الإيطالية . كما لو كانوا عازلوا في وطنهم الأم . حيث مارسوا التجارة في أسواق القومبيونات . كما حصلوا على احتياجاتهم الغذائية من الأسواق والمخابز . وكانوا يذهبون إلى الحمامات وإلى الكنائس التي كانت تتبع الكاتدرائية في الوطن الأم . كما كان لديهم رجال دين لهم الوعظ والإرشاد . بل ودفن الموتى (٢١٣).

وخلال شعور إقامتهم بالقومبيونات الإيطالية في المستعمرات الصليبية ، كان التجار الإيطاليون من مدن جنوا ، البندقية ، بيزا يمشون معاً في منازل مشتركة أو في غرف فوق مخازن السلع والبضائع . وأصبحت هذه العملية القريبة من عملية البيات الشتوي (ديسمبر - أبريل) بمثابة مستعمرات مكررة في الكيان الصليبي (٢١٤).

وشعر التجار الإيطاليون بالأسى نتيجة بعدهم عن بلادهم ، مما جعلهم يدركون أهمية إعادة زرع المؤسسات المألوفة لديهم وهي القومبيونات في الوطن الجديد ، ولكن تبقى الحقيقة وهي أن عدد التجار في القومبيونات لم يكن واضحاً لكنهم كانوا موجودين بالعشرات (٢١٥) ، ومن المؤكد أنه حدثت زيادة مطردة في أعداد التجار سكان القومبيونات الإيطالية . وهي زيادة سمحت بتمتع القومبيونات بشغل تجارى واقتصادي جعل احتفالهم بامتيازاتهم التجارية والإدارية والقضائية واقعاً ملموساً حتى النهاية .

ورغم حصول إحدى المدن الإيطالية على قومبيونات معينة في المدن الصليبية فإن السكان اللاطين بالقومبيون لم يكونوا بالضرورة جميعاً من رعايا نفس المدينة ، بل سمحت للقومبيونات لتغير رعاياها بالسكن في القومبيون . من ذلك أن قومبيون البندقية في عكا وصور كان به سكان من جنسيات أخرى ، بالإضافة إلى بعض الشولم من المسلمين ، والمسيحيين الشرقيين اشتهروا بإدارة مصانع الحرير بالمدينة . فضلاً عن بعض اليهود الذين عملوا في صناعة الزجاج في قلب القومبيون البندقي (٢١٦).

وبالنسبة لسكان القومبيونات الجنوبية يمكننا أن نجد أنه رغم تحكم طبقة النبلاء الفنية في التجارة في المستعمرات الصليبية ، فإن التجار الإيطاليين لم يكونوا من ضمن طبقة النبلاء ، مع استثناء واضح هو أسرة الفيكوت الجنوى إمبريانشي Embriaci التي أدارت ثلث جيبيل ، ثم كامل المدينة فيما بعد (٢١٧).

وبالنسبة لسكان القوميونات الهندية فلابد أنهم لم يستقروا بشكل مكثف إلا بعد عام ١١٢٤م ، وخاصة بعد غزو صو وفتح القوميون الهندى ثلث لمدينة وماحولها ، مع استقلال قضائى وامتيازات تجارية واسعة .

وباستقراء ممتلكات القوميون الهندى فى صو ، وبعد حصر الغرف والدكاكين والتصور والأماكن الصالحة للسكن ، يخبرنا أحد المؤرخين^(٢١٨) للتحصين فى التاريخ السكانى فى العصور الوسطى بأن ٩٠٠ شخص كان بإمكانهم الاستقرار فى القوميون الهندى ، ونظرا لامتلاك القوميون الهندى فى صو ، ثلث المدينة فيمكننا أن نفترض أن العدد الإجمالى للسكان يبلغ ٢٧٠٠ شخص تقريبا .

وبالنسبة لتجارة الهندية مع المستعمرات الصليبية ، فلم تكن احتكاريًا خاصًا بطبقة النبلاء ، وكان للقوميونات الهندية استثمارات ضخمة فى الأسواق الصليبية وربما يرجع ذلك إلى خبرة الهندية بالتجارة الشرقية أكبر من خبراء جنوا وبيزا ، وربما لأن الهندية كانت تطلق رأس مال سائل ويحضر للتجارة^(٢١٩) ، كل هذا شجع التجار الصغار على التجار برأس مال صغير أو بدون رأس مال سوى مهارتهم ومعرفتهم السابقة بكيفية التجارة فى الأسواق الصليبية .

إلا أن العائلات لأرستقراطية فى الهندية مثل عائلات Pantaleon و Contareno و Jordan ، لعبت فى إقامة كيان مستقل لها فى القوميونات لهندية ، خاصة فى صو وصكا^(٢٢٠) .

وبالنسبة للقوميونات البيزية فى المستعمرات الصليبية ، فكان سكانها من جهاز بيزا الوافدين من المدينة الأم ، بالإضافة إلى سكان توسكانيا Tuscany وبعض المدن المحلية الذين اعتبروا أنفسهم بيزانته للاستفادة من الامتيازات التجارية التى استفاد منها جهاز بيزا ، ومعترفين فى نفس الوقت بسلطة قنصل بيزا عليهم^(٢٢١) .

ومن الناحية الاجتماعية ، فإن التجار من سكان القوميونات الإيطالية ينتمون إلى طبقة البورجوازيين سكان المدن الصليبية ، حيث تركزت أحيائهم وأماكن معاملاتهم ، طالما أنهم لم يكونوا قرويين أو نبلًا . ولم يرتبطوا بعلاقات إقطاعية صريحة مع الملوك والأمراء الصليبيين ، كما أن العامل الأساسى الذى حدد الموقف الاجتماعى لسكان القوميونات لم يكن هو النشاط الاقتصادى ، ولكن بشكل أولى استقلالهم القانونى الذين تمتعوا به^(٢٢٢) .

كان السكان الإيطاليون في القومسيونات التجارية يتحدثون نفس اللهجة المحلية التي يتحدثون بها في وطنهم لأن ، إلا أن اتفاقياتهم التجارية كانت تكتب باللغة اللاتينية الدارجة التي امتلأت بالعديد من المصطلحات التجارية الإيطالية (٢٢٣).

ونظرًا للتقدم الثقافي والتجاري الإيطالي في الفترة التي سبقت الحروب الصليبية (٢٢٤) ، كان المستوى التعليمي والثقافي للسكان الإيطاليين في القومسيونات الإيطالية أعلى من مستوى السكان الصليبيين . حيث كانت لدى الإيطاليين خبرة بالحسابات والمراسلات ، ومعرفة بالجغرافيا والاقتصاد ، والملاحة البحرية ، والطرق البرية حيث انتشرت تجارتهم من إسكندنافيا إلى شبه الجزيرة العربية ، ومن الهند والصين إلى شمال أفريقيا ، فضلاً عن معرفتهم الدقيقة بوسائل الإنتاج ، والضرائب والجمارك ، وأيضًا بالعمليات النقدية وقبضتها ، وكيفية استبدالها في المصارف والأسواق العالمية (٢٢٥).

وكان التجار الإيطالي يمكنهم الزواج من وطنه الأم ، أو من قوميون مدينته في المستعمرات الصليبية ، بل وكان يستطيع الزواج أيضًا مستغلًا ثراء الكبير من إحدى فتيات الطبقة البورجوازية (٢٢٦).

وهب أن نتذكر أن علامة المدن الإيطالية بالحملات الصليبية كانت عسكرية منذ بدايتها ، ونظرًا لحصول المدن على امتيازات تجارية وقانونية ، فقد تكفل الملك الصليبي والأمراء والفرسان والفرق العسكرية كالدولة والاستعارة بالدفاع عن المستعمرات الصليبية .

إلا أنه وجدت بعض الإشارات التي تدل على مشاركة القومسيونات التجارية الإيطالية في أداء الخدمات العسكرية ، من ذلك أن الملك بلنوين الثاني فرض على قوميون الهندية في صور تقديم عدد من الفرسان للدفاع عن المدينة متناسب مع دخل ثلث المدينة التي يمتلكونها (٢٢٧).

وهكذا ، ففي حين كان على مدينة صور تقديم ثمانية وعشرين فارسًا للدفاع عن المملكة اللاتينية ، كان على قوميون الهندية بالمدينة تقديم ثلاثة فرسان من بين هذا العدد (٢٢٨).

وفي النفس الوقت قدمت مدينة صور مائة جندي من المشاة Seargens إلى المملكة اللاتينية ، غير أننا لا نعرف إن كان من بينهم جنودًا قدمهم القومسيون البنطلي في صور (٢٢٩).

قام القومسيون البنطلي بحراسة قسم من سور المدينة وأحد الأبراج (٢٣) . أما بالسببية للقومسيونات الجنوبية في المستعمرات الصليبية ، فلم تشر مجموعة قوانين بيت المقدس إلى التزامهم بتقديم الفرسان للخدمة العسكرية تحت قيادة المملكة اللاتينية في بيت المقدس .

أما قوميون انكونا Ancone فقد قدم في مدينة عكا سنة ١٢٥٧م خمسين جندياً ليكبروا تحت تصرف الملك في حالة وقوع عدوان على المدينة (٢٢٢).

على أن المستعمرات الصليبية في بلاد الشام كانت في أمس الحاجة لمساعدات المدن الإيطالية ، ليس في المجال العسكري فحسب ، لكن بصورة أكبر في نقل المتاجر والبضائع عن طريق التجارة البحرية ، وكذلك في نقل الإمدادات والمؤن والطعام ، وبشكل مكثف الحجاج والفرسان المحاربين (٢٢٣).

وهكذا ، ساهم الظهير الأيوبي مساهمة فعالة في تقوية المستعمرات الصليبية التي لم تكن تستطيع لاعتماد على نفسها وسط هذا الحضيض الإسلامي الواسع ، حيث أمدها الظهير الأيوبي - عن طريق المدن الإيطالية وقوميووناتها - بالأعداد المتزايدة من الفرسان المحاربين ، وبالمرطبات والأسلحة والعتاد بشكل دائم .

والواقع أن أوروبا كانت تعمل على انشعاش التبادل التجاري مع موانئ المستعمرات الصليبية ، ومع التجارة الشرقية بشكل شبه كامل (٢٢٤).

لكن تبقى حقيقة أن المدن البحرية الإيطالية حققت المكاسب التجارية الأكبر عن طريق استغلال قوميووناتها في المستعمرات الصليبية ، وعلى الرغم من أنها حصلت على امتيازات تجارية كبيرة ، فإن دخلها الرئيسي كان يأتي عن طريق فرض الضرائب الجمركية على التجار الإيطاليين (٢٢٥) ، وذلك لأن المدن الصليبية لم تكن مراكز للإنتاج بقدر ما كانت مراكز تجارية للتبادل التجاري بين الشرق والغرب ، ولا يمكن مقارنتها بالقسطنطينية أو بالإسكندرية ، كما أن الموانئ الصليبية - حيث تركزت القوميوونات الإيطالية - لم تكن مدخلاً لبلاد داخلية فائقة الثراء (٢٢٥).

ويمكننا أن نستخلص مما سبق أن المدن التجارية الإيطالية (جنوا - البندقية - بيزا) نجحت في انتهاز الدعوة للحركة الصليبية ، وساهمت بصورة فعالة في العمليات العسكرية منذ بداياتها المبكرة على موانئ الشام وفلسطين ، في مقابل امتيازات تجارية مستقبلية نجحوا أيضاً في الحصول عليها بعد مساعدتهم للأمراء الصليبيين في غزو المدن الساحلية ، وكان أهم الامتيازات التجارية التي حصلوا عليها ، تأسيس قوميوونات إيطالية تعتبر امتداداً للمدن البحرية الإيطالية في الوطن الأم .

ونتيجة للوضع الجغرافي - التجاري المتميز للقومبيونات الإيطالية في المستعمرات الصليبية في بلاد الشام ، فقد احتكرت القومبيونات تقريباً حركة التجارة بين الشرق والغرب .

ونتيجة للازدحام التجاري الذي عاشته المدن البحرية الإيطالية في حقبة الحروب الصليبية ، فقد أبحرت السفن الإيطالية إلى العديد من الموانئ التجارية في شرق وغرب البحر المتوسط . فلم تكن تبهر فقط عن طريق الذهب والعودة فبما بين المدن الإيطالية والقسطنطينية ، أو عكا أو الإسكندرية أو ميناء بجاية Bougie (شمال شرق الجزائر) ، بل إنها كثيراً ما قامت برحلات ثلاثية أو رباعية بين تلك الموانئ (٢٣٦) .

كل هذا يدل على حجم الانتعاش التجاري الذي شهدته المدن البحرية الإيطالية ، الذي جاء ، نتيجة مباشرة من نتائج الحروب الصليبية على الشرق العربي .

الهوامش :

- ١ - تاسم عبده قاسم : الحولية الأندلوجية للحروب الصليبية ، (دار المعارف ، ط ١ ، سنة ١٩٨٣) ، ص ٩٠ .
 - ٢ - جرويف سيم يوسف : تاريخ العصور الوسطى الأوربية وحضارتها ، (الإسكندرية ١٩٨٤) ، ص ٢٥٢ .
 - 3 - Pirenne, H, Medieval Cities, Princeton, 1925, pp. 56 - 77 .
 - 4 - Loc. cit.
 - 5 - Painter, S, " Western Europe on the eve of the Crusades" in session, vol. I, pp. 4,5.
 - ٦ - عزيز سويلال عطية : العلاقات بين الشرق والغرب ، (ترجمة تهاب صابر ، دار الثقافة المسيحية ، سنة ١٩٧٢) ، ص ١٥٩ .
 - 7 - Painter, op. cit., p. 9
 - 8 - Ibid, p. 10
 - ٩ - سعيد عاشور : الحركة الصليبية ، ج ١ ، ص ٢٩ .
 - 10 - Cahen, C., " Oriens Latin et Commerce du Levant", in B.F.L.S, 29,1930, p. 329 .
 - 11 - Lopez, R.S, Market expansion : The Case of Genoa, in J.E.H., vol, XXIV, New York, 1964, pp. 445-9 .
 - ١٢ - سامي سلطان سعد : أسس العلاقات الاقتصادية بين الشرق الأدنى والجمهوريات الإيطالية - ١٤٠٠ م (ماجستير غير منشورة ، آداب القاهرة ١٩٥٨) ، ص ١٩ .
 - ١٣ - ف . هابد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى ، (ترجمة أحمد محمد رضا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥) ، ص ١٣٩ ؛ سامي سلطان سعد : المرجع السابق ص ١٩ .
 - 14 - Lopez, op. cit., p. 448 .
 - ١٥ - ريموند اجيل : تاريخ الحضارة في العصور الوسطى ، ص ٨٧ ؛ La Monte, Feudal Monarchy, p. 227 .
 - ١٦ - هابد ، تاريخ التجارة ، ج ١ ، ص ١٤٢ ، ١٤٨ ، ص ١٦١ ؛ Byrne, E.H, "The Genoese Colonies in Syria" in, L.J. Paoon (ed.) , The Crusades and other Historical Essays, p. 10 Dana C.Munro, New York, 1928, p. 141; La Monte, op. cit., p. 22 .
 - 17 - Tome, IX, Paris, 1899, p. ١٦٢ ؛ هابد : المرجع السابق ، ص ١٦٢ ؛ Yewdale, R. Bohemond I, Prince of Antioch, Amsterdam, 1970, pp. 103 - 4
 - 18 - La Monte, op. cit, appendix D, pp. 261-273 ;
- حيث يذكر للفتح والامتيازات التجارية التي تم منحها للمدن الإيطالية .

- ١٩ - روبرت اجيل : تاريخ القرونجة ، ص ٢٢٨ : الفتح للجهرل : أعمال المراجعة ، ص ١١٥ ، لكنهما لا يحددان جنسية هذه السفن ، لكننا نعتقد أنها سفن جوية لسابق مساعدهم في حصار أنطاكية ، الأمر الذي يسمح لهم بإرسالة مساعدهم للصليبيين ، خصوصاً وأنه لم يثبت أنها من سفن البلدية أرمينا .
- 20 - Revue de L'Orient Latin, Vol. IX, p. 418
- 21 - Fuicher of Chartes, op. cit., p. 152. Tolkowsky, The Gate way of Palestine, A History of Jaffa, London, 1924, p. 89.
- ٢٢ - ابن القلاسي : دبل تاريخ دمشق ، ص ١٣٩ : 418 : Revue de L'Orient Latin, Vol. IX, p. 418
- 23 - Lopez, Medieval Trade in The Mediterranean World, London, 1955, pp. 88-9.
- Byrne, op. cit. p. 142; La Monte, op. cit., p. 228
- ٢٤ - ابن القلاسي : المصدر السابق ، ص ١٤٣ : هاجد : تاريخ التجارة ، ج ١ ، ص ١٤٠ .
- ٢٥ - محمد هاشور : الحركة الصليبية ، ج ١ ، ص ٣٦٢ .
- ٢٦ - عادل زيشون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في المصور الوسطى ، (دمشق ، ١٩٨٢) ، ص ١٦٥ .
- ٢٧ - ابن القلاسي : المصدر السابق ، ص ١٤٣ .
- 28 - William of Tyre, op. cit., vol. I, pp. 455-6
- ٢٩ - هاجد : تاريخ التجارة ، ج ١ ، ص ١٥١ ، ص ١٦٣ : Mayer, The Crusades, p. 64 : محمد هاشور : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٢٩٤ .
- ٣٠ - ابن القلاسي : المصدر السابق ، ص ١٦٣ : هاجد : المرجع السابق ، ص ١٥٢ .
- 31 - La Monte, op. cit., p. 229; Byrne, op. cit., pp. 142 - 143.
- 32 - La Monte, op. cit., p. 229 .
- 33 - William of Tyre, op. cit., vol. I, p. 476 .
- ٣٤ - هاجد : تاريخ التجارة ، ج ١ ، ص ١٤٤ : انظر : ابن القلاسي : قبل تاريخ دمشق ص ١٦٤ ، حيث يذكرها تحت اسم جويل . والتي استولى الصليبيون عليها قبل خمس سنوات ١١٠٤/١١٠٤ م ، وكذلك يفعل ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، ج ١ ، ص ٤٧٦ .
- ٣٥ - ابن القلاسي : المصدر السابق ، ص ١٦٧ ، ١٦٨ ، حيث يذكر أن سفن الجندية التي حاصرت بيروت تبلغ أربعين سفينة .
- 36 - Byrne, E., "Genoise Trade with Syria in The Twelfth Century in, A.H.R., Vol. XXV, London, 1920, p. 194 .
- 37 - Loc. cit., .
- 38 - Byrne " Genoise Colonies " , p. 141, Idem, " Genoise Trade, " p. 195.

- 39 - La Monie, op. cit., p. 229; Byrne, " Genoese Colonies", p. 143
- 40 - Byrne, " Genoese Trade", p. 198 .
- 41 - Robbert, " Venice and The Crusades ", in, Setton, Vol. V, p. 39
- 42 - Byrne, op. cit., p. 194
- 43 - Ibid, p. 206
- 44 - Small, " The International status of The Latin Kingdom of Jerusalem, 1150-1192",
in, p.M.Holt (ed.), *Eastern Mediterranean Land in The Period of Crusades*, Warminster,
1977, p. 30; Byrne, op. cit., p. 210.
- 45 - Small, op. cit., p. 31 .
- 46 - Byrne, " Genoese Colonies in Syria: ", pp. 142 - 144 .
- 47 - Robbert, op. cit., p. 384
- 48 - Ibid, p. 385 .
- للتعريف على طبيعة العلاقات بين بيزنطة والبنطية انظر : حاتم عبد الرحمن الطحطاوي : بيزنطة والشرق
الإيطالية : ١٠٨٣ - ١٢٠٤ م ، العلاقات التجارية ، القاهرة ، دار عين للدراسات والنشر ، ١٩٩٨ م .
- ٤٩ - نيرومان كانتور : التاريخ الوسيط ، ج ١ ، ص ٣١٧ .
- ٥٠ - هايد : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٢٨ .
- ٥١ - سامي سلطان سعد : المرجع السابق ، ص ١٦ .
- ٥2 - Joseph & Francis Gies, *Merchants and Moneymen, The Commercial Revolution 1000-1500*, New York, 1972., ص ١٢٥ ، ج ١ ، ص ١٢٥ .
- 53 - *Revue de L'Orient Latin*, Tome VIII, Paris, 1899, p. 379.
- 54 - Wiel, A, *Venice*, New York, 1894, pp. 84-86 .
- 5٥ - هايد : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٥٠ ؛ Tol- : 312 - 313 , Vol- : ١٥٠ ، ص ١٥٠ .
- kowsky, op. cit., p. 88 .
- 56 - Runciman, op. cit., vol. I, p. 312; Prawer, *Crusader Institution*, p. 221 .
- 57 - Tolikowsky, op. cit., p. 88
- ٥٨ - ابن الفلاس : ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٧١ . حيث يذكر أن الأسطول الذي ساعد الصليبيين في
غزو صيدا كان يبلغ أكثر من مئتين سفينة .
- 59 - Robbert, op. cit., p. 390; Prawer, op. cit., p. 222; Wiel, op. cit., p. 87-8
- 60 - Fulcher of Charter, op. cit., p. 238; William of Tyre op. cit., Vol. I, p. 548 .

٦١ - ابن التالسي : المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

62 - William of Tyre, op. cit., Vol. I, pp. 550-52

63 - William of Tyre, op. cit., Vol. I, p. 553 .

64 - Loc. cit.

65 - Ibid, p. 554, Smith " The Government in latin Syria and The Commercial Privileges of Foreign Merchants" in D. Baker, (ed.), Relations between East and West in The Middl Ages, Edinburghe, 1973 , ١١8 .

٦٦ - هاید : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٥٩ ؛ Robbert, op. cit., p. 388 , Smith, op. cit., p. ١١8, Mayer, The Crusaders, p. 80 .

67 - William of Tyre, op. cit., Vol. II, p. 21, Fulcher of Gharior, op. cit., p. 270; Robbert, op. cit., p. 391 ؛ ص ١٦٩ ، ج ١ ، هاید : المرجع السابق ، ص ١٦٨ .

68 - Small , op. cit., p. 30

٧٠ - هاید : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٤٩ ؛ Mayer, op. cit., p. 65

71 - Runciman, op. cit., Vol. I, p. 300

72 - Pink, op. cit., p. 376; Runciman, op. cit., Vol. I, P. 308 .

٧٢ - هاید : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٤٩ ؛ Tolkmowsky, op. cit., p. 87

74 - Revue de L'Orient Latin; Tome, XII, pp. 91-93

٧٥ - هاید : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٥٨ ؛ La Monte, op. cit., p. 230

76 - Runciman, op. cit., Vol. II, p. 54 .

٧٦ - هاید : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٦٢ .

٧٨ - هاید : تاريخ التجارة ، ج ١ ، ص ١٧١ ؛ La Monte, op. cit., p. 269

79 - Mayer, op. cit., p. 120; Conder, op. cit., p. 208 .

٨٠ - هاید : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٦٢ .

81 - La Monte, op. cit., p. 269; Tolkmowsky, op. cit., p. 98

82 - La Monte, op. cit., p. 271 ;

عادل زيشون : العلاقات الاقتصادية ، ص ١٣٧ .

83 - Smith, The Feudal Nobility, p. 83; Tolkmowsky, op. cit., p. 102;

عادل زيشون : المرجع السابق ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

84 - Cahen, " Orient Latin et Commerce du Levant, " p. 334 .

- 85 - Citterella, A.O., " Patterns in Medieval Trade: The Commerce of Amalfi before The Crusades " in , J.E.H.L., Vol, XXVIII, No. 4, October, 1968, p. 531
- 86 - De Somogy, J Ashori History of Oriental Trade, Hildesheim, 1968, p. 41, Citterella, op. cit., p. 532
- 87 - Citterella, A.O. " The Relations of Amalfi with Arab World before The Crusades ", in Speculum , Vol. XLII, No. 2 . April 1969, p. 300
- 88 - William of Tyre, op. cit., Vol, II, pp. 241 - 2 , Jacques des Viry, The History of Jerusalem, in P.P.T.S. Vol. XI, London, p. 47 . ١٢١٠ - ١٢٠٠ م
- 89 - William of Tyre, op. cit., Vol, I. P. 80; Citterella, Patterns in Medieval Trade", p. 545 .
- 90 - Rey, E., Les Colonies Franques du Syrie Aux : ١١٩٠ م ، ص ١٠٠ ، Le Monde, op. cit., p. 233 .
- 91 - Rey, op. cit., p. 69; Conder, op. cit., p. 207 .
- 92 - Rey, op. cit., p. 69; Conder, op. cit., p. 207 . : ١٤٩٠ م ، ص ١٠٠
- 93 - Richard, The Latin Kingdom of Jerusalem, : ١١٩٠ م ، ص ١٠٠ ، Vol, II, p. 354 .
- 94 - اعتد الباقلة في امارتهم على السفن المعروفة باسم Galleys وهي نوع من السفن يتميز بطوله وانخفاض سطحه بالنسبة لسطح الماء ، وضيق المساحة واعتماد السفينة على المجاديف Lane, F., " Venetian Shipping during The Commercial Revolution " in , A.H.R. Vol, XXXVIII, No. 2, January , 1933, p. 219 .
- وهذه السفن عملها واستخدمها في نفس الفترة البيزنطيون والمسلمون والتي ذكرت في المصادر الإسلامية تحت اسم « الشنينة » .
- راجع : أحمد ومعيان أحمد : تاريخ فن القتال البحري في البحر المتوسط في العصر الوسيط (القاهرة ، د. ت.) ، ص ٤٥ .
- وفي منتصف القرن الثالث عشر فقدت سفن Galleys أهميتها التجارية في البحر المتوسط ، حيث نشطت حركة بناء السفن الكبيرة الحجم التي كانت تسمى Roccaforte انظر : Cipolla, C.Money, Prices and Civilization in the Mediterranean World, Princeton, 1950, p. 55 .
- واستخدم الصليبيون سفن الـ Galleys في وقت مبكر ، حيث يذكر الحاج سايبرك Saenwalf أنه وصل إلى ميناء مالطا ١١٠٢ م برفقة أسطول بحري يحتوي على عدة أنواع منها مثل سفن Durrumdi وهي نوع يختص بحمل شحنات تجارية خفيفة الوزن ، وسفن Casti (وهي سفن نرويجية كانت تعمل النعم في العصور

- Saewulf, *Pilgrimage of Saewulf to Holy Land*, m., وكذلك سفيان Gulafrن افسفر .
 p.p.T.S., Vol. III, London, 1895, p. 7 . كما استطاع التبادلة أيضاً سفناً تسمى Cogs ، هي تحمل سفناً
 تجارية أقل رونقاً مما تحملها الـ Galleys ، كما كان لديهم سفناً تجارية عرفت باسم Hulls تعنى بتلك البضائع
 العالية القيمة والعميقة الوزن . انظر : Unger, R., *The Ship in Medieval Economic 1000 - 1600* :
 London, 1980, p. 122 .
- 96 - Joseph, *Cres, Merchants and Moneylenders*, p. 33
- 97 - Unger, op. cit., p. 126 .
- ٩٨ - هايد : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٩٢ .
- ٩٩ - يمامي سلطان سعد : أسس المملكات الاقتصادية ، ص ١٠٥ .
- ١٠٠ - نفسه .
- ١٠١ - هايد : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٩٣ .
- 102 - Unger, op. cit., p. 123; Cipolla, C.M., op. cit., p. 55 .
- 103 - Byrne, E.H., *Genoese Shipping in the Twelfth and Thirteenth Centuries*, Cam-
 bridge, 1930, pp. 29, 38
- 104 - Ibid, pp. 52 , 57
- 105 - Byrne, op. cit., p. 51; Unger, op. cit., p. 126 .
- 106 - Prawer, "The Communes", in, *seton*, vol. V, p. 182
- ١٠٧ - هايد : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٩٣ .
- ١٠٨ - نفسه .
- 109 - Pirenne, H., *Economic and Social History of Medieval Europe*. Trans. by I.E.
 Clegg, London, 1978, p. 146; Prawer, *The Latin Kingdom of Jerusalem*, p. 401
- 110 - Cohen, op. cit., p. 334 .
- 111 - Byrne, "Genoese Trade with Syria", p. 217; Idem, "Genoese Colonies", p. 158
- 112 - Byrne, "Genoese Colonies", p. 161
- 113 - Smith, *The Feudal Nobility*, pp. 62-63
- هاملد زيتون : المرجع السابق ، ص ١٩٩ .
- 114 - Smith, op. cit., p. 64 .
- 115 - Pirenne, op. cit., p. 143; Mayer, op. cit., p. 176
- 116 - Richard, op. cit., Vol. II, p. 350 .
- 117 - Lopez, *Medieval Trade*, p. 88

- 118 - Pirenne, op. cit., p. 145; Conder, op. cit., p. 62.
- 119 - Mayer, op. cit., p. 176; Richard, op. cit., Vol. II, p. 350
- 120 - Cahen, op. cit., p. 334; Smith, op. cit., p. 62; Runciman, op. cit., Vol. III, p. 353
- 121 - Richard, op. cit., Vol. II, p. 350; Runciman, op. cit., Vol. III, p. 353
- 122 - William of Tyre, op. cit., Vol. II, p. 6.
- ١٢٣ - على حسن الناصر : النشاط التجارى فى شبه الجزيرة العربية أواخر العصور الوسطى ، (القاهرة ، ١٩٨٠) ، ص ٢٠٥ .
- 124 - Mayer, The Crusader, p. 172
- 125 - Anonymous Pilgrims, in, P.P.T.S., Vol. VI, London, 1896 p. 29
- 126 - The History of Jerusalem, in, P.P.T.S., Vol. XI, p. 67
- 127 - Gikchrist, J. The Church and Economic Activity in The Middle Ages, New York, 1969, p. 172
- 128 - Throop, P.A., Criticism of The Crusade, Assedy of public opinion and Crusade Propaganda, Philadelphia, 1975, p. 245.
- 129 - Mayer, op. cit., p. 127
- 130 - Cave & Coulson, A source Book for Medieval Economic History, New York, 1965, p. 104.
- 131 - Ibid, p. 105
- 132 - Throop, op. cit., p. 245; Johns, " The Attempt to Colonize Palestine and Syria in The Twelfth and Thirteenth Centuries " in, J.R.C.A.S., Vol. XXX, 1934, p. 297.
- 133 - Gikchrist, op. cit., p. 162
- 134 - Gies, op. cit., p. 37.
- 135 - Mayer, op. cit., p. 184.
- ١٣٦ - انظر . ابن الأثير : الكامل . ج ١١ . ص ٣٧٣ . لير شامة : لروضعين فى أخبار الدولتين النورية والصلاحية . الجزء الأول ، القسم الثانى (القاهرة ١٩٦٢) ، ص ٥١٦ ، ٥١٧ .
- ١٣٧ - هى كلمة استعملت فى العصور الوسطى لتدل على المدن الإيطالية والفرنسية التى تميزت بشراء اقتصادى مكتنفا من الحصول على براءات تولد لها سيطرة على تشريها الداخلية . بحيث يصبح الحكم فيها بيد طبقة التجار وأرباب المهن وليس بيد رجال الإقطاع . انظر : هـ . أ . نشر : تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى ، ترجمة مصطفى زيادة والباز العربى ، دار المعارف ، ط ٦ ، ١٩٧٦ ، ص ١٩٩ ، حاشية ٢ .
- وأصل الكلمة للائبى هو Communitas وأطلق المصطلح فى أواخر القرنين ١١ ، ١٢ على جماعات سكان

الذين الذين حصلوا على الحكم الذاتي لهم بعد نضال ضد السيطرة الإقطاعية - واعتماد هذه الجماعات في القرن الثاني عشر على شراء اعتراف الملك بامتيازات المدن وموافقة على الحكم الذاتي بها عن طريق التنازل أو المصادقة ، انظر C. Petite Detaillis, Les Communes Françaises au Moyen Ages, Paris, 1948, pp 141-43 وكذلك انظر ول ديورانت ، قصة الحضارة ، الجزء الرابع ، المجلد الرابع (عصر الإين) ترجمة محمد بدران ، القاهرة ، د . ص ١٢٠ - ١٣٣ .

138 - Caben, op. cit., p. 342, Roy, op. cit., p. 192

139 - Prawer, Crusader Institutions, pp. 95 - 96

140 - "The Communes," p. 174 .

141 - Roy , op. cit., p. 69

142 - Prawer, Crusader Institution, pp. 219 - 21 , Idem, "The Communes," p. 174 .

143 - Prawer, "The Communes," p. 177

144 - Roy, op. cit., p. 70; Prawer, Crusader Institutions, p. 221, Idem, "The Communes," p. 177 .

١٤٥ - يروشليم براير : عالم الصليبيين ، ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

146 - Prawer, "The Communes," p. 186

147 - Prawer, op. cit., p. 188

148 - Archer & Kingsford, op. cit., p. 296

١٤٩ - عادل زكي : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص ١٦٤ .

150 - Mayer, "Latins, Muslims and Greeks in the Latin Kingdom of Jerusalem" in History, vol. 63, No. 208 June 1978

١٥١ - يروشليم براير : عالم الصليبيين ، ص ١٦٠ : p. 220 , Prawer, Crusader Institutions

١٥٢ - سامي سلطان سعد : أسس العلاقات الاقتصادية ، ص ٣٤ .

١٥٣ - يروشليم براير : المرجع السابق ، ص ١٦٠ : p. 220 , Prawer, op. cit.

١٥٤ - هاید : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٦٤ ، ١٦٥ .

155 - Prawer, "Crusader Cities", p. 187 .

١٥٦ - براير : المرجع السابق ، ص ١٦٠ .

١٥٧ - براير : عالم الصليبيين ، ص ١٦٠ .

١٥٨ - نفس ، ص ١٦١ .

١٥٩ - هاید ، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج ١ ، ص ١٧١ .

١٦٠ - براير : المرجع السابق ، ص ١٦١ .

161 - Benevenisti, *The Crusader*, p. 100

162 - Prawer, *Crusader Institutions*, p. 237 .

163 - Prawer, "The Communes," p. 187 .

164 - *Loc. cit.*

165 - Prawer, *op. cit.*, p. 185 .

166 - Rey, *op. cit.*, p. 73

167 - Prawer, *op. cit.*, p. 190 .

١٦٨ - عادل زعزوين : العلاقات الاقتصادية ، ص ١٦١ .

169 - Rey, *op. cit.*, p. 190 .

170 - Byrne, "Genoese Colonies", p. 146; Gies, *J&F.*, *op. cit.*, p. 35

١٧١ - عادل زعزوين : المرجع السابق ، ص ١٦١ .

172 - Byrne, *op. cit.*, pp. 145 - 51 .

173 - La Monte, *Feudal Monarchy*, p. 235

١٧٤ - عادل زعزوين : المرجع السابق ، ص ١٦٣ .

١٧٥ - عادل : تاريخ التجارة ، ج ١ ، ص ١٧٢ .

176 - Prawer, *Crusader Institutions*, p. 229 .

١٧٧ - استخدم لقب الباهل Baillis في فرنسا في عهد الملك لويس التاسع (١٢٢٦ - ١٢٧٠) لتعيين

من المنسوين الملكيين الذين يكلنهم الملك الفرنسي بتنفيذ ما يريد من أعمال .

انظر : (نيرسان ب . كاتسور ، التاريخ لوسيط ، ج ٢ ، ط ٢ ، ص ٤٩٩) .

178 - Prawer, *op. cit.*, p. 233

179 - Rey, *op. cit.*, p. 71; Benevenisti, *op. cit.*, p. 102

180 - Prawer, *op. cit.*, p. 234 .

181 - *Loc. cit.*

١٨٢ - عرفت البندقية " الفتق " وأغراضه من زمن بعيد ، وكان يسمى Fundacum ولهذا وجدت

العديد من الفنادق في الترميمونات البندقية في المستعمرات الصليبية بالشام من أجل استقبال التجار وضيافتهم .

183 - Prawer, *op. cit.*, p. 235 .

184 - Rey, *op. cit.*, p. 71 .

185 - Prawer, *op. cit.*, p. 236

186 - Prawer, *op. cit.*, p. 222; *Idem*, "The Communes", p. 177 .

187 - La Monie, Feudal Monarchy, p. 238 .

سعيد عاشور : حركة الصليبية ، ج ١ ، ص ٣١٢ .

188 - Prawer, " The Communes", p. 178

189 - Prawer, Crusader Institutions, p. 225 .

١٩ - هابيد : تاريخ التجارة ، ج ١ ، ص ١٦٧ : Rey, op. cit., p. 71

191 - Prawer, " Crusader Cities", p. 191

١٩٢ - سامي سلطان سعد : أسس العلاقات الاقتصادية ، ص ٣٥ .

193 - Prawer, " The Communes", p. 179

194 - Prawer, Crusader Institutions, p. 149

١٩٥ - عادل زينون : المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

196 - Rey, op. cit., p. 71; Archer, Kingsford, op. cit., p. 296.

197 - Rey, op. cit., p. 71 .

198 - Rey, op. cit., p. 71;

عادل زينون : المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

199 - William of Tyer, op. cit., Vol. I, p. 355 .

200 - Rey, op., p. 70 .

٢٠١ - هناك حدثة تظهر كهلبة تطهين القانون البنكي في صدد سنة ١١٥٧ م ، عقب وفاة صراطين بنكي ، حيث وصل ابن أخيه من أوروبا للمطالبة بهرائه ، وقام الليكورت بدعوة جميع السكان المتدافعة في صدد للاجتماع في كنيسة سان مارك وبعد مناقشات طويلة استقر الرأي على أنه ينبغي للرجل أن يترك منزله معه وضمته . كما اشتملت القضية أبداً على مصادرة الأراضي الزراعية التي كان المتوفى يمتلكها لصالح القرويين البنكي . انظر : Robert, " Venice and The Crusades" p. 391 .

202 - Holmes, U.T., " Life Among The Europeans in Palestine and Syria in The Twelfth and thirteenth Centuries", in, Setton (ed.), Vol. IV, Wisconsin, 1977, p. 8

203 - Savage, L.H., " Pilgrimages and Pilgrim Shrines in Palestine and Syria after 1095" , in , Setton (ed.), Vol. IV, p. 42

204 - Mayer, The Crusades, p. 163 .

205 - Prawer, op. cit., p. 229; Smith, " The Government in Latin Syria", p. 117 .

206 - Prawer, " The Communes", p. 189; Benevenisti, op. cit., p. 99

207 - Prawer, Crusader Institutions, p. 151

208 - Rey, op. cit., p. 73

٢٠٩ - هاجد : تاريخ التجارة ، ج ١ ، ص ١٧٦ : La Monte, op. cit., p. 269 .

210 - Prætor, "The Communes", p. 186

211 - Smith, The Feudal Nobility, p. 83; Tolstowsky, op. cit. p. 102

212 - Prætor, op. cit., p. 173

٢١٣ - 220 Prætor, Crusades Institutions, p. 220 عادل نخس : المرجع السابق ، ص ١٥٨

214 - Prætor, op. cit., p. 179

215 - Loc. cit.

٢١٦ - هاجد : تاريخ التجارة ، ج ١ ، ص ١٦٦ : سامي سلطان سعد : الأسس الاقتصادية ص ٣٤ .

217 - La Monte, op. cit., p. 238; Prætor, op. cit., p. 181

218 - Russell, J.C., Medieval Regions and their Cities, London, 1972, p. 201

219 - Prætor, "The Communes", p. 181

220 - Loc. cit.

221 - Prætor, op. cit., p. 191

222 - Ibid, p. 172

223 - Prætor, Crusades Institutions, p. 220 Runciman, op. cit., Vol. II, p. 294.

224 - Palmer, Western Europe on The eve of The Crusades", p. 9 .

٢٢٥ - يوشع برادير : عالم الصليبيين ، ص ١٦٢ ، ١٦٣ .

٢٢٦ - نفسه ، ص ١٦٥ : 8 - 237 La Monte, op cit. : حيث يذكر زواج الحاجب الهجري Plebe-

mus الرابع الثراء من زوجة إقطاع القرون سلطنة البرجوانية في طرابلس

٢٢٧ - هاجد : تاريخ التجارة ، ج ١ ، ص ١٦٩ .

228 - Livre des Assises de Jerusalem , Tome , l.p. 425 .

229 - Livre des Assises de Jerusalem , Tome , l.p. 426 .

٢٣٠ - هاجد نفسه : المرجع السابق ، ص ١٦٩ .

٢٣١ - نفسه .

232 - de Viry, J., The History of Jerusalem, p. 57 .

233 - Cahen, "Orient Latin et Commerce du Levant", p. 341 .

٢٣٤ - يوشع برادير : عالم الصليبيين ، ص ١٦١ .

٢٣٥ - نفسه ، ص ١٥٩ .

236 - Cahen, op. cit., p. 341

الفصل الثالث التنظيمات التجارية والمالية

- للترابي الصليبية : إجراءات اللوائح ، الرسوم الجمركية ، محكمة لينا . - طرق التجارة المنظمة رسوم الصيور - الأسواق الصليبية : أسواق هكا ، بيت القدس ، بيروت ، طرابلس ، أنطاكية ، للمعاملات التجارية ، أنواع التجار ، طريق البحر ، الفريز والكنكابل ، ضرائب الأسراري ، إدارة الأسراري ، التبركات ، الخصب ومساعدته ، محكمة السوق - إيرادات الخلية العامة : إيرادات الإقطاعات والاحتكارات الملكية - إيرادات للمؤسسات التجارية (الترابي - الأسواق) الضريبة على التورجوازيين ، ضريبة الرأس ، ضرائب ذات هدف عسكري مباشر - الممتلكات الصليبية والصورة و مقدمة من القنطرة الصليبية ، قنطرة ملكة بيت القدس ، قنطرة الإقطاعات القنطرة لها ، قنطرة كورتية طرابلس ، قنطرة إمارة أنطاكية ، قنطرة إمارة الرها ، الصورة ، الإكتيان ، قنطرة الأموال .

لعبت موانئ البحر المتوسط^(١١) دوراً هاماً ومؤثراً في حركة التجارة العالمية فترا الحروب الصليبية ، حيث امتلكت المستعمرات الصليبية ببلاد الشام العديد من الموانئ التجارية الهامة ، والتي اعتبرت بمثابة رؤوس جسر للاتصال بالظهير الأوربي على الضفة المقابلة للبحر المتوسط . فقد سيطر الصليبيون - ولفترات متفاوتة - على موانئ : هكا ، صور ، طرابلس ، بيروت ، وكذلك على بعض الموانئ ذات الأهمية الثانية تجارياً كالثلاثية والسويدية ، وناقيا ، وعسقلان ، وقيسارية .

على أن ميناء هكا كان هو الميناء الرئيسي للصليبيين لمدة^(١٢) أسباب ، أهمها شكل خط الساحل الذي كان مستقيماً ، وغير عميق ، كما كان الميناء يتنوع بحماية طبيعية من جهات الشمال والشرق والجنوب ، ويتضمن مضيقاً من الموانئ (روس) مضيقاً في جميع الأحوال^(١٣) . بالإضافة إلى كون ميناء هكا يقع في نهاية طريق التجارة البري المار من آسيا الوسطى إلى سواحل المتوسط عبر بلاد الشام .

ولعب ميناء عكا دوراً مؤثراً في حشد القوى البحرية الإيطالية والصليبية التي اتخذت قاعدة انطلاق لغزو بالي موانئ بلاد الشام . ففي شتاء ١١١٠م رحل الأسطول الصليبي من عكا أخذاً طريقه لغزو صيدا . كما تجمع جميع الأسطول البندقي في ميناء عكا في نهاية ١١٢٣م وأبحر في شتاء العام التالي لغزو مدينة صور .

كما جمعت القوى البحرية للحملة الصليبية الثانية في عكا ١١٤٨م ، وكذلك اشتبك الأسطول الصليبي أمام شواطئ عكا ١١٦٩م مع الأسطول المصري . وفي العام ١١٨٢م تجمع الأسطول للصليبي في ميناء عكا وصور حيث توجه لمساعدة بيروت التي هاجمها صلاح الدين الأيوبي في نفس العام .

وبعد فتح صلاح الدين الأيوبي بيت المقدس ٥٨٣ هـ / ١١٨٧م ، أصبحت مدينة عكا العاصمة السياسية والتجارية للمملكة الصليبية محطة رئيسية للحجاج المسيحيين (٤) ، وهكذا استمرت معظم الرحلات التجارية للسفن الإيطالية تتجه إلى ميناء عكا ، والذي فاقته أهميته التجارية موانئ صور وصيدا وطرابلس التي فتحت بأهمية إقليمية (٥) .

كان ميناء مدينة صور يلي ميناء عكا في الأهمية التجارية ، حيث تميز بقسم داخلي ترسو فيه السفن المحلية الصغيرة ، وميناء خارجي للسفن التجارية الكبرى ، وبين الميناءين يوجد برجان من الحجارة القوية بينهما سلسلة ضخمة من الحديد تمنع دخول السفن التي لا يسمح بدخولها (٦) .

كذلك حظى ميناء طرابلس بأهمية تجارية أقل . بينما كانت بيروت مدينة كبيرة وتلك ميناء جيداً ، حيث تمثل هلال بنا طرفاء كورجين كبيرين ، وامتلئت بينهما سلسلة كبيرة لغلق الميناء أمام السفن الغريبة (٧) .

نظراً لقرب مدينة يافا من بيت المقدس . فقد شهد مينائها وصول العديد من السفن التي تحمل الحجاج والتجار أيضاً ، حيث كان الجميع يأخذون طريقهم نحو بيت المقدس وتابلس والرملة وغزة (٨) ، كما أن ميناء المدينة اتسع في العام ١١١٠م لستين سفينة هي عدد سفن الأسطول العسكري الذي وصل بقيادة سيجرارد Sigurd الترويجي مع الآلاف من المحاربين الإنجليز والترويجيين للمساعدة في غزو بيروت وصور (٩) .

والحقيقة أن الحياة الاقتصادية في موانئ المستعمرات الصليبية قد تركزت في منطقتين ، منطقة السوق ، ومنطقة الميناء .

كان رهاينة السفن التجارية القادمة من المدن الإيطالية في رحلة بحرية تستغرق ثلاثة أسابيع يستعينون بخراط البحر ، وبالتعليمات البحرية المكتوبة في الوصول إلى مشارف الميناء ، حيث يرسل حراس القلعة إشارات إلى رؤسائهم وتقرع أجراس الكنائس (١٠٠) ، وعند وصول السفن التجارية عادة ما كان يتم ربطها بالمحال في مراكز الميناء ، ثم تأخذ القوارب الخفيفة في نقل البضائع إلى الأرصفة (١١) بمساعدة الخماليين الذين كانوا في الغالب من السكان المولدين الذين عرفوا باسم بولان الميناء Poulain of The Port (١٢)

كانت الإجراءات المتبعة في الموانئ الصليبية تجاه السفن الإيطالية تتم عبر أربع مراحل ، المرحلة الأولى هي إنزال البضائع على رصيف الميناء ، والمرحلة الثانية هي تسجيل هذه البضائع في سجلات خاصة ، ثم وضعها في المخازن ، وأخيراً مرحلة البيع في الأسواق (١٣) .

وفرضت السلطات الصليبية على التجار الإيطاليين عدة أنواع من الضرائب هي ضريبة الرسو ، وضريبة الميناء ، وضريبة السوق ، وضريبة الإقلاع .

والحقيقة أنه لم يكن هناك شيء أكثر تعقيداً وإبهاماً من الرسوم الجمركية في الموانئ الصليبية وفي موانئ العصور الوسطى بشكل عام (١٤) . حيث اختلفت نسبة الرسوم حسب نوع السلعة التجارية ونسبة لتاجر ، كما كانت نسبة الرسوم الجمركية تختلف من ميناء صليبي إلى ميناء آخر ، بل إن السلعة الواحدة كانت تحظى برسوم جمركية مختلفة من ميناء لآخر .

وبشكل عام يمكننا أن نستنتج أنه على الرغم من عدم تنظيم الرسوم الجمركية بدقة فإن ما قام التجار الإيطاليون بدفعه في الموانئ الصليبية لهم أقل بالضرورة مما دفعه التجار الصليبيون . وأول الرسوم الجمركية التي كان يجب دفعها في الميناء الصليبي ضريبة الرسو Anchorage وهي ضريبة فرضت على السفن مقابل رسوها في الميناء بحيث تدفع كل سفينة ماركاً فضياً واحداً (١٥) .

كما كانت هناك ضريبة إضافية تسمى التيركيابيا Terciana وفرضت على المسافرين من تجار وصجاج وفرسان وعلى بحارة السفن أيضاً . وتبلغ قيمة هذه الضريبة ثلث نفقات الرحلة (١٦) . وعرفت هذه الضريبة في أنطاكية باسم Tertienaria (١٧) .

وأدت ضريبة التيركيابيا Terciana إلى قيام منازعات عديدة بين السلطات الصليبية والقروميونات الإيطالية ، ورغم أن معاهدة Pactum Warmundi الموقعة سنة ١١٢٣م قد

فرضت على البنادقة ضرورة دفع هذه الضريبة عند وصولهم أو رحيلهم عن البلاد ، فقد تم تعويضهم بمنحة سنوية تبلغ ٣٠ بيزانت من عائدات أسواق صور وعكا ، وعلاوة على ذلك طالب البنادقة سنة ١٢٤٤م بدفع هذه الضريبة فقط عند عودتهم إلى بلادهم (١٨).

وعالمياً ماكانت هذه الضريبة من بين الإعفاءات الخاصة بالقومسيونات . حيث نجد أن برهيموند الثالث (١١٦٣ - ١٢٠١) قام بتخفيض قيمتها إلى النصف لصالح البيازنة في العام ١٢٠٠م (١٩) . كذلك تم إعفاء الجنوة في طرابلس نهائياً من ضريبة التبركباريا .

كذلك دفعت السفن التجارية الإيطالية وغيرها ضريبة تعرف باسم Carates ومقدارها $\frac{1}{100}$ من حمولة السفينة من البضائع (٢٠) ، وكانت بمثابة رسوم سلامة وصول السفينة والسلع والبضائع التي تحملها .

كان الحجاج يدفعون رسوماً جمركية على أمتعتهم حتى سنة ١١٣٠م عندما أصدر الملك بلدوين الثاني قراراً بإعفاءهم منها ، شرطة ألا تتعدى القيمة المادية لهذه الأمتعة ٤٠ بيزانت ، أما إذا زادت عن ذلك فإتته على الحجاج إقناع موافق الجمرك بأنهم أمتعتهم الشخصية وأنهم لن يقرصوا ببيعها في الأسواق (٢١) .

اختلفت ضريبة الميناء التي دفعتها السفن الإيطالية في موانئ الشام لفترة الحروب الصليبية ، ففي حين بلغت ١٠٪ في سنة ١٢٣٦م انخفضت إلى ٨٪ سنة ١٢٤١م ، لتستقر في منتصف القرن الثالث عشر عند $\frac{5}{100}$ (٢٢) .

وكما كان الحال في الموانئ المصرية والبيزنطية ، فإن البضائع التي تصل إلى أرض الميناء يتم فحصها بواسطة موظفي الجمارك . ويتم تسجيلها من أجل فرض الضرائب عليها ، حيث وجدت طريقتان لفرض الضرائب على البضائع والسلع التجارية ، إحداها تقدير الضريبة حسب قيمتها ، الأخرى حسب كمية وحجم السلع . وحين يتم فرض الضريبة حسب القيمة ad Valorem كان يجري تخمين قيمة السلع والبضائع ، ثم تحديد الضريبة المفروضة عليها والتي بلغت في منتصف القرن الثالث عشر حوالي $\frac{11}{100}$ (٢٣) ، وهو رقم يعتبر أقل من ضريبة الخمس التي بلغت ٢٠٪ (٢٤) ، وأعلى من ضريبة الكوميركيون Kommerkion البيزنطية التي بلغت ١٠٪ (٢٥) .

كما فرضت الضرائب على بعض السلع كالخبوب والزيت والحمور حسب كميتها وحجمها وليس حسب قيمتها المادية (٢٦).

وفي بعض الأحيان كانت السلع التجارية تباع على وصيف المينا تحت إشراف موظفي الجمر ، حيث كان يتم تحصيل الضريبة عليها بعد عملية البيع ، وفي حالة مرور هذه السلع عبر المينا ، في طريقها للبيع في الأسواق ، يتم الانتظار إلى ما بعد انتهاء عملية البيع (٢٧) ، حيث يتم تحصيل رسوم المينا وضريبة المبيعات في نفس الوقت .

والحقيقة أنه من الصعوبة بمكان أن نحدد نسبة الرسوم الجمركية التي كان يدفعها التجار الإيطاليون عملياً في الموانئ الصليبية (٢٨) إذ أن المصادر المعاصرة لا تشير إلى ذلك بشكل ثابت ، ففي حين ذكر البعض أنه تم استثناء التجار الإيطاليين من كافة أنواع الضرائب والرسوم الجمركية (٢٩) ، يذكر ولهم الصوري استثناء ألتجار البنادقة من دفع كافة الرسوم المطلوبة دون أن يذكر نسبة الاستثناء بشكل محدد (٣٠).

وعلى سبيل المثال كان التجار الإيطاليون يدفعون ضرائب غير ثابتة على السلع التي يتم بيعها على وصيف المينا ، حيث دفع الجنية ٤٪ ودفع البيازنة ٢٪ عن كل مائة بهزات من ثمن مبيعاتهم ، كما دفع التجار الإيطاليون ضريبة عن المزداد الذي كان يقام في الجمر لبيع سلعهم . وكذلك ضريبة السمرة داخل الجمر ، وأخرى للمترجمين الذين تأكلوا ١٪ عن كل صفقة يساهمون في إتمامها (٣١).

وبشكل عام استفادت القومبيونات التجارية الإيطالية من خلال الامتيازات والإعفاءات التي منحهم إياها الحكام الصليبيون . فعلى سبيل المثال دفع البنادقة رسوماً جمركية بسيطة في القرن الثالث عشر في أنطاكية تراوحت ما بين ٤٪ و ٥٪ على بعض السلع مثل الأقمشة الحريرية والكتانية ، ودفعوا ٧٪ (انقلضت فيما بعد إلى ٥٪ أيضاً سنة ١١٥٣م) على السلع الأخرى ، كما أعفى البيازنة في سنة ١١٥٤م من نصف الرسوم الجمركية ، وتمتعوا بإعفاء تام في أنطاكية سنة ١١٨٧م (٣٢) . وكذلك تم تخفيض الضرائب المفروضة عليهم إلى النصف في بافا ، كما تمتع الجنية بإعفاء تام من الرسوم الجمركية والضرائب في طرابلس وجبله ، وصور ، وأنطاكية (٣٣) . بالإضافة إلى الإعفاء التام - أو شبه التام - لتجار الهندية في موانئ صور ، عكا .

كما قام الأمير فيليب مونتفرات بإعفاء التجار الجنوية من دفع أية رسوم على السلع والبضائع التي جلبوها إلى ميناء صور ، وذلك في حالة ما إذا تحطمت إحدى سفنهم أو تعرضت لأعمال القرصنة البحرية (٣٤).

ونظراً للامتيازات التجارية التي تمتع بها تجار البندقية وجنوا وبيزا في الموانئ الصليبية ، فقد كان التجار الإيطاليون من أبناء توسكانيا غالباً ما يعلتقون أنهم من إحدى المدن السابقة ، بما دعاهم إلى إبراز الشهادات الزائفة بقيمة البضائع ، وإلى محاولات التهريب ومحاولة رشوة موظفي الميناء كخطوة أخيرة للتهرب من الرسوم الجمركية (٣٥).

ورغم إعفاء التجار البنادقة من الرسوم الجمركية أحياناً ، فقد تم فرض الرسوم على البضائع التي يقومون بتصديرها من عكا إلى دمشق أو أية مدينة إسلامية أخرى ، ونفس الرسوم جرى تطبيقها على التجار البهازية ، وفي سنة ١١٩٣م تم فرض ضريبة على الواردات التي يستوردوها التجار الإيطاليون عبر المدن الإسلامية البحرية ، وذلك عند بيعها في صصور (٣٦). كما كانت ضريبة الواردات تحصل على السلع التجارية التي تباع في المدن الصليبية ، أما إذا لم يتم بيعها فلا يدفع التجار هذه الضريبة ، بل يمكنهم إعادة تصديرها بدون دفع رسوم على الصادرات (٣٧).

وعلى الرغم من هذا - وفي القرن الثالث عشر - فرض سولطان الملك الصليبي رسوماً جمركية على البضائع القادمة في سفن التجار البنادقة إلى الموانئ الصليبية والتي لم يتم بيعها في الأسواق الصليبية ، وذلك عند إعادة تصديرها إلى ميناء آخر (٣٨).

وتعد هذه إحدى محاولات الملوك الصليبيين لتقليص حجم الامتيازات والإعفاءات الممنوحة لتجار المدن الإيطالية .

ويكمن القول أنه بينما دفع التجار الإيطاليون ضريبة لا تزيد عن ٢٥٪ بالنسبة للسلع التي تم جلبها للاستهلاك المحلي ، فقد دفعوا ضريبة تتراوح ما بين ٤,١٦٪ إلى ١١,٢٪ على السلع التي يتم إعادة تصديرها (٣٩). الأمر الذي يجعلنا نعتقد أنه لم تكن هناك سياسة ضريبية ثابتة في المستعمرات الصليبية .

ويمكن اعتبار الميناء الصليبي بمثابة رأس الجسر الذي عبر منه التجار الإيطاليون إلى المستعمرات الصليبية ، فمنه تنطلق السلع والبضائع إلى الأسواق . وعلى الرغم من اعتبار الميناء احتكاريًا ملكيًا حسب أوامر الملك بلنوين الثالث Baldwin III (١١٤٤-١١٦٢م) في

النصف الثاني من القرن الثاني عشر ، فإن القوميون تركزت بشكل دائم في منطقة المينا ، وكان موظفوها موجودين على الدوام ليؤكدوا تفوق قوميوناتهم وتمتعها بامتيازات خاصة ، كما وجها الهضائع المستوردة ، عبر تجارة الترانزيت إلى سوق القوميون (٤٠) .

كانت محكمة المينا ، Cour de la Port مستولة عن استمرارية العمل في المينا ، وعن صيانتها ، كما كانت مستولة عن جمع الإيرادات ، ودفع الإيجارات حيث يدخل الإشراف على مكتب الجمارك ضمن اختصاصاتها الفعلية (٤١) . وكان لدى محكمة المينا ، الموازين والمكاييل والمقاييس الخاصة بها ، والتي تستعمل لتقدير الرسوم الجمركية (٤٢) ، بالإضافة إلى تعاملها مع المسائل البحرية وفقاً للقوانين البحرية المتبعة (٤٣) .

وفي القرن الثالث عشر أشرق ال Baillis أو ال Custodes على المينا ، مساعدة مجموعة كبيرة من الكتبة Scribas (٤٤) .

ورغم أنه من المعروف أن محكمة المينا - تعد من إجهازات الملك عموري الأول (١١٦٣ - ١١٧٤م) (٤٥) فإن أحد الباحثين يذكر أنها وجدت قبل هذا التاريخ (٤٦) . وبأن فترة الملكين بلدين الأول والثاني (١١٠ - ١١٣١م) .

ويستند باترسون Patterson على منحة بلدين الأول (١١٠٠-١١١٨) للجنوية سنة ١١٠٤م التي وهبهم فيها بثلاث إيرادات ميناء عكا ليستغل على وجود محكمة المينا في تلك الفترة .

ومع التسليم بوجود بعض الركالات والمكاتب لجمع الضرائب والرسوم الجمركية في الأهمول المهمة من عمر المملكة اللاتينية في بيت المقدس ، إلا أنه من المؤكد أنها لم تكن تمثل محكمة للمينا ، وإنما يمكن اعتبارها بمثابة الإرهاص الأولى لإيجاد محكمة المينا فيما بعد . ولهذا يمكننا أن نتفق مع Patterson في حجته الثانية (٤٦) بإنشاء وجود محكمة المينا في عهد الملك بلدين الثاني (١١١٨-١١٣١م) حيث يتركز في تحليله للمنحة الأصلية التي وصعها دوج البنديقية في كنيسة سان مارك سنة ١١٦٤م ، والتي تذكر أن قوميون البنادقة سوف يتسلم ٣٠٠ بيزانت سنوياً من محكمة التفتق التابعة للملك بلدين الثاني . إلا أن الوثيقة تذكر أنه خلال الفترة بين ١١٢١م إلى ١١٢٥م تسلم البنادقة هذا المبلغ من محكمة المينا في عكا ، وذلك قبل أن يوقف الملك فولك الإنجليزي (١١٣١-١١٤٤م) صرقه لهم .

على أية حال كسب التجار الإيطاليون الكثير من تميز وضعهم داخل نسيج المستعمرات الصليبية في الشرق العربي ، فبالإضافة إلى خبراتهم التجارية والبحرية التي تمتعوا بها قبل الفترة الصليبية ، فإن وجودهم في موانئ الشام - التي كانت تعد إحدى المحطات التجارية الأخيرة لطرق التجارة الكبرى من الشرق إلى الغرب - قد زاد من استفادتهم التجارية ، وزاد هذا بشكل عام من الانتعاش الاقتصادي الذي حظيت به الموانئ الصليبية ، وخاصة لوقوعها في أقاليم تقع ضمن شبكة المواصلات البرية التي تربط الشرق الأقصى بالشرق العربي ، ويغصر .

وقبل التحدث عن طرق التجارة الداخلية (البرية) بين المدن الإسلامية والموانئ الصليبية نذكر بأن البضائع والسلع الشرقية كانت تأتي من لصين والهند بحرًا إلى شمال الخليج العربي ، ثم تنقل هذه السلع برًا إلى البصرة ومنها إلى بغداد ، ثم دمشق ، ومنها إلى موانئ الشام ، كما كانت السلع الشرقية أيضًا تأتي في السفن عبر المحيط الهندي إلى البحر الأحمر ، ثم إلى سينا ، حيث تنقلها القوافل التجارية إلى دمشق وموانئ الشام (٤٧) .

وهكذا ، فعلى الرغم من عدم مرور الطرق التجارية البرية الرئيسية بين الشرق والغرب في أراض تابعة لتنفوذ المستعمرات الصليبية ، فإن قرب موانئها على البحر المتوسط من دمشق - مستودع منتجات الشرق الأقصى - وعدم تأثر القوافل التجارية بالأحداث السياسية والعسكرية ، كل هذا جعل من موانئ الصليبيين مراكز اقتصادية هامة .

امتد من مصر إلى الشام - عبر أراضي المستعمرات الصليبية - طريق قهاري يبدأ من القاهرة ، بلبيس ، العريش ، رفح ، غزة ، الرملة ، اللجون ، طبرية إلى دمشق (٤٨) . ونظرًا لاضطرار القوافل التجارية للصمود أمام قلعتي الكرك والشوبك اللتين بناهما الصليبيون للتحكم في طريق القوافل دمشق - القاهرة وبالعكس ، يمكننا أن نفهم محاولات صلاح الدين الأيوبي للمعركة لفتح قلعة الكرك ذات الموقع الاستراتيجي والاقتصادي الهام (٤٩) ، وخاصة بعد تعرض أميرها أرنات Rensud de Chanillon للقوافل التجارية الإسلامية .

والحقيقة أنه على الرغم من العرف الذي جرى عليه الأمر بخصوص عدم التعرض للقوافل التجارية التي تستعمل طريق دمشق - القاهرة ، فكثيراً ماهاجم الملوك الصليبيون القوافل الإسلامية ، من ذلك مهاجمة الملك بلندوين الأول لإحباطها في وادي مرس جنوب البحر الميت ١١٢٧ هـ / ١١٢٧ م ونهجه لما تحصله من سلع وبضائع وأموال (٥٠) ، الأمر الذي تكرر كثيراً ،

مثل استيلاء الصليبيين على قافلة تجارية مصرية كبرى كانت في طريقها للتجارة مع الشام (٥٨٨ هـ / ١١٩٢ م) واستيلائهم على العديد من الأموال والأقشمة والبضائع ، وثلاثمائة جمل ، وخمسمائة حصان (٥١). ولعل استيلاء الصليبيين على كل هذه الغنائم يجعلنا نذكر أهمية هذا الطريق التجاري الهام بين أسواق مصر والشام .

على أن حكاهم بيت المقدس الأوائل ، أدركوا أن دولتهم الجديدة تقع عبر الطرق التجارية القديمة ، الأمر الذي دفع جودفرى للمساح للقوافل العربية بالمرور في المناطق الصليبية ، وعند معاهدات تجارية مع شيوخ الأردن تسمح بتدفق التجار المسلمين براً إلى يافا وبيت المقدس (٥٢).

وعندما كانت تصل سلج وبضائع الشرق الأقصى إلى دمشق ، تقوم القوافل التجارية بحملها عبر الطرق البرية المفضية إلى موافى - الشام ، فعلى سبيل المثال يصف ابن جبير (٥٣) طريقين للوصول من دمشق إلى عكا أولهما هو طريق دمشق - باناس - تبين - عكا ويقول إنه طريق وعبر لما كانت تعتمد القوافل فيه على البغال ، أما الطريق الآخر ليهذا من دمشق عبر أريد - الفور - طبرية - عكا ، ويذكر أن هذا الطريق كان منبسطة شير وعبر ، ولما اعتدلت فيه القوافل على الجمال .

ولستخضمت القوافل التجارية التي تخرج من شرق دمشق طريق الجولان إلى سهل الجليل ، إلى عكا عبر الطريق الساحلي (٥٤) ، حيث جلبت العديد من البضائع والسلع الشرقية لبيعها في أسواق عكا ، أو لتصديرها عبر ميناء المدينة إلى الموافى - الأودية .

ونظراً لأن باناس كانت بمثابة نقطة الحدود بين الأراضي الإسلامية والممتلكات الصليبية (٥٥) ، فكانت تقع أيضاً بين الطريق التجاري الواصل ما بين دمشق وصور ، حيث كانت تخرج القوافل من دمشق عبر بيت جن إلى باناس إلى تروز وحصن هولن وتبين إلى مدينة صور (٥٦).

كذلك كان هناك طرق برية استخدمتها القوافل التجارية ما بين دمشق ومدينة أنطاكية ، حيث ميناء السويدية ، وكذلك ما بين دمشق وميناء طرابلس (٥٧) ، حيث أسهمت هذه الموانئ مع الموافى - الكبرى لادن عكا وصور في إمتاع حركة التجارة بين الشرق والغرب .

كما أن وقوع مدينة الرها على مفترق الطرق بين وأنطاكية من ناحية ، والعراق وإيران من ناحية أخرى جعلها محطة كبرى للقوافل التجارية التي كانت تصل إلى مدينة الرقة عبر

سميساط والرها وحران (٥٨)، ومن الرقة لامتد الطريق التجارى عبر مجرى القرات إلى الغرب من بئس ، ثم بحرف ليصل إلى حلب فى أربع مراحل ، وعند حلب يتفرع هذا الطريق التجارى إلى فرعين رئيسيين يصلان إلى البحر المتوسط عند مدن أنطاكية واللاذقية (٥٩).

كما كانت هناك قوافل تجارية تجوب الطريق البحرى ما بين مدن أرمينيا الصغرى والموانئ الصليبية الساحلية على البحر المتوسط ، حيث كانت تأتى بالبيضائع الشرقية من أباس Ayas عاصمة أرمينيا عبر الطريق الساحلى إلى مدن صور وعكا سنة ١٢٧٤م (٦٠)، ونشط هذا الطريق بصفة خاصة بعد الفزو المغولى للعراق (٦١).

وإذا ما ذكرنا الطريق التجارى القديم الذى تطرقه القوافل الآتية من اليمن بحذاء ساحل البحر الأحمر شمالاً إلى مكة ، فالبحراء ، إلى غزة ، وصبر ساحل المتوسط إلى موانئ الشام (٦٢) - بالإضافة إلى الطرق التجارية السابقة - لتبين لنا أن المستعمرات الصليبية فى بلاد الشام قد تمتعت بأهمية تجارية بالغة .

وعلى الرغم من أن عددًا غير قليل من التجار الأوروبيين عملوا فى نقل البضائع على طول الطريق التجارى الأسبوى ، وعلى امتداد طرق القوافل التجارية بين دمشق ، وبعض المدن الإسلامية الداخلية إلى الموانئ الصليبية شرق المتوسط ، فإن التجار المسلمين احتكروا - وبشكل شبه تام - تجارة القوافل من وإلى المدن الصليبية ، اعتماداً على خبراتهم السابقة بأساليب التجارة وجغرافية الطرق التجارية ، ووسائل النقل المتاحة ، كما كان التجار المسلمون يصطحبون للقوافل التجارية الخاصة بهم من دمشق إلى الموانئ الصليبية ، وفى حال عدم قدرة التجار على الحضور بأنفسهم ، كانوا يرسلون وكلائهم لمصاحبة القوافل (٦٣) وكان الأخيرون يعيشون فى الموانئ الصليبية .

كان التجار المسلمون يصلون إلى الموانئ الصليبية عن طريق القوافل التجارية البرية ، بالإضافة إلى وصولهم عن طريق البحر ، حيث سمح لهم بالتنقل بحرية فى المستعمرات الصليبية ، كما كان التجار الإيطاليون يشترون بضائعهم مباشرة من التجار المسلمين الذين لم يكبروا شواماً فقط ، بل كان بينهم بعض التجار اليمينيين والمغاربة (٦٤).

وعندما استقر الصليبيون فى الشرق العربى ، وبدأوا فى استعمال شبكة الطرق البرية ، كان لابد لهم من الارتباط بالطرق التجارية القديمة ، فلم يضيفوا شيئاً بل قاموا بتقسيم الطرق الموجودة بالفعل إلى طرق ملكية *Viae Regales* وهى الطرق الرومانية القديمة ، وطرق عامة *Viae Vicinales* ، وهى الطرق الثانوية ما بين القرى (٦٥).

وهكذا استمرت الطرق البرية في أداء مهامها القديمة - الجديدة في خدمة القوافل التجارية إبان الفترة الصليبية ، ويمكننا ذكر بعض شبكات الطرق الداخلية كالطريق من غزة إلى الجليل ، فالصافية ، فالكرك ، أو من غزة إلى حنين ، وتبتين ، وحطين ، وصفد ، أو حتى من غزة إلى دمشق عبر اللد ، وجنين ، وزرعين ، وعين جالوت ، وبيسان ، وأريد (٦٦).

كذلك الطريق الذي يربط مابين الرملة وبيت المقدس مروراً ببيسان ونابلس بالإضافة إلى طرق حلب - أبطاكية - اللاذقية ، وصور - القدس ، وطبرية - عكا (٦٧).

كذلك الطريق التجاري الذي يمتد من طرابلس عبر بانهاوس والمليقة والرسافي إلى اللاذقية (٦٨).

وبالإضافة إلى شبكة الطرق السابقة ، فقد تحدث الحجاج الصليبيون عن الطرق التي ربطت مدينة القدس بميناء عكا عبر نابلس والناصرة والجليل وكفر كنا ، (الطريق العلوي) أو عبر اللد وقيسارية (الطريق الساحلي) (٦٩). بالإضافة إلى الطريق النهري الذي اعتمد عليه الحجاج والتجار مابين بيت المقدس وميناء هالفا (٧٠).

ويمكن القول إنه نتيجة مرور هؤلاء الحجاج عبر هذه الطرق البرية ، فقد احتفظت لنفسها بنسبة الأمان اللازمة لممر القوافل لتجارة بسلام مابين المدن الداخلية (القدس - الناصرة - الجليل) إلى موانئ عكا وهالفا .

واستخدم الصليبيون الطرق البرية السابقة - وغيرها - كطرق عسكرية لخدمة أهدافهم الحربية ، حيث قامت فرق الفرسان النارية ، والاستتارية بإقامة القلاع والأبراج على طول الطرق المؤدية من وإلى بيت المقدس ومدن الشام الأخرى (٧١).

كانت الطرق البرية تبدأ وتنتهي ببوابات المدن ، الأمر الذي جعلها تتحكم في الطرق التجارية الهامة ، مما يدفعنا إلى القول - بشيء من التجاوز - بأن أبواب المدن قد قامت بدور محائل لدور الموانئ الصليبية في حركة التجارة بالمستعمرات الصليبية . ويمكن تفسير ذلك بسبب وجود مبانئ الجسارك بالقرب من البوابات ، وأمام القلاع ، ومداخل الأودية ، حيث كانت هذه الجسارك عبارة عن خانات Khans (٧٢).

كان موظفو جسارك البوابات يعملون بنفس طريقة موظفي جسارك الميناء ، حيث يقومون بفحص السلع والبضائع التجارية ، وتعيين الرسوم الجمركية الواجبة أما إذا لم يحمل المسافر

معه سلعة تجارية ، كانوا يطلبون منه أن يقسم أن ما يحمله من أجل استعماله الشخصي ، وبعد ذلك يتم إحقاقه من الرسوم (٧٣) .

وكما هو الحال في جمارك الموانئ ، كانت الرسوم الجمركية لبوابات المدن تتم حسب قيمة البضائع ad valorem وحسب حجمها .

كان مكتب جمارك مدينة بيت المقدس يوجد في القلعة (٧٤) (قلعة دارد) بالإضافة إلى وجود عدة مكاتب للجمارك بالقرب من كل البوابات الرئيسية ، بينما وجدت مكاتب الجمارك لمدينة طرابلس بالقرب من بوابات المدينة (٧٥) حيث منح بوهيموند الرابع Bohemond IV (١١٨٧ - ١٢٢٣) فرسان الاستارية حق إدارة جمرك إحدى بوابات طرابلس .

كما وجدت مكاتب الجمارك أيضاً عند بوابات القلاع والحصون ، من ذلك جمارك قلاع الكرك والشوبك (٧٦) ، كما يذكر أحد الحجاج الصليبيين (٧٧) وجود أحد الجمارك بالقرب من القنطرة المؤدية إلى نهر الأردن في طريق التجارة المؤدى إلى دمشق ثم إلى أرض الجزيرة بالعراق.

والحقبة أنه لا توجد لدينا إلا بعض الإشارات حول الرسوم الجمركية المفروضة على السلع والبضائع ، لكنها تكفي للقول إن مكتب الجمرك بالبوابة كان يقرر وجوب دفع كاروبل واحد Caroubile (٧٨) عن أية سلعة يتم تصديرها براً من المدن الصليبية إلى المدن الإسلامية الباطنية (٧٩) .

وفي المقابل فقد تقرر على التجار الذين يحصلون سلعة وبضائع لتصديرها - هبر بوابات المدن الصليبية - وجوب دفع رسم جمركي (٨٠) يبلغ قيراطاً واحداً (٨١) .

ونظرة فاحصة للبيانات السابقة - والتي تم استخلاصها من المصادر العربية واللاتينية - يمكننا ملاحظة التشابه الكبير في قيمة الرسوم الجمركية عند بوابات المدن ، مع اختلاف نوعية الصلوات ، الأمر الذي يشير لدينا إشكالية استعمال الصليبيين للنفقة الإسلامية ، أو لتقود ذات أصل إسلامي تماثل الصلة الإسلامية المتعدولة في قيمتها .

وحاول المحكام للصليبيون - بشكل شبه دائم - تقليص الإعفاءات التجارية التي حظي بها تجار البندقية - جنوا - بيزا ، ونجلى ذلك في فرض الرسوم الجمركية على السلع والبضائع التي قامت السفن الإيطالية بجلبها إلى الموانئ الصليبية وكذلك في فرض الرسوم الجمركية

على السلع والبضائع التي يعرضها التجار الإيطاليون من المدن الإسلامية الناطقة عبر طرق القوافل البرية ، الأمر الذي يبرهن على ذكاء الحكام الصليبيين الذين استفادوا هذه الرسوم من زيادة الموارد المالية للمستعمرات الصليبية . وفي كسر نسبة الربح الكبير الذي قد يحققه التجار الإيطاليون في حالة نجاحهم في التعامل التجاري المباشر مع التجار المسلمين والأسواق الإسلامية الداخلية .

بالنسبة للتجار البنادقة فقد اضطر مارسيليو زورزي Massiglio Zorzi لتصل البندقية في مدينة عكا في العام ١٢٤٤م إلى الشكوى بسبب الرسوم الجمركية التي فرضت على التجار البنادقة رغم سابق الإعفاء منها ، حيث ذكر أنه على التاجر البندقي إذا ما أراد أن يأخذ معه سلعة وبضائع من عكا للمتاجرة بها في دمشق أو أية مدينة إسلامية عبر بوابة عكا ، أن يدفع قيراطاً واحداً من كل بيزانته ، بينما إذا اشترى التاجر البندقي سلعةً متاجرة من دمشق على سهيل المثال ، وأراد جلبها إلى مدينة عكا عبر الطريق البري ، كان يجب عليه دفع رسوم جمركية تبلغ $\frac{9}{100}$ لشي جمرك بوابة المدينة (٨٢).

أما إذا جلب التجار البنادقة معهم سلعةً وبضائع من أسواق صور أو أية مدينة صليبية أخرى وحصلوها إلى عكا عبر القوافل البرية ، فكان يجب عليهم دفع رسوم جمركية تبلغ $\frac{9}{100}$ من قيمة السلع المتجارية (٨٣).

وعلى الرغم من سابق تمتع التجار الجنترية - أيضاً - بالعديد من الإعفاءات الجمركية ، فقد توجب عليهم في العام ١٢٦٤م دفع $\frac{2}{100}$ من قيمة الصادرات الواردات التي كانت تصدر بوابات مدينة صور عن طريق القوافل البرية (٨٤).

قبل الحديث عن الأسواق الصليبية ، لابد لنا من الالتفات إلى الدور الذي لعبته الفنادق والمخانات في الحركة التجارية في المستعمرات الصليبية ، حيث مثل " الفتق " Punda الضلع الثاني لثلاث الميناء (بوابات المدينة) الفتاق ، الأسواق . وعندما يصل التجار إلى المدينة الصليبية ، وبعد الانتهاء من دفع الرسوم الجمركية المقررة ، كانوا يتوجهون إلى الفنادق ، حيث يقومون بتخزين سلعهم في الأدوار السفلى ، ثم يصعدون إلى غرف إقامتهم في الأدوار العليا .

كانت أسواق المعصور الوسطى ذات وظيفة اقتصادية - اجتماعية ، وبالإضافة إلى الأمور المتعلقة بالبيع والشراء ، كانت الأسواق مراكز لتبادل الأفكار والشائعات ، واستعراض أمور السياسة والحرب ، وبالقى الأمور الحياتية .

وانتمت الأسواق القروسطية إلى نوعين ، الأسواق المحلية وهدنفا توفير الحاجات اليومية والإمدادات الضرورية لمعيشة السكان ، وأبرز مظاهرها البيع بالتجزئة ، وكانت تعقد مرة واحدة أسبوعياً ، وأسواق موسمية تتناز بضخامة المعرض فيها من السلع والبضائع ، وأبرز مظاهرها البيع بالجملة ، وكانت تعقد مرة أو مرتين في العام ^(٨٦) وكان من الصعب انعقادها أكثر من ذلك متوياً بسبب الاستعدادات المكثفة لها ، وسبب تعود التجار والمساكن على موعدها .

اهتم المسلمون بإقامة الأسواق في مدن الشام ، منذ قيام الدولة الأموية ، فكان لكل مدينة أسواقها الخاصة بها ، واشتهرت مدن مثل دمشق وحلب بأسواقها الكبرى التي تحوى بداخلها مختلف منتجات المدن الإسلامية بالإضافة إلى منتجات جنوب شرق آسيا كالتوابل ، بالإضافة إلى مايقوم التجار الأوروبيون بجلبه من المدن الأوروبية .

وعالماً ماكان موقع السوق في منتصف المدينة الإسلامية ، ويحظى باتساع كبير مع سهول الاتصال بجميع أنحاء المدينة . وقام المسلمون بإنشاء أسواقهم في مدن الشام متخذين في ذلك لطين مختلفين من أفاط بناء الأسواق ، فكان النمط الأول يمثل مجسوة دائرية من المباني والحوانيت يوجد بوسطها فناء واسع ، وكان النمط الثاني يتجلى في بناء الحوانيت والدكاكين بشكل متراص ومتواجه في الشارع الرئيسي للمدينة ، وفي الشوارع المتفرعة منه ^(٨٧) ، حيث يسهل على السكان شراء احتياجاتهم . بالإضافة إلى اختصار موقع السوق ، وشكل مبانيه قام المسلمون بتغطية شوارع السوق فيما عرف باسم « اللقائف » ^(٨٨) .

ويجب أن تعلم أن الصليبيين لم يقوموا بتغيير أماكن الأسواق ما قبل الغزو إلا فيما ندر ، كما أنهم استخدموا التجهيزات الموجودة والملائمة لعمليات البيع والشراء كما هي دون تغيير ^(٨٩) .

مثلت أسواق المدن الصليبية المحطة الأخيرة لرحلة البضائع الشرقية التي كان التجار الإيطاليون والمسلمون يحضرونها من المدن الإسلامية بحراً - عبر الموانئ الصليبية - ويرا - عبر طرق القوافل القسدية - الجديدة - وكذلك البضائع الغربية التي قامت سفن الإيطاليين بجلبها من موانئ جنوب وغرب أوروبا .

واختيطة أن السوق في المدينة الصليبية كان يعنى الكثير للتجار الأوروبيين ، وللسكان الصليبيين ، ويكنى أن تجار إيطاليا ويناى دول أوروبا البحر المتوسط حصلوا على درسه

التجارى الأول من التجار الشراب الذين كانوا يواجهونهم على الشواطىء الشرقية للمتوسط (١٩٠).

واتساقاً مع الوضع السياسى والاقتصادى للمستعمرات الصليبية كان هناك نوعان من الأسواق داخل المدن الصليبية ، الأسواق الملكية ، وهى الأسواق التابعة للسلطة الصليبية الرسمية ، المثلة فى ملك بيت المقدس . (وكلها الأسواق الإقطاعية التابعة للأمراء الكونتيات والبارونيات) ، والأسواق الإيطالية ، وهى التى توجد داخل القرميونات الإيطالية ، والتى مثلت إحدى ثمرات مشاركة المدن الإيطالية فى مساعدة الحركة للصليبية

لغرض التركيب السياسى للمدينة الصليبية فارقاً كبيراً فى طبيعة الأسواق بالمستعمرات الصليبية ، فعلى حين تخصصت الأسواق التابعة للملك الصليبي والأمراء فى بيع وشراء المواد الغذائية والسلع الضرورية لحياة السكان الصليبيين (٩١)، وخاصة الفرسان الذين كانوا يشابه عصورهم فى الكيان الصليبي ، بالإضافة إلى وجود العديد من السلع المعمرة بها أيضاً (حيث لم تقتصر هذه الأسواق على عملية ملء الخزانة فقط) ، فقد وجه التجار الإيطاليون اهتمامهم الأكبر نحو السلع والبضائع التجارية التى كان يتم جلبها - بكميات ضخمة - من أسواق المدن الإسلامية ، ومن مدن الغرب الأندلس ، الأمر الذى يمكننا من القول بتنوع السلع والبضائع الموجودة بأسواق القرميونات عن سلع وبضائع أسواق الملك والأمراء ، الأمر الذى لابد أن يتعكس على أسعار هذه السلع - نتيجة عدم وجودها فى أسواق الملك ونتيجة الأجور المرتفعة فى شحنها إلى أسواق القرميونات - فهوى فى النهاية إلى ارتفاع سعرها ، بالإضافة إلى مازق آخر ، وهو أن أسواق القرميونات الإيطالية ، يمكن اعتبارها أسواقاً لبيع البضائع بالجملة ، وللممارسة نشاط التصدير والاستيراد .

وفى إطار مايمكن تسميته بمهاوذاً " بالحرب الاقتصادية " حاول الملوك الصليبيون ، دوماً إنشاء السكان عن التوجه نحو الأسواق الإيطالية ، وفى الوقت نفسه قاموا بتشجيع التجار الشراب على ارتياد الأسواق الملكية (٩٢).

فرض هذا الوضع على السكان ارتياد الأسواق بشكل مسعمر ، من أجل الحصول على إمداداتهم الغذائية أولاً بأول . وفى الوقت الذى كان التجار الإيطاليون والصليبيون يشعرون لنقص الإنتاج الزراعى (٩٣)، فإن فائض الإنتاج لدى إقطاعيات الفرق العسكرية كان يتم تخزينه لمدة عام أو أكثر كإجراء احتياطى .

كان لكل مدينة أسواقها الخاصة ، التي تراوحت ما بين الأسواق النائمة والأسواق المرسية ، ولم يختلف الأمر فيما بين المدن الساحلية والمدن الداخلية إلا في حركة التجارة ، حيث حظيت المدن الساحلية ، بشواطئ تجارية مكثف في الأسواق بسبب الموانئ وماتبها من عمليات تصدير واستيراد ، وكذلك تركز معظم القوميونات التجارية الإيطالية في المدن الساحلية .

إلا أن هذا الأمر لم يمنع المدن الداخلية من إقامة أسواقها لتلبية احتياجات السكان ، وخاصة إذا ما تمتعت المدينة بشهرة تجارية أو دينية كمدن القدس ، الناصرة ، بيت لحم .

وكتيجة مباشرة للطور التجاري للميناء في المدن الصليبية الساحلية ، فقد تركزت الأسواق في مدن عكا ، صور ، طرابلس ، بيروت ، أنطاكية ، وغيرها . على أن أشهرها جميعاً هي أسواق مدينة عكا . ويحده هذا إلى المكانة التجارية الرفيعة التي حظيت بها المدينة بوصفها الميناء الأول لمملكة بيت المقدس الصليبية ، ثم بوصفها عاصمة المملكة اللاتينية الثانية ، وخاصة بعد اتساع مساحتها ، وازدياد أهميتها السياسية والتجارية .

والحقيقة أن الشهرة التجارية لمدينة عكا لم تكن من نتائج الفزو الصليبي لبلاد الشام ، بل إن المدينة كان لها أسواقها الشهيرة إبان الفترة الإسلامية والتي زاد من شهرة أسواقها كونها تعد إحدى المحطات الأخيرة لطريق القوافل البري من وسط آسيا إلى شواطئ البحر المتوسط .

واسمر الازدهار التجاري للمدينة بعد سقوطها في يد الصليبيين ٥٤٩٧هـ / ١١٠٤م (١٩٤) ، وطوال القرن الثاني عشر ، حيث شهدت الأعوام الأخيرة منه زيادة لازدهار التجاري لعكا بعد سقوط بيت المقدس في أيدي صلاح الدين الأيوبي ، الأمر الذي دفع بالصليبيين إلى سكنى المدن الساحلية ، ونظرًا لارتباط الأسواق بالحركة التجارية في المدينة ، وأيضًا بالكثافة السكانية لها فقد شهدت أسواق مدينة عكا في القرن الثالث عشر انتماشًا تجاريًا كبيرًا .

اقتصرت السلطات الصليبية مع القوميونات الإيطالية أسواق المدينة ، فلي حين تركزت الأسواق الملكية في الجانب الجنوبي الشرقي لمدينة عكا en amont وعلى مقربة من سور المدينة الشرقي ، تواجدت أسواق القوميونات بالقرب من ساحل البحر en aval (٩٥) .

ويمكن فهم ماسبق على أساس تركز أسواق الإيطاليين بالقرب من ميناء عكا الذي باشر تجار القوميونات من خلاله عمليات التصدير والاستيراد ، وحيث تركزت القوميونات الإيطالية بالقرب منه لهذا السبب أيضًا .

وبعد قيام الصليبيين بتوسيع مساحة مدينة عكا عن طريق إضافة الضاحية الجديدة Mount Massard ، يمكننا الاتفاق مع الأستاذ برلور Prawer في أن السرق الجديد الذي أقيم بها ، كان سوقًا ملكيًا ، نظرًا لأن الامتيازات التجارية التي حصلت عليها القومسيونات الإيطالية كانت سابقة على وجودها (٩٦).

على أن ذلك لم يمنع وجود ستة أسواق لاتخضع للاحتكار الملكي في مدينة عكا ، إذ أنها في الغالب كانت تعبر عن التوازنات السياسية - التجارية بالمدينة ، مثل أسواق المدن الإيطالية والبروفنسالية ، وأسواق الفرق العسكرية كالدواية ، والاستبارة (٩٧) ، ويبدو أن هذه الأسواق قد ازدهرت في القرن الثالث عشر على حساب الأسواق الملكية ، التي لم تذكرها الوثائق التجارية الخاصة بأسواق عكا إلا نادرًا .

وبشكل هام نشطت أسواق عكا نتيجة استيراد التجار الإيطاليين والصليبيين للسلع والبضائع من المدن الإسلامية الداخلية مثل دمشق وحلب ، والقاهرة ، حيث جلبوا الملابس والمنسوجات من دمشق والقاهرة ، وكذلك السلع الجعفة بالإضافة إلى استيرادهم للنبيل والمنسوجات أيضًا من المدن الصليبية الأخرى كأنطاكية وطرابلس (٩٨).

ونتيجة للكثافة السكانية في مدينة عكا ، زادت عمليات بيع وشراء الحبوب والفلافل والمحضرات ، واللواك ، والنبيل ، والزيتون ، وزيت الزيتون ، وزيت السمسم ، بالإضافة إلى بيع وشراء الدواجن والماعز والأغنام ، كما وجد بالمدينة أسواق لبيع اللحوم ، وكذا بيع الأطعمة الطهية (٩٩).

وعلى الرغم من أن عكا كانت مركزًا نشطًا للتجارة والاستهلاك ، وإعادة تسويق السلع ، فإن المنازعات التي نشبت كثيرًا في شوارع المدينة بين فرق الدواية والاستبارة ، قد أثرت كثيرًا على الكثافة التجارية لأسواق المدينة (١٠٠).

ومع وجود مدينة بيت المقدس ضمن المدن الداخلية ، إلا أنها تجمعت بنشاط تجاري تسمى صاحب أهميتها الدينية لدى الفزاة الصليبيين ، وجاء أيضًا نتيجة للكثافة السكانية بالمدينة وبما يجاورها من مناطق ، وتلبية لاحتياجات الحجاج المسيحيين ، فكان لبيت المقدس أسواقها الدائمة ، وكذا الموسمية ، وبشكل أساسي يمكن القول بأنها تركزت وسط المدينة (وهو نفس مكان السرق المركزي في الفترة العربية قبل الفزو) ، وتضمن السوق الرئيسي للمدينة ثلاثة شوارع مغطاة ، اتجهها من الشمال إلى الجنوب ، تربط الممرات الجانبية بينها (١٠١).

وتميزت مدينة بيت المقدس بالعديد من الأسواق المحلية القائمة ، التي كان اهتمامها الأول يتجلى في إمداد سكان المدينة وزائريها من الحجاج والتجار بإمداداتهم الغذائية اليومية ، وعلى سبيل المثال وجد " سوق الجيوب " في مكان فسح إلى اليسار من برج داره ، حيث جرى بيع القمح والشعير والشوفان (١٠٢).

والحقيقة أن وجود سوق الجيوب في هذا الموقع اكتسب أهمية خاصة ، حيث يسهل نقل الجيوب ، وكذلك جمع الضرائب المفروضة عليها ، من قبل مكتب الجمارك الموجود في برج داره (١٠٣).

وكان مدينة بيت المقدس العديد من الأسواق القائمة ، مثل " سوق الأعشاب " حيث جرى فيه بيع الأعشاب والتوابل والخضروات والفاكهة ، وإلى جواره وجد " سوق السمك " وإلى الخلف منه " سوق الدواجن والطيور " وفيه بيع الدجج والبيض أيضاً (١٠٤).

وإلى جوار " سوق الأعشاب " أيضاً الطعام " وهو عبارة عن سوق يتم فيه بيع الطعام المطهى وتقنيه للمشترين من الحجاج وأيضاً من السكان الصليبيين غير المتزوجين (١٠٥).

كان " سوق اللحم " يقع بالقرب من شارع الهيكل (١٠٦) ، وجرى فيه بيع لحوم الأغنام ، والماشية (١٠٧) ، ومن المؤكد أن الجزلرين قد استقروا في هذا المكان ، لكي يستطيعوا تصريف مخلفات عمليات التلح والسلخ إلى المصرف الطبيعى لمدينة بيت المقدس وهو وادى القديسة مريم Josephat (١٠٨) كذلك وجد في بيت المقدس سوق خاص لبيع التمور يسمى " سوق التخليل " (١٠٩) وكان الحجاج المسيحيون يشترون منه سعف التخليل ، ليحصلونه على صدورهم على هيئة صليب لدى عودتهم إلى بلادهم .

واستلأت الأسواق الصليبية بالحيوانات ، التي تميزت بظلمتها وضيق مساحتها ، وبالمصاطب التي يمرض التاجر عليها بضاعته ، وأحياناً كان يوجد بها متناشد خشبية لعرض السلع ، التي كان يمكن وضعها على الأرض فوق الحصر أو السجاجيد (١١٠).

وبشكل عام كان التجار يفتحون حيواناتهم بعد الفجر بقليل ، ويستمررون في عملية البيع إلى مابعد المغرب ، باستثناء فترة الظهيرة التي خصصت لتناول الغداء ، ونوم التيلولة (١١١) ، مع ملاحظة أنهم لم يقوموا بفتح حيواناتهم في الأيام المقدسة .

كان التجار اللاتين والشوام من أصحاب حيوانات يملكون للسكن جنباً إلى جنب ، وعلى الرغم من هذا فقد اختلف مكان اجتماعهم ، فبينما كان التجار اللاتين يجتمعون في الشارع المطهى ، كان التجار الشوام يجتمعون في الشارع المؤدى إلى كنيسة القبر المقدس (١١٢).

كما وجدت بالأسواق * محلات الصيرفة - تحت إشراف الصيارفة الشوام الذين كان مكانهم في الجهة الشمالية للسوق ، بينما جلس الصيارفة اللاتين في الجهة الجنوبية له (١١٤) ، كما وجدت * محلات الصاغة * التي أشرف عليها الصائغون الشوام أيضاً (١١٥) .

وامتلكت المؤسسات الكنسية العديد من الحوانيت والدكاكين والمغازن في أسواق مدينة بيت المقدس (١١٦) وقامت بتأجيرها إلى التجار الأوربيين والمسلمين الذين قاموا بدفع الإيجارات إلى المؤسسات الكنسية ، بالإضافة إلى رسوم الاشتراك في السوق إلى الملك الصليبي . والدليل على ذلك وجود عدة حوانيت في السوق المركزي لمدينة بيت المقدس نقش عليها الحروف SCA ANNA التي تدل على ملكية هذه الحوانيت لدبر القديسة أنا St. ANNA ، كما امتلكت الفرق الدينية العسكرية حوانيتاً ومحلات خاصة بها في المدينة ، حيث وجد الحرف T منقوشاً على بعضها مما يدل أنها كانت ضمن ممتلكات فرقة الفرسان الداوية (١١٧) .

وفي مدينة طرابلس وجدت الأسواق الصليبية في نفس أماكن الأسواق الإسلامية السابقة ، وشهدت طرابلس ازدهاراً تجارياً بواسطة نشاط الإيطاليين في الميناء وكذلك بفضل نقل التجار الإيطاليين للسلع الشرقية - من طريق جليها برآ من حلب - إلى أسواق المدينة ، ثم تصديرها إلى أوروبا عبر ميناء طرابلس .

واشتهرت أسواق طرابلس الصليبية ببيع المنتجات الغلاتية ، كالحبوب وغيرها بالإضافة إلى بيع المنتجات المحلية المعروفة بها مثل الصناعات الزجاجية والحربية ، وقصب السكر (١١٨) .

وبالإضافة إلى ذلك فقد وجد في المدينة الأسواق التي لم تختلف عن باقي أسواق المدن الصليبية ، مثل " سوق اللحوم " و " سوق السمك " وسوق الصباغة " و " سوق الصابون " (١١٩) .

وبالنسبة لمدينة بيروت - ونتيجة للامسياتات التجارية التي حصل عليها تجار جنوا والبنديقية ومارسليا - فقد امتلأت أسواق المدينة بالمنتجات المحلية ، كالحبوب والزيوت ، والحزف ، والخمور ، والزجاج والصابون ، ومواد الصياغة بالإضافة إلى السلع الشرقية التي جلبها التجار الإيطاليون والمسلمون من دمشق إلى أسواق بيروت ، كالتوابل ، واللؤلؤ ، والأحجار الكريمة ، والحزير والصوف والكتان ، وثياب النيلة ، كما أصبحت مدينة بيروت في النصف الثاني من القرن الثالث عشر مستعمرة جنوبية مزدهرة تجارياً (١٢٠) .

ومع أن مدينة أنطاكية لم تكن منطقة جذب تجارى إبان الفترة الصليبية ، بسبب ندرة الإعفاءات التي حظى بها التجار الإيطاليون بالمدينة ، إلا أن طلب أميرها يوهيموند الثالث (١١٩٣ - ١٢٠١م) للجنوية سنة ١١٦٩م بالتردد على المدينة والاستيطان بها بأعداد كبيرة (١٢١) ، قد ساهم في قيام نشاط تجارى واسع تجلّى في وجود عدة أسواق بأنطاكية ، منها " سوق الصباغة " " سوق اللحوم " ، " سوق الفاكهة " " سوق زيت الزيتون " ، " سوق الملابس والخسرجات " (١٢٢) ، بالإضافة إلى " سوق الهروب " .

وعلى الرغم من عدم وجود حركة تجارية كبرى في ميناء يافا بالمقارنة مع ميناء عكا ، فإن أسواق المدينة كانت هامة بالسلع والبضائع (١٢٣) ، وربما تعود الحركة التجارية في يافا إلى السلع والبضائع التي جلبها التجار الإيطاليون من أسواق المدن الداخلية ، بالإضافة إلى المنتجات الزراعية في السهول المحيطة بالمدينة .

ويذكر أحد الحجاج الصليبيين (١٢٤) أنه عقب وصولهم إلى ميناء يافا باعهم التجار الشام بالأت القش الرطب للثوم عليها ، وحضر إليهم تجار من القدس والرملة - وأقاموا سرّاً بالمدينة ، باعوا من خلاله العطور ، وماء الورد المجلوب من دمشق ، والبلسم ، والأحجار الكريمة ، والحرير وقماش المولدين الأبيض .

كما وجدت الأسواق أيضاً في هسقلان ، وساعد على ذلك أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية لقرتها من مصر ، ووفد إلى أسواقها العديد من التجار المسلمين والصليبيين (١٢٥) . وخلال الأسواق التي أشرف عليها الصليبيون في المدن الصليبية ، فقد وجدت كذلك عدة أسواق بجوار القلاع وخارج المدن مثل السوق المجاور لقلعة صفد (١٢٦) .

ونظراً للوضع الجيوسياسي الخاص للمستعمرات الصليبية ، يمكن للمرء تصور وجود أسواق دائمة للسلاح في جميع المدن الصليبية تقريباً .

وبالإضافة إلى الأسواق اليومية السابقة ، كان بالمستعمرات الصليبية العديد من الأسواق الموسمية ، التي يمكن الربط بين بعضها وبين الحجاج الصليبيين من ذلك السوق الذي كان يقام أمام الباب الرئيسي لكنيسة القيامة (١٢٧) ، وهو عبارة عن شارع مسقوف وسط فناء واسع ، وكانت تجرى فيه عمليات بيع المسابح والتماثيل الصغيرة والصور الخاصة بالقدسين ، كما كان التجار الشوام يبيعون فيه للحجاج الأحجار الكريمة ، الأقمشة الحريرية ، الملابس المخملية ، وكذلك السوق الموسمي الذي كان يعقد في الناصرة ، حيث يرتاده الحجاج الغربيون لشراء التماثيل الصغيرة ، وصور القديسين ، واللخائر المقدسة للمسرح يبيعها (١٢٨) .

وبشكل عام سمح الصليبيون للسكان بإقامة أسواقهم الموسمية في فصل الصيف ، من ذلك السوق الموسمي بالقرب من صيدا (١٢٩) ، حيث سافر التجار وعمال الصباغة - عبر موطن الدرز - للاشتراك في السوق ، وكانوا يعودون إلى مدنهم بعد الانتهاء من بيع السلع والبضائع التي جلبوها معهم .

والى الغرب من باتياني ، وفي سهل الميدان ، كان السكان يتجمعون سنوياً في بداية الصيف ، ويجلبون معهم كل ما يمكن بيعه (١٣٠) ، وكانوا يحضرون معهم ماشيتهم وقطعاتهم للرمي في المراعى القريبة ، الأمر الذى يشي بطول فترة انعقاد " سوق الميدان " .

كما كان يعقد سوق سنوى في بلدة سبسطية كان يشبه أسواق بيت المقدس ، حيث كانت الأعمدة الرخامية تستخدم كدعامات للقباب التى غطت شوارع السوق (١٣١) ، كذلك وجد سوق سنوى بالقرب من قرية " بيتا " (١٣٢) .

وخلال الحروب المستمرة بين الصليبيين والمسلمين ، يمكن للمرء تخيل وجود أسواق صغيرة ومزقة بالقرب من معسكرات الجنود .

والحقيقة أنه يمكن اعتبار الأسواق الصليبية بمثابة مراكز اقتصادية واجتماعية نظراً لوجود طبقات المجتمع الصليبي ضمن عمليات البيع والشراء ، كما يمكن القول بأن كل مدينة احتفظت بأسواقها الخاصة التى تراوحت ما بين الأسواق الدائمة ، أو الأسواق الموسمية ، ولى حين انقسمت الأسواق الموسمية إلى أسواق لتلبية حاجات الحجاج ، أو لأسواق سنوية كبرى ، فإن لأسواق اليومية قامت بدور ضخم فى إمداد سكان المستعمرات الصليبية بالإمدادات الدلالية الضرورية ، لدرجة اشتقاق أسماء الأسواق من نوع النشاط فى السوق مثل " سوق الخروب " ، " سوق اللحوم " .

وكما هو الحال فى الأسواق الإسلامية بالشام ، فقد تألف تجار الأسواق الصليبية من ثلاثة طوائف : تاجر التجزئة ، وتاجر الجملة ، والتاجر الأكبر الذى يملك عملية تصدير السلع والبضائع ، وكان بعض التجار الكبار لهم وكلاء عنهم فى الأسواق الصليبية والإسلامية (١٣٣) ، كما اقترح بعض التجار الأموال من تجار آخرين من أجل التجارة .

ولعل أفضل من يحدثنا عن أنواع التجار بأسواق الشام إبان الفترة الصليبية هو تاجر مؤرخ (١٣٤) ، عاش فى طرابلس فى القرن السادس الهجرى - الثانى الميلادى ، حيث

يذكر أن تاجر التجزئة كان يذهب إلى أسواق المدن المختلفة ، وكان لديه قائمة بأسعار جميع البضائع التي اختلف سعرها من بلد لآخر . كما كان يحتفظ أيضاً معه بقائمة الضرائب المفروضة على البضائع في الأسواق المختلفة ، وكذلك كان لا يجب عليه أن يتأخر وهو في طريقه إلى أسواق المدن حتى لا يفسد بضاعته .

أما تاجر الجملة فكان يشتري السلع في موسمها ، ثم يقوم بتخزينها إلى أن يرتفع ثمنها نظراً لتندرتها في الأسواق ، كذلك كان يبيع بضاعته عند الترتيب بانخفاض الأسعار ، كذلك كان من المفترض في تاجر الجملة أن يعرف وبشكل دائم أحوال السلع والبضائع وكمياتها في أسواق المدن الأخرى ، وعندما يشتري تاجر الجملة سلعة لم يكن يدفع ثمنها مرة واحدة ، بل يقوم بتسليمه (١٣٥) .

ويمكننا هنا أن نقرر بأن السلطات الصليبية لم تفرق في معاملاتها بين تاجر التجزئة وتاجر الجملة ، وذلك لأنها لم تهتم إلا بحصر العمليات التجارية بصرف النظر عن القائمين بها ، سواء أكانوا من التجار الإيطاليين أو حتى من بعض أفراد الطبقة اليهودية (١٣٦) .

أما بالنسبة للتاجر الذي يملك القدرة على تصدير بضاعته ، فكان يجب أن يكون لديه وكيل أو ممثل عنه لكي يقوم باستلام البضائع ، ثم يرسل بها إلى الأسواق المختلفة ليستولى بيعها هناك نيابة عن التاجر الكبير ، وكان على هذا الوكيل أن يكون خبيراً بأمور التجارة ، معتمداً بالأمانة والقدرة (١٣٧) .

كان هذا الأمر يتم بالنسبة للتجار المسلمين والصليبيين الذين يقومون بتصدير بضائعهم عن طريق البحر . أما التجار الإيطاليون الذين قاموا بتصدير بضائعهم عن طريق البحر ، ليعبر أنهم كانوا يصطحبون قهاريهم بأنفسهم خلال رحلتها البحرية ، ثم يقومون بإنهاء إجراءات الجمارك في الموانئ الصليبية ثم يرافقون السلع والبضائع إلى الأسواق حيث يقومون ببيعها إلى تجار الجملة الذين يبيعونها بدورهم إلى تجار التجزئة .

وفي أسواق المستعمرات الصليبية بالشام ، استخدم التجار طرق البيع للمهودة في أسواق المصور الوسطى ، والتي تزاوجت مابين المقايضة ، والمزاد والبيع بالنقد ، وكذلك البيع بالأجل .

استخدم التجار أسلوب المقايضة - التي عرفت في الأسواق الأوروبية منذ القرن الثامن عشر (١٣٨) - كما عرفت في الأسواق الإسلامية أيضاً ، كإبدال نقود العملة ، وكطريقة مغلقة

للبيع المشترك دون حسارة ، حيث كان التجار يتبادلون السلع التي جرى العرف التجاري على المقايضة بها كالحبوب ، والخيول والمناشيد .

ولم تتدخل السلطات الصليبية في عمليات المقايضة بين التجار ، لكونها تتم برضا الطرفين (١٣٩) . ويمكن فهم ذلك في ضوء أن السلطات الصليبية - ودون الدخول في تفاصيل تجارية لانتهاجها - كانت تهدف في النهاية إلى تحصيل صريفة البيع على السلع والبضائع التي جرى تسعيرها من قبل .

كما عرفت الأسواق الصليبية عمليات البيع بالازداد منذ بداية القرن الثالث عشر ، فكان للوفدوفن الحكوميين يمثلون عن السلعة لبيعها ، كما كان المشترون يلتفون في حلقة حول السلع والبضائع المراد بيعها (١٤) ، مما أوجد اسم " الحلقة " حول عمليات البيع بطريقة المزاد . على أن معظم عمليات البيع في الأسواق الصليبية كانت تجري بطريقة البيع نقداً ، حيث ينقل المشتري البائع ثمن السلعة التي اشتراها في الحال .

كما كان من حق المشتري مطالبة البائع بإيصال عن ثمن ما اشتراه منه ، فإذا رفض البائع ، كان عليه أن يطلب نسخة منه ، وأن يشهد الشهود عليها (١٤١) .

ونظراً لكون المساومة (١٤٢) من سلوكيات السوق ، وأحد مظاهر للعلاقات التجارية في مجتمع لا يعطي مكانته بقدر كبير من الثراء ، في الوقت الذي حظي فيه التجار - الإيطاليون خاصة - بها بشيء كبير من الرخاء المادي ، فقد فرضت هذه العملية نفسها على عمليات البيع بالنقد .

ونظراً للظروف الاقتصادية السيئة لجسوع السكان الصليبيين ، تم إيجاد عمليات البيع بالأجل ، لمساعدة السكان على تلبية احتياجاتهم الضرورية .

وأعلن التجار عن سلعهم بواسطة المتدابين الذين كانوا يجرون الشوارع ليعلموا السكان بالسلعة المراد بيعها ، ويمكنها لكي يصل إليها المشتري بسهولة ، كما كان الأمر يخصص نهيل ناهلس (١٤٣) . على أن المساومة (١٤٤) قاموا بمهمة الإعلان عن السلع والبضائع على نسق أكثر تنظيماً ، حيث كان عملهم يتلخص في إعلان المشتري بالسلعة وإحضاره للثراء من العاجر (١٤٥) ، ومن المرجح أنهم قد اهتموا كثيراً بمسألة البيع بالتجزئة (١٤٦) .

وفيما يتعلق بالمواعين والمقاييس المستخدمة في أسواق الشام قبل الغزو الصليبي ، فقد استعمل التجار المسلمون للمعيار منها مثل الموديس Modius (١٤٧) الروماني ، وكذلك

الأريقية والرطل ، والصاع ، والتسطة (١٤٨) وهو الأمر الذى تأكد بعد غزو الصليبيين لمدينة صور ١١٢٤م ، حيث وجد الفزاة خمسة مكابيل لوزن القمح والحبوب بالمدينة (١٤٩).

ويمكن الاستنتاج أن للصليبيين قد استخدموا نفس الموازين والمكابيل السابقة ، وبنسب أسمائها العربية .

ونظراً لوجود نوعين من الأسواق : الأسواق الملكية وأسواق القرويونات الإيطالية ، فقد اختلفت الموازين والمقاييس المستخدمة فى كل منها ، ففى حين استخدمت الأسواق الملكية الموازين والمقاييس الملكية ، استخدم التجار الإيطاليون موازينهم الخاصة بهم فى المدن الأم ، التى تعتقد أنها لم تختلف عن موازين العصور الوسطى كالتنطار والطن والرطل - كما استخدموا للزراع الذى كان وحدة القياس القماش ، والتقال وحدة وزن السكك (١٥٠) (ويرجع هذا لقلو ثمنه وخفة وزنه) . على أية حال توسعت الموازين والمكابيل من مدينة لأخرى ، وكان الهنادقة هم السالون ينقضى معاهدة Pactum Warmundi سنة ١١٢٤م فى الحصول على امتياز استخدام موازينهم ومقاييسهم فى أسواقهم عند التعامل التجارى بينهم ، أو عند بيعهم للتجار غير الهنادقة ، بينما كان عليهم استعمال الموازين والمقاييس الملكية لدى شرائهم للسلع والبضائع من قهار غير هنادقة (١٥١).

كذلك حصل التجار الأجنبية والبيزانة على منح باستعمال موازينهم ومقاييسهم الخاصة فى أسواقهم عند بيعهم البضائع لمشتريين من غير قرويوناتهم (١٥٢) . ورغم ذلك فيبدو أن الأجنبية لم يستطيعوا استخدام موازينهم ومقاييسهم فى أسواق عكا ، بل استخدموا للموازين الملكية ، وكذلك استخدموا موازين ومقاييس حاكم مدينة صور منذ العام ١٢٦٤م (١٥٣).

أما فى بيروت ، فإن الامتياز الذى منحه حنا ابلين Jhan d'Ibelin (١٢٠٥ - ١٢١٠م) للأجنبية حدد مبلغاً ثابتاً قدره دينار واحد لجرة للفلال أو لوحدين من الموديس من الحبوب .

ويتضاعف هذا المبلغ إذا ما تم وزن الحبوب بالميزان الإقطاعى الرسمى لمدينة بيروت (١٥٤). ويشى هذا بأن ثمن الموديس الواحد من الحبوب فى سوق القرويون الأجنبية بالمدينة يبلغ حوالى نصف المبلغ المدفع فى موديس الحبوب فى السوق الإقطاعى .

كما حصل التجار البيزانة فى مدينة صور سنة ١١٨٧م على امتياز باستخدام موازينهم ومقاييسهم الخاصة (١٥٥) ، بمقتضى منحة كونراد أف مونتفرات ، حين تمهد البيزانة له بمواصلة مساعدته لاسترداد عكا وبافا من قبضة صلاح الدين الأيوبي .

وجرى محصيل ضريبة الهيئات والمشتريات فى الأسواق الصليبية بطريقتين مختلفتين .
الأولى أن تضع السلطات الصليبية سعراً للسلعة ثم تقوم بتقدير الضريبة على أساسه *ad Volarem* ، وهذا ما كان يحدث عند عمليات البيع بالمقايضة أو البيع بالأجل ، والثانية حين يحدث البيع بطريقة المزاد ، حيث فرضت الضريبة بناً على أعلى سعر وصلت إليه السلعة ، وكان كل من البائع والمشتري يتحملان قيمة الضريبة متصفة (١٥٦) .

كذلك فرضت السلطات الصليبية الضرائب على الذكك الخشبية التى ارتكز عليها الصرافة فى عملهم ، وبلغت الضرائب التى دفعت عن اثنتى عشرة ذكة فى سوق القروميون البندقي فى مدينة عكا فى العام ١٢٤٤م ما بين ١٤ إلى ٤١ بيزانت (١٥٧) .

وكان مرافق محكمة السوق *Cour de la Fonde* هم المسئولين عن تحصيل ضرائب السوق (١٥٨) حيث كانت السلطات الصليبية تقوم بجمع الإيرادات المالية من إيجارات لحلات والمحارث ولخازن . وجمع الضرائب التجارية الأخرى فى مراعيد محددة من العام ، حيث كان يتم جمع بعضها بشكل شهري أو ربع سنوى ، وبعضها الآخر كان يتم تحصيله بشكل نصف سنوى أو سنوى (١٥٩) .

ونظراً لندور الأسواق الصليبية فى عملية الاتعاش التجارى للمستعمرات الصليبية فى بلاد الشام ، فقد أوجد الصليبيون نظاماً صارماً لإدارة الأسواق كان على رأسه الفيكونت *Visconte* ويساعده المحتسب (١٦٠) ورفاقه من رجال الشرطة ، كذلك تم إيجاد محكمة السوق التى قامت بدور كبير فى فض المنازعات التجارية فى الأسواق .

وهكذا عين الحكام الصليبيون مثلاً عنهم يدعى الفيكونت الذى كانت مهامه تتلخص فى الإشراف العام على الأسواق ، وعلى الموازين والمكاييل والمقاييس المستخدمة ، وعلى كامل الحركة التجارية بالأسواق ، بالإضافة إلى الإشراف على الحرفيين ، وعلى إلتزام الأمن فى شوارع المدينة (١٦١) .

ويعد المحتسب بمثابة الفراخ الأمين للفيكونت ، حيث توجب عليه المرور - صلياً - على المحارث والمحللات فى الأسواق ، وملاحظة السلع الفاسدة والتحويلولة دون بيعها (١٦٢) . وبخاصة الحيز والنيبذ واللحوم والأسماك ، كما كان يجب عليه ملاحظة الباعة الذين يقومون برفع الأسعار ، ويقدم تقريراً بالتجار المشعين إلى الفيكونت ، كما كان عليه دفع المبالغ التى قام بتحصيلها إلى الأمير . وحصل المحتسب على راتب شهري قدره اثنتى عشرة بيزانت ، بالإضافة إلى نصيبه من عمليات البيع أو الحيز على ممتلكات التجار (١٦٣) .

بالإضافة إلى ذلك كان على المحتسب مراقبة الأسواق ليلاً ، ومصاحبة مساعديه من رجال الشرطة (الرقبا ،) وكانت الرقابة الليلية مقسمة بينه وبين الفيكوت بشكل تبادلي كل عليه السهر ليلة في السوق لمنع حوادث السرقة .

ويبدو أن الصليبيين قد اقتبسوا وظيفة المحتسب له بنفس الاسم Methesop من الأسواق الإسلامية وخاصة أسواق دمشق (١٦٤) ، وربما من الأسواق الإسلامية الموجودة في المدن التي نجح الصليبيون في غزوها .

ولا يجب الخلط بين المحتسب وبين متا دي المدينة Le banier الذي كان يرتقي حجراً خاصاً يمثل عادة بقايا عمود قديم يسمونه الذكة Le bon - ليعمل قوانين المدينة حول الأسعار ونظافة الشوارع ، وكذلك إعلان المحظورات الملكية (١٦٥) .

كان يساعد المحتسب مجموعة من رجال الشرطة (الرقبا -) Placiers الذين قاموا بجمع التهربات والمعلومات ، والتقيض على التجار المشعين والجرمين ، كما كانوا يسهرون على أمن الأسواق بمصاحبة المحتسب أو الفيكوت ، كذلك كان فريق منهم يقوم على حماية الأسواق صباحاً ، ومنع عمليات الفس ، كما قاموا بتحصيل إيجارات المحلات والحوانيت والخازن ، كما حصلوا على راتب شهري بلغ ستة بونزئات (١٦٦) .

تأسست محكمة السوق في عهد الملك بلنوين الأول (١١٠٠-١١١٨) (١٦٧) حيث كلف الفيكوت Visconte الباهل Bailli برئاسة إلى جانب ستة أعضاء أربعة منهم من الشوام واثنين من الصليبيين .

والحقيقة أن محكمة السوق جاءت نتيجة للتعامل المستمر بين المحاكم المحلية ومؤسسة السوق (١٦٨) ، إلا أنها تخصصت في الفصل في النزاعات التجارية بين التجار الصليبيين والتجار الشوام ، مثل خرق الاتفاقيات المفردة بينهم ، وكذلك مشاكل الدين ، وأمر البيع والتأخير ، حيث كانت تتولى تسجيل عقود البيع بعد إثبات صحتها ، بالإضافة إلى الإشراف على جمع الضرائب من الأسواق وتسجيلها في دفاتر خاصة بها ، كما كان لمحكمة السوق حق إصدار القرارات الخاصة بالنزاحي الداخلية في المدن ومراقبة الأسعار (١٦٩) .

وكان ينبغي على محكمة السوق إصدار الأحكام التي تراها عادلة في ما يستد إليها من قضايا ، وذلك في ضوء قوانين المدينة - الأعراف التجارية للوجود - ووجد بها عديد من

المحامين Avant Parhars تم تكليفهم بالدفاع عن التجار والرافع نيابة عنهم أمام أعضاء المحكمة ، وكذلك تنفيذ حجج المدعين والرد على تساؤلاتهم (١٧٠).

وإذا لم يرض أحد أطراف النزاع عن حكم محكمة السوق ، كان باستطاعته استئناف الحكم الصادر منه لدى المحكمة البورجوازية (١٧١).

والم يقتصر الجهاز الإداري لمحكمة السوق على الأعضاء والمحامين ، بل عاونه في أداء مهامه مجموعة من الموظفين الصغار ، كرجل الشرطة ، والكتبة (النساخ) ، والعديد من الرّواّنين والكتّالين والقياسين ، وأيضاً الدّلاّكين وخاصة الذين قاموا بالإشراف على عمليات المزاد العلني (١٧٢).

واستفادت الهيئات المختلفة من ريع الأسواق لتفي لارتبطت باسمها ، حيث تمت إدارة أسواق القومبونوات الإيطالية بمعزل عن تدخل المدن الصليبية التي تقع بداخلها ، كذلك كان الأمر بالنسبة لأسواق الفرق العسكرية ، الأمر الذي أوجد العديد من الأسواق في مدن صور ، عكا ، طرابلس ، أنطاكية ، اللاذقية ، جبيل ، حيث أشرف القناصل الإيطاليين عليها (١٧٣)، كما كانت لها محاكمها الخاصة التي تستمد تشريعاتها من قوانين المدينة الأم ، دون التعدي على قوانين المستعمرات الصليبية ، وكذلك كان الحال في أسواق الدّاية الاستوائية التي احتفظت بأسلوب إدارتها الخاص .

وبالنسبة لكيفية إدارة المستعمرات الصليبية لشؤونها المالية ، وهو الأمر الذي اكتسب أهمية خاصة نظراً لاحتياج الكيان الصليبي - وبشكل دائم - لوجود إيرادات مالية ثابتة تكفي لاستخدامها في تثبيت السلطة الصليبية أولاً وفي مواجهة الهجوم الإسلامي - شبه الدائم - فلا يوجد دليل يتحدث بإسهاب عن النظام المالي في المملكة اللاتينية (١٧٤)، حيث كانت السلطات الصليبية ذات تنظيم لضعافى ، كما أن مؤسساتها كانت ذات نط إقطاعي بسيط ، الأمر الذي أفرز نظاماً مالياً مركزياً بشكل بسيط ، ولم يكن هناك يد أمام الصليبيين في الشام إلا الامتعاة ببعض مظاهر الإدارة المالية الإسلامية أو البيزنطية الموجودة من قبل ، وهكذا استخدم الصليبيون الـ Secrète (١٧٥) . وهو عبارة عن مكتب مالى مركزى اعتبر مسئولاً عن ممتلكات وإيرادات الملك ، كما كان يستقبل التقارير المالية للموظفين ، وخضع جميع موظفي الـ Secrète لرئاسة الـ Seneschal باستثناء الكتبة الذين عملوا في قصر الملك Camera حيث خضعوا لإشراف الـ Chamberlin (١٧٦).

كذلك احتوى الـ *Secrète* على سجلات تتضمن حدود الإقطاعات والواجبات المفروضة عليها ، كذلك قوائم بإيجارات الإقطاعات ، وأيضاً مقياس لوحدة الأراضي الزراعية - *Carru-cate* ومقياس ملكي للموديريس *Modius* (١٧٧) .

كما جرى اعتبار الفيكونت *Visconte* بمثابة وكيل محلي للـ *Secrète* حيث قام بجمع إيرادات الإقطاعات والضرائب العامة ، والغرامات التي تقبضت نتيجة لرتاسعه للمحكمة البورجوازية ، وكان يقوم بإرسال هذه الإيرادات بشكل ربع سنوي (١٧٨) . ونتيجة للوضع السياسي المتدرج للسلطة اللاتينية في بيت القنص ، أصبحت الضرائب أمراً لا يمكن تجاهله (١٧٩) .

وهكذا اشتملت إيرادات مملكة بيت القنص على جميع إيرادات الإقطاعات التابعة لها ، وكذلك أرباح المحكمة العليا للبلاد ، بالإضافة إلى أرباح المحاكم البورجوازية ، وكذلك اشتملت الإيرادات المالية على حصيلة الرسوم الجمركية في موانئ المدن الساحلية ، وحصيلة جمارك بوابات المدن ، بجانب الضرائب التي تم فرضها على عمليات البيع والشراء في الأسواق (١٨٠) .

وبجانب الإيرادات المالية للإقطاعات ، وضرائب المؤسسات التجارية ، كانت هناك احتكارات ملكية اشترك فيها الملك مع كبار السادة الإقطاعيين الذين يسيطرون على المدن الكبرى (١٨١) . من ذلك احتكار الصباغة ودهانة الجلود ، وصيد السمك ، وصناعة الأواني والبراميل ، ومن المؤكد أن كل من عمل في هذه الحرف التي جرى احتكارها ملكياً كان يدفع ضريبة ما على ذلك ، فقد كان عمال الصباغة في صور يدفعون كاروبلون شهرياً عن كل وعاء يصنعون به (١٨٢) .

بالإضافة إلى ما سبق ، كان هناك بعض مصادر الدخل غير المنتظمة ، وفئات القيمة البسيطة ، منها غنائم الحرب ، وقبضة الأسرى ، والأتاوات التي فرضت على المدن الإسلامية التي كانت تخشى الغزو الصليبي فترة الملوكة الأوائل (١٨٣) .

وكانت الضريبة التي تم فرضها على أفراد الطبقة البورجوازية تسمى التيراتيكم - *Terrati-cum* (١٨٤) ، وتم الحصول عليها من الممتلكات الإقطاعية للبورجوازيين تلك التي اصطلح على تسميتها *bourgies* ، وقول عمليات تجهيز وحشد قوات المشاة *Sergeants* في المعارك.

فرضت ضريبة الرأس على جميع الفلاحين المسلمين واليهود والمسيحيين الشوام (١٨٥) ، وفي حين دفع المسلم ضريبة رأس تعادل ديناراً وخمسة قروش (١٨٦) ، دفع اليهودي بيزانتاً واحداً سنوياً (١٨٧) .

بالإضافة إلى الإيرادات المالية الاعتيادية لمملكة بيت المقدس ، جرى فرض ضرائب ذات هدف عسكري مباشر ، من ذلك ضريبة ١١٨٣ م ، التي تم فرضها للدفاع عن المملكة إزاء هجمات صلاح الدين الأيوبي (١٨٨) ، فقد اجتمع المجلس العام لمملكة بيت المقدس في فبراير سنة ١١٨٣ م ، وقرّر القيام بإحصاء شامل للسكان الخاضعين للسلطات الصليبية من مسيحيين أوروبيين وشوام ، ومسلمين ويهود ، وبيزنطيين ، وإيطاليين حيث تم فرض الضريبة عليهم بمقدار بيزانت واحد لكل مائة بيزانت ، من ممتلكاتهم ، أما إذا لم يمتلك أحد الأشخاص ما يعادل المائة بيزانت ، كان عليه - بعد أن يقسم على صحة بيانات ممتلكاته - دفع نصف أو ربع بيزانت ، وبالنسبة للكنائس فلقد فرض على كل منها دفع مبلغ ٢ بيزانت من كل مائة بيزانت ، وعلى عمالها وموظفيها دفع بيزانت واحد (١٨٩) .

وهكذا لم يكن اعتبار هذه الضريبة ، بمثابة " ضريبة قروية " ، وكذلك الضريبة الأولى في تاريخ المستعمرات الصليبية بالشام التي يجري فرضها وجمعها بهذه الطريقة ، رغم التشابه بينها وبين الضريبة التي فرضها الملك هنري الثاني Henry II في إنجلترا ، والملك لويس السابع Louis VII في فرنسا في سنة ١١٦٦ م لمساعدة للمستعمرات الصليبية على الصمود في الهجمات الإسلامية (١٩٠) .

ومن الجدير بالذكر أن ضريبة سنة ١١٨٣ م التي تم فرضها في مملكة بيت المقدس ، كانت من أجل الدفاع عنها فقط ، وليس لأي غرض آخر ، ومن أجل هذا الهدف الكبير جرى إيقاف جميع انضرائه الاعتيادية الأخرى (١٩١) .

ونظراً للوضع الجيوبوليتيكي الخطر لمملكة بيت المقدس الصليبية في الشام ، فقد فرض الظهير الأيوبي العديد من الضرائب لمساعدتها ، من ذلك ما تم فرضه سنة ١١٨٥ م بواسطة هنري الثاني ملك إنجلترا وفيليب أغسطس ملك فرنسا (١٩٢) . وكذلك ضريبة " عشور صلاح الدين " التي فرضها هنري الثاني سنة ١١٨٨ م ، لمدة عام واحد على جميع السكان ، من أمراء وعلمانيين ورجال كنيسة ، وعلى الدخل والممتلكات في إنجلترا (١٩٣) ، وذلك من أجل توفير الأموال اللازمة لتجهيز الحملة الصليبية الثالثة على الشرق العربي .

والحقيقة أنه لا يمكن الحديث عن النظام المالي المتبع في المستعمرات الصليبية دون الاستعانة بالسياسات النقدية التي اتخذها الصليبيون ، حيث تنوعت سياستهم النقدية حسب مواقفهم العسكرية والسياسية ، وتبعاً للاكتعاش التجاري التي عاشته للمستعمرات الصليبية في الشام.

ففي البداية ، كانت العملة الرئيسية في الشام قبيل الغزو الصليبي هي العملة المصرية أي الدينار الذهبي والدراهم الفضية للفاطميين ، بالإضافة إلى عملات سوريا والعراق ، وإيران (١٩٤٤).

وكان الدينار الفاطمي أحد مظاهر النقد الإسلامي ، الذي بدأ منذ القرن السابع الميلادي في منافسة العملة البيزنطية في السيطرة على التجارة والمعاملات التجارية في شرق البحر المتوسط (١٩٤٥).

إلا أنه يمكننا القول إن العملة البيزنطية Nomisma (١٩٩٦) كانت الأكثر شهرة وتداولاً في أوروبا عن الدينار الإسلامي Dinar (١٩٩٧) بسبب المكانة التجارية الشهيرة للقسطنطينية وللدولة البيزنطية في التجارة مع الهندية وغيرها من المدن الأوروبية .

وهكذا - ونتيجة لانكسار احتكار العملة البيزنطية Nomisma للأسواق التجارية العالمية بدأ الدينار الإسلامي رحلة صعوده ، مستغلاً النشاط الاقتصادي العظيم الذي قام به المسلمون عن طريق نقل السلع الشرقية عبر سهول أوراسيا إلى أوروبا ، وإلى بحر الشمال ، وكذلك عبر استعمالهم لطريق التجارة بالمحيط الهندي (١٩٩٨) .

بحصول جموع الحملة الصليبية الأولى إلى الشام ، كان مع الصليبيين - وحسب رواية أحد مؤرخي الحملة الأولى (١٩٩٩) - العديد من عملات لندن الأيوبية ، النشطة تجارياً ، أو التي خرجوا منها ، أو مروا بها ، مثل بواتر Poston وشارتر Charter ، ومانز Le Mans ولوكا Lucca وفالنسا Valance ، وملجبل Meiguel .

وعلى الرغم من أن مصادر الحملة الصليبية الأولى لم تذكر وجود عملات بيزنطية مع جموع الصليبيين لدى وصولهم إلى الشام ، إلا أننا يمكننا الاستنتاج أنه كان لديهم العديد منها ، وذلك بسبب سابق مرورهم بالقسطنطينية واستمرار زحفهم البري عبر السهول البيزنطية.

ولعل ما ذكره ريموند أجيل (٢٠٠) يدعم ما وصلنا إليه ، حيث يذكر أن أمير طرابلس سنة ١٠٩٩م عرض تقديم خمسة عشر ألف دينار ذهبي للصليبيين مقابل عدم غزو المدينة ، ولكن نهم هذا العرض - والكلام مازال لريموند - فإن القطعة الذهبية الواحدة من أموال المسلمين ، كانت تساوي ما بين ثمانية وتسعة صوليدى Solidi بيزنطى .

ويمكننا أن نستنتج أيضاً عما سبق ، ارتفاع قيمة الدينار الإسلامى إزاء العملة البيزنطية ، إلا أنه يمكن تفسير ذلك فى ضوء ولوج الجيوش الصليبية بما تحتلته من عملات بيزنطية قليلة وسط مجتمع نقدى متقدم ، الأمر الذى يمكن التأكيد منه فيما بعد ، وبعد تأسيس المملكة اللاتينية الأولى ، وضرب نقود صليبية ، حيث أصبح الهيزانت Bezzant^(١١) الصليبي مساوياً للدينار الإسلامى فى القيمة تقريباً .

وحينما أخذ الصليبيون بالاستقرار فى الشرق العربى ، وبدأوا فى إقامة مؤسساتهم الإدارية والحكومية ، واجهتهم مسألة إيجاد النظام المالى الصالح للبلاد ، ونظرًا للانتشار الساحق للنقود الذهبية الإسلامية فى الشام ، فى مقابل ما عرفوه فى أوروبا من عملات فضية مثلت العماد الرئيسى للنظام النقدى الأوروبى ، فقد حاول الصليبيون التوافق مع النظام المالى الإسلامى ، وهكذا كان عليهم اتخاذ قرار حاسم ، وهو استمرار العمل بالعملة الذهبية على حساب العملات الفضية التى تعودوا عليها فى بلادهم (٢٠٢) .

ويشور تساؤل حول كيفية حصول الصليبيين على معدن الذهب اللازم لضرب نقودهم الجديدة ، الأمر الذى يمكن الإجابة عنه عن طريق ما حصلوا عليه من إمدادات النقود من دور سك العملة الإسلامية ، حيث تم الحصول على العديد منها من خلال عمليات التجارة والفتك ودفع فداء الأسرى ، كذلك تم الحصول عليها من غرب أوروبا ومن الأندلس وصقلية ، وربما تم جلب الذهب من السودان أو بواسطة التجار المغاربة إلى الموانئ الصليبية (٢٠٣) .

ويمكن القول أن النظام النقدى للصليبيين بالشام انقسم إلى قسمين أساسيين ، النقود الذهبية والفضية عالية القيمة ، والتى جرى ضربها تقليداً للنقود الذهبية والفضية الفاطمية عالية القيمة ، ونقود برونزية ونحاسية ذات كتابة يونانية أو لاتينية أو فرنسية (٢٠٤) . ونظرًا لوجود الكيان الصليبي فى مجتمع نقدى متقدم ، ومن لم يكن لدى الصليبيين عملتهم الخاصة بهم فقد قاموا بتقليد النقود الذهبية والنحاسية الخاصة بالخليفة الفاطمى المستنصر بالله ٤٢٧ - ٤٨٧ هـ / ١٠٣٥ - ١٠٩٤ م ، وأيضاً نقود الخليفة الأسمر بالله ٤٩٥ - ٥٢٤ هـ / ١١٠١ - ١١٣٠ م (٢٠٥) .

وبالمقارنة مع الدينار الإسلامي القديم الذى احتوى على ٤,٢٥ جم ، من الذهب الخالص تقريباً ، فإن الدينار الفاطمى المتأخر ، والذى قام الصليبيون بتقليده كان أخف وزناً ، وأقل قبسمة ، لكنه كان أثقل وزناً وأعلى فى حجم الذهب عن العملة الصليبية التى سميت بالهيزنات الإسلامية Bisantinus Saracenatus (٢٠٦).

نتيجة لعملية تقليد الدينار الفاطمى ، فإن الهيزنات الصليبية كان مماثلة من حيث الشكل العام فقط ، لكن الكشور من الكلمات والحروف المنقوشة لم تكن مفهومة بسبب تقاطع كلماتها ، ووجود العديد من التواتر والمخطوط العمودية وكانت هذه النقود الصليبية تنقش عليها الكتابات المسجلة على النقود الفاطمية كلفظ الجلالة « الله » واسم النبى « محمد » ، وأسماء الخلفاء ، ودور السك الإسلامية والتواريخ الهجرية ، تماماً كما كان ينقش على النقود العربية (٢٠٧).

كما قام الصليبيون بتقليد الدراهم الأيوبية التى قام بضررها الأمير الطاهر-غازى الأول (١١٨٦-١٢١٦م) ، وذلك بعد وفاة صلاح الدين الأيوبي فى العام ١١٩٣م (٢٠٨).

أبرزت عملات التقليد المستمرة للعملة الفاطمية والأيوبية العديد من العملات الذهبية التى أمكن استعمالها فى عمليات التجارة الخارجية والداخلية الكبرى ، ولدفع الفدية بها فى حالة الرقوع فى الأسر ، وكذلك فى بيع وشراء الأراضى ، وأيضاً لدفعها فى عمليات الزواج ، وكذلك قام الصليبيون ، بضرب عملات فضية ونحاسية ، من أجل إتمام العمليات التجارية البسيطة أو اليومية (٢٠٩).

كما أننا يجب أن نضع عملية تقليد الصليبيين للعملة الإسلامية فى سياق عمليات التقليد على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى (٢١٠) التى قاموا بها طوال وجودهم على أراضى الشرق العربى ، وخاصة فى المرحلة الأولى من الاستقرار الصليبي فى الشام .

على أن التقليد الصليبي للعملة الفاطمية بنفس تقروشها الإسلامية كان لابد له من الاصطدام بتعاليم الكنيسة ، وهو الأمر الذى يفسر التفسير الأعظم فى العملات الصليبية منذ العام ١٢٥٠م ، وذلك بسبب فزع وصلة الرسول الباهرى Eudes de Châteauroux ممن وجد هيزنات صليبية تم ضربها فى عكا وطرابلس وطبع عليها اسم النبى محمد (ﷺ) بالإضافة إلى التاريخ الهجرى . الأمر الذى حدا بالبابا إنوسنت الرابع Innocent IV

(١٢٤٣-١٢٥٤م) إلى إصدار قرار بتحريم التعامل بالعملة الصليبية ذات النقوش الإسلامية^(٢١١) وهو مادعا السلطات الصليبية للالتفاف حول قرار الخرماني الكنسي عن طريق سك عملات جديدة تحتفظ بنفس النقوش الإسلامية السابقة مع إضافة بعض المحتويات المسيحية للعملة ، مع كتابة " ضرب بمعا سنة ١٢٥١م ، بتجسد الأب ، والابن والروح القدس " (٢١٢).

ويمكننا أن نتفق مع الرأي القائل بأن الهيزانت الصليبي هو نفس الدينار السوري^(٢١٣) الذي تكرر ذكره في المصادر الإسلامية ، وما يدعم اتفاقنا مع هذا الرأي ما نعرفه عن تساوي ما يدفعه التجار سنة ١١٨٤م من رسوم جمركية عن بضائعه حين مروره عبر بوابات عكا حيث تصعدت المصادر الإسلامية^(٢١٤) عن وجوب دفع قيراط واحد (القيراط = $\frac{1}{24}$ من الدينار) في حين تحدثت المصادر الصليبية^(٢١٥) عن وجوب دفع كاروبل واحد (الكاروبل = $\frac{1}{4}$ من الهيزانت) ، وكذلك تحدث ابن جبير عما دفعه من ضريبة رأس تبلغ دينار وخمسة قرايط^(٢١٦) ، الأمر الذي يقدره أحد المؤرخين للحدثين بـهيزانت وخمسة كاروبلات^(٢١٧).

على أية حال ، فإن سك النقود الذهبية الصليبية كان بمثابة احتكار ملكي للملك بيت المقدس ، على الرغم من مشاركة الكونتات الكبار حكام طرابلس ، أنطاكية الرها ، وبعض حكام الإقطاعات التابعة لمملكة بيت المقدس^(٢١٨).

ولأن عملية سك النقود كانت تمثل إحدى دعائم الاقتصاد الصليبي ، فقد دعى الملوك إلى توليع عبوة الإعدام على من يقومون بتزييف النقود الملكية أو نقود البارونات^(٢١٩).

وعلى الرغم من احتفاظ البنادقة بنار لصرب النقود في القومبون البنتي في صرد^(٢٢٠) ، فإن النقود الملكية هي التي شاع استعمالها بشكل واسع .

ترجع العملات الأولى لمملكة بيت المقدس الصليبية إلى عهد الآخرين بلنوين الثاني (١١١٨-١١٣١) ، وبلنوين الثالث (١١٤٣-١١٦٣م) ، وهي عملة ذهبية على وجهها العبارات اللاتينية BALDINVS REX الملك بلنوين بين عمودين وصليب قائم بينما كتب على ظهرها IERUSALEM + بين عمودين ورج داود^(٢٢١).

على أن العملات الأكثر وضوحاً كانت تابعة للملك عموري الأول (١١٦٢-١١٧٣م) حيث كان على وجه العملة AMALRICVS REX الملك أمالريكوس داخل سلسطين وصليب

يحيط به خرائم صغيرة ودلايات ، بينما كان على ظهر العملة العبارات -DE IERVSA + LEM بين سملتين وضرورة التقير المقدس (٢٢٣).

كما وجدت عملات تم ضربها في عهد الملك حنا دي برين (١٢١٠ - ١٢٢٥ م) وهو آخر ملوك بيت المقدس الذي ضربت عملات تحمل اسمه ، وكانت عملات فضية وكبيرة الحجم ، وكان بها هذه الكلمات IOHANNES REX DAMIATA + (٢٢٤) . وعلى الرغم من أن سك العملات كان احتكاراً ملكياً فإن العديد من الإقطاعات الثانوية التابعة لمملكة بيت المقدس كان لها الحق في سك النقود (٢٢٥) ، إلا أنه يبدو أن أربع إقطاعات فقط ، هي إقطاعات بهروت ، صيدا ، صور ، تودون ، هي التي سكت نقوداً خاصة بها بالفعل (٢٢٦) .

وبشكل عام كان استعمال العملات الإقطاعية محدوداً ، حيث كانت من الفئات الصغيرة ، القليلة القيمة ، وتستخدم في المعاملات اليومية البسيطة . ويبدو أن الهدف الرئيسي من ضربها هو أن تكون تعبيراً عن استقلال سياسي عن مملكة بيت المقدس (٢٢٧) .

فعلى سبيل المثال كان في لوردية بهروت دار لسك النقود ، ويوجد بها الصديد من الفئات الذهبية والنقود النحاسية التي بلغت حوالي أربعة أنواع على عهد حنا الأول برين (١٢٠٥ - ١٢٣٦) (٢٢٨) ، وعلى وجه العملة الأولى صليب كبير به هلالين بجوار اسم حنا باللغة اللاتينية IOHANNES + على ظهرها كتب اسم دار السك بهروت باللاتينية أيضاً + DE BERITI (٢٢٩) .

وفي صور تم سك النقود النحاسية في وقت متأخر نسبياً ، ومن المحتمل أن ذلك قد حدث في آخر حكم فيليب دي مونتفرات Philip de Montferat (١٢٤٦ - ١٢٧٠ م) حيث يوجد على هامش وجه العملة اسم فيليب باللاتينية PHELIPPE + داخل دائرتين من الحبيبات النحاسية ، وعلى ظهر العملة يوجد اسم صور باللاتينية DE . SVR + (٢٣٠) .

ويشك Metcalf في وجود دار لضرب العملة ضمن ممتلكات البنادقة في مدينة صور ، وذلك لأن المدينة لم تذكر بجوار عكا وطرابلس في رسالة البابا إنوسنت الرابع التهديدية للصليبيين بعدم ضرب نقود عليها حروف عربية (٢٣١) .

أما صيدا فقد وجد بها دار لسك النقود النحاسية ، والمتعلقة ، حيث ضربت بها ثلاثة أنواع من النقود ، أولها كان قبل انتصار حطين ١١٨٧ م ، حيث كتب رينالد Regnald

(١١٧١-١١٨٧م) حاكم المدينة اسمه على وجه العملة RENALDVS بجوار مكان ضرب العملة في صيدا SYDONIA (١٢٢٢).

وضرب أمراء تينين تقوداً في الإقطاع ، ولكنهم لم يكتبوا أسماءهم على العملات بل وجد على وجه العملة اسم تينين باللاتينية RITORON داخل دائرتين من الحبوب المتعامة (١٢٢٣) ويبدو أنه وجد في يافا عملة سادرة للضاربة ، مشابهة لعملة صيدا ، وكان يكتب عليها DENARIVS ، + IOPPENSIS وربما تعود هذه العملات إلى زمن والتر دي برين Wal-ter de Brienne (١٢٣٥ - ١٢٤٤م) (١٢٣٤).

كان لكونتية طرابلس نفوذها الخاصة بها تبعاً لحقها في سك النقود ، الأمر الذي يؤكد وجود دار لسك العملة في طرابلس وهو مما يمكن فهمه من قرار التحريم الباهي تجاه العملات الصليبية ذات النقوش العربية التي تم سكها في كل من طرابلس وحكا .

على أن أول عملات طرابلس وجدت في عهد برتراند Bertrand (١١٠٨ - ١١١٣م) ونقش على وجهها صليب كبير ، واسمه BERTRANDVS COMES داخل دائرتين من الحبيبات المتعامة ، وعلى ظهر العملة وجد الحروف TAS وهي الحروف الثلاثة الأخيرة لكل مدينة باللاتينية CIVITAS ، كذلك وجدت بهامش الظهر اسم طرابلس وجزء من اسم مدينة باللاتينية TRIPOLIS CIVI ، وتشبه هذه النقود نفس النقود التي ضربها الأمير برتراند في مدينة تولوز الفرنسية (١٢٣٥).

كما تم العثور على عملات أخرى لروموند الثاني Roymend II (١١٣٦ - ١١٥٢م) . ويبدو أنها تتشابه مع عملات روموند الثالث (١١٥٢ - ١١٦٨م) . وكان وجه العملة يحتوي على الكلمات RAIMVNDI COMITIS وسنين وصليب قائم ، وعلى ظهر العملة الكلمات MONITA TRIPOLIS بين سنين وصليب محاط بخواتم صغيرة (١٢٣٦) . ومن الجدير بالذكر أن عملات طرابلس التي تحمل اسم روموند تتشابه كلها ، فيختلط الأمر ، هل هي لروموند الأول أم الثاني أم الثالث ، على أية حال يذكر الأستاذ Schlumberger أن نقود روموند الثالث Raymond III (١١٥٢ - ١١٨٧م) كان يكتب على وجهها RAMVNDVS COMS بالإضافة بين سنين وصليب بدلاية ، وعلى ظهر العملة CIVITAS TRIPOLIS بين سنين ، بالإضافة إلى هلال وشمس أو نجم يخرج منه ثمانية حزم مختلفة من الأشعة ، كما كانت العملة مصنوعة من معدن البيلون billon الجيد جداً ، وجودة الصنع وبلغ وزنها ٥,٨٠ جم في

المتوسط (٢٣٧)، ونظراً لوجود الشمس والهلال على العملة فممكن اعتبارها اقتباساً للنمط التولوزي في سك العملة (٢٣٨).

كما تم في عهد ريموند الثاني (١١٣٦ - ١١٥٢م) ضرب بعض العملات النحاسية (٢٣٩)، المشابهة للأوبولات obles التي ضربت في سان جيل St. Gilles بواسطة الكونتات التولوزيين، وكان وجه العملة يكتب عليه الكلمات RAIMVNDVS COMES + بين سنين، وأربع دلايات، وعلى ظهره كتب CIVITAS TRIPOLIS + بين سنين، وكانت هذه العملة النحاسية أخف وزناً حيث بلغت ١,١ جم في المتوسط (٢٤٠).

كذلك وجدت ثلاث عملات نحاسية أخرى يمكن نسبتها إلى ريموند الثاني وريموند الثالث وكانت ثقيلة نسبياً، إذ بلغ وزن العملة الواحدة ٨,٥ جم تقريباً (٢٤١).

على أية حال، فحتى العام ١٢٦٨م تكونت نقود طرابلس من ثلاثة أنواع على الأقل، هي البيزنطيات الذهبية والدراهم الفضية، وأنصاف الدراهم، والعملات النحاسية oboles، والحقيقة أن بيزنطيات طرابلس كانت من أكثر العملات الصليبية تشابهاً مع العملات الإسلامية لاختلاف الأمر بالله (٤٩٥ - ٥٢٤ / ١١٠١ - ١١١٣م)، والمستنصر بالله (٤٢٧ - ٤٨٧ / ١٠٣٥ - ١٠٩٤م) (٢٤٢). أما الدراهم الفضية الموجودة بطرابلس فلقد حاكت دراهم حلب التي ضربها الظاهر غازي (١١٨٦ - ١٢١٦م) وكان تاريخها ما بين ١٢١٧ - ١٢٢٣م أو ١٢٤٠ - ١٢٤١م (٢٤٣).

كانت بعض عملات طرابلس لا تحمل اسم أمير المدينة، مثلما حدث في نقود ريموند الثالث بعد وقوعه في أسر المسلمين سنة ١١٦٤م، حيث ضربت العملة بدون ذكر اسمه عليها (٢٤٤). وفي أواخر أصرام كونتيسة طرابلس ضرب بوهيموند السادس Bohemond VI (١٢٥٢ - ١٢٧٥م) نقوداً بسيطة على هيئة غروش GROS (٢٤٥) كتب عليها BOEMVNDVS COMES (٢٤٦).

وذكر أحد الباحثين (٢٤٧) أنه ربما عهد كونتات طرابلس بإدارة دور سك العملات بالمدينة إلى أحد أفراد الطبقة البيروجرأزية تحت اسم Jean de la Monnaie.

أما بخصوص العملات الصليبية في إمارة أنطاكية، فيمكن القول إن الصليبيين بدأوا بعد عام أو عامين من سقوط المدينة في أيديهم في ضرب عملات نحاسية تشابهت بشكل كبير مع العملات النحاسية لسلاجقة أنطاكية (٢٤٨).

كانت عملة الأمير يوهيموند الأول (١٠٩٨-١١٠٤م) من أندر العملات التي تم العثور عليها وهي عملة نحاسية حمراء ، مرسوم على وجهها صورة القديس بطرس وهذه اليمينى مرفوعة ليشع البركة ، بينما يسك بالصليب في يده اليسرى مع وجود الأحرف B.H.M.T. ، وتتميز هذه العملة بثقل وزنها ، لذا كانت نسبتها إلى يوهيموند الأول (٢٤٩).

على أن الأمير تانكرد Tancred (١١٠٤-١١١٢م) سك ثلاث عملات نحاسية مشيرة للجدل ، أول هذه العملات كانت متأثرة بالعملات البيزنطية ، ويحمل وجه العملة صورة للقديس بطرس بلبسته وحوله هالة من الضوء ومجموعة من الكلمات هي : IKEBOI + OHTOAV AOCVT ANKRI (٢٥٠) ومن المحتمل أن تكون هذه القطع قد تم ضربها على قطع بيزنطية (٢٥١).

لكن العملة الثانية - والنادرة في نفس الوقت - التي أثارت جدلاً كبيراً لدى علماء النميات تلك التي ظهر فيها تانكرد مرتدياً الكوفية التي كان يرتديها مسلمو الشام آنذاك ، ولفوقها صليب (٢٥٢).

ويمكن فهم ما أقدم عليه تانكرد بأنها محاولة ذات غرض سياسي يهدف إلى طمأننة مسلمي أنطاكية ومحوها إلى صفاته حتى يستطيع تثبيت حكمه في أنطاكية ، لكن هذا الأمر أثار الكثير من علامات الدهشة والاستهجان لدى الصليبيين ، الأمر الذي دعى تانكرد إلى سك عملة جديدة استبدل فيها صورة السيد المسيح بصورته وحوله الحروف TC, XC وجواره صليب ذو قاعدة مزينة بالزهور بجانب الحروف TA. NK P H (٢٥٣).

كذلك فعل روجر دي سالرنو Roger de Salerno (١١١٢-١١١٩م) الذي ضرب ثلاثة أنواع من النقود النحاسية ، كان الفرع الأول منها يحمل نقوشاً لاتينية ، بينما كان النموذجان الآخران يحملان نقوشاً يونانية (٢٥٤) ، وكانت تحمل العملة الأولى أيضاً صورة السيد المسيح واقفاً مع الحروف الآتية IC XC EMMA (NOVHA) وعلى ظهر العملة الحروف الآتية DNE SAL FT RO إلى أن الأستاذ Schlumberger يرفض نسب هذه العملة إلى روجر (٢٥٥).

وحملت العملة الثانية للأمير روجر صورة السيدة العذراء مع نقوش يونانية متنوعة مثل: IPOT EPIPI K K O C NT IOK + (٢٥٦).

وعاد الأمير بوهيموند الثاني Bohemond II (١١٢٦ - ١١١٣م) إلى ملك عملات نحاسية تحمل النموذج البطرسي الذي بدأه بوهيموند الأول ، حيث كانت صورة القديس بطرس بجوار صليب مع الكلمات BA / IM / OVN / ADC (٢٥٧).

وبعد ذلك وفي عهد ريموند البويرى Raymond of Pitriy (١١٣٦ - ١١٤٩م) تم ضرب دينار مختلفة رغم أن معظمها من الفضة الخالصة ، وكان الدينار يزن ٧٥ جم وعلى وجهه يظهر الأمير ريموند عارى الرأس ، فى الظهر صليب قائم بين سنين (٢٥٨).

وبحاول الأستاذ ميتكالف Mercall أن يثبت أن هذه النقود الفضية تعود إلى مابعد وصول الحملة الصليبية الثانية مباشرة (١١٤٨ أو ١١٤٩م) (٢٥٩).

وفى عهد بوهيموند الثالث (١١٦٣-١٢٠١م) تم ضرب مجموعة أخرى من الدنانير المغلطة وكان الدينار مرسومًا عليه الجزء الأعلى للأمير وهو ينظر يسارًا ، ويرتدى خوذة ودرعًا ، ويوجد على الخوذة صليب ، ويحيط بها حلال ونجم (٢٦٠).

كذلك تم ضرب عدة عملات نحاسية فى عهد بوهيموند الثالث ، كانت زهرة الزنق على وجه العملة من أبرز مظاهرها بالإضافة إلى صليب بارز وأربعة نجوم (٢٦١). بالإضافة إلى هذا وجدت عملات معدنية ، صغيرة الحجم مضروبة جيداً ، رسم على وجهها صليب وعلى ظهرها أربعة مثلثات متفرقة ، تنسب هذه العملات إلى الأمير ريموند وبن Roymond Roupen (١٢١٦ - ١٢١٩م) (٢٦٢).

وفى إمارة الرها ، ضرب كورنات المدينة عملات نحاسية مشابهة فى مظهرها العام للنقود البيزنطية (٢٦٣)، إذ من أجل التعبير عن غزوهم لبلاد معظم سكانها من البيزنطيين والأرمن فكر الكورنات الأوائل للمدينة فى إعادة ضرب العملات البيزنطية مرة أخرى عن طريق نقش بعض الأحرف والرسومات عليها ثم نسبتها إلى العملة الصليبية (٢٦٤).

والحقيقة أن بلدوين الأول Baldwin I وبلدوين الثانى Baldwin II (١٠٩٨-١١١٨م) قد ارتأيا أنه من الأفضل ليسا ألا يضربا نقوداً جديدة بل أن يعيدوا ضرب النقود البيزنطية المنتشرة فى الرها (٢٦٥) ، وذلك للحصول على ثلاث مزايا اقتصادية وسياسية وذلك عن طريق إيجاد نقود للتعامل بدون تكلفة ، واختفاء النقود القديمة فى البلاد ، وفى نفس الوقت ضرب عملة جديدة تحمل اسميهما وتبرز سيطرتها على البلاد .

وتتقسم نقود بلدوين الأول وبلدوين الثانى إلى ثلاثة أنواع ، النوع الأول عبارة عن نقود غير منقوشة ، تزن تقريباً ٨,٥ جم ، وتصور الأمير بلدوين واقفاً مرتدياً خوذة ، محسكاً بالصليب بيده اليمنى ، ويضغط بيده اليسرى على درعه (٢٦٦).

وصنعت العملة السابقة بطريقة رديئة ، بحيث ضربت على عملة بيزنطية نقية يبدو أنها كانت من نقود الإمبراطور حنا زيمسكيس John Zimisce (٩٦٩ - ٩٧٩م) (٢٦٧) كما أن هذه العملات رغم تشابهها ، إلا أن شكل الصليب كثيراً ما يختلف ، ما بين صليب لاتينى ، إلى صليب للوزين ، إلى صليب بسيط على درجتين ، وحوله ثلاث كرات (٢٦٨).

أما النوع الثانى فكان من نفس الحجم والوزن تقريباً ٨,٥ جم ، وصنعت بطريقة بدائية وكان على وجه العملة النقوش الآتية : B- OVINOC KOMEK - B OINCO - KOMHC (٢٦٩).

كذلك وجدت بعض النقود التابعة للنوع السابق عليها صورة بصلبة للسيد المسيح مع وجود هالة على رأسه ، ويسكك الإنجيل بيده اليسرى ، وتوجد بين الصورة الحروف الآتية : C XC ووجدت بعض النقود المرسومة عليها صليب بدون أية علامة على زواياه ، لكنه مرتفع على درجات ويبدو أن هذا النوع مقتبس من نقود الأباطرة رومانوس الرابع ديوجينيس Romanus IV Diogenes (١٠٦٧ - ١٠٧١م) ، ونفسه الثالث Nicephorus III Boutaneiates (١٠٧٨-١٠٨١م) (٢٧٠).

أما النوع الثالث من نقود الرها ، فكان أقل حجماً ووزناً ، ففى حين تزن العملات السابقة ٨,٥ جم فإن هذه العملة كانت تزن ٤,٣٠ جم ، وأقل سمكاً وعلى هذا الأساس فبها يمكن أن تعود إلى عهد بلدوين الثانى (٢٧١) كما تنوعت نقود هذا النوع ، لكنها جميعاً اشتركت فى وجود صورة الأمير بلدوين واقفاً يحمل الصليب بيده اليمنى ، والسيف بيده اليسرى (٢٧٢).

ومن الغريب أنه من غير المعروف حتى الآن ما إذا كان جوسلين الأول (١١١٩-١١٣١م) ، وجوسلين الثانى Jocelin II (١١٣١-١١٥٠م) قد ضربا عملات فى الرها ، إذ لم يعثر على نقود لأيهما على الإطلاق (٢٧٣).

على أية حال نستطيع أن نذكر أن العملات الصليبية فى المملكة اللاتينية فى بيت المقدس قد اعتمدت على البهزئات الذهبية ، وكذلك على الدنانير الفضية أو الدنانير النحاسية ،

وأيضًا أنصاف الدنانير obols (٢٧٤)، وكما أن الإمارات الصليبية الأخرى نادرًا ما ضربت عملة ذهبية ، حيث اعتمد النظام النقدي إلى حد كبير على الدنانير النحاسية وأنصاف الدنانير .

وبالإضافة إلى ما نعرفه من أي البيزنانت يتألف من ٢٤ كاروبل (٢٧٥) ، فإن Beugnot يرى في ملاحظاته أن ثلاثة بيزنانت ذهبية تساوي ٢٤ Sous (٢٧٦) ، وهكذا فإن البيزنانت الذهبي كان يحتوي على ٨ Sous ، ولما كان الـ Sol (Sol) الواحد يحتوي على ١٢ دينارًا (٢٧٧) ، فيمكننا أن نستنتج أن الثلاث بيزنانت ذهبية تساوي ٢٨٨ دينارًا فقط ، والكاروبل الواحد يساوي أربعة دنانير فضية .

وبعد هذا العرض التفصيلي للعملة التي قام الصليبيون بضربها في المستعمرات الصليبية ، يمكن القول إن البيزنانت الذهبية كانت تمثل القاعدة السعرية للنظام النقدي الصليبي ، على الرغم من مرورها بعدة تطورات أهمها محاكاتها - من حيث الشكل لا من حيث نسبة الذهب بها - للعملة الفاطمية (٢٧٨) . ثم إعادة ضربها بنقوش مسيحية بعد قرار البابا إنوسنت الرابع بتحريم التعامل بالبيزانت السابق .

ويبدو أن القيمة السعرية للبيزانت الذهبية كانت تماثل - على الأقل حتى العام ١٨٤ م - القيمة السعرية للدينار الإسلامي (٢٧٩) .

ولهذا نعتقد أن الدينار الإسلامي ظل يلقى القبول والتعامل به في الأسواق الصليبية ، وفي عمليات التجارة نظرًا لاعتماد الكثير من التجار الإيطاليين على عمليات استيراد البضائع الشرقية من أسواق المدن الإسلامية الداخلية مثل دمشق ، حلب ، ولاهد أنهم كانوا يدفعون ثمن السلع والبضائع التي يقومون بشرائها بالدينار الإسلامي ، نتيجة لرفض المسلمين التعامل بالبيزانت الصليبية .

ولهذا السبب نفسه نعتقد أن التجار للمسلمين تعاملوا في الأسواق الصليبية بالعملة الإسلامية أيضًا ، حيث كان يقوم التجار الإيطاليون بالاستفادة منها عن طريق عمليات الاستيراد المباشرة .

ويمكن الاستنتاج أن العملات الذهبية والفضية (الإسلامية والصليبية) قد استخدمت بشكل أساسي في عمليات البيع بالجملة بالأسواق الصليبية (٢٨٠) على حين استخدمت التلّح على النقدية الفضية والنحاسية الصغيرة في عمليات البيع بالتجزئة .

كذلك يمكننا توقع وجود فعلى للعمليات الإيطالية داخل حدود أسواق التوميسيرات الإيطالية، حيث حظيت عمليات البيع والشراء التي يكون أطرافها من الإيطاليين بقوانين مستمدة من المدينة الأم، الأمر الذي يرجع معه احتمال وجود تعامل نقدي بعمليات جزأ - البندقية - بيزا، بعيداً عن العملات الصليبية التي استخدمت في الأسواق الملكية بشكل أساسي جنباً إلى جنب مع الأسواق الإيطالية.

وعندما يكون مصيد الصليبيين وغرباً من الذهب والنفضة فإن العملات الذهبية والفضية تعبر عن قوة الاقتصاد الصليبي، التي حلت به العديد من الكوارث أصعبها كارثة حطين التي فتحت الطريق أمام انهيار العملات الصليبية نتيجة لنقص الذهب، حيث زادت عمليات تزيف العملة في الأعوام ١١٨٧، ١١٨٨ م (٢٨١).

ورغم اعتبار النقود الصغيرة (النحاسية والبرونزية) من ضمن العوامل المساعدة للنقود الكبيرة، فإننا نعتقد أن انتشارها الواسع لدى الصليبيين أدى إلى انخفاض القيمة الفعلية للنقود الكبيرة (الذهبية)، وبالتالي إلى ندرة وجودها (٢٨٢).

وإن ازدهار التجارى لأسواق العصور الوسطى، نشطت عمليات الصيرفة والاقتصاد، وتقل الأموال من أجل تلبية احتياجات التجار.

كان الصراف يجلس إلى دكة خشبية عليها كومة كبيرة من النقود، حيث يقوم باستبدال النقود للتجار، أو تقديم القروض بفائدة (٢٨٣)، وعرف الصالحين الصرافة منذ القرن الرابع الهجري، فكان الصراف يحتفظ بالودائع المالية لديه مقابل الحصول على عمولة تقدر بـ ٢٥٪ من قيمة من كل دينار، كما كان الصراف يفرض السلطات الأموال مقابل فائدة تعادل ٢٥٪ من قيمة الدين (٢٨٤).

ونتيجة للنشاط التجارى الكبير الذي شهدته المستعمرات الصليبية، بدأ الصيارفة في تفسير العملات التي أحضرها معهم التجار والحجاج المجدد، إلى بوزنات ذهبية ودرهم فضية (٢٨٥).

وكان يتم تقدير قيمة العملة الأساسية كمعدن ثم يتم تحويلها إلى العملة المحلية. مع ملاحظة أن العملات الأوروبية كانت تخضع دائماً للتخفيض من قبل السلطات الصليبية (وهو ما يعنى تخفيض سعر العملة)، أو للتزيف من قبل التجار المحليين (٢٨٦).

وفي جميع المدن الصليبية الكبرى ، كان يوجد شارع أو منطقة مخصصة للصرافين بالقرب من الأسواق ، حيث كانت الصيرفة مهنة مرتبطة بالمدن ، ومارس الصيرافة اللاتين مع الصيرافة الشوام عملهم من خلال الدكك الخشبية بطول الشارع الرئيسي في مدينة عكا (٢٨٧) . كما عمل بعض الصيرافة الإيطاليين في أعمال الصيرفة في بافا مثل Beston diresoro (٢٨٨) .

وفي مدينة يوت المقدس تركزت أعمال الصيرفة في شارعين واسمين بالقرب من منطقة الأسواق (٢٨٩) ، بالإضافة إلى مكانين آخرين بالقرب من المستشفى - حسب ما يذكر أحد الحجاج الصليبيين (٢٩٠) - هما خان الصرف Khan es-sarf و خان الزيت Khan es-Zeit .

ووفرت عملية الصيرفة نوعاً من الاعتناش المالي للصرافين ، وساهمت في حدوث نوع من الخرابك الاجتماعي لبعض الصيرافة الذين فجعوا في أن يصبحوا محققين في المحاكم (٢٩١) .

كذلك نشطت عمليات الائتمان التي عرفها المسلمون منذ القرن الرابع الهجري حين بدأوا في استغلالهم الميراثات (٢٩٢) بدلاً من حمل المبالغ الكبيرة ، فقامت المدن الإيطالية بأعمال الائتمان منذ نهاية القرن الثاني عشر الميلادي (٢٩٣) ، وكان قهار جنوا وبياتشزا Piacenza في مدينة عكا يقومون بمنح القروض إلى السلطات الصليبية ، وإلى جماعات الداوية والاسبتارية بالمشقة ، وفي نفس الوقت كانوا يستطيعون استعادتها حين يريدون من قواد الهيئات العسكرية السابقة في الغرب الأوربي (٢٩٤) .

وكان الذين يريدون رهن أملاكهم في فرنسا ، يستطيعون السفر إلى المستعمرات الصليبية بالشام ، حيث يتسلمون من مقدمي الداوية والاسبتارية مقابلاً يساوي إيرادات أملاكهم في فرنسا (٢٩٥) .

ومارست الداوية نشاطاً مصرفياً كبيراً تراوح بين الإقراض ، والقيام بعمليات الائتمان ، ونقل الأموال ، الأمر الذي جعل الداوية من أكبر الهيئات المالية في العالم في القرن الثالث عشر (٢٩٦) . وذلك بسبب انتشارهم ونشاطهم المالي ما بين الغرب الأوربي والمستعمرات الصليبية بالشام .

وتركز النشاط المصرفي والمالي للداوية في مدينة عكا في القرن الثالث عشر ، وقاموا بهمة نقل الأموال من المستعمرات الصليبية إلى غرب أوروبا والعكس ، من ذلك قيامهم بتنفيذ

أمر البابا إسكندر الرابع Alexander IV (١٢٥٤ - ١٢٦١م) بدفع ١٠٠ مارك فضى إلى بطريك عكا في العام ١٢٥٦م ، وكذلك أمرهم البابا في العام التالي مباشرة بمسح ١٠٠ مارك أخرى ، مع وجوب دفع ١٠٠٠ مارك إلى كونت بافا (٢٩٧).

وعلى الرغم من الصبغة الدينية للرهبان الداوية ، فإن جشعهم لم يكن أقل من جشع الصيادلة العلمانيين في هذا المجال ، ولعل إنكارهم للسلخ الذي تركه جرانفيل Joinville مؤرخ الملك لويس التاسع - أمانة لديهم يثبت هذا بشكل واضح (٢٩٨).

وبالإضافة إلى ذلك قهر فرسان الداوية بالاشتراك مع فرسان الاسبتارية بالجمع المادى ، الأمر الذى أدى إلى حدوث العديد من المنازعات فيما بينهما فى شوارع مدينة عكا فى الأعوام ١٢٤١ ، ١٢٤٣م (٢٩٩).

الهوامش :

١ - جرى تجهيز موانئ البحر المتوسط في العصور الوسطى بالعديد من التجهيزات التي تساهم في استقبال السفن التجارية وسهولة شحنها وتوزيعها ، حيث جرى إقامة أرسطة خشبية تتسع لاستقبال السفن التجارية الضخمة ، وكذلك تزويدها بمرافق تستخدم في شحن وتفريغ البضائع من السفن ، علاوة على الفارات التي كانت مهمتها الرئيسية إرشاد السفن القادمة إلى المياه . انظر :

Pirenne, *Economic and Social History* , pp. 91, 144

2 - Fulcher of Chartar, *op. cit.*, p. 176 .

عابد : تاريخ التجارة ، ج ١ ، ص ١٨٩ .

3 - Benevenisti, *op. cit.*, p. 78 .

4 - Benjamin of Tudela, "The Travels of Rabbi Benjamin of Tudela, A. D., 1160-1173 in Thomas wright (ed.) *Early Travels in Palestine*, London, 1848, p. 81, Anonymous *Pilgrims*, *op. cit.*, p. 73 .

5 - Cabot, *op. cit.*, p. 341 .

6 - Theoderich "Description of the Holy Land" in, *P.P.T.S.*, vol. V, London, 1896, p. 73 ; Benjamin of Tudela, *op. cit.*, p. 80 .

أين جيسر : الرحلة ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

7 - Phocas, "The Pilgrimage of Lphocas in The Holy Land" in , *p.p. T.S.*, vol. V, London, 1896, pp. 9,10 .

8 - Daniel "The Pilgrimage of Russian Abbot Daniel in the Holy land 1106 - 1107 A.D., in *p.p. T.S.* vol. IV, London, 1895, pp. 9-23 ; Sarwal, *op. cit.*, pp. 5,6 .

9 - Toikowsky, *op. cit.*, p. 123

١٠ - برافش برأور : عالم الصليبيون ، ص ٢١٩ .

11- - Smith, *The Feudal Nobility*, p. 92; Benevenisti, *op. cit.*, p. 77 .

١٢ - برافش : المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

13 - Smith, *The Feudal Nobility*, p. 92; Idem, "Government in Latin Syria" p. 112 .

١٤ - برافش : عالم الصليبيون ، ص ٢٢٠ .

15 - Mayer, *The Crusades*, p. 164; Prawer, *The Latin Kingdom*, p. 404; Smith, *op. cit.*, p. 92, p. 273 nota. 252; Idem, "Government in Latin Syria" pp. 112, 126 note 47; La Monte , *op. cit.*, p. 172 .

16 - Mayer, *op. cit.*, p. 164; Prawer, *op. cit.*, p. 404; Smith, *op. cit.*, p. 93, Idem, "Government" , p. 113; Idem, "The Survival", p. 13.

17 - Prawer, op. cit., p. 404

18 - Loc. cit.

19 - Loc. cit.

20 - Cahen, La Syrie du Nord à l'époque des Croisades, p. 478; Prawer, op. cit., p. 404

21 - Smith, "Government" pp. 112 - 13; La Monte, op. cit., p. 173 .

22 - Smith, The Feudal Nobility, p. 93

23 - Smith, "Government" p. 117; Idem, "The Survival", p. 13

٢٤ - فرض الأيوبيون ضريبة على السلع التي يقدم بهاها التجار البيزنطيون والإيطاليون . سميت ضريبة الخمس . وذلك في المراتى . المصرية : الإسكندرية ، دمياط ، قنيس . انظر : الفقيهى : صبح الأمل فى صناعة الإنشا ، ج١ ، القاهرة ، د.ت ، ص ٦٩٣ ، ٦٩٤ ؛ القرقى : المراسم والاعتبار بذكر الخطوط والأخبار ، ج١ ، دار صادر ، بيروت ، د.ت ، ص ٩١ . وثراوت ضريبة الخمس زمن صلاح الدين الأيوبي مدون ٢٠ / ٢٠ إلى ٣٥ / ٢٠ من قيمة البضائع التي جلبها التجار الأيوبيون . انظر : حنين محمد ربيع ، النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٥١

٢٥ - فى القرن العاشر تم فرض ضريبة تبلغ ١ / ١٠ من قيمة الصادرات والواردات على السفن فى المراتى . البيزنطية وسميت هذه الضريبة باسم Praxidia انظر Lopez, Medieval Trade, p. 21.

وتغير اسم هذه الضريبة - مع بقاء قيمتها - إلى الكوميركيون فى القرن الثانى عشر انظر :

Bryer, A. "Cultural Relations between East and West in The Twelfth Century " in , Baker (ed.) Relations between East and west in The Middle Ages, p. 89 .

26 - Smith, The Feudal Nobility, p. 93; Idem, "The Survival", p. 13 .

27 - Smith, The Feudal Nobility, p. 93. Idem "Government" p. 113 .

٢٨ - للمزيد من المعلومات حول الرسوم الجمركية على البضائع فى ميناء عكا ، انظر ملاحق الدراسة .

الملحق رقم (٤) .

29 - Anonymous Pilgrims, op. cit., p. 29

30 - William of Tyre, op. cit., vol. I, p. 554 .

عادل زغورن ، المرجع السابق ، ص ١٨١ .

٣١ - سامى سلطان سعد ، المرجع السابق ، ص ١١٧ ، ١١٨

32 - Robert, " Venice and The Crusades", p. 393; Prawer, op. cit., p. 405

33 - Prawer, op. cit., pp. 405 - 6 .

34 - Smith, "Government", p. 120

35 - Prawer, op. cit., p. 405 ;

يرشح براءى : عالم الصليبيين ، ص ٢٢١ .

٣٦ - هاید : تاريخ التجارة ، ج ١ ، ص ٣٤٣ .

37 - Mayer, op. cit., p. 163

٣٨ - هاید : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٣٤٣ .

39 - Richard, *Orient et Occident au Moyen Age. Contacts et relations (XIIe-Xves)* London, 1976, pp. 330-31, Mayer, op. cit., p. 163

40 - Prawer, "Crusader Cities", p. 190

41 - Smith, *The Feudal Nobility*, p. 92; Mayer, op. cit., p. 171, Smith, *The Crusades*, p. 77 .

42 - Smith, op. cit., p. 93 .

٤٣ - « معتمد الصليبيون أينما على قاتريهم البحري الخاص بهم ، والذي أصدره الملك الصليبي عموري الأول (١١٦٧ - ١١٧٣ م) ، عن ذلك انظر : حاتم الطحطاوي ، القانون البحري لمملكة بيت المقدس الصليبية » ترجمة في مجسمة لوران بيت القدس ، « مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة - مجلد ٨٨ عدد ٤ ، أكتوبر ١٩٩٨ م ، ص ٤٧٧ - ٤٢٩ .

43 - Smith , op. cit., p. 92; *Idem*, *The Survival*, p. 14 .

44 - Baldwin, "The First Hundred Years" in *seston* (ed.), Vol. I, p. 549; Runciman, op. cit., vol. II, p. 302; La Monte, op. cit., p. 21 .

45 - Paterson, R. , "The Early Existence of The Funds and Castles : The Twelve Century Latin Kingdom of Jerusalem" in, *Speculum*, vol, XXXIX, No.3, July 1964, p. 474 .

46 - *Ibid*, pp. 476-77 .

٤٧ - نعيم زكي لهوس : طرق التجارة النوبية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر المصود الراسطي ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٣ ، ص ١١٨ - ١٢٤ .

٤٨ - التلخندقي : صبح الأعشى ، ج ١٦ ، ص ٣٧٧ ، ٣٧٨ : المقرئى : المرامح والاعتبار ، ج ١ ، ص ٢٢٧ .

٤٩ - ابن شداد : التواريخ السلطانية والحكامن البهرانية . القاهرة ١٣١٧ هـ ، ص ٤٤ : ابن جبير : المصدر السابق ، ص ٢٩٠ ، ٢٧٢ .

٥٠ - ابن القلاسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ٢١٨ .

٥١ - ابن شداد : المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

52 - Fleck, "The Foundation of The Latin States", p. 376 .

٥٣ - المصدر السابق ، ص ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٨٢ .

54 - Mayer, op. cit., p. 75; Benvenisti, op. cit., p. 78 .

٥٥ - ابن جبير : المصدر السابق ، ص ٢٧٣

56 - Rey, op. cit., p. 254 .

٥٧ - هاید : المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

59 - Rey, op. cit., p. 200 .

60 - Lopez, Medieval Trade in The Mediterranean World, p. 224 .

61 - Runciman, op. cit., vol. III, p. 359 .

٦٢ - على حسين السليمان الناصر : النشاط التجاري في شبه الجزيرة العربية أواخر العصور الوسطى .
ص ١٧٩ ، ٢٠٦ .

63 - Smith, The Feudal Nobility, p. 68; Richard, The Latin Kingdom, p. 353 .

٦٤ - ابن جبير : لأصغر السابق ، ص ٢٤٧ ، حيث يتحدث عن وجود تجار من المغرب ،
Runciman, op. cit., vol. III, p. 359 .

65 - Rey, op. cit., p. 253 .

٦٦ - التلشندي : صبح الأمشي ، ج ١٤ ، ص ٣٧٩ .

٦٧ - للتندى : أحسن التفاسيم في معرفة الأقاليم ، لندن ، ١٩٠٩ ، ص ١١١ .

٦٨ - التلشندي : صبح الأمشي ، ج ١٤ ، ص ٣٨٥ .

69 - Theoderich, op. cit., vol. p. 69; Daniel, op. cit., vol. IV, p. 72; Samio, M., " Secrets
for the Crusades to help them to Recover The Holy Land" , in, p.p. T.S., vol XII, London,
1895, pp. 37-38 .

70 - Saewalf, op. cit., vol. VI, p. 8.

71 - Ibid, p. 26

72 - Prawer, The Latin Kingdom, p. 403;

وصف ابن جبير أحد جساره برأيات منجبة حكا على طريق دمشق - حكا . حيث يذكر أن الجمرك كان
مبارة عن جان معد لتزول الترافل التجارية . ولما حين تكث البضائع والسلع في القصور الأرضي أمام موكفي
الجمرك المسيحيين الذين يجيئون العربية تحت رئاسة " المصاحب " . يصعد التجار المسافرون لفراصة في غرب
الدور العلوي . انظر ، الرحلة ، ص ٢٧٥ - ٢٧٦ .

73 - Smith, " Government," p. 115; Idem, " The Survival" p. 14 .

74 - Prawer, " Crusade Cities," p. 184 .

75 - Smith, The Feudal Nobility, pp. 93 - 94 .

٧٦ - هابيد : تاريخ التجارة ، ج ١ ، ص ١٨٥ .

77 - Daniel, op. cit., vol. IV, p. 61 .

٧٨ - الكاروبل Caroubel = $\frac{1}{24}$ من البيزانت .

79 - Assises des Jerusalem Tome II, p. 174; La Monte, op. cit., p. 173

٨٠ - التبراط = $\frac{1}{24}$ من الدينار .

٨١ - ابن جبير . المصدر السابق ، ص ٢٧٤ .

82 - Smith, The Feudal Nobility, p. 73

83 - Loc. cit.; Prawer, The Latin Kingdom of Jerusalem, p. 406

84 - Smith, op. cit., p. 73

٨٥ - وجد المتدق في مناطق عديدة من مناطق البحر المتوسط ، فعلى حين تشير الكلمة في الشام إلى الحان الذي كان عبارة عن بنا ، وسط فنا ، مكتوف ، يجرى تخزين السلع في أوداره السفلى ، بينما يسمون التجار الأجانب في أوداره العليا ، ويمكن القول بأن وظيفة الحان العربي في الشام يشبه الترتاكر Fundaco البندقى ، والمبدنا Bitata البيزنطية رغم عدم السماح للتجار بالبقاء في الأخيرة أكثر من ثلاثة أشهر . انظر Lopez, Medieval Trade in Mediterranean World, p. 85; Smith, The Feudal Nobility, p. 95; Idem "The Survival", p. 15; Runciman, op. cit., Vol. III, p. 359; Zlata, N., Urban Life in Syria under The Early Mamluks, Beirut, 1953, pp. 88-89 .

وانظر أيضاً : صهيبي لبيب : الفسق : ظاهرة سياسية ، اقتصادية ، قانونية ، بحث في كتاب " مصر وعالم البحر المتوسط " دار الفكر ، ١٩٨٩ ، ص ٢٨٥ - ٣٠٥ .

86 - Firenze, op. cit., pp. 97-98

٨٧ - محمد عبد الستار عثمان : النهضة الإسلامية ، عالم المعرفة ، العدد ١٢٨ ، الكويت ١٩٨٨ م ، ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٦٢ .

٨٨ - نفسه ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ ، ٢٦٢ .

89 - Prawer, op. cit., p. 409; Idem, "Crusader Cities", p. 186 .

90 - Lieber, A.E., "Eastern Business Practices and Medieval European Commerce." in, Ec.H.R., 2nd ser, vol. XXI, No.2, August, 1968, p. 230

91 - Prawer, The Latin Kingdom, p. 408; Idem, "Crusader Cities", p. 190 .

92 - Prawer, The Latin Kingdom, p. 412; Smith, op. cit., p. 74; Idem "Government", p. 121 .

93 - Smith, op. cit., p. 75

٩٤ - ابن القلاسي : نيل تاريخ دمشق ، ص ١٤٣ .

95 - Richard, Orient et Occident, p. 325; Smith, The Feudal Nobility, p. 95. Idem, "Government" p. 116; Smith, op. cit., p. 75

96 - Prawer, "Crusader Cities", p. 191 .

97 - Prawer, The Latin Kingdom, p. 412, Smith, "Government" p. 116

98 - Smail, op. cit., p. 77 .

لزيد عن التفاصيل حول السلع والبضائع في أسواق عكا ، انظر ملاحق الدراسة ، الملحق رقم (٤) .

99 - Smith, *The Feudal Nobility*, p. 80; Idem, "Government", p. 116

100 - Mathew Paris, *English History from The year 1235-1273*, Trans. by Giles, J.A., vol. 1, London, 1852, pp. 386-396, 457

101 - Beneventisti, op. cit., p. 55

ويظهر هنا لنا استخدام الصليبيين لنفس تخطيط الأسواق الإسلامية . من حيث وجود شوارع رئيسية ، يمتدح عنها شوارع جانبية ويجرى تكتيف الحرايت بها . انظر محمد عبد الستار عثمان . المدينة الإسلامية ، ص ٢٦٢ . وهو الأمر الذي يفسر لنا وجود " السوق الثلاثي " في منطقة بيت المقدس في الفترة الصليبية .

102 - Anonymous, "The City of Jerusalem", Trans. by, Coader, in P.P.T.S, vol. VI, p.

6; Prawer, "Crusader Cities", p. 189

103 - Prawer, *The Latin Kingdom*, p. 408; Beneventisti, op. cit., p. 55 .

ويظهر هنا أيضاً استخدام الصليبيين لنفس مكان سوق الخيول في الأسواق الإسلامية في بيت المقدس . حيث كان المسلمون يركزون أسواق الخيول ، والسلح ثقيلة الوزن . كمهارة الحجم في مكان ليسح بالقرب من بوابات المدن . كما تراجد بالقرب من هذه الأسواق موانئ للدواب ومزججها من الكارين ، ومواقع للحصان من أجل حمل السلح والبضائع .

انظر : محمد عبد الستار عثمان . المرجع السابق ، ص ٢٦٠ . ٢٦٤ .

104 - Anonymous, op. cit., pp. 7, 287; Prawer, op. cit., p. 409; Idem, "Crusader Cities", p. 188; Beneventisti, op. cit., p. 55 .

105 - Anonymous, op. cit., p. 11; Prawer, "The Bergesses", p. 154; Smith, *The Feudal Nobility*, p. 80 .

106 - Anonymous, op. cit., pp. 12, 17

١٠٧ - يمكن استنتاج رضى ثمن غريم الأبقار والأغنام . بمكس لحم الثيران . لكن الأهمية تستخدم في عمليات الزراعة .

108 - Prawer, "Crusader Cities" p. 189; Beneventisti, op. cit., pp. 55, 56 ;

براشع برادر : عالم الصليبيين ، ص ٢٢٢ .

يبدو أن الصليبيين قد استخدموا نفس مكان " المذبح " في الأسواق الإسلامية ، والذي كان ينام هالفاً خارج المدينة انظر : محمد عبد الستار عثمان : المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .

109 - Anonymous, op. cit., pp. 7, 200, 288

110 - Smith, op. cit., p. 80; Beneventisti, op. cit., p. 55

ولتحقيق أن الأسواق الإسلامية تميزت بوجود الحرايت ، والمصاطب التي يجلس التاجر عليها ، ويقوم بعرض بضاعته ، وقد يتد العرض أمام الحارات . انظر : محمد عبد الستار عثمان : المرجع السابق ، ص ٢٦٥ .

111 - Holmes, "Life Among The Europeans..." p. 25 .

112 - Beneventisti, op. cit., p. 56 .

113 - Ibid, p. 18 ,

برسبع برارود : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

114 - Anonymous, op. cit., p. 287; Prawer, The Latin Kingdom, p. 410; Benevenisi, op. cit., p. 56 .

116 - Prawer, op. cit., p. 412; Benevenisi, op. cit., p. 56

117 - Prawer, op. cit., p. 412; Benevenisi, op. cit., p. 56

118 - Burchard of Mount Sion, " A Discription of The Holy Land" in . P.P.T.S, vol, XI, London, 1896, p. 16 .

119 - Smith, op. cit., p. 96; Idem, " Government", p. 116

120 - Smith, " The Survival", p. 18 .

١٢١ - هابيد : تاريخ التجارة ، ج ١ ، ص ١٨٥ .

122 - Smith , The Feudal Nobility, p. 96; Idem, " Government", p. 116 .

١٢٣ - هابيد : المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

124 - Fabri, F., " The Book of The Wandering of Brother Filiz Fabri" in, P.P.T.S. vol, IX, London, 1897, pp. 84-85

125 - Benjamine of Tudela, op. cit., p. 88 .

126 - Mayer, The Crusader, p. 152 .

127 - Würzburg, " Discription of The Holy Land", in P.P.T.S, vol, V, London, 1896, p. 45, Theoderich, op. cit., p. 22, Fabri, op. cit., pp. 48-85 .

128 - Prawer, " Crusader Cities, " p. 189 .

129 - Benjamine of Tudela, op. cit., p. 80

130 - Würzburg, op. cit., 66; Theoderich, op. cit., p. 65; Helellus, " Discription of Jerusalem and The Holy Land" in P.P.T.S., vol, VI, London, 1897, p. 26

131 - Burchard, op. cit., p. 51

132 - Conder, The Latin Kingdom. p. 210

133 - Smith, The Feudal Nobility, p. 68; Richard, The Latin Kingdom p. 353 .

١٣٤ - جعفر بن علي النمطقي : الإكثار إلى محاسن التجارة ، الحقيق ، البشرى الشورى ، العلوم الأولى ، الإسكندرية ١٩٧٧ ، ص ٧٣ .

١٣٥ - نقد ، ص ٧٠ .

136 - Prawer, " The Burgeases", p. 155 .

١٣٧ - جعفر بن علي النمطقي : المصدر السابق ، ص ٧٥

138 - Lopez, " The Trade of Medieval Europe" in , C.E.H., vol, II, London, 1952, pp.

25-600

139 - Smith, "Government", p. 117

140 - Loc. Cit.

١٤١ - جعفر بن علي النعماني : المصدر السابق ، ص ٥٦ .

142 - Fabri, op. cit., pp. 84-85 .

حيث يتحدث نيلكس غابري عن عمليات المساومة التي تمت بين التجار والحجاج في أحد أسواق القدس والمجاورة لكنيسة القمامة ، ويذكر أن الصخب والصجيج كان أحد مظاهر البيع والشراء .

143 - Holmes, op. cit., p. 17 .

١٤٤ - عرفت أسواق المعصور الرملة - وخاصة الأسواق الإيطالية - أعمال السمسار باسم

انظر : Pizzone, op. cit., p. 177 .

١٤٥ - جعفر بن علي النعماني : المصدر السابق ، ص ٦٤

146 - Richard, "Orient et Occident", p. 326 .

١٤٧ - وهو مقياس روماني للحبوب ، يساوي الآن جالونين من الجالونات الإنجليزية .

148 - Le Strange, Palestine under The Muslims, Beirut, 1965, pp. 48, 49

149 - William of Tyre, op. cit., vol. II, p. 21

١٥٠ - جعفر بن علي النعماني : المصدر السابق ، ص ٣٧ ، ٤٦ .

151 - William of Tyre, op. cit., vol. I, pp. 552 - 555 .

152 - Prawer, The Latin Kingdom, pp. 411-12 .

153 - Smith, The Feudal Nobility, pp. 71-2; Idem, "Government", p. 119 .

154 - Prawer, op. cit., p. 411 .

155 - Loc. cit., Smith, The Feudal Nobility, p. 70; Tokowsky, op. cit., p. 102 .

156 - Smith, "Government", p. 117 .

157 - Smith, The Feudal Nobility, pp. 84-5

158 - Mayer, The Crusades, pp. 163-64 .

159 - Smith, op. cit., p. 91 .

١٦ - عرفت وثيقة المحاسب في الأسواق الإسلامية منذ عهد الرسول ﷺ ، الذي استعمل عمر بن الخطاب على سوق المدينة وسعيد بن العاص على سوق مكة . انظر : الحبيب الجفرائي : التحول الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع صدر الإسلام ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٢٥ . وكان المحاسب " عامل السوق " يختص بتروية المبيعات ، والتأكد من مطابقة الكميات التجارية في السوق للشريعة الإسلامية . انظر : محمد عبد الستار عثمان . الكلية الإسلامية ص ٢٥٦ . وللمزيد من التفصيل عن المحاسب راجع .

القلبي : صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ، ج ١٠ ، ص ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ج ١٢ ، ص ٤٧٢ .
 النويري : بهجة الأدب في فنون الأرب ، ج ٦ ، القاهرة ، ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ . وعن المحاسب في مصر للمفكر أنظر : لكريزي : الملاحظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٤٦٣ ، ٤٦٤ .

161 - Assises des Jerusalem, Tome II, pp. 239 - 40; Rey, op. cit., p. 59; Ruociman, op.

cit., vol. II, pp. 167-8; Benevise, op. cit., p. 28

162 - Assises des Jerusalem, Tome II, pp. 238, 243-244; Smith, *The Feudal Nobility*, p. 87; Idem, "Government", p. 116; Prawer, *The Latin Kingdom*, p. 410; Rey, op. cit., pp. 63-65; Richard, "Political and Ecclesiastical organizations of The Crusader States" in session (ed.) vol. v. 223 .

163 - Assises des Jerusalem, Tome II, p. 244; Rey, op. cit., p. 66

164 - Smith, *The Feudal Nobility*, p. 87; Idem, "Government", p. 116; Idem, "The Survival", p. 15 .

165 - Smith, *The Feudal Nobility*, p. 87 ;

برشع يرأر : عالم المسلمين ، ص ١٣٦ .

166 - Assises des Jerusalem, Tome II, p. 244; Rey, op. cit., p. 66; Smith, op. cit., p. 87;

Richard, "Orient et Occident" p. 327 . Mayer, op. cit., p. 164

167 - La Monte, *Feudal Monarchy*, p. 21; Baldwin, "The First Hundred years" p. 549;

Runciman, op. cit., vol. II, p. 302; Richard, *The Latin Kingdom*, vol. I, p. 139; Smith, op. cit., p. 96; Conder, *The Latin Kingdom*, p. 173

شهر أن باترسون Patterson يرى أن محكمة السرق وجدت في عهد الملك بالدين الثاني (١١٨٠ - ١١٣١م) ، حيث أشار إليها سنة ١١٢١م . في خطاب إلى دوج الهندية وسينجر ميخائيل ، وكذلك سنة ١١٢٣م . حين أعاد تأكيد امتيازاته للنبالة لدى فرود من الأسر . انظر :

Patterson "The Early Existence of The Fiefs and Castles" p. 474 .

168 - Conder, *The Latin Kingdom*, p. 173; Prawer, "Crusader Cities", p. 196.

169 - Rey, op. cit., p. 59; Mayer, op. cit., p. 173; Smith, *The Feudal Nobility*, p. 87.

Idem, "Government", p. 116; Idem, "The Survival", p. 15; Richard, *The Latin Kingdom*, vol. I, p. 139; Idem, "Political and Ecclesiastical Organizations", p. 224 .

170 - Assises des Jerusalem, Tome I, p. 245; Holmes, *Life Among The Europeans* , p. 28

171 - Mayer, op. cit., p. 171 .

172 - Smith, *The Feudal Nobility*, p. 96; Idem, "Government", p. 117; Idem, "The Survival", p. 15 .

173 - Smith, op. cit., p. 96; Idem, "Government", p. 116; Idem, "The Survival", p. 15 .

174 - La Monte, op. cit., p. 167 .

175 - Smith, "The Survival", p. 15;

حيث يذكر أنه قام مهمة الديوان الإسلامي ، والـ Sekretis البيزنطي .

176 - La Monte, op. cit., p. 166 .

177 - Smith, op. cit., p. 15 .

178 - La Monte, op. cit., pp. 167-168

179 - Mayer, " Latins, Muslims, Greeks" p. 177

180 - la Monte, op. cit., pp. 171, 172; Runciman, op. cit., vol. II, p. 298

181 - Ibid, p. 174, Rcy, op. cit., pp. 361-62 .

182 - Smith, The Feudal Nobility, p. 84; Idem, " The Survival", P. 13; Idem, " Government," p. 117 .

183 - la Monte, op. cit., p. 178

184 - La Monte, op. cit., p. 171 ; Runciman, op. cit., vol. II, p. 298; Prawer, " A Study in Landen Property" p. 84; Smith, The Feudal Nobility, p. 83.

التي يذكر أنها تسمى " Telles " .

185 - Conder, The Latin Kingdom, p. 174; Mayer, The Crusades, p. 163.

١٨٦ - ابن جبير : المصدر السابق ، ص ٢٧٤ ، وانظر كذلك La Monte, op. cit., p. 175
حيث يذكر أن السلم دفع بيراث وخمس كاريلات ، الأمر الذي يساوي مرا بين البتار والبيزانت ،
والتيارات والكاريول .

187 - Smith, op. cit., p. 83 .

188 - William of Tyr, op. cit., vol. II, pp. 486-489; Mayer, op. cit., p. 130

189 - William of Tyre , op. cit., vol. II, p. 487; La Monte, op. cit., p. 181; Mayer, Latins, Muslims, Greeks" , p. 178 .

190 - Kodar, " General Tax of 1183 in the Crusading Kingdom of Jerusalem: Innovation or Adaptation?" In, E.H.R., vol. LXXXIX, No: 351, April, 1974 pp. 339 - 345 .

حيث يتحدث من التناحية الكبير بين الضريعتين . في طريقة فرضهما على جميع السكان ، وكذلك في
طريق جمعهما .

191 - La Monte, op. cit., p. 181 .

192 - Cazel, " The Tax of 1185 in Aid of The Holy Land" in , Speculum, vol, XXX, 1955, pp. 385-392

193 - Small, " The International status of The Latin Kingdom of Jerusalem, 1150-1192", p. 25 .

سميث : ماضي الحروب الصليبية ؟ - ترجمة محمد فتحي الشاعر ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٤٧ ؛ كذلك
Cave, Coulson, A source Book : سنة ١١٨٨م في :
انظر نص مرسوم فرض ضريبة " عشر صلاح الدين " سنة ١١٨٨م في :
for Medieval Economic History pp. 387-388 .

١٩٤ - يروش برادر : عالم الصليبيين ، ص ٢٧٤ .

195 - Cipolla, Money, Prices, and Civilization, p. 20 .

١٩٦ - تعتبر النوميسميا Nomisma بمثابة التطور الأول للـ Solidus الذي تم صهره في عهد الإمبراطور قسطنطين العظيم (٣٠٦ - ٣٣٧ م) وكان وزن ٤.٥٥ جم من الذهب ، ويساوي ٧٢ - من الرطل من الذهب . أي أنه كان أثقل من أية عملة ذهبية في العالم آنذاك . انظر :

Whitling, *Byzantine Coins*, New York, 1973, p. 294, Lopez, "The Dollar of The Middle Ages" in, Lopez(ed.) *Byzantinism and the world around it. Economic and Institutional Relations*, London, 1978, p. 209; Cipolla, *op. cit.*, p. 21

انظر كذلك : ستيقن ونيسان : الحصار البيزنطي . ترجمة عبد العزيز جباريد ، القاهرة : ١٩٦١ ، ص ٢١ . ٢١١ ، عزيز سوريال عطية . العلاقات بين الشرق والغرب . ص ١٧٥ .

١٩٧ - النبدار كلمة مشتقة من Demarius الروماني الذي كان يساوي ٧٧ . من الجنيه القضي . انظر : عزيز سوريال عطية : المرجع السابق ، ص ٤٦ . حاشية ٢ . الأب انتانس الكرمل : النقود العربية الإسلامية وعلم النسيات ، ط٢ ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٣٠ .

198 - Prawer, *The Latin Kingdom*, p. 383 .

١٩٩ - روبرت أجيل : تاريخ الفرنجة غزاة بيت المقدس . ص ١٨٩ . . Prawer, *op. cit.*, p. 383 .
وجدير بالذكر أنه في العام ١٢٢١م تم الكشف من حوالي ١٨٠٠ من النقود الفرنسية التي كانت مع الجيش الصليبي ، والتي ذكرها روبرت أجيل سابقاً . انظر :

Cox, *The Tripolis Hoard of French Seigniorial and Crusader Coins*, Numismatic Notes and Monographs, New York, 1933, No. 59

٢٠٠ - المصدر السابق ، ص ١٨٩ .

٢٠١ - أصبح البيزانت Bezant هو التطور الثالث للـ Solidus بعد النوميسميا Nomisma والـ Hyperpron

202 - Ehrenkretz, "Arabic dinars Struck by The Crusers" in, *J.E.S.H.O.*, vol, VII, part II, July 1964, p. 168

203 - Runcman, *op. cit.*, vol, III, p. 363; Holmes, "Life Among" , p. 9

٢٠٤ - رأيت النبراي : المسكوكات الصليبية في مصر والشام . ماجستير لخير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ص ٣ .

205 - Schlumberger, G., *Numismatique De L'Orient Latin*, Austria, 1954, p. 134 ,

وأنت النبراي : المرجع السابق ، ص ١٧ ، ٢٨ . من النقود الفاطمية انظر : عبد النعم مجيد . النقود الفاطمية في مصر ، حوليات كلية الآداب ، جامعة إبراهيم ، لجلد الثاني ، مايو ١٩٥٣م ، ص ٢٢٣ - ٢٢٨ ، حيث يذكر تقليد الصليبيين للنقود الفاطمية . ص ٢٢٦ .

206 - Prawer, *op. cit.*, p. 385 .

207 - Schlumberger, *op. cit.*, p. 131; idem, *Les Principales Fraques du Levant*, Paris, 1877, p. 19

٢٠٨ - رأيت النبراي : المرجع السابق ، ص ٣٠ ، ٣٢ .

209 - Prawer, *op. cit.*, p. 387; Ehrenkretz, *op. cit.*, p. 169.

210 - Ehrenkreutz, op. cit., p. 175

211 - Prawer, op. cit., p. 387; Mayer, The Crusades, p. 163 .

212 - Prawer, op. cit., p. 387 .

٢١٣ - وأما التبراي ، المرجع السابق ، ص ١٤ ، حيث يستدل على ذلك بأن المصادر الصليبية قامت بذكر الدنثار العربي (المصري) والبريات الصليبي المضروب على الطراز العربي ، كما قامت المصادر العربية بذكر الدنثار المصري والدنثار السوري . ونظراً لأن المصادر العربية لم تذكر البريات الصليبي في نفس الوقت الذي لم تذكر فيه المصادر الصليبية الدنثار السوري . رغم اتفاقهما على ذكر الدنثار العربي ، مما يثنى بأن البريات الصليبي المذكور في المصادر الصليبية هو الدنثار السوري بالمصادر العربية .

٢١٤ - ابن جبير : رحلة ابن جبير ، ص ٢٧٤ .

215 - Assises des Jerusalem, Tome II, p. 174

٢١٦ - ابن جبير : المصدر السابق ، ص ٢٧٤ .

217 - La Monte, Feudal Monarchy, p. 175

218 - Metcalf, Coinage of The Crusades and The Latin East in Ashmolean Museum, London, 1983, p. 9; La Monte, op.cit., p. 174; Mayer, op. cit., p. 163

219 - Assises de Jerusalem, Tome II, p. 220

220 - La Monte, op. cit., p. 174; Holmes, op. cit., p. 8

221 - Schlumberger, Numismatique de L'Orient Latin, p. 87, Idem, Les Principautés Franque, pp. 34-35; Prawer, op. cit., p. 389

222 - Schlumberger, op. cit., p. 85 .

223 - Schlumberger, op. cit., pp. 86-7; Metcalf, op. cit., pp. 13-14 .

حيث يرى الأخير أن هذه القطع النجبية ربما قد تم صنعها بشكل خاص ليضعها للحجاج الذين كانوا يسيرون يقدمونها إلى الشريعة المقدس .

٢٢٤ - بالطبع لم يضرب الصليبيون أية قلود في مدينة دمياط لعدم أسباب قوية . إلا أنه يمكن تفسير ذلك في ضوء ، أن اسم المدينة على ظهر العملة لا يشير أصلاً إلى مكان الضرب ، من ذلك أن بعض العملات التي وجدت عليها عبارة TVRONVS CIVI لم يتم ضربها في مدينة تور . وضرب الملك هنا في برين هذه العملة في مدينة هناك في العام ١٢٢١م ، ١٢٢٢م . وتتش اسم دمياط على ظهرها على أمل احتلال المدينة مرة أخرى وضربها إلى الممتلكات الصليبية آنظر .

Metcalf, op. cit., pp. 21-23

225 - Assises des Jerusalem, Tome I, pp. 219 - 226

226 - La Monte, op. cit., p. 174

227 - Prawer, op. cit., p. pp. 384, 390, 391 .

228 - Ibid, p. 391, Metcalf, op. cit., p. 25 .

٢٢٩ - وأما التبراي : المرجع السابق ، ص ١١٨ .

230 - Metcalf, op. cit., p. 25; Prawer, op. cit., p. 391 ;

وأما التبراي : المرجع السابق ، ص ١٢١ .

- 231 - *Coinage of The Crusades and The Latin East*, p. 12
- 232 - Metcalf, op. cit., pp. 24 - 25 ; Prætor, op. cit., p. 391 .
رأفت النبراوي : المرجع السابق ، ص ١١٦ ، ١١٧ .
- 233 - Prætor, op. cit., p. 391;
رأفت النبراوي : المرجع السابق ، ص ١٢٠ .
- 234 - Metcalf, op. cit., p. 25 .
- 235 - Schlumberger, op. cit., p. 101; Richard, *Le comte de Tripoli sous la Dynastie Toulousaine (1102-1187)* Paris, 1945, p. 55 .
- 236 - Schlumberger, op. cit., p. 101, Richard, op. cit., p. 55 ,
رأفت النبراوي : المرجع السابق ، ص ١٢٦ .
- 237 - Schlumberger, op. cit., p. 102; Richard, op. cit., p. 55;
رأفت النبراوي : المرجع السابق ، ص ١٢٨ .
- 238 - Schlumberger, op. cit., p. 102; Richard, op. cit., p. 55 .
- 239 - Schlumberger, op. cit., p. 103; Holmes, p. cit., p. 8 .
- 240 - Loc. cit. Metcalf, op. cit., p. 46 .
- 241 - Schlumberger, op. cit., p. 103 - 104; Metcalf, op. cit., p. 45.
- 242 - Metcalf, op. cit., pp. 10, 43 .
- 243 - Ibid, p. 44 ;
رأفت النبراوي : المرجع السابق ، ص ٢٠ ، ص ٢٢ .
- 244 - Holmes, op. cit., p. 8
٢٤٥ - عملة لفرنسية أصدرها الملك لويس التاسع في فرنسا ١٢٦٦ م .
- 246 - Metcalf, op. cit., p. 44; Holmes, op. cit., p. 8 .
- 247 - Richard, op. cit., p. 53 .
- 248 - Metcalf, op. cit., p. 5 .
- 249 - Schlumberger, op. cit., p. 43; Metcalf, op. cit., p. 5; Yewdel, Bohemond I, Prince of Antioch, p. 105 .
- 250 - Schlumberger, op. cit., p. 44 ; Metcalf, op. cit., p. 5 .
- 251 - Schlumberger, op. cit., p. 44 .
- 252 - Loc. cit.
- 253 - Schlumberger, op. cit., p. 45 .
- 254 - Metcalf, op. cit., p. 5 .
- 255 - Numismatique de L'Orient Latin, p. 47 ;
حيث يذكر أن الحرفيين الأندلسيين RO ويا لايشيران إلى أن الأمير روجر - وينا إلى أحد أمراء جنوب أنطاكية مثل روجر حاكم حينا ، أو حتى أن هذه العملة ويا كان قد أصدرها لتؤكد في طبيعة .
- 256 - Schlumberger, op. cit., p. 49; Metcalf, op. cit., p. 5 .

257 - Ibid, p. 49; Metcalf, op. cit., p. 5

258 - Schlumberger, op. cit., p. 50; Metcalf, op. cit., p. 32

259 - Coinage of The Crusades, pp. 32, 47 .

ردليله على هذا أن الحملة الصليبية الثانية جابت معها تلافق المضة التي ساعدت في سحب العملات
البيعية

260 - Metcalf, op. cit., p. 32 .

261 - Schlumberger, op. cit., p. 52 .

262 - Metcalf, op. cit., p. 39

263 - Whiting, Byzantine Coins, p. 265 .

264 - Schlumberger, op. cit., p. 17

265 - Loc. cit.

266 - Schlumberger, op. cit., p. 18; Metcalf, op. cit., p. 9

267 - Schlumberger, op. cit., p. 18 .

انظر : نفرد الإمبراطور هنا الأول برمسكبي في .. 190, 196 Whiting, Byzantine Coins,

268 - Schlumberger, op. cit., p. 19 .

269 - Schlumberger, op. cit., p. 19.

270 - Ibid, p. 20 .

انظر نفرد رومانوس الرابع ديوجينيس وتلفرد البرتانياني على التوالي في : Whiting, Byzantine
Coins, pp. 189, 201 .

271 - Schlumberger, op. cit., p. 12 .

272 - Loc. cit.

273 - Ibid, p. 17; Metcalf, op. cit., p. 8 .

274 - Holmes, op. cit., p. 7 .

275 - Assises e Jerusalem, Tome, p. 173 Not. b

276 - Ibid, p. 36. Not. 6 .

277 - Giezler, Dictionnaire Classique Illustré, Paris, 1909, p. 693; Webster, Webster's
New Collegiate Dictionary, Massachusetts, p. 150 .

278 - Metcalf, op. cit., p. 43 .

حيث يذكر أن الدينار اللاتيني كان أثقل وزنًا . وأعلى في نسبة الذهب من البيزنطيات الصليبية لثقلته له .
٢٧٩ - انظر ابن جبير : الرحلة ، ص ٢٧٤ . حيث يتحدث عن دفع ليراط واحد من السلعة عند بركات
عكا ، وكذلك انظر La Monte, op. cit., p. 173; Assises de Jerusalem, Tome II, p. 164; حيث يتم
دفع كاروبل واحد من السلعة عند بركات عكا .

٢٨ - انظر . p. 34 Cipolle, Money, Prices and Civilization in The Mediterranean world.

حيث يذكر أن التجار كانوا يبيعون بضائعهم دومًا بالنفرد الذهبية .

281 Metcalf, op. cit., p. 9 .

٢٨٢ - انظر : Cipolla, op. cit. p. 27 الذي يذكر أن التخليد المستمر في أسواق الذهب والفضة والتحاس يسبب أحد أمرين ، أما أن تنهر السلطان - وشكل مستمر - النسب المعروفة للسلالات ، ومعدلات التبادل بين العملات الكبيرة والعملات الصغيرة - أما أن تسبب احتفاء أحد أنواع النقود المتداولة في السوق.

283 - Lopez, The Commercial Revolution of The Middle Ages, 950-1350, London, 1976, p. 78 .

وكان الصراف يسم بأعمال البنوك على نطاق ضيق في الأسواق ولندن التجارية وأصبح يعرف باسم Banker من الكلمة اللاتينية Bancum وكذلك حرف باسم Trapezia من الكلمة اليونانية Trapeza وهي الذكة المشبهة التي كان الصراف يضع عليها نقوده ، انظر : معجم كمال عطية : طريق التجارة في العصور الوسطى ، ص ٣٥٠ ، خامس ٢١٤ .

284 - Lopez, The Trade of Medieval Europe, p. 286 .

285 - Richard, The Latin Kingdom, vol. II, p. 357 .

٢٨٦ - يريش براد : عالم الصليبيين ، ص ٢٢٣ .

287 - Smith, The Feudal Nobility, p. 80 .

288 - Totkowsky, The Gate way of Palestine, p. 125 .

٢٨٩ - هايد : تاريخ التجارة ، ج ١ ، ص ١٨٧ ، " Cro" ، Praver, op. cit., pp. 384, 410; Idem, " Cro" ، sader Cities, p. 192 .

290 - Anonymous, The City of Jerusalem, p. 297 .

291 - Smith, op. cit., p. 80 .

٢٩٢ - جمال الدين سيدي : الحضارة الإسلامية في المشرق ، ط ٢ ، القاهرة ، ١٩٦٧ م ، ص ١٦٢ .
 يذكر أن المسلمين عرفوا الخوالات تحت اسم " الطانج " وهي كلمة فارسية تعني خطاب ضمان بنكي .

293 - Heston, Economic History of Europe, New York, 1948, pp. 177-178

294 - Richard, op. cit. vol. II, p. 377

295 - Ibid, p. 375

٢٩٦ - عزيز صوريال عطية : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص ١٧١ .

297 - Richard, op. cit. vol. II, p. 377 .

٢٩٨ - جرانفيل . القديس لويس ، حياته وحملاته على الشام ، ترجمة حسن حبشي ، ط ١ ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ١٨٧ ، ١٨٨ . وحصل جرانفيل على أمواله بعد شكواه إلى مقدم البادية .

299 - Mathew Paris, English, vol. I, pp. 386, 387, 456 .

الفصل الرابع الزراعة والصناعة

- الزراعة : المستوطنات الريفيّة « القرى » ، مخطوط القرى ، السكان ، النظام الإداري للقرية ، السيد الإقطاعي ، الريس ، القرصان ، الكتاب ، أحوال الفلاحين ، الصناعات الزراعية و الكاريوكا Carruca ، الأرض البور Gasina البور الزراعية ، البور ، الحصاد ، القلمنة ، البناقة والزراعة ، الكنيسة والزراعة ، المحاصيل الزراعية ، المراعي والقرى الجبلية .

- الصناعة : صناعة للتسريحات ، الصباغة ، صناعة الزجاج ، صناعة السكر ، استخراج زيت الزيتون ، صناعة الصابون ، صناعة النبيذ ، الصناعات الخشبية .

تعتبر أراضي الشام من أخصب الأراضي الزراعية في الشرق العربي ، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها وفرة مياه الأمطار ، بالإضافة إلى وجود العديد من الأنهار والجداول الصغيرة التي ساهمت في انتعاش الصناعات الزراعية .

كما أن تنوع تضاريس أراضي الشام من سواحل وسهول ووديان وجبال ، قد ساهم في تنوع المحاصيل الزراعية تبعاً لاختلاف التربة ، وخصبات الري ، وعلى سبيل المثال فقد جرى تقسيم الأراضي الزراعية للفلسطين إلى عدة أقسام فالأراضي الساحلية في سواحل غزة وبنها وغيرها تعد صالحة لتسمر محاصيل المناطق تحت الحارة ، بينما تعد أراضي وادي الأردن صالحة لزراعة محاصيل المنطقة الحارة ، أما وديان الناصرة ونابلس والحليل وأراضي مرج ابن عامر فهي صالحة لزراعة محاصيل المنطقة المعتدلة ، وكذا السهول الداخلية المناسبة لزراعة الشعير والقمح ، والمشمس^(١٦) .

والحقيقة أن أراضي الشام بشكل عام كانت تشتهر بخصنتها ، وبجودة مزارعاتها ومحاصيلها^(١٧) ، الأمر الذي لاحظته مؤرخو الحملة الصليبية الأولى^(١٨) لدى وصولهم أمنم أبراب أنطاكية ١٠٩٧م حيث شاهدوا العديد من أشجار الكروم والمكينة ، وبعض البقوليات كالفاصوليا وكذلك العديد من مخازن القمح والمواد الغذائية الأخرى .

أحدث الاحتلال الصليبي خللاً في الممتلكات الزراعية للسكان الشوام في المناطق التي تم غزوها ، حيث حصل الصليبيون على نصيب الأسد من الأراضي الزراعية نتيجة موت أو هروب كل ملاك الأراضي المسلمين الكبار تقريباً (٤٤) ، واغتصاب الأمراء الصليبيين للأراضي الزراعية للفلاحين المسلمين .

ونتيجة للوضع الجيوبوليتيكي النادر للمستعمرات الصليبية في بلاد الشام ، وضروية تأمين عملية إمداد الكيان الجديد بالمياه الفلثانية اللازمة ، فقد عاود الصليبيون زراعة السهول والوديان والجبال التي اشتهرت بزراعتها ومحاصيلها قبل مجيئهم . وهكذا - وبشكل اعتمادى - جرت زراعة وديان الأردن والبقاع وجنوب البحر الميت ، كما جرت زراعة سهول أنطاكية ، والسهول الساحلية الضيقة بالإضافة إلى زراعة جبال لبنان (٤٥) ، والأناضول من طريق تسميحها إلى مدرجات (٤٦) ، كما ساهمت مياه الأمطار ، ووفرة مياه نهرى الليطاني ، والعاصى في محارلات الصليبيين الحفاظ على مستوى إنتاجية الأراضي الزراعية كما كانت قبل الغزو الصليبي .

وعلى الرغم من أن المجتمع الصليبي قد ظل مجتمعاً حضرياً بشكل أساسى ، فقد كان من الواضح صعوبة استتباب الاحتلال الصليبي بدون ضم الريف تحت سيطرة النظام الاستعماري والإدارى للصليبيين (٤٧) ، ولهذا بدأ الصليبيون أولى خطواتهم الاستعمارية في الريف عن طريق تشجيع الفرسان العلمانيين ورجال الكنيسة على إنشاء مستوطنات قروية صغيرة في أراضيهم بقصد زيادة إيرادات إقطاعاتهم ، ولجلب المستوطنين فقد قاموا بالتبرع لهم بالأرض ، وبناء المساكن اللازمة لمعيشتهم (٤٨) .

وبالإضافة إلى القرى المرمية التي وجدها الصليبيون مهجورة ، أو مفرغة من معظم سكانها فقد أقاموا العديد من المستوطنات الريفية اللازمة للعملية الاستعمارية التي احتاجت إلى وجود الزراعات الكثيفة ، وإلى إيجاد محاصيل خاصة لاستهلاك السادة الإقطاعيين ، ولبيعها في الأسواق الحضرية ، أو تصديرها إلى أوروبا من أجل زيادة الإيرادات المالية لمملكة بيت المقدس (٤٩) .

ونتيجة لهذه الجهود الاستعمارية / الاستيطانية فقد مثلت Casalini وحدة سكانية في الريف (٥٠) ، وكانت كل قرية عبارة عن تكتلات متميزة من المنازل الريفية (٥١) ، تختلف عن بعضها من حيث الحجم والمساحة .

وكانت أولى المنح الخاصة بالقرى ، تلك التي منحها تانكرد أمير الجليل سنة ١١١٦م إلى كنائس جبل طابور Mt. Tabar ، وهي عبارة عن عدة قرى هجرها سكانها المسلمون (١١٢) ، وبعد ذلك وفي العام ١١١٧م ، قام الملك بلدوين الأول بتأكيد المنحة السابقة ، وأضاف إليها عدة قرى أخرى ليبلغ المجموع ثلاث عشرة قرية .

لعبت الظروف الأمنية دوراً كبيراً في تحديد مكان إقامة القرى الجديدة ، فيذكر أحد الباحثين (١١٣) ، أن الصليبيين قاموا ببناء القرى في قسم التلال ، حيث ضمن لهم الموقع المرتفع تحديراً مبركاً من غارات البدو أو هجمات المسلمين . إلا أنه يمكن الاستنتاج بأن القرى قد تم بنائها في الأماكن المرتفعة القريبة من الأراضي الإسلامية ، ونظرًا لعمليات اللصوص والجزر التي صاحبت الهجمات المستمرة الإسلامية فيمكن التكهّن بارتفاع مكان معظم القرى الصليبية من الأراضي المنبسطة .

ولم يكن ارتفاع مكان القرية ذا فائدة أمنية فقط ، بل مثل أيضاً فائدة اقتصادية حيث احتاج الفلاحون - في عمليات دوس الحبوب - للتسميد العليل الذي يهب في الأماكن المرتفعة ، وكذلك فائدة صحية ، حيث قلل ارتفاع مكان القرى من نسبة الإصابة بربو ، حتى المزارع ، الذي يتولد نتيجة الحياة الآسنة في البرك والمستنقعات في المناطق الأقل ارتفاعاً والمحيطة بالقرية (١١٤) .

ونتيجة لعمليات تأسيس القرى فقد حملت عدة قرى أسماء الفرسان أو الهنوجوازين الذين قاموا بتأسيسها (١١٥) وعلى سبيل المثال فإن قرية الألمان Casal d'Aleman سميت كذلك بسبب مؤسسها ، بينما احتفظت القرى القديمة بأسمائها العربية (١١٦) وقام الفلاحون في القرية بزراعة الأراضي الصالحة للزراعة لصالح السيد الإقطاعي للقرية ، ولابد أن القرى الصليبية كانت تحقق للسادة الإقطاعيين إيرادات عالية كبيرة بعد الاستقرار الصليبي في الشرق العربي فعندما أراد Hugh of Ibelin سيد إبلين سنة ١١٦٠م اقتداً بنفسه من أسر المسلمين ، قام بجمع سبعة آلاف بيزانت من عدة قرى كبيرة تابعة له ، وكذلك تسلم Julian of Sidon سيد صيدا حوالي أربعة وعشرين ألف بيزانت من الفرسان الصليبيين مقابل بيعهم أربعين قرية من ممتلكاته (١١٧) .

ويمكن القول إن القرية Casalía كانت هي الشكل الأول إبان الفترة المبكرة من الغزو الصليبي ، ونتيجة لنشاط عملية الاستيطان في الريف ، فإن وجود عدة قرى متجاورة جرى تسميتها باسم villa (١١٨) .

والحقيقة أن التمييز بين البلدة الصغيرة والقرية أمر صعب في كثير من الأحيان وذلك لأن بعض القرى غُت حتى أصبحت مدناً صغيرة ، نمثلاً استخدمت الكلمة Villa بالنسبة لقرية القبيبة AL-Qubaiba ، وكذلك بالنسبة لمدينة غزة (١٩١) . ويمكن تفسير هذا الأمر في ضوء الحقيقة السابقة ، الأمر الذي يثبت أن قرية القبيبة لا بد وأنها كانت محتوية على عدة قرى صغيرة ومتجاورة ، على أية حال ، بلغ مجموع القرى والمستوطنات الريفية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر حوالي ١٢٠٠ قرية (١٧٠) ، ساهمت بشكل كبير في استغلال الصليبيين للأراضي الزراعية للشام .

قام السادة الصليبيون في القرى الصليبية ببناء المنازل للفلاحين (٢١) ، حيث مثلت الحجارة مادة البناء الرئيسية ، مع أن الكثير من البهوت بنيت بطريقة أكثر رخصاً ، يخلط من الطين الجاف والقش ، وكانت المباني ذات طابق واحد ، ومنبسطة ومفروحة على فناء واسع ، كما تكون المنزل من غرفة واسعة مربعة تقسم أحياناً إلى غرف صغيرة بجدران خاضعة بينها ، وحمام (٢٢) . وكان للمنزل مدخلان ، الأول ناحية الشارع والآخر في الحلف ، كما كانت تتميز منازل القرى بالمعقود العربية (٢٣) . كذلك احتوى المنزل في القرية على فناء داخلي استعملت بعض غرفه كمخازن لتربية النواحيش والماشية ، واحتفظت بعض المنازل بالبنية تحت الأرض كمخازن للمحروقات ، وأيضاً بوجود فرن يلقى كان يحسّى بالروث الجاف وبالأضراس والأشواك (٢٤) .

وتواجدت قلعة عسكرية في كل قرية تابعة للملك الصليبي (٢٥) ، كان موقعها في وسط منازل القرية ، كذلك وجد بكل قرية تقريباً كنيسة صغيرة ، ومخازن لتجميع المحاصيل الزراعية ، كما لوحظ وجود مخبز احتكره السيد الإقطاعي للقرية ، حيث كان يجب تقديم نسبة مشربة من إنتاجه إلى السيد الإقطاعي (٢٦) .

ومثلت الطواحين أحد أهم معالم القرية الصليبية لكونها أحد معالم النظام الزراعي والحظي الوسيط ، وحيث كانت الطاحونة احتكاراً إقطاعياً ، كان على الفلاح دفع جزء من الدقيق مقابل عملية طحن القمح أو القمح (٢٧) .

كذلك استخدمت الطواحين في عمليات ري الأراضي الزراعية عن طريق رفع مياه الأنهار والجداول والآبار إلى قنوات الحقول (٢٨) . بالإضافة إلى الآبار التي اعتمدت عليها القرى في إمدادات مياه الشرب .

ومنذ البدايات الأولى لتأسيس القرى الصليبية . لم تستطع الجهود الاستعمارية للصليبيين تفسير التركيب العرقي للفلاحين (٢٩) ، حيث ظل الفلاحون المسلمون يمثلون أغلبية سكان القرى الذين حملوا اسمين هما : القرويون Villani التي تعني السكان الشوام والصليبيين من طبقات اجتماعية منخفضة بالإضافة إلى الفلاحين من الأرمن ، وكذلك الـ Rustici التي تحوي لغتها الفلاحين الشوام فقط (٣٠).

على أن القرى الصليبية احتفظت بداخلها بالمزيد من الفلاحين الصليبيين الذين جرت معاملتهم اجتماعيًا وقانونيًا على أساس كونهم يورجوازيين يتركون في سكنهم في منازل حول القلعة في القرية ، وفي مرتبة أعلى من الفلاحين الشوام (٣١).

بالإضافة إلى الفلاحين المسلمين والصليبيين ، كان بعض البدو الذين يعيشون في منازل القرية ، ويقومون برعى قطعانهم في مراعى القرية يجرى اعتبارهم ضمن سكان القرية (٣٢).

وبالنسبة لعدد سكان القرى الصليبية ، فمن الصعب تحديد عدد السكان بشكل كامل ، ويرجع ذلك إلى اختلاف عدد السكان من قرية لأخرى ، ومن أقدم لأخر حسب الحالة الزراعية، فعلى سبيل المثال كان متوسط سكان القرية في شمال الجليل حوالي ٤٠ ساكنًا (٣٣).

وأن عدد قرى بالقرب من صور كان متوسط عدد سكانها حوالي ١٤ أسرة (٣٤). وإذا اتفقنا مع رأي الأستاذ براور (٣٥) في أن متوسط سكان القرى للصليبية الجديدة بلغ خمسين أسرة أو أكثر ، فإن النتيجة التي وصل إليها الأستاذ رسل Russell تبدو منطقية تمامًا حين يحدد سكان القرية الواحدة بما يتراوح ما بين ٢٠٠ إلى ٢١٠ أشخاص تقريبًا (٣٦).

وكان جميع سكان القرية يعملون في الحقول الزراعية التابعة للسادة الإقطاعيين ملاك القرى والأراضي ، الذين لم يسكنوا في تلك القرى بل عاشوا في قصورهم أو منازلهم بالمدن الصليبية (٣٧).

لم يكن السادة الإقطاعيون يشعرون بالحاجة إلى الذهاب إلى قرأهم سوى في أوقات الحصاد (٣٨). حيث حصلوا على ثلث أو ربع المحصول ، بالإضافة إلى ضريبة إضافية دفعها الفلاحون لهم ثلاث مرات سنويًا (٣٩).

واستغل السادة الإقطاعيون ما قدمه الفلاحون من مزايا عينية وتقنية في إمداد أنفسهم ، وأتباعهم ، وكذلك فرسان الفركوبولي الذين عاشوا بالقرب من قلاع السادة الإقطاعيين بالمدن القبلية والأموال (٤٠).

أوجد السيد الإقطاعي للقرية محكمة إقطاعية تابعة له ، كان يقف أمامها الفلاحون الشوام مسلمون ومسيحيون بالإضافة إلى الفلاحين الصليبيين ^(٤١) . ويمكن اعتبار المحاكم الإقطاعية بمثابة الرعاة القانوني الذي تمكن من خلاله السادة الإقطاعيون من حفظ النظام في قراهم ، والتي قامت بالفصل في المنازعات فيما بين السيد الإقطاعي وفلاحيه ، أو بين الفلاحين بعضهم البعض بصرف النظر عن ديانتهم .

وجاء ما يمكن تسميته بالنظام الإداري للقرية بمثابة الوسيلة المثلى للسادة الإقطاعيين الصليبيين من أجل ضمان استمرارية العمليات الزراعية ، فقد استفاد الصليبيون من النظام الإداري للقرى قبل الفزو الصليبي ، وأضافوا عليه ما فرضته الظروف الجديدة من مستجدات ضرورية .

ونتيجة لعدم وجود السادة الإقطاعيين في القرى ، كان لابد لهم من إيجاد وكلاء يتولون عنهم في التعامل مع جميع الفلاحين ، وبالتالي ماكانوا يختارون زعماء القرى لقيامهم بهذه المهمة ، وكان يطلب الواحد منهم بالريس Rays ^(٤٢) .

كان الريس في القرى الخاضعة للحكم الصليبي يتمتع بسلطات واسعة على الفلاحين بوصفه ممثلاً للسيد الإقطاعي ، وبمسطلاً بينه وبين الفلاحين .

ومشكل عام كان رؤساء القرى يقومون بمهمة العمدة في القرية ، بالإضافة إلى حماية محاصيل الفلاحين ، وتقديم نسبة ثلث أو ربع للمحاصيل ، بالإضافة إلى إيرادات احتكار الطاحونة والفرن للسيد الإقطاعي ، فضلاً عن الإشراف على كافة أنواع الضرائب التي يتقرب فرضها على الفلاحين ، كما كان يقوم الفلاحون في زراعة الحقل ، حيث تم تكليفه بالإشراف على العملية الزراعية للقرية ^(٤٣) ، وفي بعض الأحيان كان الريس يتولى تشييل السيد الإقطاعي في عدة قرى ، إلا أن ذلك لم يكن يمثل قاعدة عامة .

ونظراً للتمييز الاجتماعي والإداري للريس ، كان لابد له من الحصول على نصيب أكبر من نصيب أي فلاح آخر من الأراضي الزراعية ، بالإضافة إلى منزل واسع صلاته لواجباته الاجتماعية ^(٤٤) . كما امتلك معظم رؤساء القرى العديد من مزارع الزيتون والكروم مثلما حدث مع ريس قرية *Alaia* التي لوردية صور التي امتلك - بالاشتراك مع كبير أساقفة صور - عدة غابات من أشجار الزيتون والكروم بالإضافة إلى ١٠٠ من الأراضي الصالحة للزراعة ، مما جعل الريس يمتلك غالباً ضعف ماكان يمتلكه أي فلاح آخر ^(٤٥) .

وبالإضافة إلى الرئيس ، مثل الترجمان والكاتب باقى أضرلاع الثلث الإدارى الصليبي للقرى ، ولما كان الصليبيون قد وروثوا النظام الإسلامى السابق لإدارة القرى ، فقد استعانوا بالترجمان Dragoman وهو الموظف الذى كان يعمل فى مساعدة القاضى الإسلامى فى القرى العربية فى بلاد الشام قبل الغزو الصليبي (٤٦).

وأحياناً ماكان الترجمان من طبقة الفرسان ، أو من البورجوازيين ، واعتبرت هذه المهنة فى القرى التابعة للفرسان العلمانيين ذات صبغة إقطاعية ، فضلاً عما كان يقوم به الترجمان من أمور الترجمة بين السيد الإقطاعى وفلاحي قريته ، فقد كان مستولاً كذلك عن جميع نصيب السيد الإقطاعى من المحاصيل الزراعية والحفاظ على الأمن ، وتنفيذ أوامر السيد الإقطاعى فى القرى التابعة له (٤٧).

وفى بعض الأحيان كان المترجم مستولاً عن عمله أمام السلطات الكنسية أو مقدمى القرى العسكرية الذين يتكون العديد من القرى فى الريف الصليبي ، حيث استخدم رجال كنيسة القبر المقدس المترجمين تحت لقب Interpretes (٤٨).

على الرغم من أن معظم أسماء المترجمين التى ذكرتها المصادر كانت لاتينية فمن المؤكد وجود العديد من المترجمين من المسيحيين الشرقيين (٤٩) الذين يعرفون العربية وتعلموا اللغات الأوروبية السائدة آنذاك .

وكان الوضع الاجتماعى والاقتصادى للترجمان مميزاً عن باقى الفلاحين ، إذ كان يتلقى على كل فلاح فى القرى التى يشرف عليها أن يدفع له عن كل كاروكا Carruca ، مودىوس Modius واحد من القمح أو الشعير ، بالإضافة إلى حصوله أيضاً على اثنين Manipali من القمح أو الشعير عن كل Carruca ، وذلك فى القرى القريبة من عكا (٥٠).

وعند الحصاد كان الترجمان يحصل أيضاً على حوالى ٦ مودى Modii من كل ١٠٠ مودى Modii من الحبوب . على الرغم من قلة ناتج المحاصيل فى بعض السنوات وكان يمكن للترجمان - عند انتقاله لمباشرة أعماله من قرية إلى أخرى - أن يطلب لنفسه وخصانه إمداداً ، وإذا ما فقد حصانه أثناء الحقنة كان على السيد الإقطاعى أن يدفع له ١٥ ميزناتاً ، أما إذا أراد السيد أن يصطحب الترجمان خارج إقطاعه فكان يجب عليه أن يتكفل بكامل نفقاته (٥١).

وكانت وظيفة الترجمان تورث وتباع مثل الإقطاع نفسه في المحكمة العليا ، وذلك ببلغ كبير يصل أحياناً إلى ٢٥٠ ميزات (٥٢).

كان الكاتب هو المساعد الثاني للرئيس (٥٣). وإذا كان لكل قرية رئيس واحد فإن عدد الكتبة المدين عملوا عند السيد الإقطاعي كان كبيراً ، الأمر الذي أوجد نوعين من الكتبة ، النوع الأول هم الكتبة المحليين الذين زاد عددهم في القرن الثالث عشر ، والنوع الثاني هم الكتبة أو المرتقن الإيطاليين الذين كان للسادة الإقطاعيون يستخدمونهم من أجل صياغة عقرهم وامتيازاتهم (٥٤).

وعمل العديد من السكان المحليين في هذه المهنة في القرى ، حيث كان الكاتب مسئولاً عن جمع الإيرادات ، كما كان عليه أن يجمع الأشخاص الذين يعيشون في منطقته عند حدوث نزاع على الحدود ، كما كان عليه أن يعرف جيداً أسماء وممتلكات جميع الفلاحين في القرية التي يعمل بها (٥٥).

ومن الناحية الاجتماعية كانت هناك طائفة من الكتبة تسمى Scribani لها وضع معين من باقي الكتبة ، حيث امتلك العديد منهم وظائف في الإقطاعات وأصبحوا أعضاء في المحاكم البورجوازية المحلية (٥٦).

وبخصوص الوضع الاقتصادي للكاتب - والتطبيق على قيسارية - فقد امتلك الكاتب بها منزلاً وحرثاً وكاربركا Carroca من أراضي قرية كفر لام Kafir Lam ، وتقع الكاتب في هذه القرية وعلى خمس عشرة قرية أخرى بإيجارات عينية متنوعة ، بالإضافة إلى ما حصل الكاتب عليه من كميات محددة من بواقي الحصاد في الأجران ، وأيضاً على بواقي المحبوب التي تسقط من حصة كل جمل يحمل المحبوب إلى الأجران (٥٧).

أما إذا تمهول الكاتب في أنحاء منطقة قيسارية على سهيل أمثال ، فكان يتم تزيده بحصان وبعاً يلزمه من شعر ومسامير وحطب ، وإذا ما فقد حصانه أتناه عمله كان على السيد الإقطاعي تعويضه عن ذلك (٥٨).

وبعد استعراضنا لوظيفة كل من الترجمان والكاتب في القرية الصليبية ، وبعد التشابه الكبير في طبيعة عمل كل منهما ، يمكننا أن نتساءل مع الأستاذين سميل Smith وسميث Smith (٥٩) حول ما إذا كانت شخصاً واحداً (٦٠).

وبعد الحديث عن السيد الإقطاعي والجهاز الإداري المعاون (الرئيس - المترجمان - الكاتب) في إدارة شئون القرية التابعة له ، لابد لنا من استعراض أحوال الفلاحين الذين مثلوا الأغلبية العظمى من سكان الريف الصليبي . والحقيقة أن الفلاحين - ونتيجة للنظام الإقطاعي الذي فرضه الصليبيون - لم يكونوا أحراراً ، ولم يكن أى منهم يستطيع أن يمتلك أى شيء وبالتالي لم يستطيعوا التصرف فى الأراضى الزراعية التى كانوا يعملون بها بالبيع أو المنح أو حتى بتحويل المثل بها^(٦١) وبدلاً من ذلك كان الفلاحون بمثابة مستأجرين عند السيد الإقطاعي . مالمالك الأراضى الزراعية التى لم يكف بالاحصول على نصيبه من المحاصيل الزراعية ، بل اعتبر الفلاحين ضمن ممتلكاته الشخصية تقريباً .

كان الفلاحون يعانون من حالة الفقر الشديد ، كما كانوا يتقفلون مع ملكية القرية من سيد إقطاعي إلى آخر ، كما لم يستطيعوا الاستقلال بإرادتهم من قرية إلى أخرى من أجل كسب رزقهم^(٦٢).

واحتفظ الفلاحون فى القرى بأسر قليلة العدد ، فكان متوسط أبناء الأسرة يبلغ ثلاثة أبناء أو اثنين^(٦٣) وإن تغيرت هذه النسبة من قرية إلى أخرى .

ونظراً للالتزام القوي للفلاحين بالعمل فى أملاك السادة الإقطاعيين ، لم تبرز حاجة الآخرين لاستخدامهم فى أعمال الصخرة Corvée . على الرغم من وجود بعض الإشارات التى تدل على تصف السادة الإقطاعيين مع الفلاحين واستخدامهم فى تلك الأعمال^(٦٤).

ولم تغفل مجموعة قوانين مملكة بيت المقدس التشريعات الخاصة بعلاقة السيد الإقطاعي بفلاحيه فى الريف الصليبي . فإذا هرب أحد الفلاحين من الخدمة فى أرض سيده ، كان ينبغي على الأخير أن يستعده ، وأن يدفع مبلغاً يساوى ٢ بيزانت لكل شخص ساعده فى استعادة الفلاح^(٦٥).

كذلك إذا ما تزوج أحد الفلاحين المتلمذين للسيد الإقطاعي من إحدى الفلاحات التى تصح سبناً آخر من دون إذن سيده ، كان على الأخير أن يمنح السيد الإقطاعي للزوجة فلاحاً أخرى فى نفس السن كبذل عن زوجة فلاحه^(٦٦).

أما إذا مات الزوج وعادت الزوجة إلى سيدها الإقطاعي الأول ، فينبغي على السيد الإقطاعي للفلاح أن يستعيد الفلاحه التى كان قد أرسلها للسيد الإقطاعي الآخر مقابل زوجة فلاحه^(٦٧).

وإذا تم طلب أحد الفلاحين أو الفلاحات المشول أمام المحكمة ، كان يجب عليه أو عليها الذهاب في غضون ثمانية أيام ، أما إذا لم يكن أحدهما في أرضه فيجب عليه أن يكون بها خلال ١٥ يوماً أما إذا لم يحضر خلال هذه الفترة كان على السيد الإقطاعي إحضاره بالقرعة ، أو إحضار من يوجد في أرضه (٦٨).

وتميز الفلاح بوضع خاص داخل إطار القرية الإقطاعية بالريف الصليبي ، بالمقارنة مع أصحاب المهن الأخرى (٦٩) ، ويعود ذلك إلى الفائدة الاقتصادية للفلاحين لدى السادة الإقطاعيين .

وعلى الرغم من هرب معظم الفلاحين المسلمين من الريف نتيجة للفرض الصليبي ، ونتيجة لكثافتهم الكبيرة في قرى الشام ، فقد احتفظوا بكثرتهم العددية ، وخاصة في القرى النائية للمستعمرات الإسلامية ، وحول المدن الكبرى دخل نسيج المستعمرات الصليبية مثل عكا (٧٠) ، ونابلس (٧١) . وشاركهم في زراعة أراضي الريف الصليبي العديد من فلاحى الشام المسيحيين ، كماوارنة في قرى طرابلس (٧٢) والأرمن في الأراضي الزراعية حول أنطاكية (٧٣) .

من المؤكد أن أحوال الفلاحين المسلمين تحت الحكم الصليبي كانت متردية بشكل عام (٧٤) ، مع بعض الاستثناءات النادرة ، من ذلك ما يذكره ابن جبير عن فلاحى تبنين ، وعن أفضلية وضعهم بالمقارنة مع فلاحى المناطق الإسلامية المجاورة (٧٥) . على أنه وما يرجع هذا إلى كون جميع فلاحى تبنين من المسلمين وإلى حاجة الصليبيين إلى الاعتماد عليهم بشكل كلى في هذه المنطقة (٧٦) .

ويمكننا أن نذكر - وكتيجة حتمية للنظام الإقطاعي - أن الفلاحين كانوا في أدنى درجات السلم الإقطاعي ، ففي حين كان ملك بيت المقدس هو السيد الإقطاعي الأكبر لجميع الأراضي التابعة لمملكته ، وكلما كان أمراء ولوردات الإمارات الصليبية الأخرى (الرها - أنطاكية - طرابلس) الذين امتلكوا العديد من الإقطاعيات التي امتلأت بالقرى التي عمل فيها الفلاحون بشكل دائم ، وهكذا كان لابد أن يقوم النظام الإقطاعي من أساسه على عاتق الفلاحين البؤساء ، الذين أجبروا - بجانب العمل اليومي في الحقول - على دفع العديد من الضرائب المينية والتقنية لأسبادهم الإقطاعيين ، حيث قاموا بتسليمهم $\frac{1}{4}$ أو $\frac{1}{5}$ للمعسرول بتمتضى ضريبة تسمى Cragium (ويبدو أنها تحريف لضريبة الحراج الإسلامية) ، بالإضافة إلى ذلك قام الفلاحون بتقديم هدايا إجبارية للسادة الإقطاعيين ثلاث مرات سنوياً (١)

الكرسماس - بداية الصوم الكبير - في عيد الفصح) وكانت هذه الضريبة تسمى Xenia ، حيث قدم الفلاحون من خلالها الدجاج والبيض والخبز والأخشاب (٧٧). بالإضافة إلى عدد من البيزنتات الذهبية ، اختلف من مكان إلى آخر .

وعندما يتم جلب المحبوب من الحقول إلى أجران الدرس ، كان يجري تقسيمها إلى أكرام حسب نصيب السيد الإقطاعي والفلاحين . أما إذا كانت القرية تنتمي إلى أكثر من إقطاع واحد ، فإن أكرام المحبوب تقسم بين ملاك هذه الإقطاعات والفلاحين (٧٨). بالإضافة إلى ما كان يسترلى عليه الجهاز الإداري للمعارن للسادة الإقطاعيين كالرئيس والترجمان والكاتب ، الذين قاموا بجمع الضرائب ، وتسجيل نوعية المحاصيل وكمياتها (٧٩).

ولم يكتف السادة الإقطاعيون بذلك ، بل قاموا بفرض بعض الضرائب الأخرى على الفلاحين مثل ضريبة Mensuragium في مقابل حق الانتفاع باستخدام المولزين والمقاييس في تعاملاتهم التجارية ، بالإضافة إلى فرض ضريبة على الدواجن والمواشي ، وبشكل خاص الضريبة على الماعز والتي بلغت Caroubie واحد على كل رأس ، كما كانت هناك ضريبة خفيفة على تربية النحل (٨٠).

بالإضافة إلى ما كان الفلاحون يدفعونه من ضرائب إلى السيد الإقطاعي ، فقد دفعوا أيضًا ضريبة العشر للكنيسة التابعة لها ، على محاصيلهم ، وعلى أي شيء يمكن ، فعلى سهل الماشال فرضت الضريبة على زراعات الكروم ، وعلى الماعز ، وكذلك على مثلث النحل ، وأيضًا على الزيتون التي قاموا باستخراجها من الزيتون أو السمسم ، كما كان على الفلاح أن يحمل ضريبة العشر بنفسه إلى الكنيسة حيث يقدم له الرعيان رقيقًا من الحيز (٨١).

أما الفلاحون المسلمون الذين لم يدفعوا ضريبة العشر للكنيسة بالطبع فقد دفعوا ضريبة السراسل (٨٢). بالإضافة إلى الضرائب المشتركة مع الفلاحين الآخرين مقابل ما يقدم للسيد الإقطاعي باحتكاره في القرية كالطاحونة ، والمخبز وغيرها .

على أية حال فعلى الرغم مما لاقاه الفلاحون في الريف الصليبي ، فإنهم قاموا بأعمالهم بشكل اعتيادي في الأراضي الزراعية التي قام الصليبيون بتقسيمها إلى وحدات زراعية عرفت باسم الكاريوكا Carruca (٨٣) والتي انقسمت إلى أكثر من نوع أولها الكاريوكا الرسمي (٨٤) المعتمد من السلطات الصليبية ، وثانيها الكاريوكا غير الرسمي ، والذي اشتهر

العمل به كنتيجة لتواجد الصليبيين الغزاة في منطقة زراعية قديمة تعرف العديد من وحدات قياس الأراضي ، منها الفدان المصري الذي كان عبارة عن مساحة من الأرض يستطيع زوج من الثيران حرثها في يوم واحد ، وكذلك الفدان البيزنطي ، وهو عبارة عن مساحة من الأرض يقوم بزراعتها جماعة من الفلاحين على مدار العام (٨٥) .

وتشابهت الكاريوكات الرسمية في أراضي للمستعمرات الصليبية مع المانسس Mansus في النظام المحلي للإقطاع في غرب أوروبا (٨٦) ، كما جرى استعمالها كوحدة ضرائبية ، حيث يحاسب الفلاح على المحصول الناتج عنها (٨٧) .

وإلى جوار الكاريوكات الرسمية ، وغير الرسمية ، استعمل الصليبيون للأراضي الزراعية وحدة تسمى أرايوم Ararium (٨٨) ، ولكن على نطاق ضيق للغاية ، كما استعمل الصليبيون أيضاً وحدة قياس للحقول الزراعية تعادل مساحة الفدان المصري تدعى جورونات Jomate (٨٩) .

في حين استعملت الكاريوكا على نطاق واسع في الأراضي الزراعية التابعة لمملكة بيت المقدس ، فإن إمارة طرابلس وجدت بها وحدات قياس أراض تعود إلى أصل بروفنسالي مثل باريليات Parilliate وكذلك وحدات ذات أصل نورماني مثل كابالاريا Caballaria ، أما إمارة أنطاكية ، فقد استعملت الكاريوكا البيزنطي على نطاق واسع (٩٠) .

ويمكن تفسير ذلك في ضوء وتوسع إمارة طرابلس تحت سيطرة الفرسان البروفنساليين ، وبالنسبة لأنطاكية بسبب قربها من مملكات الدولة البيزنطية .

على الرغم من التركيز على الكاريوكا الرسمية ، فقد استعملت القاييس غير الرسمية للأراضي على نطاق واسع من أجل تقسيم الأراضي الزراعية ، وتحديد المحاصيل والزراعات التي يجب زراعتها بها ، وبشكل عام يمكن القول بأن ال Carroca الرسمي كان هو المقياس الرسمي لجميع الأراضي الزراعية المزروعة بالمحورج أو البقوليات والخضروات . أو حتى مزارع الكروم والزيتون ، على حين استخدمت الوحدات غير الرسمية غالباً لقياس مزارع الكروم والزيتون فقط (٩١) .

لم تكن جميع أراضي الريف الصليبي صالحة للزراعة ، إذ كانت المستنقعات تغطي مساحات واسعة منه ، وبعضها يتميز بتريته لثقلية غير الصالحة للزراعة وهي الأراضي التي

عرفت بالأراضي البور *Gastina* ^(٩٢)، وهي كلمة استخدمت في غرب أوروبا للدلالة على الأرض غير المروعة ^(٩٣)، أما في المستعمرات الصليبية فقد جرى استخدام هذه الكلمة لتعبير عن الأراضي المحيطة بالقرى والتي كانت ضمن ملحقاتها حيث استخدمت كمرعى لماشية القرية، وكذلك عن الأراضي التي جرى استصلاحها، وأمكن زراعتها عن طريق الفلاحين الذين عاشوا في مستوطنات مؤقتة ^(٩٤).

وكان أحد أسباب تكون الأراضي البور *Gastina* هو هجرة المجتمع السكاني السابق لها إلى إقليم أكثر اتساعاً، تاريخاً وراثة المستوطنات المهجورة والقرية، ولهذا كان اسمها العربي "الحربة" *Al-Khirbat* ^(٩٥).

وبغالباً ما حملت الأراضي البور أسماء الأصلية العربية، كما كان يمكن استئجار أحد أجزائها الصالحة للاستغلال ^(٩٦)، ونادراً ما كان يحدث هذا بسبب عدم صلاحيتها للزراعة المكثفة، ولوجود العديد من الثعابين بها ^(٩٧).

ويمكن الاستنتاج أيضاً أن السبب الحرج قد لعب دوراً كبيراً، في تكوين الأراضي البور، وبشكل خاص في الريف الصليبي المتاخم للمناطق الإسلامية وذلك بفضل الهجرات الإسلامية المتكررة.

ولا يجب أن ننسى أن الصليبيين جاءوا إلى منطقة قمرس شعبها بالزراعة منذ آلاف السنين، الأمر الذي لابد وأن أفرز تأثيراً صليبياً بأساليب الزراعة في بلاد الشام.

اهتمت الزراعة في الشام على مياه الأمطار، فعندما يهطل المطر في فصل الخريف يبدأ الفلاحون في حرق الأراضي الزراعية ولحرقها بالحبوب، ثم يهاد تغطية البذور بالتراب حتى لا تتلفها الطيور، وعندما يهطل المطر ثانية يبدأ النبات في البروز على سطح التربة، ويستمر نمو الزراعات إلى حين وقت الحصاد بعد نهاية شهر أبريل ^(٩٨).

واعتمدت الأراضي الزراعية السهلية في بلاد الشام أيضاً على الري من مياه الأنهار والعيون، وتميزت بإنتاجها الوفير من الفلات الزراعية مقارنة بالأراضي التي يروىها المطر، ولهذا السبب فإنها عرفت بقيمتها الثابتة العالية ^(٩٩).

كان فلاحو الشام يتبعون دورة زراعية تعتمد على نظام الحقلين، فكان الفلاح يقوم بتقسيم أراضي الزراعية إلى قسمين، يزرع القسم الأول، ويعتهد القسم الثاني بالحرث الجيد - لكي

تصل الشمس إلى باطن الأرض - ثم يزرعه بعد ذلك ، ويريح القسم الأول الذي قُت زراعته أولاً (١٠٠) .

ويختلف المؤرخون ، في تحديد الدورة الزراعية إلى اتباعها الصليبيون ، فيذكر البعض (١٠١) أنهم استخدموا نظام الحقول الثلاثة (١٠٢) ، بينما يذكر البعض الآخر (١٠٣) أن الصليبيون قد استخدموا نظام الحقول في العملية الزراعية .

ويقدم الأستاذ Prawer (١٠٤) الجدول التالي كإشارة أولية للنظام الزراعي الذي اتبعه

الصليبيون :

الكتلة	الفصل	الحقل الأول	الحقل الثاني
الكتلة الأولى	الشعاع الرياح الصيف	محاصيل شتوية محروث بدون زراعة	نباتات بقولية / محروث بدون زراعة محروث بدون زراعة / محاصيل صيفية
الكتلة الثانية	الشعاع الرياح الصيف	نباتات بقولية / محروث بدون زراعة محروث بدون زراعة / محاصيل صيفية	محاصيل شتوية محروث بدون زراعة

ولضمان سير العمليات الزراعية ، كان الرئيس وساعده يناقشون الأمور الزراعية مع كبار الفلاحين ، حيث يتم تحديد الأراضي التي سيتم زراعتها ، والأخرى التي ستترك محروثة بدون زراعة (١٠٥) .

تبل بلر البلور في الحقول ، كان يجري حرثها عن طريق المحراث الذي استعمل بشكل واسع ، والذي تكون من هيكل خشبي ، ومقبض ، وسكين حديدية وغير مصممة في الأرض . وكان المفروض الرئيسي له أن يقطع الطبقة العليا للأرض ، حتى بعد التربة للزراعة (١٠٦) .

واختلفت كمية البلور التي قام الفلاحون ببلورها في الحقول ، حسب نوعية الكاريوكات وحسب خصوبة التربة ، فعلى سبيل المثال بالقرب من صور كانت كمية البلور التي يتم بلورها في الكاريوكا الرئيسى الواحد هي ٩ Modii (١٠٧) وبالقرب من عسقلان كان يتم بلر ١٢ مودي Modii من المبوب في الكاريوكا الواحدة (١٠٨) ، أما في الحقول القريبة من بيروت فكان يتم بلر حوالي ١٠ مودي Modii في الكاريوكا الواحد (١٠٩) . وبالنسبة لبلور النباتات البقولية فكان يتم بلر موديموس واحد لكل كاريوكا (١١٠) في الحقول القريبة من مدينة صور .

وبالتسوية لكمية البلور ، فكان يجري قياسها عن طريق المودبوس Modius للملكى فى الحقول القريبة من عكا ، على الرغم من وجود المودبوس Modius البندقى الذى ظهر تحت اسم Modius domini Accon^(١١١) . وكان يساوى مودبوس عكا للملكى خمس مرات .

كذلك وجدت الغرارة ، حيث يذكر الأستاذ كاهن Cahen أنه فى الحقول القريبة من بيروت كان يجري بلر ٤ غرارات Gharras من المحبوب لكل كاريوكا^(١١٢) ، وفى ضوء معرفتنا السابقة عن بلر ١٠ مودى Modii من المحبوب لكل كاريوكا ، بالقرب من بيروت ، يمكن الاستنتاج بأن غرارة المحبوب كانت تساوى ٢,٥ مودى Modii .

كما وجدت أيضاً موازين تسمى Carra فى الرملة ، وهى تساوى ضعف Carra بيروت^(١١٣) ، ويمكننا أن نعتقد أن هذا يعني وجود وحدة " الجرة " كأحد الموازين يوصلها أقل من الغرارة .

وكان السيد الإقطاعى هر الذى يد الفلاحين بالبلور اللازمة للزراعة ، وفى مقابل ذلك كان يقدم له الفلاحون دجاجة واحدة عن كل كاريوكا^(١١٤) .

وإذا جاز لنا أن نتحدث عن طريقة تخصيص العربة فى تلك الفترة ، فنذكر أن النظام الوحيد للتخصيب فى القرن الثالث عشر ، كان عن طريق استخدام السماد الحيوانى ، الذى كان يعتمد على الحيرانات والمراشى الموجودة^(١١٥) ، بالإضافة إلى أن الأراضى التى شهدت أحداث المصارك ، واستلأت بالحقايا البشرية والحيوانية ، كانت أكثر خصوبة من الناحية الزراعية^(١١٦) .

نستمد معلوماتنا عن الحصاد من قرية البترون ، حيث خصص لزراعة الجزء البندقى منها ويبلغ خمسة كاريوكات ، ١٢ مودى Modii من المحبوب ، و ٣ مودى Modii من النباتات البقولية ، وكان حصاد البندقة طبقاً لتقييم القنصل مارسيلو زورزى Marziglio Zorzi يبلغ ٢٠ مودى Modii من القمح أو الشعير . ١٠ مودى Modii من النباتات البقولية^(١١٧) .

ولما كان هذا الرقم يمثل ربع أو ثلث كمية الحصاد فقط ، حيث كانت الثلاثة أرباع أو الثلثين الباقيين من نصيب الفلاحين ، يصبح حصاد ١٢ مودى Modii من المحبوب يبلغ ما بين

٦٠ إلى ٨٠ مودى Modii ، ٣ مودى Modii من الثبائات البقولية يبلغ من ٣٠ إلى ٤٠ مودى Modii (١١٨).

وبعد أن يتم جمع الحصاد إلى الأجران ، يجرى تقسيمه إلى أكوام حسب نصيب السيد الإقطاعي أولاً ، ثم أنصبة الرّيس والفرجان والكاتب والفلاحين بعد ذلك (١١٩). وكان الفلاحون في أجران الدرس يفصلون القش عن الحبوب ، ثم يتزعون حياء الحبوب ، ويقومون بتخزينها في كهوف تحت الأرض خوفاً عليها من غارات المسلمين (١٢٠).

وبعد امتلاء مخازن الفلال باحتياجات العام من الحبوب والبنود التي تحتاجها زراعة العلم القادم ، تتلج السلطات الصليبية مع السادة الإقطاعيين بالإحتياج الفاض إلى أسواق المدن (١٢١).

ونتيجة لحالة التعايش بين الصليبيين ودمشق - قبل خضوعها لثور الدين محمد - اقتسم الصليبيون مع المسلمين - حصاد بعض الأراضي الزراعية المتاخمة لمحدومها المشتركة ، فيما عرف بعملية التقاسم من ذلك ماحدث عام ٥٠٢ هـ / ١١٠٩م من اتفاق الملك بلدوين مع ظهير الدين طفتكين على اقتسام محصورة أرض السواد وجبل عوف ، بحيث يكون الثلث لظهير الدين ، والثلث للسلطان الصليبي ، والثلث الأخير للفلاحى المنطقة (١٢٢).

كما اتفق طفتكين أمير دمشق مع برتراند Bertrand مع أسير طرابلس (١١٠٨م - ١١١٣م) على أن يحصل الأخير على ثلث حصاد أراضي البقاع الزراعية وذلك عام ١١١٠م ، الأمر الذى تكرر في العام التالى مباشرة لدى اتفاق طفتكين مع الملك بلدوين - الذى بدأ في مهاجمة أراضي البقاع - يحصل بزواده الأخير على ثلث حصاد البقاع ، في حين يحصل طفتكين على الثلث الثانى . بينما يحصل الفلاحون المسلمون اللذين يعملون في هذه الحقول على الثلث الأخير (١٢٣).

ونتيجة لاعتماد الصليبيين على الفلاحين للمسلمين في قرى باتياس ، جرى اقتسام الحصاد في العام ١١٨٤م مناسفة بينهما (١٢٤). وبلغ التعاون في هذه المنطقة حداً جعل للرأى التابعة للجميع قارس رعيها بحرية تامة في المنطقة ، بل إن فلاحى تينان بالتقرب من عكا - وعلى الرغم من دفعهم لضريبة الرأس المتداوة - كانوا يقتسمون حصاد الأراضي الزراعية التي يعملون بها مع الصليبيين (١٢٥).

وفي القرن الثالث عشر عقدت بعض الاتفاقيات بين للمالكة والصليبيين ، من ذلك الهدنة التي تلت بين بيبرس البندقدارى ، ومقيم الاسبتارية بحصن الأكراد والمرقب ٦٦٥هـ/١٢٦٦م.

والتي كان أحد شروطها ينص على اقتسام غلات مناطق التحصن بينهما بالقرب من نهر العاصي (١٢٦١).

كذلك الهدنة التي عقدت بين الظاهر بيبرس (٦٥٨ - ٦٧٦ هـ / ١٢٦٠ - ١٢٧٧ م) وولده السعيد وبين مرسان الاستغارية في قلعة اللد ٦٦٩ هـ / ١٢٧١ م والتي اقتسم المسلمون والصليبيون من خلالها حصاد الأراضي الزراعية القريبة من اللد بقتلار النصف لكل منهما (١٢٧٧).

امتلك البنادقة ثمانين قرية حول مدينة صور (١٢٨) حيث امتدت الأراضي الزراعية للقوميين البندقي من ساحل البحر إلى مرتفعات المدينة . وتركزت فيها زراعات قصب السكر، وأشجار الزيتون والكروم ، والعنب من البساتين . ومثلت القرى السابقة نصيب البنادقة من ممتلكات مدينة صور . حيث حصلوا على الثلث مقابل حصول الملك الصليبي على الثلثين ، حسب اتفاقية Pactum Warmundi سنة ١١٧٣ م (١٢٩). ولم يتم القوميون البندقي بإدارة هذه القرى بشكل مباشر ، بل بالاشتراك مع بعض العائلات البندقية التي استوطنت المنطقة مثل عائلات بتالون Pantaleon . كوتاريني Contreni في القرن الثاني عشر ، بالإضافة إلى عائلة جوردانز Jourdaens في القرن الثالث عشر (١٣).

واستخدم الإقطاعيون البنادقة رؤساء القرى عرفوا بالجمعا القوي Gastaldio وكانت مهمتهم تتشابه مع مهام الرئيس في القرى التابعة للملك الصليبي (١٣١).

كما كان البنادقة يقدمون البلور للفلاحين واحتفظوا أيضاً لأنفسهم بثلث المحصول أو ربعه، واعتمد فلاحوهم تقديم الهدايا Xinnae لهم ثلاث مرات في العام (١٣٢).

ويبدو أن البنادقة أجبروا الفلاحين على العمل بأسلوب السخرة Corvée على أساس عمل يوم واحد عن كل كاروبوكا يتم زراعتها ، وخاصة في زراعات قصب السكر . وفي إجبار الفلاحين على نقل أنصبة البنادقة من القرى إلى مخازن الحبوب في القوميين ، وكذلك على الإشراف على نظام الري الذي المرتبط بقناة رأس العين (١٣٣).

ونتيجة لتداخل الكنيسة في النظام الإقطاعي في المستعمرات الصليبية في بلاد الام ، منح الملوك الصليبيون العديد من الأراضي الزراعية للمؤسسات الكنسية ، من ذلك ما قدمه الملك بلدوين الأول من مزارع الكروم حول مدينة بيت المقدس - والتي كانت ضمن أملاكه الخاصة - إلى كنيسة المهد في بيت لحم (١٣٤). الأمر الذي أثار عليه رجال كنيسة القيامة .

وتركزت الأملاك الزراعية للكنائس والأديرة حول المراكز الكنسية والديرية ، ٢٠٣ وتوافقت مع الأماكن المقدسة المعتادة ، مثل القدس ، وبيت لحم ، وجبل طابور (Tabor ١٢٥٠).

اهتم رجال الدين بالزراعة في إقطاعياتهم ، وعملوا على تطويرها بحيث حاكت النظام الزراعي للسادة الصليبيين العلمانيين ، فاتبعوا نفس نظام التقطع الزراعية (الكاربوكات) ، وشقوا القنوات لتسهيل عملية الري (١٣٦) ، بل أنهم أنشأوا الأبراج من أجل حماية الأراضي الزراعية والعاملين بها (١٣٧).

ومن طريق استغلالهم نفس البنية الزراعية السابقة ، توسع رجال الدين اللاتين في زراعة أشجار الكروم والزيتون والحبوب والخضروات ، من ذلك تنظيمهم زراعة أراضي مستوطنة البيرة Mahumaria وراماتيس Ramatha (١٣٨). وقام رجال الدين اللاتين بفرض الضرائب على الأراضي التي زرعت بالتبغ والخضروات (١٣٩) ، ويبدو أن الفلاحين دفعوا ربع أو ثلث المحصول كما جرت العادة في الأراضي الزراعية التابعة للسادة العلمانيين ، كما أنه من المرجح أن رجال الدين لم يقوموا بفرض الضرائب على النباتات والأشجار الطبية (١٤٠).

وتجتمعت المؤسسات الكنسية بالكثير من إقطاعات الأراضي ، وكانت إيراداتها وعشورها تفي باحتياجات الكنيسة (١٤١).

سبق القول بخصوصية الأراضي الزراعية لبلاد الشام منذ ما قبل الاستيطان الصليبي ، الأمر الذي أوجد زراعات متعددة امتلأت بها السهول الساحلية ، ووادى الأردن ، ونتيجة للحروب المتكررة مع المسلمين أخذت بعض الزراعات وحلت محلها زراعات القمح والشعير (١٤٢).

والحقيقة أن زراعات الحبوب ، كانت أهم الأنشطة الزراعية للصليبيين وذلك لإمدادهم بالمراد الغذائية الحقيقية التي يحتاجونها بشكل دائم لمجابهة الهجمات الإسلامية المضادة ، والتي لم تتوقف ، ولذلك زرعت السهول القريبة من مدن أنطاكية وطرابلس وصور ، وطبرية والجليل (١٤٣) بالحبوب .

وعلى الرغم من قلة المياه حول بيت المقدس ، فقد زرع الصليبيون التبغ والشعير في الأراضي الصخرية حول للدينة . ويقول الراهب دانيال Daniel (١٤٤) الذي زار هذه المنطقة ١١٠٦/١١٠٧م إنه يوسع الإنسان أن يقوم ببلر بوشل Bushel (١٤٥) من التبغ ، فيكون الناتج محصولاً يعادل ٩٠ أو ١٠٠ مرة كمية البلور التي سبق بلورها ، مما يشي بخصوصية أراض قرى ماحول متينة بيت المقدس .

كما قام الصليبيون بزراعة القمح والشعير بكثافة في أراضي نابلس ، ووادي عربة Judea (١٤٦) ، كذلك كانت بيسان غنية بالحبوب والفلال التي تركها خلفهم الصليبيون لدى هجوم صلاح الدين على المدينة ٥٥٧٩ هـ / ١١٨٤ م (١٤٧) .

على أن مخازن الفلال الكبرى بالنسبة للمملكة الصليبية - وللمسلمين مدينة دمشق أيضاً - كانت في أراضي السواد التي اشتهرت بغصونها الشديدة ، وملاستها لزراعة القمح والشعير ، كما زرع الحبوب أيضاً حول عسقلان وغزة (١٤٨) ، وقلعة الشريك (١٤٩) .

وزرع الصليبيون أيضاً نبات اللوز في وديان إقليم وادي عربة Judea (١٥٠) ، وحول قلعة الشريك (١٥١) .

وعلى الرغم من انتعاش زراعة الأرز في إقليم بيسان وعلى ضفاف نهر الأردن (١٥٢) فإن الإنتاج الصليبي من الأرز كان متدهوراً (١٥٣) ، ويبدو أن الفلاحين الصليبيين لم يقوموا بزراعته .

كان جميع السكان الصليبيين يعتمدون على الحبوب كمصدر أساسي لإمدادتهم الغذائية ، إلا أنهم عانوا من الفجوة التي حدثت بين إنتاج الحبوب والزيادة المطلوبة للسكان ، والحاجة المستمرة إلى تخزين الحبوب كإجراء احتياطي لآزم لمواجهة الهجمات الإسلامية المضادة ، الأمر الذي دفعهم إلى استيراد الحبوب من المناطق الإسلامية المجاورة (١٥٤) ، ومن القسطنطينية وأرمينيا ، وقبرص وصقلية (١٥٥) .

يمكن القول بأن النقص في إنتاج الحبوب في المستعمرات الصليبية كان نتيجة حتمية للوضع الجيوبوليتيكي النادر للكيان الصليبي من جهة ، ومن جهة أخرى كان نتيجة لطغيان النشاط التجاري على النشاط الزراعي بكل عام ، بالإضافة إلى احتياج زراعة الحبوب إلى العديد من العمالة البشرية اللازمة للحصاد ، وهو الأمر الذي لم يوفره الفلاحون الصليبيون نتيجة للنقص المتزايد في أعدادهم ، ونتيجة للغارات الإسلامية التي أسفرت عن حرق العديد من الحقول ، ومخازن الفلال ، واتباع صلاح الدين لسياسة الأرض المحروقة (١٥٦) ، علاوة على النقص الحاد في الأراضي الزراعية للصليبيين بعد الانتصار الخامس في حطين ١١٨٧ م .

وقام الصليبيون بزراعة البقوليات مثل الفول والعدس والبسلة ، والتي لعبت دوراً هاماً في إطعام السكان (١٥٧) ، وخاصة لكونها تعطي محصولاً مضاعفاً ، كذلك وجدت نباتات الفاصوليا والباذلاء في وادي Jezreel مع العدس والحمص (١٥٨) .

كما زرع السمسم كمحصول صيفي ، موازناً للمحاصيل الزراعية - ومساعداً على وجود الدورة الزراعية - واستفزع منه زيت السمسم اللازم للطعام (١١٩٩).

وانتشرت زراعة الخضر والفاكهة بالجليل ، وكانت صدد والتانصرة من أهم البلاد التي تخصصت في زراعتها (١١٦٠) و تشعبت الخضروات على نباتات الخبار ، البصل ، الثوم (١١٦١).

وعندما استقر الصليبيون بالشام ، وجدوا زراعات قصب السكر الكثيفة حول مدن طرابلس (١١٦٢) ، وصيدا ، وصور ، وطرطول وادي الأردن ، وأريحا ، وكذلك بطرطول السواحل الجنوبية لأنطاكية .

وبلاحظ أحد مؤرخي الحملة الصليبية الأولى (١١٦٣) وجود زراعات قصب السكر بوفرة على الطريق ما بين أنطاكية وبيت المقدس ، الأمر الذي دعا الجيوش الصليبية إلى الاعتماد عليه كغذاء أساسي إن كان زحفهم نحو المدينة .

ونظراً لاحتياج زراعات قصب السكر إلى المياه الوفيرة ، فقد ركز الصليبيون زراعته في سهل مدينة صور حيث مياه قناة رأس العين ، وكذلك في وادي نهر الأردن ، وطبرية وأريحا (١١٦٤).

كما تذكر المصادر الإسلامية وجود زراعات القصب بالقرب من عسقلان وناقة والرملة . حيث اختبأ بها ملوك بلدون الأول بعد الهزيمة من الجيش المصري سنة ١١٠٢م (١١٦٥) . وحدثنا الراهب بوركارد Burchard من كنيسته زراعة قصب السكر ، فيذكر أن القصب يقطع إلى مثل أو أجزاء صغيرة ، ثم تزرع هذه الأجزاء في أراضي رطبة وصليقة بالماء في فصل الربيع ، حيث يتم حصاده في شهر فبراير من العام التالي (١١٦٦) . وكان يؤخذ إلى المعاصر للحصول على العصير لاستخراج السكر منه .

ونظراً لشهرة أراضي الشام بزراعة القطن (١١٧٧) ، فقد اهتم الصليبيون به ، وخاصة لأهميته في صناعة المنسوجات . وكانت زراعته تتركز في شمال الشام حول أنطاكية وادي نهر العاصي (١١٦٨) ، وكذلك بالقرب من صور (١١٦٩).

كذلك يذكر الراهب بوركارد وجود زراعة القطن بالمستعمرات الصليبية وصف الثبات بأنه على شكل شجيرات يبلغ الواحد منها إلى ركبة للرجل (١١٧٠) .

وتعتبر مزارع الزيتون الأكثر انتشاراً في بلاد الشام ، حيث تركزت حول مدينة بيت المقدس ، وفي وادي عربة (١٧١) . وكذلك حول مدينة طرابلس ، وعكا ، وطبرية ، وبحوار حصن الكرك (١٧٢) . كما وجدت نباتات الزيتون في سبسة Sebaste (١٧٣) .

على أن مدينة نابلس كانت الأكثر شهرة بأشجار الزيتون (١٧٤) ، وبشكل علم تركزت أشجار الزيتون في المناطق المحيطة بجميع مدن فلسطين ، ولكن تعرف عدد أشجار إحدى مزارع الزيتون في صور ، وبالتحديد في قرية البترون ، فقد وجد بها ٢٠٤٠ شجرة زيتون تابعة لأسقف صور ، حيث تزرع كل مجموعة تتكون من ٧ أو ٨ أشجار عائداً سنوياً قدره يهزات واحد (١٧٥) .

واشتهرت أراضي الشام بزراعات الكروم ، الأمر الذي حافظ عليه الصليبيون لإمناهم بالنهضة لقاموا بزراعة العنب من مزارع الكروم في المناطق المجاورة لمدينة بيت المقدس ، وفي سهل وقرى عكا ، والقرب من طرابلس ، ببيروت ، صيدا ، وصور (١٧٦) . كذلك وجدت مزارع الكروم بحوار قلعة الشريك (١٧٧) وفي منطقة أريحا وبسبسطية (١٧٨) .

ونظراً لثروة الرملة لحقول عسقلان ، ولكونها غير صالحة للزراعة التقليدية قام الصليبيون بزراعتها بأشجار الكروم (١٧٩) . كذلك وجدت زراعات الكروم في طبرية ، وادي عربة (١٨٠) .

ومن الواضح أن الكتانس قد أبدت اهتماماً كبيراً للغاية بزراعات الكروم ، حيث أشرف رجال الدين مباشرة على العمليات الزراعية ، وأدركوا أن الحقل الذي تزرع بالكروم حديثاً تنمو محصولاً ضعيفاً عن أشجار الكروم القديمة ، مما أدى بهم إلى فرض نسب مختلفة من الضرائب على الأراضي التي زرعت بالكروم (١٨١) .

وجد الصليبيون العديد من أشجار التين في المدن الفلسطينية ، وبخاصة في أريحا ، وحول بيت المقدس ، وحيفا ، وبأنا (١٨٢) .

كما وجدت أشجار التين في الرملة وفي بيت المقدس ، والقرب من جبل الزيتون ، وعلى جبل طابور Tabor وكذلك في إقليم Judea وفي نابلس وكذلك في صدد وعصرة النعمان (١٨٣) .

عرف الصليبيون الموز وأسسه تفتح لجهة ، حيث وجد في بيت المقدس ، وفي أريحا (١٨٤) ، كما عرفوا التفاح والليمون والبرتقال ، واعتاد السكان الشوام حفظ هذه الفواكه في صورة

مخللات تضاف إلى مراند الطعام لإكسابه مذاقاً شهيئاً^(١٨٨). كما وجدت أيضاً الفواكه الأخرى مثل الخوخ ، والرمان ، والتوت^(١٨٩). وكذلك أشجار الجوز^(١٨٧) والخروب^(١٨٨) بالقرب من صيدا ، وعلى جبل طابور ، وناطس ، وعكا .

وقام الصليبيون بتصدير للعديد من لوراكه بلاد الشام إلى أوروبا ، عن طريق المدن الإيطالية، كما حدث في مدينة كانوسا Canossa حيث قدم أحد الأثرياء لضيوفه فاكهة جرى استيرادها من المستعمرات الصليبية^(١٨٩).

لغت في حقول بلاد الام العديد من الأعشاب الطبية ، أو التي استخدمت في المناسبات لرائحتها العطرية ، من ذلك أعشاب البلسم التي استخدمها الصليبيون في الكتائب لرائحتها الطبية^(١٩٠). ويذكر العديد من الرحالة الغربيين وجود العديد من أعشاب البلسم في أراضيها، وهي بنسلي^(١٩١).

كانت أعشاب البلسم ضمن صادرات مملكة بيت المقدس إلى أوروبا^(١٩٢)، ونظرًا لاستخدامه في الاحتفالات الدينية المسيحية فقد أحبل المسلمون زراعته بعد استعادة مناطق زراعته من أيدي الصليبيين .

وكذلك وجد نبات السمار بشكل كبير حول مدينة بيسان^(١٩٣)، واستخدم هذا النبات في صناعة الحوائط ، كما وجد برادي الأردن نبات القنبلة الذي استخدم في الصباغة^(١٩٤).

ونتيجة لتقدم الصليبيين من منطقة متخلطة زراعيًا ، فقد اكتشفوا وجود العديد من النباتات والمحاصيل الزراعية التي لم يكونوا يعرفون عنها شيئًا. وقام الفلاحون الشام بعلم الصليبيين أسلوب زراعة هذه المحاصيل الجديدة ، الأمر الذي أدى في نهاية الأمر إلى انتقال العديد من النباتات والمحاصيل الشامية إلى القارة الأوروبية من ذلك القرفة ، الأرز ، السمسم ، الخروب ، اللوز ، البطيخ ، الخوخ ، المشمش ، الكرز ، البلح^(١٩٥)، وكذلك تصب السكر .

على أن الأمر الذي لا شك فيه هو تدهور الإنتاج الزراعي للريف الصليبي بعد انتصارات صلاح الدين في العام ١١٨٧م وابعدها . حيث تقلصت مساحة المستعمرات الصليبية إلى الشريط الساحلي . وسقطت المدن الداخلية في يده . الأمر الذي أوجد حالة من الضغط السكاني - إن صح التعبير - على مدن ساحل المتوسط . مع فقدان الكثير من الأراضي الزراعية الخصبة ، وهو ما أحدث ندرة في إنتاج الحبوب ، كان أبرز مظاهرها استيراد القمح من المدن الإسلامية الداخلية . ومن مدن القسطنطينية ، الجرس ، صقلية . وكذلك من أرمينيا^(١٩٦).

وبجانب الأراضي الزراعية في المستعمرات الصليبية وجدت العديد من الأماكن الصالحة للرعى ، من ذلك مراعى أرسوف وقيسارية (١٩٧) ، والأراضي الصالحة للرعى بين الرملة ويافا (١٩٨) ، كذلك الأراضي الواقعة بجوار قلعة الكرك ، حيث استوطن البدو والتركمان هذه الأراضي برفقة زوجاتهم وأولادهم وقطعاتهم من الأغنام والماشية نظراً لتوافر العشب اللازم للرعى (١٩٩) .

وساعدت الأراضي في وديان Judaea و Samaria ، وحول أنطاكية البدو في القيام برعى الماشية والأغنام والماعز ، حيث دفعوا إيجاراً للسيد الإقطاعي صاحب الأرض إلى الرعى قطعانهم فيها (٢٠٠) .

وإذا فرضت الضريبة المعروفة باسم Paschanum على أراضي المراعى ، وعلى جميع الخشب الذي يستخدم في التدفئة والبناء من الغابات (٢٠١) . كما فرضت ضريبة على المراعى في مدينة عكا ، وكانت تدفع على الماعز ، والعمى ، والنحل ، ويبدو أنها كانت تجبى بناءً على عدد ما يملكه الفلاح من الحيوانات (٢٠٢) .

وبالنسبة لثروة الميراثية في الريف الصليبي ، فيمكن القول إنها تكونت أولاً من الثيران ، التي تسهم في حرق الكاروبوكا ، والجسمال إلى تلوم بنقل المحاصيل من الحقول إلى الأجران ، والأبقار والأغنام والماعز ، من أجل اللبن والجبن ، بالإضافة إلى الدجاج حيث البيض الذي كان يدفع مع الجبن إلى السيد الإقطاعي كهدايا سنوية Xenia (٢٠٣) .

وبخلاف ما امتلكه الفلاحون من ثروة حيوانية ، فيبدو أن البدو قد امتلكوا أعداداً كبيرة من الجسمال والماشية ، الأمر الذي يقترنه يوزكاردي في المراعى المجاورة لقلعة الكرك بعدة آلاف من رؤوس الحيوانات (٢٠٤) .

ونتيجة للوضع العسكري القوي للصليبيين ، فقد اعتمدوا بتربية الخيول الأوربية والعربية (٢٠٥) ، إلا أنهم واجهوا صعوبة كبيرة في المعوز على الخيول مما أدى بهم إلى استيرادها من المناطق الإسلامية ، ومن صقلية (٢٠٦) .

كذلك اهتم الصليبيون بتربية خلايا النحل ، حيث بيع عمل النحل في سوق صور (٢٠٧) ، كما جمعوا أسراب الجراد لاستعمالها في الطعام (٢٠٨) .

وبالإضافة إلى الحيوانات المستأنسة ، كان هناك العديد من الحيوانات لثوحشة التي تعيش بالقرب من نهر الأردن ، مثل الأسود ، الذئبة ، الثعالب ، الإبل ، الوعول ، الأراب البرية ، الحنازير ، الطبيان (٢٠٩) .

وبعد هذا العرض للأحوال الزراعية في المستعمرات الصليبية ، يمكن القول - مع الأستاذ برلور Prætor - أن جميع السكان الصليبيين كانوا مستهلكين للمواد الغذائية ، اعتماداً على الإمدادات الدائمة من الحبوب ، بدون السيطرة على مصادرها (٢١٠).

ويمكننا أن نلاحظ أن المستعمرات الصليبية - ومنذ الأعرام المبكرة لقيام مملكة بيت المقدس - لم تحقق كما ينبغي من المواد الغذائية - وخاصة الحبوب عن طريق عمليات الزراعة الداخلية الكثيفة ، التي وقف عائقاً حيالها الهجمات الإسلامية المتكررة على الكيان الصليبي الجديد ، وفرار الفلاحين المسلمين من أراضيهم منذ الأعرام الأولى للفوز الصليبي ، وعدم الكفاية العددية للفلاحين الصليبيين . وتعني المياعة الأخيرة الكثير . حيث يذكر أحد الباحثين اليهود (٢١١) أن فشل الصليبيين في الاستقرار في المناطق الريفية كان أول الأسباب الرئيسية لضعف بنية المستعمرات الصليبية .

وهر الأمر الذي ظهر واضحاً بعد انتصار صلاح الدين الأيوبي في حطين ١١٨٧ م ، حيث خسر الصليبيون الكثير من المناطق الزراعية المحصنة ، بالإضافة إلى مدن القدس ، نابلس ، طبرية ، الناصرة ، وما يحيط بها من أراضي زراعية .

ونتيجة لازدهار الكثافة السكانية في المدن الساحلية هي من هجمات صلاح الدين ، فقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية الناتجة من نقص الإمدادات من الحبوب والفلل ، حيث لم يعد الشريط الساحلي الضيق يكتفي بإمداد المدن بحاجتها من المواد الغذائية (٢١٢) ، الأمر الذي فتح الباب بشدة لاستيراد الحبوب من الأسواق الإسلامية المجاورة ، ومن القسطنطينية ، وأرمينيا ، وقرص وصقلية (٢١٣) .

وإذا ما نظرنا إلى أحوال الأراضي الزراعية في الشام بشكل عام ، فيمكن القول إن الفزوات التي تعرضت لها هذه الأراضي ، قد حطمت أنظمة الري المتبعة . وعجلت بفرار الفلاحين من حقولهم ، كما أن للمعاريين الذين قاموا بهذا العمل (السلاجقة - الصليبيين - الأيوبيين - المماليك - الممولى) لم يأتوا في الأصل من بيئة زراعية كالبيئة العربية الإسلامية ، بل جاءوا من مناطق أقل من حيث الكثافة الزراعية (٢١٤) .

تميزت بلاد الشام بالمعبد من الصناعات منذ ما قبل الفزوز الصليبي ، وتراوحت هذه الصناعات ما بين اعتمادها على المنتجات الزراعية ، كصناعة المنسوجات وصناعات السكر ، والصابون ، والنبذ ، وعلى المواد الأخرى كصناعات الأقمشة الحريرية ، وصناعات الزجاج والمعادن .

انتشرت صناعة المنسوجات في معظم مدن الشام مثل دمشق ، حلب ، حمص ، صور ، طرابلس ، بعلبك ، طبرية ، أنطاكية ، منبج ، الرصافة (٢١٥). كذلك عرفت صناعة الزجاج في صور والجليل ، والبرسلين والصناعات الخزفية في صور وكفر طاب ، والصابون في نابلس وهاifa ، أما صناعة الورق فقد اشتهرت بها مدن دمشق ، حلب ، طبرية (٢١٦).

ونظراً لتقدم الصليبيين من وسط اقتصادي مختلف ، فقد انتهزوا فرصة استيلائهم على بلاد الشام ، وزادوا من اهتمامهم بالصناعات الشامية من أجل تلبية حاجاتهم للزيادة في الاستهلاك ، وفي التصدير ، ولحج الإيطاليون في نقل بعض الصناعات إلى مدينتهم ، الأمر الذي ساهم بعد ذلك في انتقال هذه الصناعات إلى الغرب الأوربي .

والحقبة أن الصليبيين لم يستحدثوا أية أساليب صناعية جديدة في بلاد الشام (٢١٧) ، بل يمكن القول إن كل ما أمكنهم عمله - بنجاح - هو امتصاص الصنعة الحضارية التي واجهتهم ، ولجأوا في إدارة الصناعات الشامية بنفس كفاءتها السابقة ، الأمر الذي لابد وقد ساهم في تنمية الاقتصاد الصليبي وفي تلبية حاجات السكان .

كانت صناعة المنسوجات من أبرز صناعات بلاد الشام ، وحافظ الصليبيون على استمراريتها ، فاشتهرت مدن صور وطرابلس وأنطاكية ، وطرسوس بالمنسوجات الصورية الملونة (٢١٨).

كما تطورت صناعة المنسوجات القطنية والكتانية ، وازدادت نسبة المبيعات منها في أسواق المدن نتيجة لتوافرها مع مناخ الشام . وعلى الرغم من وجود العديد من صناعات الملابس القطنية والكتانية في معظم مدن الام ، فإن ملابس الكتان المنسوجة في نابلس حازت شهرة عالمية (٢١٩).

ويبلغ التأثير الشامي على اللوق الصليبي شأناً كبيراً ، إذ أصعب الصليبيون بالملابس القطنية ، وقاموا بارتدائها على الدوام لراحة حرارة الجو وتقليداً للسكان المسلمين . الأمر الذي جعلهم يوجهون اهتماماً كبيراً لصناعات الأقمشة القطنية والكتانية ، وقاموا ببحث الصانع الصليبيين على زيادة صناعة المنسوجات القطنية (٢٢٠) ، وتحسين خاماتها ، وتزيينها عن طريق رسم العديد من صور الحيوانات والطيور والأزهار عليها .

ويجب أن نذكر أن الصليبيين لم يقوموا بتصنيع كامل إنتاج القطن ، بل قاموا بتصدير بعض خاماته (٢٢١) إلى مدن الغرب الأوربي ، وكذلك إلى المدن الإسلامية الفاتية .

ورتيبة وجود مدن صور ، صيدا ، أنطاكية في نهاية طرق بحارة الحرير (٢٢٢٢) فقد قامت بدور كبير في عمليات شحنته عبر موانئها إلى المدن الأوربية شمال المتوسط ، وقامت بها - قبل مجيء الصليبيين - مصانع لنسج الأقمشة ، والملابس الحريرية ، من ذلك ما ذكره عندما نجح الصليبيون في اقتحام مدينة أنطاكية عام ٩٨٠ - ١٠٠١ م ، حيث وجدوا بها العديد من الأقمشة والمنسوجات والسجاجيد الحريرية (٢٢٢٣).

في الوقت الذي قام الصليبيون فيه بتصدير جزء من الحرير الخام (٢٢٢٤) كانت مدن صور وطرابلس وأنطاكية مراكز لصناعة الملابس الحريرية (٢٢٢٥) ، التي تم بيعها في أسواق المدن الصليبية ، كذلك جرى تصديرها إلى القرب الأوربي ، وبلغ من نشاط صناعات المنسوجات الحريرية في المستعمرات الصليبية ، أن سكان مدينة طرابلس في القرن الثالث عشر بلغوا من ١٤ إلى ٢٨ ألفاً ، عمل منهم أربعة آلاف بصناعة الحرير (٢٢٢٦).

وقام النساجون بالإضافة خووط القطن إلى المنسوجات الحريرية (٢٢٢٧) ، وهي خطرة معتقد أن الهدف منها هو محاولة تخفيض سعر الملابس الحريرية بحيث يمكن شراؤها على نطاق واسع . بالإضافة إلى جعل الملابس الحريرية أكثر ملائمة للمناخ الصيفي الحار في بلاد الشام .

على الرغم من قيام التجار الإيطاليين باستيراد الأقمشة والملابس من الفلاندر وشامباين ، إلا أن الملابس الصوفية والفنطية والحريرية للشاصبة - وبفضل جودة صنعها - أصبحت في إثبات وجودها في أسواق المدن الصليبية .

واقترنت الصباغة بصناعة المنسوجات ، ونظراً لتوفر نباتات التيلة والقوة والزعفران وكذلك الأرجوان على شواطئ صور (٢٢٢٨) فقد ازدهرت عمليات صباغة الملابس .

واشتهن العديد من اليهود - بالإضافة إلى الصباغين الشراب - الصباغة في العديد من المدن الصليبية ، فقد احتكروا صباغة المنسوجات في مدن اللاذقية وطرابلس ، لكن تركزم الأساسى كان في مدينة بيت المقدس حيث عمل حوالي ٢٠٠ من يهود المدينة في الصباغة ، بينما عمل في مدينة بيت لحم ١٢ يهودياً وفي كل من الرملة وعسقلان يهودى واحد في صباغة المنسوجات (٢٢٢٩).

ويرجع تركيز اليهود في بيت المقدس بسبب شرائهم لاحتكار تلك الصليبي لعمليات الصباغة ، واستنجاؤهم مكاناً مباشرة أعمالهم بشكل مكثف . وكان الصباغون يقومون بنقع

القماش أولاً في الماء لينكمش ، ثم يجهز لامتصاص الصبغة وشكل عام كان الصليبيون يفضلون صبغ ملابسهم بالألوان الزاهية (٢٢٠).

كانت صناعة الزجاج أقدم الصناعات بالشام ، واشتهرت مدن صور وعكا وأنطاكية (٢٢١) بجودة صناعاتها الزجاجية . الأمر الذي استمر إبان الفترة الصليبية ويعود هذا إلى جودة المواد الأولية التي صنع منها الزجاج (البوتاسيوم المستخلص من الرماد) وكذلك الرمال الناعمة الموجودة على السواحل والأنتهار والطبع إلى مهارة الصناع الشام (٢٢٢).

ونتيجة للاعتماد الاقتصادي الذي شهدته المدن الصليبية ، والذي قفل في ازدياد ثروتها وارتفاع مستوى المعيشة بها ، فقد بالغت مدن مثل صور ، عكا ، أنطاكية ، طرابلس في صناعة المواد الترفيئة ، حيث انتشرت صناعة الفازات الزجاجية المرصعة بالذهب ، وكذلك الأكواب ، والأواني الزجاجية والأباريق والشمعات والمصابير (٢٢٣) ، بالإضافة إلى جميع الأدوات المستخدمة في الأغراض اليومية .

وسبب الانكشاف الكبير للصناعات الزجاجية في المستعمرات الصليبية ، قام الهنادقة بتقليد الصناع الشام ، واهتموا بإيجاد صناعات زجاجية بالبنطقية ، وهناك تطورت صناعة الزجاج البندقي ، حيث انتشرت إلى أنحاء القارة الأوروبية (٢٢٤).

ونتيجة لتقليد الهنادقة للصناعات الزجاجية الشامية ، اهتموا في صناعة المرايا الزجاجية المطلية بغشاء معدني (٢٢٥) ، لتحل محل المرايا البندقية الرديئة ، والتي كانت تصنع من البرونز أو الصلب المصقول .

وللتأكيد على تأثير الصناعات الزجاجية الشامية على صناعة الزجاج في غرب أوروبا ، يذكر أحد المؤرخين المحدثين أن الزجاج الموجود في كنيسة سان دهنس St Denis (شمال فرنسا) والذي يعود إلى منتصف القرن الثاني عشر ، أفضل في نوعيته من أقدم زجاج معروف في أوروبا وهو الموجود في كاتدرائية لامنس La Mains (شمال شرقي فرنسا) والذي يعود إلى العام ١٠٩٠ م (٢٢٦).

واحفظ السكر الفلسطيني بجودته ، وشهرته قبل الفتح الصليبي ، فكان يتم تصديره إلى الخارج (٢٢٧) ، وعرف الصليبيون السكر لأول مرة في مدينة طرابلس (٢٢٨) . وبعد السكر من بين أهم المنتجات الشامية التي أحدثت الصليبيين كما جعلهم يوجهون اهتمامهم نحو زراعات قصب السكر ، حيث كان يتم جمع المحصول من الحقول إلى المصاهر (٢٢٩).

ونظراً لاحتياج زراعات قصب السكر إلى المياه الغزيرة ، تمت زراعته في السهول بالقرب من العمون والجندول ، وخاصة في سهل مدينة صور ، ومدينة عكا ، ووادي نهر الأردن وأريحا وطبرية ، الأمر الذي جعلنا نجزم بوجود العديد من معاصر استخراج السكر في هذه المناطق . واستخدم الصليبيون السكر كغذاء للسكان ، كما قدم أيضاً في المستشفيات (٢٤٠) للمساهمة في علاج المرضى . كما كان السكر من أهم المنتجات التي تم تصديرها إلى الغرب الأوربي (٢٤١) ، الذي اعتمد على المستعمرات للصليبية في إمداده بالسكر طوال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين .

وكما انتقلت خبرة الصانع الشام في الصناعات الزجاجية إلى البندقية ، قام الإمبراطور فريدريك الثاني بإرسال مجموعة من الخبراء إلى صقلية لإقامة صناعة السكر (٢٤٢) . وهو ما أدى إلى قيام عمليات استخراج السكر بها ، ومن ثم انتقالها إلى القارة الأوروبية . تعتبر أشجار الزيتون من أهم السمات المميزة لأراضي بلاد الشام منذ التاريخ القديم ، وتركزت معظم مدن فلسطين ، مثل مدن حكا وبيت المقدس (٢٤٣) ونابلس وطبرية ، وكذلك حول مدن طرابلس وأنطاكية ، وفي وادي هربة .

وكان الفلاحين الشام يجمعون الزيتون من الحقول ، ويحملونه إلى معصرة الزيتون ، التي تدار بواسطة الخيوان ، أو بواسطة رجل يسمى " المعصراني " (٢٤٤) .

واهتم الصليبيون بصناعة استخراج زيت الزيتون ، حيث تركزت معاصر الزيتون في القرى المحيطة بالمدن ، وقاموا باستثماره بشكل جيد (٢٤٥) عن طريق تصديره إلى المدن الإسلامية الداخلية ، أو إلى مدن أوروبا .

كانت صناعة الصابون في بلاد الشام ترتبط بعمليات استخراج زيت الزيتون منذ ما قبل الفزرو الصليبي ، حيث اشتهرت مدن مثل أنطاكية ، عكا ، يافا ، طرابلس ، نابلس بصناعة الصابون (٢٤٦) . وإن كانت الأخيرة أكثر لجمع شهرة بصابونها المميز ، ويرجع ذلك بسبب مهارة الصانع وعدم لجوئهم إلى الغش (٢٤٧) .

واحترق الملوك الصليبيون بعمليات صناعة الصابون ، فكانوا يحضرون على أصحاب مصانع الصابون العمل إلا بموافقة الملك لقاء مبلغ مالي (٢٤٨) .

وعلى الرغم من هذا ، ونظراً للحاجة الدائمة للصابون ، فباتنا نعتقد أن الفلاحين المسلمين ، قاموا بتصنيع الصابون (٢٤٩) في منازلهم من أجل تلبية احتياجاتهم ساعدهم على ذلك سهولة جمع الزيتون وعصره في معاصر السادة الإقطاعيين بالقرى .

نظرًا لانتشار مزارع الكروم حول المدن العربية بالشام منذ ما قبل الفتح الصليبي وجدت صناعات النبيذ ، ونعتقد أن المسيحيين الشوام هم الذين قاموا بعملية صناعة النبيذ ، مما استلزم منهم شراء معظم محصول العنب من مزارع المسلمين .

وبعد الفتح الصليبي ، اهتمت السلطات الصليبية بصناعات استعراج النبيذ ، من أجل الاستهلاك البيروني للسكان ، ومن أجل استخدامه في الشعائر الدينية بالكنائس والأديرة (٢٥٠) ، بالإضافة إلى عمليات تصديره إلى غرب أوروبا .

واشتهرت معظم المدن الصليبية بصناعة النبيذ من ذلك مدينة بيت لحم وجميع مدن ساحل البحر المتوسط ، وكذلك الجليل ، وسهل مرج بن عامر (٢٥١) ، كذلك عرفت القسوة (٢٥٢) بوجودة صناعة النبيذ بها ، بالإضافة إلى وجود صناعة جيدة للنبيذ في نابلس (٢٥٣) .

ومثلت صناعات النبيذ في المستعمرات الصليبية إحدى الموارد الثابتة للدخل العام (٢٥٤) وعمل الصناع الشوام المسيحيون مع الصليبيين في هذه الصناعة ، وكان نبيذ المستعمرات الصليبية من النوع الجيد ، إلا أن بعض الأماكن تميزت بنبيذها المنخفض مثل قلعة أنطاكيا Nephin التابعة لمدينة أنطاكية ، وقرية Bezek القريبة من بيت لحم (٢٥٥) .

واهتم رجال الدين في المؤسسات الكنسية بصناعة النبيذ في الإقطاعات التي تم الحصول عليها في مملكة بيت المقدس (٢٥٦) ، نظرًا للحاجة إليه في إقامة الشعائر الدينية .

استمر تصدير النبيذ الشامي إلى أوروبا بعد انتهاء السيطرة الصليبية ، حيث بلغت إحدى شحنات النبيذ الطرابلسي على متن إحدى السفن الجنوبية حوالي عشرة أطنان من النبيذ (٢٥٧) ، ولاشك أن وجود هذه الكمية الهائلة من النبيذ على متن سفينة واحدة يشهد مدى جودة النبيذ الشامي ، وتفرقه على النبيذ الأروبي ، بالإضافة إلى التصدير عن مدى حجم الصادرات من النبيذ إلى الموانئ الأوروبية .

وجد معدن الحديد في جبال بيروت (٢٥٨) ، الأمر الذي لابد وقد استفاد المسلمون في صناعة الأسلحة والأدوات الحديدية ، وإبان الفترة الصليبية استخدمه الصليبيون في صناعة الأسلحة والدروع بشكل مكثف نظرًا للظروف العسكرية المحيطة بالمستعمرات الصليبية ، الأمر الذي لابد وقد استحوذ على كل خام الحديد ، فلم يجر تصديره إلى الغرب .

كذلك استخدم الصليبيون الحديد (٢٥٩) في صناعة الأبواب والخزانات الحديدية ، وأيضًا في تزيين المنازل ، وصناعة للحارث اللازمة للزراعة .

واشتهرت مدينة قيسارية بالصناعات النحاسية (٢٦٠) ، التي تمثلت في إنتاج أواني الطهى ، وكذلك في عمل الموازين والمكاييل (باستخدام عنصر الحديد مع النحاس) .

كما ازدهرت صناعة الخلى وأدوات الزينة من الذهب والفضة والأحجار الكريمة ، حيث بدأ الصائغون الشوام واللاطين في تلبية احتياجات أثرياء المجتمع الصليبي ، وكذلك احتياجات الكنائس ، وانتعشت صناعة المشغولات الذهبية بشكل خاص ، وبلغت أهميتها مبلغاً كبيراً بعد أن خضعت للفحص من قبل الملك الصليبي ، كما جرى تنظيم مهنة الصائغين في شوارع خاصة بهم ، من ذلك الشارع الخاص بتجارة المصوغات في سوق بيت المقدس (٢٦١) .

وفي مجتمع يعيش سكانه الحثيثون أزمة اقتصادية شبه دائمة ، كانت المشغولات الذهبية من نصيب التجار الإيطاليين ، والأمراء الصليبيين وبعض أفراد الطبقة البورجوازية .

وفي بعض المدن ذات الصبغة الدينية ، مثل بيت المقدس ، بيت لحم ، الناصرة ، كان الحجاج الصليبيون يشترون الهدايا التذكارية من الصنف الذي تصنع منه الصناديق الصغيرة الخاصة بأدوات الزينة والمسابع والصلبان (٢٦٢) .

وعلى الرغم من بساطة هذه المشغولات البديرة ، كان الحجاج يهيمون بشرائها والعودة بها إلى بلادهم كتذكارات من الأرض المقدسة ، الأمر الذي شجع الصناع البدويين على استغلال المكانة المقدسة للمدن الدينية في صناعة التذكارات ذات الدلالة الدينية ، كالصلبان ، والقناديل ، والتماثيل الدينية الصغيرة ، والكتب المقدسة المصغرة بالذهب والعاج .

وبشكل عام يمكن القول بأن الصناعات التي شهدتها المستعمرات الصليبية في بلاد الشام قد ساهمت في انتعاش الحركة التجارية ، وساعدت على قيام عمليات التبادل التجاري مع المدن الإيطالية ، كذلك قامت للصناعات السابقة بتوفير الكثير من الإيرادات للسلطات الصليبية عن طريق فرض الضرائب عليها أو عن طريق بيع الملك لحقوق احتكاره لبعض الصناعات .

يتبين مما سبق أن الصليبيين لم يقتصروا على إيجاد صناعات جديدة مرتبطة بالفوز وذلك نتيجة لارتفاع مستوى الصناعات الشامية عن صناعات أوروبا القروسطية إبان الفترة الصليبية ، وكل ما فعله الصليبيون هو تحسين بعض الصناعات اللازمة لحركة التجارة ، الأمر الذي يصب في النهاية في رائد النشاط الاقتصادي المزدهر لمستعمراتهم في الشام .

كما يمكن القول أن الغزو الصليبي في ستراته المبكرة ، لابد وقد أثر تأثيراً سلبياً على الصناعات الشامية التي قامت على أكتاف السكان المحليين الذين فر معظمهم أمام الفطائع التي ارتكبها الصليبيون في معظم مدن الشام بعد غزوها . ولابد أنه حدثت فترة من انعدام الوزن انتهت بعمليات الاستيطان التي قام بها الصليبيون في القرى والمدن ، الأمر الذي شجع على إعادة الصناعات بنسب معدلاتها السابقة .

كذلك يمكن الاستنتاج بأن انتصار صلاح الدين الأيوبي في حطين ٥٨٣ هـ / ١١٨٧م قد ساهم إلى حد كبير في تقليص النشاط الصناعي للمستعمرات الصليبية نتيجة سقوط العديد من مدن الشام في يد صلاح الدين . الأمر الذي دعا الصليبيين إلى التزوج إلى المدن الساحلية ، والاهتمام بشكل مكثف بالعمليات التجارية على حساب النشاط الزراعي والصناعي .

النهرامش :

١ - محمد كرد علي : خطط الشام ، ج ٤ ، دمشق ، ١٩٤٦ ، ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

٢ - الاصطخرى . المسالك والممالك ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٤٦ .

Le Stranger, op. cit., p. 85 .

٣ - المذبح المجهول . أعمال الترجمة ، ص ٥ : 96 . Falcher of Charter, op. cit.,

4 - Cobine, "Le régime rural Syrien au temps de la domination Française" in, B.F.L.S., April, 1957, p. 289; Prawer, The Latin Kingdom, p. 380; Runciman, op. cit., vol. II, p. 296

٥ - انظر : ابن جبير : الرحلة ، ص ٢٦٠ ، حيث يصف جبال لبنان بأنها " من أخضر جبال الدنيا " .

6 - Richard, " Agriculture in Frankish Syria", in, Seton (ed.), vol. v, p. 253 .

7 - Mayor, The Crusades, p. 151 .

8 - Benevise, The Crusades, p. 129

9 - Loc. cit.,

10 - Preston, Rural Conditions in The Kingdom of Jerusalem during The Twelfth and Thirteenth Centuries, Philadelphia, 1903, p. 6; Smith, The Feudal Nobility p. 42

كانت التربة في الريف عبارة عن وحدة عراقية أو دينية . ولم توجد قرية سكن فيها أجناس مختلفة جنياً إلى جنب . انظر : . 176 p. Mayer, op.cit.,

11 - Preston , op. cit., p. 7 , Prawer, op.cit., p. 366 .

12 - Preston, op. cit., pp. 6-7; Prawer, op. cit., p. 357

13 - Benevise, op. cit., p. 215; Smith, op. cit., p. 44 .

14 - Benevise, op. cit., p. 215 .

15 - Richard, op. cit., p. 262; Prawer, " The Burgesses" in, seton (ed.), vol. v, p. 152

16 - Preston, op. cit., p. 6 .

17 - Archer, Kingsford, op. cit., p. 291 .

18 - Preston, op. cit., p. 7 .

19 - Benevise, op. cit., p. 218

20 - Prawer, The Latin Kingdom, p. 356; Benevise, op. cit., p. 214

21 - Smith, op. cit., p. 42 .

22 - Prawer, op. cit., p. 366 .

23 - Benevise, op. cit., p. 220 .

24 - Prawer, op. cit., p. 366; Benevise, p. 220; Johns, "The Attempt to Colonize Palestine, " 210 .

- 26 - Preston, op. cit., p. 38 .
 27 - Ibid, p. 37; Beneveisti, op. cit., p. 247
 28 - Richard, op. cit., p. 256; Smith, op. cit., pp. 50-52; Holmes, " Life Among The Europeans in Palestine" p. 14
 29 - Prawer, op. cit., p. 380 .
 30 - Preston, op. cit., p. 39; Smith, op. cit. op. cit., p. 40

وهم أنه لا يذكر القارئ بين الكلبيين .

- 31 - Prawer, " The Burgraves" pp. 162,164
 32 - Preston, op. cit., p. 29
 33 - Runciman, op. cit., vol II, p. 298 .
 34 - Russell, " The Population of The Crusader States" in, setton (ed.), vol, v, p. 297 .
 35 - The Burgraves" p. 164
 36 - Medieval Regions and Their Cities, Indiana University , Press, p. 206 .
 37 - Prawer, The Latin Kingdom, p. 380; Smith, op. cit., p. 47 .
 38 - Smith, The Feudal Nobility, p. 47
 39 - Small, The Crusades, p. 82; Beneveisti, op. cit., p. 217
 40 - Runciman, op. cit., vol, II, p. 291
 41 - Small, op. cit., pp. 39,82; Runciman, op.cit., vol, II, p. 302 .
 42 - Smith, op. cit., p. 47, Idem " The Survival" . p. 10; Prawer " Crusader Cities" , p. 196; Small, op. cit., p. 84 , Runciman, op. cit., vol, II, p. 296; Mayer, op. cit., p. 176
 43 - Small, The Feudal Nobility, p. 48; Idem, " Some Lesser Officials" pp. 1,9,10,11,12; Beneveisti, op. cit., p. 218
 44 - Small, op. cit., p. 84 ; Smith, " Some Lesser Officials" p. 14 ,

وكان الرئيس Rays يمكنه أبداً استضافة بعض القرائل التجارية للكرة بالقرية . مثلاً حدث سنة ١١٨٦م حين استضاف رئيس إحدى القرى مئة حكا قافلة الرحالة ابن جبير . انظر : رحلة ابن جبير ، ص ٢٢٥ .

- 45 - Smith, The Feudal Nobility, p. 48 , Idem, " Some Lesser Officials" p. 14 Beneveisti, op. cit., p. 218 .
 46 - Smith, The Feudal Nobility, p. 53; Idem, " Some Lesser Officials" p. 15; Idem, " The Survival" ,p.11
 47 - Richard, op. cit., p. 258; Small, op. cit., pp. 83,84; Runciman, op. cit., vol, II, p. 296 .
 48 - Smith, " Some Lesser Officials" p. 14 .

49 - Smith, *The Feudal Nobility*, p. 54 .

50 - Prawer, *The Latin Kingdom*, p. 369; Smith, *op. cit.*, p. 55; Idem "Some Lesser Officials", p. 18 .

51 - Smith, *The Feudal Nobility*, p. 55; Idem, "Some Lesser Officials", p. 18

52 - Prawer, *op. cit.*, p.369; Smith, "Some Lesser Officials", p. 18 .

حيث يذكر أن الملك بلدوين الرابع قام بتعيين باراثوس Barathus ترجماناً سنة ١١٧٥م مقابل أن يفتح
البحر ٢٢٥ روزانت إلى سيدة الإقطاعي للباشر

53 - Small, *op. cit.*, pp. 83,84; Richard, *op. cit.*, p. 258; Smith, *The Feudal Nobility*, p. 53;
Runciman, *op.cit.*, vol. II, p. 296 .

54 - Smith, *op. cit.*, p. 55 , Idem, "Some Lesser Officials", p. 22 .

55 - Smith, "The Survival" p. 12 .

56 - Loc. cit.

57 - Smith , *The Feudal Nobility*, pp. 56-57

58 - Loc. cit; Idem, "Some Lesser Official", p. 24 .

59 - *The Crusaders in Syria and The Holy Land*, p. 83; *The Feudal Nobility and The Kingdom of Jerusalem*, p. 57 .

٦٠ - بصرف النظر عما إذا كانتا شعباً واحداً أم شخصين مختلفين ، فإن استخدام الصليبيين لرؤساء
القرى والمترجمين والكهنة يدل على توافيقهم مع أليات العلاقات الاجتماعية الإدارية في قرى بلاد الشام ،
بالإضافة إلى أن ذلك يثبت تأثرهم بالوضع بالباطن العلاقات الاجتماعية والإدارية في الريف الشامي في الفترة
الإسلامية قبل الفتح الصليبي .

61 - Small, *op. cit.*, p. 81 .

62 - Loc. cit; Conder, *The Latin Kingdom*, p. 239; Prawer, *op. cit.*, p. 22 .

63 - Prawer, *Crusader Institutions*, p. 167 .

64 - Prawer, *Crusader Institutions*, p. 167; Richard, *op. cit.*, p. 256; Mayer, "Latins,
Muslims and Greeks" p. 183. Corvée السخرة استعمل أسلوب السخرة
في بعض زراعات قصب السكر ، ومزارع الكروم والبرتقال ، يخدم الأسياد ماير دعهشة من بناء قلعة Jacob's
Ford الضخمة في وقت مبكر ، ويصل إلى نتيجة مؤلماً أنها لابد قد بنيت عن طريق السخرة .

65 - *Assises de Jerusalem*, Tome, I, p. 404 .

والحقيقة أن الممارسات اعتمدت في هذه المنطقة ما بين المناطق الإقطاعية التابعة لملكية بيت المقدس
وأطليقية. انظر في ذلك : Richard, *op. cit.*, p. 255 .

66 - *Assises de Jerusalem*, Tome, I, p. 405 .

67 - Loc. cit.,

68 - Loc. cit.,

٦٩ - انظر . أسامة بن منقذ : كتاب الاعتبار . ص ١٢٨ ، ١٣٩ . الذي يذكر أن الصليبيين ادعوا على أحد للاحى ناهلي أنه أرشد بعض اللصوص لسرقته إحدى القري . وهو ما أنكره الفلاح بعد التفتيش عليه بل إنه طالب بمبارزة المدعى بذلك . الأمر الذي لم يقبله سيده الإقطاعي . فقام باستبدال الفلاح بأحد الخدائن لنزلة المدعى .

٧٠ - ابن جبير : الرحلة . ص ٢٧٥ .

71 - Theoderich, op. cit., p. 61

72 - Preston, op. cit., p. 23 .

73 - William of Tyre, op. cit., vol. II, p. 283 .

74 - Mayer, op. cit., p. 181, Benevenist, op. cit., p. 217

٧٥ - ابن جبير : الرحلة . ص ٢٧٥ .

٧٦ - باسم عبده قاسم : معاهدة الحروب الصليبية . عالم المعرفة المجلد ١٤٩ . الكويت ١٩٩٠ . ص

٢١٣ .

77 - Archer, Kingsford, cit., p. 292, Preston, op. cit., p. Chalendar, op. cit., pp. 300,

301, Richard, op. cit., pp. 255,56; Smith, op. cit., p. 44; Prawer, op. cit., p. 475; Benevenist, op. cit., p. 217

78 - Prawer, op. cit., p. 370; Smith, op. cit., p. 44

79 - Prawer, op. cit., p. 369; Smith, op. cit., p. 55, Idem, " Some Lesser Officials" p. 18, Benevenist, op. cit., p. 221

80 - Prawer, op. cit., p. 376; Smith, The Feudal Nobility, p. 44

81 - Preston, op. cit., p. 46 ;

وانظر كذلك : Mayer, op. cit., p. 183 الذي يرى أن ضريبة العشر لم يدفعها اللاتلون وإنما كان السبب الإقطاعي هو الذي يقوم بدفعها للمكتبة .

٨٢ - ابن جبير . المصدر السابق . ص ٢٧٥ . حيث يذكر أن ضريبة الرأس بالقرب من قلعة فنين كانت تبلغ ديناراً صورياً وخمسة دراهم (بيرزانت وضمة كاريولات من العملات الصليبية) وحوال دفع اللاتلون ضريبة للرأس انظر أيضاً : Preston, op.cit.,pp.36,46 ; Smith, " Some Lesser Officials" . p. 13; Mayer, op. cit., p. 183

83 - Archer, Kingsford, op. cit., p. 292; Conder, op. cit., p. 240; Preston, op.cit., p. 14; Richard, op.cit., p. 354; Prawer, op. cit., p. 370; Idem, Crusader Institutions, p. 157; Benevenist, op. cit., p. 236

- ٨٤ - جرى محمد الكاربركا Caccac رسيب بأنها مساحة من الأرض الزراعية يبلغ طولها حوالي ٢٤ Cord (٢٨ قدمًا مكعبًا) ويبلغ عرضها ١٦ Cord وطبقا لهذا من الممكن أن تتكون الكاربركا الواحدة من ٧٠ فدانًا إغلبيركا تقريبًا . انظر : Ca- Conder, op. cit., p. 240; Preston, op. cit., p. 14; ben, " Le Régime rural ", p. 295; Prawer, The Latin Kingdom, p. 371, Smith, The Feudal Nobility, p. 41 .
- ٨٥ - Cahen, op. cit. cit., p. 295; Richard, op. cit., p. 254, Smith, op. cit., p. 41, Prawer, op. cit., p. 371, Idem, Crusader Institutions, p. 157
- ٨٦ - Cahen, op. cit. cit., p. 295; Richard, op. cit., p. 254; Prawer, op. cit., p. 158; Idem, The Latin Kingdom, p. 371 .
- ٨٧ - Preston, op. cit., p. 14; Richard, op. cit., p. 255 .
- ٨٨ - Richard, op. cit., p. 254; Prawer, op. cit., p. 371; Idem, Crusader Institutions, p. 157.
- ٨٩ - Preston, op. cit., p. 15; Prawer, op. cit., pp. 157, 58 .
- ٩٠ - Prawer, op. cit., pp. 158, 59, Idem, The Latin Kingdom, p. 371 .
- ٩١ - Cahen, op. cit., p. 295; Smith, op. cit., p. 42 .
- ٩٢ - Cahen, op. cit., p. 294
- ٩٣ - Smith, op. cit., p. 43; Prawer, op. cit., p. 373; Idem, Crusader Institutions, p. 161
- ٩٤ - Prawer, op. cit., p. 162; Idem, The Latin Kingdom, p. 373; Smith, op. cit., p. 44; Richard, op. cit., p. 254
- ٩٥ - Benevise, op. cit., p. 216; Smith, op. cit., p. 44; Prawer, op. cit., p. 373; Idem; Crusader Institution, p. 162, Cahen, op. cit., p. 294; Smith, " The Survival ", p. 11 .
- ٩٦ - Preston, op. cit., p. 11, Prawer, op. cit., p. 162 .
- ٩٧ - Emoul's Account of Palestine in, P.P.T.S., vol. IV, p. 58 ;

حيث يتحدث عن الفلاحين التي تلاءم الأراضي البرية القريبة من أريحا .

- ٩٨ - التومري : نهاية الأرب في فنون الأدب . ج١ . القاهرة : ١٩٢٦ . ص ٢٥٥ . ٢٥٦ : صاحب صحن، الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي . عمان ، ١٩٧٨ . ص ٩٠ .
- ٩٩ - التومري : المصدر السابق . ج - ٨ ، ص ٢٥٧ .

١٠ - بنيس . ص ٢٥٦ . ويذكر التومري أنه في أحد الأقسام ، قام الفلاحون ببناء البندر ، ولم يهطل لطرأ أبداً . ما دام في العام التالي إلى بنو البندر في الشطر الرابع من الأراضي الزراعية ، وهنما سقطت الأمطار " بهت الشطران معاً ... وتضاعفت العمالة " . انظر كذلك : Watson, A., " the Agricultural Revolution and its diffusion, 700-1100" in J.E.H., vol XXXIV, No. 1, 1974, pp.10-11

الذي يذكر أن فلاحي الشام كانوا يتبعون دورة زراعية تسمح برعاية أراضيهم المخصصة مرتين في العام ، لكنرا يلومون بزراعة التلمح شتاء والشعير صيفاً .

101 - Ray, op. cit., p. 240; Smail, op. cit., p. 81 .

١٠٢ - عرف الفلاحون الأوروبيون نظام المحرل الثلاثة ، فكان يزرع المحقل بالقمح في العام الأول ، وبالشعير في العام الثاني ، ويتركه معروك بدون زراعة في العام الثالث . للتأكد من المطرعات حول الدورة الزراعية الخاصة بنظام المحرل الثلاثة في النظام الزراعي الأوروبي المتوسطي ، انظر :

Henton, Economic History of Europe, p. 101; Shepard B. Clough, Charles W.Cole, Economic History of Europe, Boston, 1969; Lynnwhite, JR, Medieval Technology and Social Change, Oxford, 1964, pp. 69-71

وأيضاً : كويلاند ، فينوجرادوف : الإنطاع والمصور الوسطي في غرب أوروبا ، ترجمة محمد مصطفى زيادة ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ٩٠٨ ؛ كريكسون : عالم المصور الوسطي ، ص ٨٢ ، ٨٢ ؛ كاتنور : التاريخ الرسيك ، ص ٣١٤ .

103 - archer, Kingsford, op. cit., p. 292; Prawer, The Latin Kingdom, p. 32 .

104 - Prawer, op. cit., p. 172 .

105 - Smail, op. cit., p. 14 .

106 - Lynn White, Jr, Medieval Technology, pp. 41, 42; Prawer, The Latin Kingdom, p. 379 .

107 - Prawer, op. cit., p. 47; Prawer, Crusader Institutions, pp. 174, 178; Smith, The Feudal Nobility, p. 42 .

108 - Prawer, op. cit., pp. 177, 178; Smith, op. cit., p. 42 .

109 - Prawer, op. cit., p. 178 .

110 - Ibid, pp. 175, 177 .

111 - Prawer, op. cit., p. 176 .

Pegolotti, F.B., La Pratica della mercatura, ed. Evans, Cambridge, 1936, p. 64 . نلاً عن :

112 - " Le Régime Rural " p. 295 .

113 - Prawer, op. cit., p. 178;

Pegolotti, op. cit., pp. 94, 101 . نلاً عن :

114- Conder, op. cit., p. 240; Prawer, op. cit., p. 44 .

115 - Prawer, op. cit., p. 185 .

116 - William of Tyre, op. cit., vol. II, p. 470 .

117 - Prawer, op. cit., p. 175 .

118 - Loc. cit.,

119 - Prawer, *The Latin Kingdom*, pp. 369, 370; Smith, *The Feudal Nobility*, p. 55;

idem "Some Lesser officials" p. 18

120 - William of Tyre, op. cit., vol. II, p. 482

121 - Prawer, op. cit., pp. 414, 415 .

١٢٢ - ابن القلائسي . ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٦٤ : ٤٧٠ William of Tyre, op. cit., vol. II, p. 470;

Prawer, op. cit., p. 414

١٢٣ - ابن القلائسي . المصدر السابق . ص ١٦٤ ، ١٧١ . انظر أيضا : Emoul's Account of Pal-

estine, p. 51 حيث يذكر وجود أراضٍ خصبة وصالحة للزراعة فيما بين مدينتي طرابلس وصور ، جرى

التقسام حصصها بين الصليبيين والمسلمين .

١٢٤ - ابن جبير : الرحلة ، ص ٢٧٣

١٢٥ - ابن جبير : الرحلة ، ص ٢٧٥ . وانظر كذلك قاسم عبده قاسم : مائة الحروب الصليبية ، ص

٢١٣ ، حيث يفسر ظاهرة التقسام الحصص بين الفلاحين المسلمين والسلطات الصليبية بأنه نتيجة لاعتناء

الصليبيين الكلي على فلاحي تبين المسلمين في زراعة تلك الأراضي .

١٢٦ - القلائسي . صبح الأمل ، ص ١٤٠ ، ص ٣١ .

١٢٧ - نفسه : ص ٤٤ .

١٢٨ - هايد : تاريخ التجارة ، ص ١٦٧ ، Richard, "Agriculture", p. 71, op. cit.,

256

129 - Pulcher of Charter, op. cit., p. 270; William of Tyre, op. cit., vol. II, p. 21; Pres-

ton, op. cit., p. 42; Prawer, *Crusader Institutions*, p. 149; Robbert, op. cit. p. 391

130 - Prawer, op. cit., p. 149 .

١٣١ - هايد : المرجع السابق ، ص ١٦٧ : ١٦٨ Prawer, *The Latin Kingdom*, p. 368

١٣٢ - هايد : المرجع السابق ، ص ١٦٨ . ساني سلطان سعد : أسس العلاقات الاقتصادية ، ص

٢٨ .

133 - Prawer, *Crusader Institutions*, pp. 196, 197; Richard, op. cit., p. 256

134 - William of Tyre, op. cit., vol. I, p. 483

135 - Prawer, *The Latin Kingdom*, p. 356

١٣٦ - سمير البرشاوي : الممتلكات الكنسية ، ص ٣٩٠ .

137 - Phocaa, op. cit., p. 26 .

138 - Geneviève, Act No. 126, p. 246; Smail, op. cit., p. 85

139 - Smail, *op. cit.*, p. 85 .

١٤ - سعيد البوشاري : الممتلكات الكنسية ، ص ٣٩٤ . على أن نسبة الثلث أو الربع لم تكن ثابتة ، فقد دفع فلاحو قرية Borcch الذين استخدمهم رهبان دير القديسة مريم Josephat للاستيطان بالقرب من النهر سنة ١١١٣م نصف محاصيل الأراضي الصالحة للزراعة لديهم إلى الرهبان . انظر : Mayer, "Lofna", *Muslims and Greeks*, p. 179.

141 - Prawer, *op. cit.*, p. 414 .

142 - Watson, *Aggricultural Innovation in The early Islamic world*, Cambridge, 1983, p. 83

143 - de Vitry, *op. cit.*, pp. 11,16,34; Burchard, *op. cit.*, p. 46; Cahen, *La Syrie du Nord*, p. 473 .

144 - Denial, *op. cit.*, pp. 45, 58; Preston, *op. cit.*, p. 49; Richard, *op. cit.*, p. 258 .

١٤٥ - البوهل Bushei مكيال للحبوب والثروة مساوي ثمانية جالونات

146 - Denial, *op. cit.*, pp. 45,58; Preston, *op. cit.*, p. 49; Richard, *op. cit.*, p. 258 .

١٤٧ - ابن شداد : الزيادة السلطانية والمعاملن البوسنية ، ص ٤٩ .

148 - Prawer, *op. cit.*, p. 359; Benevenisti, *op. cit.*, p. 217

149 - William of Tyre, *op. cit.*, vol. I, pp. 506, 507 .

150 - Theoderich, *op. cit.*, p. 3.

151 - Ludolph Von Sackem, *Discription of The Holy Land and The Way Thither*, in, P.P.T.S, vol, XII, London, 1895, p. 118 .

١٥٢ - محمد كرد علي : خطط الشام ، ج٤ ، ص ١٥٥ . : 17 . : Watson, *op. cit.*, p. 17 .

153 - Prawer, *op. cit.*, p. 363.

154 - Raschman, *op. cit.*, vol, III, p. 352 .

155 - Richard, *op. cit.*, pp. 264-266 .

156 - William of Tyre, *op. cit.*, vol. II, pp. 447, 448,468.

حيث يذكر أن فلاحى القرى الصليبية كانوا يجهزون الفلّاح فى مغازن تحت الأرض خوفاً من بشرة صلاح الدين ، الذين كانوا يضرعون النار فيما يجهزون من فلّاح من أجل استنزاف قرية الصليبيين .

157 - Burchard, *op. cit.*, p. 99; Richard, *op. cit.*, p. 258

158 - Prawer, *op. cit.*, p. 360; Richard, *op. cit.*, p. 260 .

159 - Prawer, *op. cit.*, p. 362; Benevenisti, *op. cit.*, p. 217 .

160 - Mayr, *The Crusades*, p. 151 .

161 - Prawer, *op. cit.*, p. 361; Benevenisti, *op. cit.*, p. 217; Richard, *op. cit.*, p. 260

١٦٢ - الموري ، نهاية الأرب ، ج١ ، ص ٢٧١ ، الإدريسي : نزعة للشقاق في اختراق الأمان ، مكتبة الثقافة الدينية ، ص ٣٧٢ ، ناصر خسرو : سفرنامه ، ترجمة يحيى الخشاب ، القاهرة ١٩٤٤ ، ص ١٤ ، ١٣ : شيخ اليرمو : حيلة الدخ في عجائب البر والبحر ، لميجر ، ١٩٢٣ ، ص ٧ ، ٢ : فايد : تاريخ التجارة ، ج١ ، ص ١٨٩ : 16 Strange, op. cit., p. 17; Cahen, "Le Régime Rural", p. 293; Wat- son, op. cit., p. 28 .

163 - Fulcher of Chartres, op. vit., pp. 130,131 .

164 - Burchard, op. vit., pp. 10,24,26,99; de Verry, op. cit., p. 30; William of Tyre, op.cit., vol. I,p.5; Prawer, op. cit., pp. 264, 364; Watson, op.cit,p. 28; Cahen, op. cit., p. 293 .

١٦٥ - ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، ج١٠ ، ص ٣٤٦ : ابن الفلاس : فحول تاريخ دمشق ، ١٤١ .

166 - Description of Holy Land, p. 100 .

167 - Watson, op. cit., p. 40 .

168 - Cahen, op. cit., p. 293 .

169 - Richard, op. cit., p. 261

170 - Description of The Holy Land, p. 99 .

١٧١ - ناصر خسرو : سفرنامه ، ص ٢٠ ، ٢٢ : 171 - Daniel, op. cit., pp. 45,66; Preston, op.cit,p. 49 .

172 - Burchard, op. cit., pp. 18,32,40; Theoderich, op. cit,p. 3; Mayer, op. cit., p. 151

173 - Benjamin of Tudela, op. cit., p. 81 .

١٧٤ - شيخ اليرمو : المصدر السابق ، ص ٢٠ ، ٢١ : 174 - Daniel, op. cit., p. 58; Prawer,op. cit., p. 361 .

175 - Prawer, Crusader Institutions, p. 179 .

176 - Falcher of Chartres, op. cit., pp. 271,275; Daniel,op.cit., pp. 25-26; Burchard,op. cit., pp. 9,14,16,32, de Verry, op. cit., pp. 5-6,16; Holtzer, op. cit., p. 6.

177 - William of Tyre, op. cit., vol. I, pp.205-207; Ludolph von Sachsen, op. cit., p. 118

178 - Saewulf, op. cit., p. 23; Anonymous pilgrim, op. cit., p. 10; Theoderich, op. cit., p. 46; Peville, op. cit., p. 12; Benjamin of Tudela, op. cit., p. 81; Richard, op. cit., p. 260 .

179 - William of Tyre, op. cit., vol. II, p. 219 .

180 - Daniel, op. cit., p. 45; Burchard, op. cit., p. 40; Theoderich, op. cit., p. 3

181 - Cahen, op. cit., p. 293; Prawer, The Latin Kingdom, p. 372;

سعيد البشاري : الملكات الكعبة ، ص ٤١ .

182 - Fulcher of Chartres, op. cit., p. 128; Saeuwelf, op. cit., p. 23, Anonymous Pilgrim, op. cit., pp. 10-34; Prætor, op. cit., p. 363; Richard, op. cit., p. 259-260

١٨٢ - ناصر خسرو : سفرنامه ، ص ١١ - ١٩ : شيخ الزهراء : نسخة النهر ، ص ٥٠٥ :

Daniel, op. cit., p. 66; Theoderich, op. cit., p. Burchard, op. cit., p. 100; Preston, op. cit., p. 49; Mayer, op. cit., p. 151 .

184 - De Vitry, op. cit., pp. 10-11; Burchard, op. cit., p. 100; Prætor, op. cit., p. 364; Ben., op. cit., p. 217; Watson, op. cit., p. 54 .

185 - Burchard, op. cit., p. 100; Prætor, op. cit., p. 364; Watson, op. cit., p. 45.

186 - Cohen, La Syrie du Nord, p. 473; Richard, op. cit., p. 261

١٨٧ - ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، ج ١٠ ، ص ٢٨٦ .

١٨٨ - الإدريسي : مزنة للشقائق ، ص ٣٧١ : Daniel, op. cit., p. 58; Richard, op. cit., p. 260

١٨٩ - هايد : تاريخ التجارة ، ج ١ ، ص ١٨٩ .

190 - Daniel, op. cit., p. 8 .

191 - Burchard, op. cit., p. 62; Wutzburg, op. cit., p. 58; Anonymos Pilgrim, op. cit., p. 34; Feistulus, op. cit., p. 12

192 - Würzburg, op. cit., p. 58; Ruscinna, op. cit., vol. III, p. 354 .

١٩٣ - الإدريسي : المصدر السابق ، ص ٣٥٦ : Daniel, op. cit., p. 59; Holmes, op. cit., p. 14

١٩٤ - هايد : تاريخ التجارة ، ج ١ ، ص ١٩٠ .

١٩٥ - ولد هيرانت : قصة الحضارة ، الجزء الرابع ، لجلد الرابع ، ص ٦٨ : Seignobos, "Character and Results of The Crusades" in, Munro, Sellery(ed.) Medieval Civilization, New York, 1920, p. 255

١٩٦ - سميد هاتور : الفتية الإسلامية وأثرها في الحضارة الأوروبية ، القاهرة ، ١٩٦٣ م ، ص ٥٨ .

196 - Ruscinna, op. cit., vol. III, p. 352; Richard, op. cit., vol. II, pp. 264-266 .

197 - De Vitry, op. cit., p. 4 .

محمد كرد علي : خطط الام ، ج ١ ، ص ١٧١ .

١٩٨ - ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، ج ١٠ ، ص ٣٦٤ . حيث يذكر أن الملك بلطون قد أخذوا وسط

المحشاش بالقرب من الرملة حين حرم وخلف القتل والأسر ، أمام شرف المعالي ابن الرزير للأفضل بن بدر الجسالي عام ٦٩٦ هـ / ١١٠٧ م .

199 - Burchard, op. cit., p. 18; Samon, op. cit., p. 5

200 - Richard, op. cit., p. 261

201 - Prætor, The Latin Kingdom, p.376; Smith, The Feudal Nobility, p.44 .

- 202 - Smith, op. cit., p. 44 .
- 203 - Cahen, op. cit., p. 474; Richard, op. cit., p. 261; Prawer, Crusader Institutions, p. 180
- 204 - A Discription of The Holy Land, p. 18 .
- 205 - Cahen, " Le Régime Rural " p. 294 .
- 206 - Cahen, op. cit., p. 294; Richard, op. cit., p. 261 .
- 207 - Prawer, op. cit., p. 180 .
- 208 - De Vitry, op. cit., p. 27 .
- 209 - Burchard, op. cit., p. 102; Ludolph von Sachsen, op. cit., p. 121; Conder, op. cit., p. 239 .
- 210 - Prawer, The Latin Kingdoms, p. 414 .
- 211 - Benevenisti, op. cit., p. 217 ;
 ويمكننا أن نلهم - بسهولة - الفزى للكاتب ورا . عبارة الباحث الإسرائيلي .
- 212 - Prawer, op. cit., p. 415
- 213 - Runciman, op. cit., vol. III, p. 352; Richard, op. cit., pp. 264-266
- 214 - Watson, op. cit., p. 183
- 215 - Ziada, Urban Life in Syria, p. 132 .
- 216 - Ibid, p. 133
- 217 - Hintz, Ph., "The Impact of The Crusades on Muslim Lands", in , Sotom (ed.), vol. V, p.38 .
- 218 - Rey, op. cit., p. 214-217 ;
 وانظر كذلك : هيرانتيل : القديس لويس ، ص ٢٦١ . الذي يذكر أن لذلك لويس التاسع أرسله لشراء مادة
 قطعة من المياه الصوفى لإعطائها إلى الرحبان الفرنسيسكان لدى عودته إلى فرنسا .
- 219 - Rey, op. cit., p. 219; Runciman, op. cit., vol. III, p. 353 ,
 وعلى الرغم من هذا فيبدو أن للكنائس اللاتينية والكنائس تم تسجها في مصانع صغيرة . انظر : Benev-
 enisti, op. cit., p. 386
- 220 - Holmes, op. cit., p. 16 .
- 221 - Asias de Jerusalem, Tome, II, p. 173
- ٢٢٢ - كان طريق الحرير الشهير يمر وسط آسيا عبر طشقند ، وسمرقند ، وبخارى إلى نيسابور وحمدان
 وبغداد ، ثم إلى تدمر ، دمشق أو صيدا ، أو من تدمر إلى حلب إلى أنطاكية . انظر : فير، بولونسكي :
 الاتصال فيما بين القارات ، طريق الحرير : مقال في مجلة " ديويج " مطبوعات البولونسكي . المجلد ٨٨ .
 القاهرة : ١٩٩٠ ، ص ٥٨ . وانظر كذلك القدرسة الجديدة التي صدرت عن طريق الحرير : إيرين فارتاك . ديليد
 براونستون : طريق الحرير ، ترجمة أحمد محمود ، القاهرة : ١٩٩٢ م .

223 - William of Tyre, op. cit., vol. I, p. 260

224 - Assises de Jerusalem, Tome, II, p. 173.

225 - Ibid, p. 179; Burchard, op. cit., p. 16; De Vetry, op. cit., p. 18; Benjamin of Tudela, op. cit., p. 80; William of Tyre, op. cit., vol. II, p. 2.

٢٢٦ - المثيري : الملوك ، ج ١ ، ص ٧٤٨ : Russell, Medieval Regions, p. 204

227 - Holmes, op. cit., p. 16

٢٢٨ - اشتهرت مدينة صور باللباس الأوربانية ، وهي ملابس حريرية تم صنعها باللون الأورباني. انظر : William of Tyre, op. cit., vol. II, p. 2

هايد : تاريخ التجارة ، ج ١ ، ص ١٩٠ .

229 - Benjamin of Tudela, op. cit., p. 83,86,87,88.

وعمل اليهود في مصر أيضا في نفس الفترة في مجال صياغة الأغشية ، انظر : قاسم عبيد قاسم : اليهود في مصر من الفتح العربي حتى الفتح العثماني ، دار الفكر ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ص ٦٢ .

230 - Benevenisti, op. cit., p. 387

231 - Burchard, op. cit., pp. 99-100; De Vetry, op. cit., pp. 25, 39; Benjamin of Tudela, op. cit., p. 68 .

٢٣٢ - من أجل صناعة القباوير والمازلات والأكراب ، كان يتم وضع الخليط الكون من البوتاسيوم والرمال في الفرن الخاص بصناعة الزجاج ، وبعد انصهار الخليط ، يبدأ الصناع في تلغ البهراء عبر أنبوبة طويلة ، حتى يتم تكوين الشكل الذي يريده ، وعند صناعة ألواح الزجاج يتم الخليط أولا لإخراج الفقاعات التي تطلع في نهايتها ، وتكون متباعدة الشكل ، حيث يتم عرضها للحرارة مرة أخرى لظهر :

Benevenisti, op. cit., p. 385-386 .

233 - Rey, op. cit., pp. 225-226 .

234 - Benevenisti, op. cit., p. 386 .

٢٣٥ - ول دهرانت : قصة الحضارة ، الجزء الرابع ، لتجد الرابع ، ص ٦٨ .

236 - Holmes, op. cit., p. 16 .

٢٣٧ - القنسي : أحسن التفاسيم ، ص ١٨٠ .

238 - Coudez, op. cit., p. 241 .

٢٣٩ - كان يتم جمع القصب ثم يجرى قطعه بنسب متساوية ، ثم يرنج في العناصر للحصول على عصير القصب ، الذي يرنج في أواني معدنية ضخمة فوق النار ، حتى يحوله إلى سائل لزج ، ثم يترك ليجف ، وبعد ذلك يجمع في سلال من القش انظر : Burchard, op. cit., p. 99 .

240 - Cohen, " L. Régions Rares" p. 293 .

241 - Assises des Jerusalem, Tome, II, pp. 174-175; Rey, op. cit., p. 222 .

242 - Benevenisti, op. cit., p. 253

٢٤٣ - ناصر خسرو : سفرنامه ، ص ٢٠ ، ٢٢ .

٢٤٤ - وهو صاحب المعصرة ، أوله يعمل بها ، ويقوم بعصر الزيتون من أجل استخراج زيت الزيتون للسكان ، وكان يأخذ أجره حيناً ، عن طريق استغفانه بالبنور التي تم عصرها ، حيث كان يقوم بعصرها مرة ثانية ، ويحفظ لنفسه بالتابع من الزيت الجديد ، ثم يبيع البذور بحالتها الأخيرة إلى أصحاب المخابز الذين يستعملونها وقوداً لمخابزهم . انظر : محمد سعيد القاسبي : قاموس الصناعات الشامية ، ج٢ ، تحقيق الدكتور القاسبي ، باريس ١٩٦٠ ، ص ٤٥٩ ، ٤٥٧ .

245 - Prawer, op. cit., p. 361 .

٢٤٦ - القاسبي : المصدر السابق ، ص ١٨٠ ، شيخ الروبة ، نخبة النهر ، ص ٢٠٠ ؛ محمد كرد علي : خطط الشام ، ج٤ ، ص ١٧٦ ؛ Zlad, Urban Life in Syria, p. 133

٢٤٧ - محمد كرد علي : المصدر السابق والمكرر ، ص ٥٩ .

248 - Benevenisti, op. cit., p. 387 .

٢٤٩ - كان صناع الصابون يقومون بترج زيت الزيتون ، والجدير العظم المحكم الطبع بماء الصند الكاوية ، ثم يوضع الخليط على النار ، وعندما يصبح الخليط لزجاً ، يصب الخلط بعد ذلك يمكن استعمال الصابون . انظر : محمد سعيد القاسبي : قاموس الصناعات الشامية ، ج٢ ، ص ٢٩٨ ، ٢٦٩ .

250 - Prawer, Crusader Institutions, p. 128 .

251 - Burchard, op. cit., pp. 46, 89, 101

252 - William of Tyre, op. cit., vol. I, p. 506 .

٢٥٣ - أسامة بن منقذ : الأمير ، ص ٧٤ ، 60 . Daniel, op. cit., p. 60 .

254 - Rey, op. cit., pp. 228 - 230 .

255 - Burchard, op. cit., pp. 16, 89

٢٥٦ - سعيد البشاري : الممتلكات الكنسية ، ص ٤٢٧ .

257 - Richard, " Agricultural Conditions, pp. 260-261

٢٥٨ - الإدريسي : المصدر السابق ، ص ٣٧١ ؛ القاسبي : المصدر السابق ، ص ١٨٤ .

259 - Prawer, op. cit., p. 128; Holmes, op. cit., p. 13 .

260 - Benevenisti, op. cit., p. 387 .

261 - Anonymous, op. cit., p. 6

كذلك وجد صائغون لاثنين في مستعمرة البيرة التابعة لكتبة القبر لافس في مدينة بيت المقدس انظر : Prawer, op. cit., p. 128 .

262 - Fabri, op. cit., pp. 84-85

الخاتمة

... وبعد ، فقد حاول الصليبيون بناء نسق سياسى / اقتصادى / اجتماعى مطابق للنظام المتبع فى الغرب الأوروبى ، فأوجدوا نظاماً إقطاعياً يحاكي فى معظم مفرداته النظام الإقطاعى فى غرب أوروبا ، ساعد على نجاح هذا النسق - إلى حين - تعرض بلاد الشام قبيل الغزو الصليبي إلى ما يمكن تسميته بالإقطاع الشرقى .

وفى داخل النظام الإقطاعى الصليبي ، انخرطت الكنيسة اللاتينية فى ممارساته - كما هو الحال فى الغرب الأوروبى - وحاول هذا النظام الرقود فى وجه الثورة الجديدة الصاعدة للإيطاليين .

وأغلقت المدن البحرية الإيطالية عن وجهها الخلفى حين انتهزت فرصة الحروب الصليبية لتحقيق أطماعها التجارية ، عن طريق تقديم المساعدة - عبر أساطيلها البحرية - للقوات الصليبية فى فتح موانئ الشام . كذلك أظهرت رغبتها الحقيقية فى احتكار التجارة بين الشرق والغرب على الرغم من التحذيرات الباهية بعدم التعامل التجارى مع المسلمين .

ويمكن القول إن الإنحياز الخلفى للمدن البحرية الإيطالية لم يكن فقط فى احتكارها للتجارة البحرية بين موانئ الشرق العربى وموانئ - شمالى المتوسط - بل أيضاً فى إقامة قوميونيات قهارية خاصة بها فى المستعمرات الصليبية كانت بمثابة موانئ متقدمة للمدن الأم ، كل ذلك كان نتيجة طهيعة لمساعداتها للجيوش الصليبية .

كما لعبت الموانئ الصليبية دوراً هاماً فى الاقتصاد الصليبي عبر حركة التجارة بين الشرق والغرب ، كذلك الأمر بالنسبة لأسواق المدن الصليبية التى كانت بمثابة مراكز اقتصادية / اجتماعية ، وقامت السلطات الصليبية بفرض العديد من الضرائب على حركة البيع والشراء بها ، بالإضافة إلى فرض الضرائب على البورجوازيين ، وعلى المسلمين ، وعلى السكان الصليبيين من أجل إيجاد مولود مالية دائمة للمملكة الصليبية ، لمواجهة الخطر الإسلامى الناهم .

واعتمد النظام النقدى الصليبي على العملات الذهبية ، بالإضافة إلى العملات الفضية والنحاسية ، وضرب الصليبيون نقودهم الأولى محاكية للنقود الإسلامية بالمنطقة نتيجة ظروف

اقتصادية وسياسية . وبعد أن نجحوا في إحكام قبضتهم على ممتلكاتهم الجديدة ، بدأوا في ضرب نقود صليبية خاصة بهم . كما يرمزوا كذلك في عطلات الصيرفة والإيمان ونقل الأموال .

ونظراً لوجود الصليبيين في وسط زراعي متقدم بالشام ، فقد حاكوا الفلاحين المسلمين في أسلوب زراعتهم للمحاصيل في الأراضي الزراعية ، عن طريق استعمال نفس الدورة الزراعية ، ونفس طرق الري ، ونفس نوعية المحاصيل .

واستعان الصليبيون بالنظم الإدارية الإسلامية عن طريق إدارتهم للقرى الواقعة في الإقطاعات الزراعية ، من ذلك استغلالهم للرئيس (كبير القرية) ، والكاتب من أجل تأمين عمليات تسجيل أنصبة السادة الإقطاعيين من المحاصيل .

وفيما يتعلق بالصناعة ، فقد شجع الصليبيون الصناعات الشامية الموجودة ولم يندخلوا صناعات جديدة ، بل أنهم تعلموا من الصناع الشاميين صناعة الزجاج وصناعة السكر ، ونقلوها إلى أوروبا ، كما نجحوا في زيادة الإنتاج الصناعي من المنسوجات واستخراج زيت الزيتون وصناعة التبييض ، بالإضافة إلى صناعات الزجاج ، والسكر ، الأمر الذي أدى إلى انتعاش تجارى عبر عمليات التصدير الواسعة إلى الغرب الأندلس .

ملاحق الدراسة ملحق رقم (١) ^أ

الخصومات الحربية التي يقدمها البارونات الإقطاعيون إلى ملكة بيت المقدس :

* يقدم بارون كونتية يافا وعسقلان والرملة ورأس العين وأبلين ١٠٠ فارس على النهر التالي :

- تقدم يافا ٢٥ فارس .

- تقدم عسقلان ٢٥ فارس .

- تقدم الرملة ورأس العين ٤٠ فارس .

- يقدم إقطاع أبلين ١٠ فرسان .

* يقدم أمير الجليل ١٠٠ فارس على النهر التالي :

- تقدم أراضي إقليم شرق الأردن ٦٠ فارس .

- تقدم أراضي الجليل ٤٠ فارس .

* يقدم بارون إقطاع قرية دير سويت ، وبارون قلعة الشقيف ، وإقطاعات قيسارية ويسان ١٠٠ فارس على النهر التالي :

- تقدم قرية دير سويت وقلعة الشقيف ٤٠ فارس .

- تقدم قيسارية ٢٥ فارس .

- تقدم ويسان ١٥ فارس .

* - Livre des Asaies de Jerusalem, Tome, I, pp. 422-426 .

وليساء ما تقدمه إقطاعات قرية دير سويت وقلاع الشقيف وقيسارية ويسان يصل مجموع الفرسان إلى ٨٠ فارس . وهو ما يتناقض مع الرقم ١٠٠ فارس المذكور سابقاً ويبدو أن في الأمر خطأ مطبعياً يتعلق بما تقدمه دير سويت وقلعة الشقيف ، حيث ذكر الرقم الثلاثيني XL الذي يعني ٤٠ في حين أنه كان يجب أن يكون L (٦٠) لكي يتفق مع إجمالي عدد الفرسان (١٠٠) .

* يقدم بارونات إقطاعات الشويك والكرك والمخيل ٦٠ فارساً على النحو التالي :

- يقدم إقطاع الكرك والشويك ٤٠ فارساً .

- يقدم إقطاع الجليل ٢٠ فارساً .

* يقدم إقطاع الكونت جوسلين ٢٤ فارساً على النحو التالي :

- تقدم قلعة يحر ٤ فرسان .

- يقدم إقطاع القديس جورج ١٠ فرسان .

- يقدم السيد الإقطاعي جودفري القوي ٦ فرسان .

- يقدم السيد الإقطاعي فيليب الروس فارسيخ .

- يقدم حاجب الملك فارسيخ .

* تقدم أسقفيات بيت المقدس والخدمات الحربية على النحو التالي :

- تقدم أسقفية القديس جورج في اللد ١٠ فرسان .

- تقدم أسقفية الناصر ٦ فرسان .

* تقدم أسقفيات تبين ومارون ١٨ فارساً على النحو التالي :

- تقدم أسقفية تودون ١٥ فارساً .

- تقدم أسقفية مارون ٣ فرسان .

* بالنسبة لإقطاعات بانهاس ، وقرية الصبيبة وقلعة حنين فإن الخدمات الحربية التي قامت بتقديمها إلى مملكة بيت المقدس المسيحية ذات قدر كبير من الأهمية ، وتلك هي الخدمات الحربية التي يجب أن تقدمها مدن المملكة .

* تقدم المدينة المقدسة (مدينة بيت المقدس) ٤١ فارساً على النحو الآتي :

- يقدم لورانس دي فرائكله ٤ فرسان .

- يقدم أنسل بلين ٥ فرسان .

- تقدم زوجة يوحنا كوميني ٤ فرسان .

- يقدم ريمون دي بالفل ٣ فرسان .

- يقدم هنري دي مونز فارسك واحدك .
- يقدم نيكول دارايس فارسك واحدك .
- يقدم سيمون ابن بيير لارمن فارسين .
- يقدم أنثريه من فرسان النازية فارسين .
- يقدم بيير فانجيل فارسك واحدك .
- يقدم سموري ابن أرنال ٣ فرسان .
- يقدم بلنوين دي سان جويل ٣ فرسان .
- يقدم سيمون من بيت لحم فارسك واحدك .
- يقدم المهرام بنكويجن فارسين .
- تقدم السيدة جويل زوجة يوحنا الفالونسي فارسك واحدك .
- يقدم بيير الأسود فارسين .
- يقدم فولك الأسود فارسك واحدك .
- يقدم أنسل البروجني فارسك واحدك .
- يقدم هير الصغير فارسك واحدك .
- يقدم أولاد روبرت البنكويجن فارسين .
- يقدم استاسي باتريك فارسك واحدك .
- تقدم مدينة نابلس ٨٥ فارسك على السحر التالي :
- يقدم الفيكورنت ١٠ فرسان .
- يقدم رينيه روهارت وأمه ٨ فرسان .
- يقدم يوحنا بيلاريتيه ٥ فرسان .
- يقدم يوحنا ميرك ٤ فرسان .
- تقدم زوجة يهودي ميمارس ٤ فرسان .

- تقدم زوجة الأمير بلدوين ۳ فرسان .
- يقدم يوحنا دي سان برتين فارسك واحدا .
- يقدم قسطنطين أخى روبرت فارسك واحدا .
- يقدم وليم لى كوى فارسك واحدا .
- يقدم هنرى لى فرجبرائس فارسك واحدا .
- تقدم زوجة بلدوين الباريسى فارسك واحدا .
- يقدم اسحاق البهسينى فارسك واحدا .
- يقدم روجيه من لخن فارسك واحدا .
- يقدم ايورى دي روا فارسين .
- يقدم برنار فرشيه فارسك واحدا .
- يقدم رتشارد الناصرى فارسك واحدا .
- يقدم ريمون بايرون فارسك واحدا .
- يقدم بلدوين دي روترين فارسك واحدا .
- تقدم زوجة روبرت صليب فارسك واحدا .
- تقدم زوجة ميشيل لى جرات فارسك واحدا .
- يقدم جيرار باسوريل فارسك واحدا .
- يقدم بلدوين دي اهلين ثلاثة فرسان .
- تقدم سيده إقطاع قيسارية فارسين .
- يقدم هنرى لوى المسترى فارسك واحدا .
- يقدم جاك التابلسى فارسك واحدا .
- يقدم أرناط الطرابلس فارسك واحدا .
- يقدم رينيه دي سامسون فارسك واحدا .

- يقدم عمروی دی لانتدر فارس واحدًا .
- يقدم فیلیپ الناصری فارس واحدًا .
- تقدم أسقفیة القديس جورج فارس واحدًا .
- يقدم بالبان دی ایلین عن الأراضي التي يملكها في نابلس ١٥ فارس .
- يقدم سيمون دی داربان فارسین .
- * يقدم السيد الإقطاعی لمدينة عكا ٨٠ فارسًا على النحو التالي :
- يقدم الكرنستابل ١٠ فرسان .
- يقدم الحاجب الملكی بالبان ٧ فرسان
- يقدم باين سيد حيفا ٧ فرسان .
- يقدم رومن الاسكتناروني ٧ فرسان .
- يقدم فیلیپ لی الروسي فارسًا واحدًا .
- تقدم زوجة ليود فارسین .
- يقدم جبرار اسبيتال فارس واحدًا .
- تقدم السيدة جيل ٣ فرسان .
- يقدم ولیم دی مائنييه فارسین .
- تقدم زوجة ولیم الأنطاکی فارس واحدًا .
- يقدم جرتييه دی سان دينيس فارسین .
- يقدم ديرت ثابور فارس واحدًا .
- يقدم واؤول الناصری فارس واحدًا .
- يقدم سيمون دی مولين فارس واحدًا .
- يقدم الكونت جوسلين فارس واحدًا .
- يقدم جوردان دی تيريموند فارس واحدًا .

- يقدم ميشول دي سيناي فارسك واحدك .

- يقدم دروي أني جيلبرت الفلوري فارسك واحدك .

* يقدم جوتييه من تل الصافية ٩ فرسان على النحو التالي :

- تقدم تل الصافية ٨ فرسان .

- يقدم أرناط دي يري فارسك واحدك .

- تقدم زوجة آدم كوست فارسك واحدك .

- يقدم جوتييه لاهل فارسك واحدك

- يقدم أودي دي لاميد فارسك واحدك .

- يقدم جاك لي ميز روبرت فارسك واحدك .

- يقدم جيل دي كولامردى ٤ فرسان .

- يقدم وكيل للذاه ٣ فرسان .

- يقدم جوزفين بوتييه فارسين .

- يقدم أرناط دي ديلول فارسك واحدك .

- يقدم الفيكوت فارسك واحدك .

- يقدم جوردان غاونس فارسك واحدك .

- يقدم يوحنا دي رينز فارسك واحدك .

* تقدم إقطاعية صور ٢٨ فارسك على النحو التالي :

- يقدم البتادقة ٣ فرسان .

- يقدم سيمون الريني ٣ فرسان .

- تقدم زوجة ولهم لي جراتت فارسين .

- تقدم زوجة جيروت فارينيه فارسك واحدك .

- يقدم فولك دي فاليس فارسين .

- یقدم أنسل ابیه شارل فارک واحد .
- یقدم جیرار چارل فارسین .
- یقدم هنری دی میشیلی فارک واحد .
- یقدم آدم اندرسونی فارک واحد .
- یقدم دینیس ابن جردنری فارک واحد .
- یقدم رازول لی براتییه فارسین .
- یقدم روجیه سافری ۷ فرسان .
- یقدم سیمون دی مولین فارک واحد .
- یقدم روجیه لاجاست فارک واحد .
- تقدم الناورم فارسین عی التحر التالی :
- یقدم جیرار دی دوازی فارک واحد .
- یقدم رنر دی مولجسار فارک واحد .
- تقدم إقطاعية بيروت ۲۱ فارک .

وهكذا يصبح مجروح الفرسان الذين يقفهم البارونات الإقطاعيون المساعدة في العمليات الحربية في مملكة بيت المقدس ۵۷۷ فارک .

ملحق رقم (٢) (١٤)

المباني الخيرية التي تقدمها المؤسسات الكنسية واليهودجوازيون إلى ملكة بيت المقدس :

- تقدم بطريركية بيت المقدس ٥ سرجنديا .
- تقدم كنيسة القبر المقدس ٥ سرجنديا .
- تقدم دير القديسة مريم ١٥٠ سرجنديا .
- تقدم كنيسة جبل صهيون ١٥٠ سرجنديا .
- تقدم جبل الزيتون ٥٠ سرجنديا .
- تقدم مقدم الاستشارة ٥٠ سرجنديا .
- تقدم اليهودجوازيون اللاتين ٥٠ سرجنديا .
- تقدم أسقفية طبرية ١٠٠ سرجنديا .
- تقدم مقدم دير جبل طابور ١٠٠ سرجنديا .
- تقدم مدينة بيت المقدس ٥٠٠ سرجنديا .
- تقدم مدينة عكا ٥٠٠ سرجنديا .
- تقدم مدينة صور ١٠٠ سرجنديا .
- تقدم مدينة نابلس ٣٠٠ سرجنديا .
- تقدم مدينة قيسارية ٥٠ سرجنديا .
- تقدم أسقفية بيت لحم ٢٠٠ سرجنديا .
- تقدم الرملة وقلعين ١٥٠ سرجنديا .
- تقدم أسقفية القدس جرج في اللد ٢٠٠ سرجنديا .

- تقدم أرسوف ٥٠ سرچنديا .
- تقدم أسقفية سيسطوية ١٠٠ سرچنديا .
- تقدم أسقفية هكا ١٥٠ سرچنديا .
- تقدم أسقفية الخليل ٥٠ سرچنديا .
- تقدم أسقفية صور ١٥٠ سرچنديا .
- تقدم أسقفية الناصرة ١٥٠ سرچنديا .
- تقدم أسقفية قرية دير سويت ٥ سرچنديا .
- تقدم أسقفية قيسارية ٥٠ سرچنديا .
- تقدم عسقلان ١٥٠ سرچنديا .
- تقدم يافا ١٠٠ سرچنديا .
- تقدم ليون ١٠٠ سرچنديا .
- تقدم غزة ٢٥ سرچنديا .
- تقدم حيفا ٥٠ سرچنديا .
- تقدم طبرية ٢٠٠ سرچنديا .

وهكذا يصبح مجموع السرجندية الذين تقدمهم المؤسسات الكنسية واليهود حوازيون للملكة
اللاتينية في بيت المقدس ٥٠٢٥ سرچنديا .

ملحق رقم (٣)^(١)

الإقطاعات التابعة لمملكة بيت المقدس التي تحتلك محاكم خاصة بها ، وحق سك العملة:

في بادئ الأمر ، كان الملك الصليبي - بوصفه السيد الإقطاعي الأكبر لمملكة بيت المقدس - يستطيع السيطرة على جميع الأمور في البلاد بشكل كاف ، وذلك بفضل حقوقه التي تتمثل في رئاسته للمحكمة العليا ، بالإضافة إلى حقه الملكي في سك العملات .

- في بيت المقدس ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- في مدينة نابلس ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- في عكا والنازوم ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حتى كورت بافا ومستقلان بوجود محكمة بورجوازية لديه ، بالإضافة إلى حق سك العملة
- في مدينة بافا ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- في مدينة مستقلان ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حتى السيد الإقطاعي للرملة بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة .
- في إقطاع الرملة ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حتى السيد الإقطاعي لإقطاع يبناء بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة .
- في إقطاع يبناء ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حتى أمير الجليل بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة .
- في إقطاع طبرية ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- في إقطاع صاليتا - التابع لأمر الجليل - كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حتى السيد الإقطاعي لشقيف أرتون ، ودير سموت بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة .

* Livre des Assises de Jerusalem, Tome, I, pp. 419-421

- في إقطاع دير سويت ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- في إقطاع شيف أوتون ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حطى السيد الإقطاعي لقيسارية بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق ملك العملة .
- في إقطاع ليسان ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حطى السيد الإقطاعي ليسان بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق ملك العملة .
- في إقطاع ليسان ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حطى السيد الإقطاعي للكرك والشويك بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق ملك العملة في الشويك ، وكانت هناك محكمة بورجوازية .
- في الكرك كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حطى السيد الإقطاعي للخليل بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق ملك العملة .
- في إقطاع الخليل ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- في إقطاع بيت لحم ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- في إقطاع أريحا ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- في إقطاع بيت جبريل ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حطى السيد الإقطاعي لإقطاع تل الصافية بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق ملك العملة .
- في إقطاع غزة ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حطى السيد الإقطاعي - أسقف كنيسة القديس جورج - باللك بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق ملك العملة .
- في إقطاع اللد ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حطى السيد الإقطاعي لأرسوف بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق ملك العملة .
- في أرسوف ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- في إقطاع كنيسة القديس يوحنا في بسطة ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- في إقطاع ميرل ، كانت هناك محكمة بورجوازية .

- في إقطاع عثيث ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حتى السيد الإقطاعي خبثا بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة
- في إقطاع حيفا ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حتى السيد الإقطاعي للقيسوم بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة.
- في إقطاع القيمون ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حتى رئيس أساقفة الناصرة بوجود محكمة في إقطاعه ، بالإضافة إلى حق سك العملة.
- في الناصرة ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حظيت الإقطاعات التابعة للكونت جرساين بوجود محكمة بها ، بالإضافة إلى حق سك العملة.
- في إقطاع بحر - التابع له - كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حتى السيد الإقطاعي للإسكندرونة بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة.
- في إقطاع قرية الإسكندرونة ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حتى السيد الإقطاعي لصور بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة.
- في إقطاع صور ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حتى السيد الإقطاعي لتريون بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة.
- في إقطاع تريون ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حتى السيد الإقطاعي لبانياس بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة.
- في بانياس ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حتى السيد الإقطاعي للصبيبة بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة.
- في إقطاع الصبيبة ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- في إقطاع قلعة هونين ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حتى السيد الإقطاعي لبيروت بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة.
- في إقطاع بيروت ، كانت هناك محكمة بورجوازية .

ملحق رقم (٤) ^(٥)

التعريفات الجمركية لمساكن مدينة عكا الصليبية في القرن الثاني عشر الميلادي :

الفصل رقم ٢٤٢

- ١ - يقتضى الأعراف والقوانين القديمة ، يتبقى أخذ نسبة رسوم جمركية على الهبجات من الحرير بواقع ٨ بهزانت و ١٩ كارويل عن كل ما قيمته ١٠٠ بهزانت .
- ٢ - بالنسبة للقطن يؤخذ من كل ١٠ بهزانت ، ١٠ بهزانت و ١٨ كارويل .
- ٣ - بالنسبة للفلل يؤخذ من كل ١٠٠ بهزانت ، ١١ بهزانت و ٥ كارويل .
- ٤ - يؤخذ من كل ١٠٠ بهزانت من القرفة ، ١٠ بهزانت و ١٨ كارويل .
- ٥ - يؤخذ من كل ١٠٠ بهزانت من الصوف ، ١١ بهزانت و ١٠ كارويل .
- ٦ - يؤخذ من كل ١٠٠ بهزانت من الشبة ، ١١ بهزانت و ٥ كارويل .
- ٧ - يؤخذ من كل ١٠٠ بهزانت من جوزة الطيب ، ١٠ بهزانت و ١٨ كارويل .
- ٨ - يؤخذ من كل ١٠٠ بهزانت من أوراق جوزة الطيب ، ٨ بهزانت .
- ٩ - يؤخذ من كل ١٠٠ بهزانت الكتان ، ٨ بهزانت و ٨ كارويل .
- ١٠ - يؤخذ من كل ١٠٠ بهزانت من القطن ، ٩ بهزانت .
- ١١ - يؤخذ من كل ١٠٠ بهزانت من الأسماك الهندية ، ١٠ بهزانتات .
- ١٢ - بالنسبة للسكر والبضائع التي تم جلبها من طريق البحر ، والتي لم يتم بيعها فإن الأمر يقتضى هنا إعادتها إلى خارج المملكة ، وفي حالة عدم حدوث ذلك فإن السلع والبضائع التي لم يتم بيعها سوف يتم تقدير رسوم جمركية عليها تبلغ ٨٪ من البهزانت . وفي نفس الرسوم التي تم فرضها على السلع التي تم بيعها بالفعل ، (ويخص هذا الأمر بالتجارة للمسلمين والشوام الذين يحضرون لبيع سلعهم وبضائعهم في أراضي المملكة اللاتينية) .

* - Livre des Assises de Jerusalem, Tome, I, pp. 173-181 .

- ١٣ - يؤخذ عن ما قيمته ١٠٠ بيزانت من السكر ٨ بيزانت .
- ١٤ - يؤخذ عن ما قيمته ١٠٠ بيزانت من خشب الصبر ٩ بيزانت .
- ١٥ - يؤخذ عن ما قيمته ١٠٠ بيزانت من السكر الذى يتم جلبه من الطريق البحرى أو بالطريق البحرى ٥ بيزانت .
- ١٦ - تبلغ الرسوم الجمركية على حمولة جمل من السكر ٤٪ من البيزانت .
- ١٧ - تبلغ الرسوم الجمركية على حمولة بقل أو حصار من السكر رابون واحد Raboin .
- ١٨ - تبلغ الرسوم الجمركية على جميع السلع التى يتم تصديرها إلى المسلمين عن طريق البر كاروبل واحد عن كل بيزانت .
- ١٩ - تبلغ الرسوم الجمركية على الأسماك المملحة للجلوية من مصر ٤ بيزانت .
- ٢٠ - تبلغ الرسوم الجمركية المقروضة على مرور الكتان من مصر إلى دمشق بيزانت واحد وكاروبلين عن كل حمولة جمل من الكتان .
- ٢١ - تبلغ الرسوم الجمركية المقروضة عن كل حلبة أو صنفق من السكر: السلع ١٨,٥ كاروبل .
- ٢٢ - تبلغ الرسوم الجمركية على الترابل بيزانت وكاروبل واحد .
- ٢٣ - د د د د السم ١٠٪ من البيزانت .
- ٢٤ - د د د د زيت السمسم ١١٪ من البيزانت .
- ٢٥ - د د د د البخور ١١٪ و ٥ كاروبل من البيزانت .
- ٢٦ - د د د د انهيل ١١٪ و ٥ كاروبل من البيزانت .
- ٢٧ - د د د د العاج ٢ كاروبل من كل بيزانت .
- ٢٨ - د د د د الصمغ ١١٪ و ٥ كاروبل من البيزانت .
- ٢٩ - د د د د اللبنة (جنس زهر من الثعالب القراشية) ٤٪ و ٤ كاروبل من البيزانت.
- ٣٠ - د د د د اللافتور ٤٪ و ٤ كاروبل من البيزانت .
- ٣١ - د د د د الاحليج ٤٪ و ٤ كاروبل من البيزانت .

- ٣٢ - » » » » القرفة ٤٪ و ٤ كاروبل من البهارات .
- ٣٣ - » » » » Renbarbe ٤٪ و ٣ كاروبل من البهارات .
- ٣٤ - تبلغ الرسوم الجمركية على الزنجبيل ٤٪ و ٤ كاروبل من البهارات .
- ٣٥ - » » » » الكافور ٩٪ و ٨ كاروبل من البهارات .
- ٣٦ - » » » » أعشاب لسان الثور (أعشاب منوية من فصيلة الحمصيات) ، ٤ كاروبل من البهارات .
- ٣٧ - تبلغ الرسوم الجمركية على الأعشاب الحزامية (أعشاب عريضة الورق للاستهلام الطبي) ٤٪ و ٤ كاروبل من البهارات .
- ٣٨ - تبلغ الرسوم الجمركية على Queffire ٤٪ و ٤ كاروبل من البهارات .
- ٣٩ - » » » » النشادر ١١٪ و ٥ كاروبل من البهارات .
- ٤٠ - » » » » السكر النبات ١١٪ و ٥ كاروبل من البهارات .
- ٤١ - » » » » البلح ١١٪ و ٥ كاروبل من البهارات .
- ٤٢ - » » » » التهلكل ١٠٪ من البهارات .
- ٤٣ - » » » » العرقسوس الشامي ٤ ١٠٪ من البهارات ، وعلى العرقسوس الذي يصنعه اللاتين ١٢٪ من البهارات .
- ٤٤ - تبلغ الرسوم الجمركية على الزرنيج الأصفر ١١٪ و ٥ كاروبل من البهارات .
- ٤٥ - » » » » جلود الكافور ١١٪ و ٥ كاروبل من البهارات .
- ٤٦ - » » » » Sengles للجلوب على التحميل من خارج الغبنة كاروبل واحد من البهارات .
- ٤٧ - يؤخذ على Orpiment ganc رسم دخول .
- ٤٨ - تبلغ الرسوم الجمركية على Labanus ١٠٪ و ١٨ كاروبل من البهارات .
- ٤٩ - » » » » الموائد المزينة ربح ثمنها .
- ٥٠ - يؤخذ العشر من قيمة اللوحات التي يتم صنعها .

- ٥١ - على الأسماك المطهنة المجلوبة من خارج المدينة بما يعادل ٢٥ ٪، ثمنها .
- ٥٢ - تبلغ الرسوم الجمركية على الفواكه ١٤ ٪ من البيرزانت .
- ٥٣ - تفرض رسوم دخول على الدجاج المجلوب من خارج المدينة .
- ٥٤ - تبلغ الرسوم الجمركية على الكتناكيت كاروبلين عن البيرزانت الواحد .
- ٥٥ - الزيتون ٢٠ ٪ من البيرزانت .
- ٥٦ - كل حمولة جبل من نبيذ الناصرة وصفورية ١٢ درهماً .
- ٥٧ - تفرض رسوم دخول على الخيوط النعشقية .
- ٥٨ - تبلغ الرسوم الجمركية على نبات السنامكي الطهي ٢٠ ٪ من البيرزانت .
- ٥٩ - تبلغ الرسوم الجمركية على زبيب العنب النهائي الأحمر ٨ ٪ من البيرزانت .
- ٦٠ - نبيذ أنطاكية واللاذقية كاروبيل واحد عن كل بيرزانت .
- ٦١ - سروج الخيل التي يقوم المسلمون بشرائها بمقدار العشر من ثمنها .
- ٦٢ - على القمح بمقدار العشر .
- ٦٣ - البيض بمقدار العشر .
- ٦٤ - الماعز والأوز بمقدار العشر .
- ٦٥ - الزونوخ الأصغر الذي يجلب من البلاد الإسلامية بمقدار ١٢ ٪ من البيرزانت .
- ٦٦ - تبلغ الرسوم الجمركية على الأغواح الخشبية بمقدار العشر .
- ٦٧ - الزيت الذي يباع في السوق ٨ ٪ و ٤ كاروبيل من البيرزانت
- ٦٨ - البنطق ٥ ٪ و ١٨ كاروبيل من البيرزانت .
- ٦٩ - الصوف ١٠ ٪ و ١٨ كاروبيل من البيرزانت .
- ٧٠ - المجلود و ٥ كاروبيل من البيرزانت .
- ٧١ - الأتقلام ١١ ٪ و ٥ كاروبيل من البيرزانت .

الفصل رقم ٢٤٣

- ١ - بالنسبة للتجار الشوام والـ Grifone كان يجب عليهم دفع ٦ دراهم عن كل ما قيمته هيزانت واحد من السلع التي يقومون بشرائها من الأسواق الملكية أو لسواق الإيطاليين.
- ٢ - إذا اشترى أحد للتجار الشوام قمحاً من الأسواق ، وجب عليه أن يقوم بدفع درهين من الهيزانت عن ثمن القمح .
- ٣ - عندما يقوم سكان المدينة (عكا) ، أو أسقفية عكا بشراء الملابس من السوق يجب عليهم دفع عشر الثمن كرسوم جمركي .
- ٤ - إذا أحضر التجار الشوام أو الـ Griffan النهيل إلى أسواق عكا للتجارة ، يجب عليهم دفع ٦ دراهم عن كل قنينة نيهل كرسوم مرور .
- ٥ - إذا قام سكان مدينة عكا من المسلمين بشراء سلع من خارج المدينة ، يجب عليهم دفع ٤ دراهم كأجراء جمركي .
- ٦ - يتم السماح بخريرج الأواني الفخارية أو الجرار أو القنينات من المدينة بعد دفع ربع ثمنها كرسوم جمركية .
- ٧ - بالنسبة للأواني الفخارية التي يتم جلبها من المدن الإسلامية إلى مدينة عكا ، يجب دفع ٢ كاريول عن كل هيزانت واحد من ثمنها .
- ٨ - بالنسبة للشباب المطرزة والمشغولة التي يقوم التجار بجلبها من أسواق أنطاكية إلى أسواق عكا ، يجب فرض ٥٪ من الهيزانتات من ثمنها الأصلي .
- ٩ - بالنسبة للشباب التي يتم جلبها من خارج المدينة يجب دفع ٧٪ من الهيزانتات من ثمنها كأجراء جمركي .
- ١٠ - يتم تحصيل ٨٪ من الهيزانتات من ثمن المشغولات الفخارية .
- ١١ - بشكل عام يجب فرض ضريبة مبيعات تبلغ ١٠٪ على جميع السلع والبضائع التي يتم بيعها في أسواق عكا بواسطة التجار المسلمين والأوروبيين .

١٢ - إذا قام رجل بإحضار غلال أو أرز ، وادعى بأنها لاستخدامه الشخصي وليس للتجارة فيهما ، يتم استقصاء هذا الأمر عن طريق القضاء ، وبعد الاطمئنان إلى دعواه ، يقوم بإدخالها إلى المدينة . وإذا اقتضى الأمر يمكن أن يدفع ٦ دراهم كضريبة مرور ، دون أية التزامات أخرى .

١٣ - يتم دفع كاروبل عن جوزة الهند التي يتم جلبها من خارج المدينة .

١٤ - يتم دفع الربع عن الثوم الذي يتم جلبه من خارج المدينة .

١٥ - يتم دفع ٣,٥ درهم عن التمساح الذي يصل إلى عكا عن طريق البحر من المدن الإسلامية .

١٦ - يتم دفع ٢ كاروبل عن كل بيزانت من قيمة اللوحات المرسومة التي تهمل من المدن الإسلامية إلى أسواق عكا .

١٧ - يتم دفع ٢ بيزانت عن حاملة جمل من الـ Resin .

١٨ - يتم دفع ١٨ درهم عن الـ Ammo .

١٩ - يتم دفع ٣ دراهم عن كل كمية من ثمار التين .

٢٠ - يتم دفع ٣ دراهم عن كل كمية من ثمار الخروب .

٢١ - يتم دفع ٤ دراهم عن حاملة كل جمل من ثمار الخروب .

٢٢ - يتم دفع الربع عما يتم بيعه من أكلوا المخطب .

٢٣ - يتم دفع ٢ درهم عن حاملة كل جمل من المخطب .

٢٤ - يتم دفع ٢ كاروبل عن كمية من اللوز .

٢٥ - يتم دفع العشر عن الثوم الذي يجرى تصديره خارج حدود المدينة .

٢٦ - بالنسبة للخروب المجلوب من خارج المدينة يتم دفع ٢ كاروبل عن كل بيزانت .

٢٧ - يتم دفع كاروبل واحد من البيزانت من كمية من التين الشوكي .

٢٨ - يتم دفع العشر عن جلود الجياد .

٢٩ - يجب دفع العشر عن الصور الجوارية .

- ٣٠ - بالنسبة للتبيل الذي يتم جلبه من قرية أميرت ، ومن الناصرة أو حيفا يجب دفع ١٤ درهماً عن كل قنيتين زجاجيتين .
- ٣١ - يجب دفع ٧ كاريول من البيرانت عن حضرات الخيل .
- ٣٢ - يتم أخذ ربع الصبار الذي يتم جلبه للمدينة .
- ٣٣ - يتم أخذ الربع من قيمة الأصعدة الخشبية .
- ٣٤ - يتم أخذ نسبة الربع عن الزيتون
- ٣٥ - يتم دفع ربع العملات التي يتم جلبها من خارج المدينة .
- ٣٦ + يتم دفع الربع عن التفاح والكمثرى .
- ٣٧ - يتم دفع الربع عن الزهور .
- ٣٨ - يتم دفع العشر من ثمن الطحينة المجلوبة إلى المدينة .
- ٣٩ - يتم دفع النصف من الحنطة التي تم جلبها من المدن الإسلامية .
- ٤ - يتم دفع الربع من القش أو القين الذي يدخل في صلية بناء القير .
- وهنا يتم اكتساح كل الرسم (الحقوق) الواجبة على السلع والبضائع من أجل دخولها إلى أسواق مدينة هكا .

بيان بالمختصرات المستعملة في البحث :

- American Historical Review	A.H.R
- Buletin de la Faculty des lettres de Strasbourg	B.F.L.S
- Cambridge Economic History	C.E.H
- English Historical Review	E.H.R
- Economic History Review	Ec.H.R
- Journal of Economic History	J.E.H
- Journal of Royal Central Asiatic Society	J.R.C.A.S
- Palestine Pilgrimage Texts Society	P.P.T.S
- Recueil d'Histoire des Croisades	R.H.C
- Revue de L'Orient Latin	R.O.L

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر العربية للطبوعة :

- ١ - ابن الأثير (أبو الحسن علي بن أبي الكرم الملقب عز الدين ، ت ٦٣٠هـ / ١٢٣٢م)
- الكامل في التاريخ ، ج ١٠ ، بيروت ١٩٦٦م .
- ٢ - ابن الكلبي (أبو يعلى حمزة بن أسد بن ربيعة بن معاذ ، ت ٥٥٥هـ / ١١٦٠م)
- ذيل تاريخ دمشق ، بيروت ١٩٠٨م .
- ٣ - ابن جبير (أبو الحسين محمد بن أحمد الكتاني الأندلسي ، ت ٦١٤هـ / ١٢١٧م)
- رحلة ابن جبير ، بيروت ١٩٨٠م .
- ٤ - ابن شداد (بهاء الدين أبو الحسن يوسف بن رافع ، ت ٦٣٢هـ / ١٢٣٤م)
- التواريخ السلطانية والمؤمنين البيرونية ، تحقيق جمال الشيبان ، القاهرة ١٩٩٢م .
- ٥ - ابن منقذ (منقذ الدولة أبو المظفر أسامة بن مرشد ، ت ٥٨٤هـ / ١١٨٨م)
- كتاب الأعيان ، بيروت ١٩٩٣م .
- ٦ - ابن واصل (جمال الدين محمد بن سالم ، ت ٦٩٧هـ / ١٢٩٨م)
- سفر الكروبي في أخبار بني أمرب ، ج ١ ، ج ٢ ، ١٩٥٣م ، ١٩٥٧م ، تحقيق جمال الدين الشيبان ، القاهرة .
- ٧ - أبو شامة (عبد الرحمن بن أسعد بن عثمان بن شهاب الدين)
- التوضيح في أخبار الدولتين النورية والصلاحيية ، القسم الثاني ، القاهرة ، ١٩٦٢م .
- ٨ - الإدريسي (أبو عبد الله محمد بن إدريس ، ت ٦٥٠هـ / ١١٦٠م)
- نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ، مكتبة الثقافة الدينية (د.ت) .
- ٩ - الأصفهاني (أبو إسحق إبراهيم بن محمد الفارسي المعروف بالكوفي ، ت في النصف الأول من القرن الرابع الهجري ، المأثور الجليلي)
- المسالك والممالك ، تحقيق محمد جابر الحبشي ، القاهرة ١٩٦٦م .
- ١٠ - الأصفهاني (عماد الدين محمد بن محمد بن حامد ، ت ٥٩٧هـ / ١٠٢١م)
- الفتح القسي في الفتح القنسي - تحقيق محمد محمود صبح ، القاهرة ، ١٩٦٥م .
- ١١ - الأتصاري (شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن أبي طالب المعروف بشيخ البرية ، ت ٧٢٧هـ / ١٣٢٦م)
- نخبة الدرر في عجائب البر والبحر ، بيروت ١٩٢٣م .

- ١٢ - النفقشتى (أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد ، ت ٨٣١ هـ / ١٤١٨م)
 - صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء ، ج ١٠ ، ١٢ ، ١٤ ، القاهرة ١٩١٣ - ١٩٢٠ م .
- ١٣ - القندسى (شمس الدين أبو عبد الله المعروف بالبشارى ، عاش فى القرن الرابع الهجرى ، العاشر الميلادى)
 - أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم ، ليدن ١٩٠٩ م .
- ١٤ - القزوينى (تقي الدين أحمد بن علي ، ت ٨٤٥ هـ / ١٤٤٢م)
 - السلوك لمعرفة دول الملوك ، الجزء الأول ، القسم الثالث ، تحقيق محمد مصطفى زيادة ، القاهرة ، ١٩٧٠ م .
- ١٥ - التهرى (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ، ت ٧٣٢ هـ / ٣٣٢ م)
 - نهاية الأرب فى فنون الأدب ، ج ١ ، ج ٨ ، القاهرة ١٩٧٠ م .
- ١٦ - جعفر بن علي النمشى (أبو الفضل جعفر بن علي النمشى ، من علماء القرن السادس الهجرى / الثاني عشر الميلادى)
 - الإشارة إلى معادن التجارة ، تحقيق البشرى الشورجى ، ط ١ ، الإسكندرية ، ١٩٧٧ م .
- ١٧ - ناصر خسرو (ناصر ، ت ٤٨١ هـ / ١٠٨٨م)
 - سفرنامه ، ترجمة يحيى الخشاب ، القاهرة ، ١٩٤٥ م .

ثانياً : المراجع العربية والمصرية :

- ١ - إبراهيم طرمان (دكتور) : النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصر الوسطى ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٨ م .
- ٢ - أحمد رمضان أحمد (دكتور) : تاريخ فن القشتال البحرى فى البحر المتوسط (العصر الوسيط) القاهرة ، د . ت .
- ٣ - الأب أنستاس الكركلى : التقود المصرية الإسلامية وعلم النجيات ، ط ٢ ، القاهرة ، ١٩٨٧ م .
- ٤ - البدرابى زهران (دكتور) : فى علم اللغة التاريخى ، دراسة تطبيقية على عربية للمصور الوسطى ، ط ٣ ، دار المعارف ، ١٩٨٨ م .
- ٥ - المذهب الجفجفانى (دكتور) : التحول الاقتصادي والاجتماعى فى مجتبع صخر الإسلام ، بيروت ١٩٨٥ م .
- ٦ - السيد الباز العربى (دكتور) : الإقطاع للمصرى عند الصليبيين بملكية بيت قلندس فى القرنين الثاني عشر والثالث عشر ، مطبعة نهضة مصر ، د . ت .
- ٧ - جمال الدين سرور (دكتور) : الحضارة الإسلامية فى للشرق ، ط ٢ ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .

- ٨ - جورج سباين : تطور الفكر السياسي ، ج ٢ ، ترجمة حسن جلال العروسي ، مراجعة ، محمد فتح الله الخطيب ، دار المعارف ، د.ت .
- ٩ - جوزيف مسيم بيرس (دكتور) : تاريخ العصور الوسطى الأوروبية وعضايرتها ، الإيسكتونية ، ١٩٨٤ م .
- ١٠ - حسين محمد ربيع (دكتور) : النظم المالية في عصر زمن الأيوبيين ، القاهرة ، ١٩٦٤ م .
- ١١ - رأفت النبراوي (دكتور) : للسكرات الصليبية في مصر والشام ، ماجستير غير منشورة ، كلية الآثار ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ م .
- ١٢ - سامي سلطان سعد (دكتور) : أسس العلاقات الاقتصادية بين الشرق الأدنى والمسيحيات الإيطالية ١١٠٠ - ١٤٠٠ م ، ماجستير غير منشورة ، آداب القاهرة ، ١٩٨٨ م .
- ١٣ - سفيان ونسان : الحضارة البيزنطية ، ترجمة عبد العزيز جلود ، القاهرة ، ١٩٩١ م .
- ١٤ - سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور) : للتنمية الإسلامية وأثرها في الحضارة الغربية ، القاهرة ١٩٩٣ م ؛ أوروبا العصور الوسطى ، ج ٢ ، ط ٣ ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ م .
- ١٥ - سعيد عبد الله اليبشاي (دكتور) : للممتلكات الكنسية في ملكة بيت المقدس الصليبية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩ م .
- ١٦ - سميت : ماضي الحروب الصليبية ١ ترجمة محمد لقفي الشاعر ، القاهرة ، ١٩٩٠ م .
- ١٧ - سمير أمين (دكتور) : الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الإمبريالية ، ترجمة هديت هبوز ، ط ١ ، دار الطبعة ، بيروت ، ١٩٨٠ م .
- ١٨ - صبحي ليب (دكتور) : المنطق : ظاهرة سياسية اقتصادية قانونية ، بحث في كتاب مصر وعالم البحر المتوسط ، إميل دوزيف عباس ، دار الفكر ، ١٩٨٦ م .
- ١٩ - عادل زعفران (دكتور) : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى ، دمشق ، ١٩٨٢ م .
- ٢٠ - هيد للنعم ماجد (دكتور) : " النقد للفاطمية في مصر " ، حوليات كلية الآداب ، جامعة إبراهيم ، المجلد الثاني ، مايو ١٩٨٣ م .
- ٢١ - عزيز سورمال عطية (دكتور) : العلاقات بين الشرق والغرب ، ترجمة فليپ صابر ، دار الثقافة لمسيحية ، ١٩٧٢ م .
- ٢٢ - علي حسين الناصر (دكتور) : النشاط التجاري في شبه الجزيرة العربية أواخر العصور الوسطى ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .
- ٢٣ - فالح حسين : الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي ، عمان ١٩٧٨ م .

- ٢٤ - تيريلويسكي : الاتصال فيما بين الثقافات : طريق الحرير ، مقال في مجلة " ديربيج" مطبوعات
البرونكو ، العدد ٨٨ ، القاهرة - ١٩٩٠م .
- ٢٥ - قاسم عبده قاسم (دكتور) ، الخطبة الأندلوسية للحروب الصليبية ، ط١ ، دار المعارف ١٩٨٣م ،
اليهود في مصر من الفتح العربي حتى الغزو المماليكي ، دار الفكر ، ط١ ، ١٩٨٧م ؛
- مائة الحروب الصليبية ، عالم للفرقة ، العدد ١٤٩ ، الكويت - ١٩٩٠م .
- ٢٦ - كويلاند ، ليندبراندوف : الإقطاع في الصور الوسطى في غرب أوروبا ، ترجمة د. محمد مصطفى
زبادي ، القاهرة ، ١٩٥٨م .
- ٢٧ - كروثون ، عالم الصور الوسطى في النظم والحضارة ، ترجمة د. جوزيف تسيغ يوفس ، دار المعارف
، ١٩٦٧م .
- ٢٨ - محمد سعيد القاسبي : قاموس المصطلحات الشامية ، ج٢ ، تحقيق طاهر القاسبي ، باريس
، ١٩٩٠م .
- ٢٩ - محمد عبد السغار عثمان (دكتور) : المدينة الإسلامية ، عالم للفرقة ، العدد ١٢٨ ، الكويت
، ١٩٨٨م .
- ٣٠ - محمد كره علي : خطط الشام ، ج٤ ، دمشق ، ١٩٥٦م .
- ٣١ - نعيم زكي لهنسي (دكتور) : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور
الوسطى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣م .
- ٣٢ - نوزمان ف. كاتدر : التاريخ الوسيط ، قصة حضارة : البداية والنهاية ، ترجمة قاسم عبده قاسم
، ج١ ، ج٢ ، دار المعارف ، ١٩٨٤م .
- ٣٣ - هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى ، ترجمة أحمد محمد رضا ، ج١ ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥م .
- ٣٤ - رل ديروانت : قصة الحضارة ، الجزء الرابع ، المجلد الرابع (عصر الإيمان) ، ترجمة . محمد
بلران ، القاهرة دت .
- ٣٥ - يوشع براور : عالم الصليبيين ، ترجمة وتقديم قاسم عبده قاسم ، محمد خليفة حسن ، ط١ ، دار
المعارف ، ١٩٨١م .

1 - Anonymous :

Gesta Francorum Iherusalem. Ed. R.J.L.C.Occ. Tome III, Paris, 1866

ولد اعتمادنا على الترجمة العربية لهذا الكتاب تحت اسم « أعمال الفرنجة وحملاهم بيت القدس » ترجمة وتعليق حسن جشي ، دار الفكر العربي ١٩٥٨م .

2 - Anonymous :

Anonymous Pilgrims, Trans. from The Original Latin by Aubrey Stewart, Cf., P.P.T.S., Vol. VI, London, 1897

3 - Anonymous

"The City of Jerusalem" Trans. by Conder, Cf., P.P.T.S., Vol. VI.

4 - Benjamin of Tudela

"The Travels of Rabbi Benjamin of Tudela A.D. 1160-1173 .

In Thomas Wright (ed.), *Early Travels in Palestine*, London, 1848.

5 - Beugnot (ed.) :

Livre des Asasas de Jerusalem, Tome I, II, Cf., R.H.C. Paris, 1843 .

6 - Burchard of Mount Sion :

"A Description of the Holy Land " Cf., P.P.T.S., Vol. XI, London, 1896

7 - Daniel :

"The Pilgrimage of Russian abbot Daniel in the Holy Land (1106-1107 A.D)" Cf.

P.P.T.S., Vol., IV, London, 1895

8 - De Vitry, J.-

"The History of Jerusalem " Cf. P.P.T.S., Vol., XI, London, 1896

9 - Ernooul :

Ernooul's Account of Palestine. Cf. P.P.T.S., Vol. IV, London, 1896

10 - Faber, F.:

"The book of Wandering of Brother Felix Faber" Cf., P.P.T.S., Vol. IX, London, 1897 .

11 - Fetalus :

"Description of Jerusalem and the Holy Land, Cf., P.P.T.S., Vol. VI, London, 1897

12 - Focher de Charter :

A History of Expedition to Jerusalem 1095-1127, Trans by F.R.Ryan, Knoxville, 1969

13 - Genesievre, B.H. :

La Cartulaire du Chapitre de Saint-Sepulchre de Jerusalem, Paris, 1984

14 - Joinville:

Histoire de Saint Louis. ed. by M. de Wailly, Paris, 1874 .

وتم الاعتماد على الترجمة العربية لهذا الكتاب تحت اسم : جوتفويل : القديس لويس ، حياته وحملاته على مصر والشام ، ترجمة حسن حبشي ط١ ، دار المعارف ، ١٩٦٨م .

15 - Ludolph Von Sechem :

Description of the Holy Land, Cf., P.P.T.S., Vol. XII, London, 1895

16 - Matthew Paris .

English History from the year 1235 To 1273. Trans by J.A.Giles, Vol. 1, London, 1852 .

17 - Phocas, J:

" The Pilgrimage of J. Phocas in the Holy Land, Cf, P.P.T.S., Vol. V, London, 1896 .

18 - Raymond d' Aglié:

Histoire Franciscaine qui Ceperant Jerusalem, Ed. R.H.C.Occ Tome III-Paris, 231-304

وتم الاعتماد على الترجمة العربية لهذا الكتاب تحت اسم : " تاريخ القراية لفرانز بيت المقدس " ترجمة صبيح عطية ، طبعة أولى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٠م .

19 - Saewulf :

Pilgrimage of Saewulf to Holy Land, Cf, P.P.T.S., Vol. III, London, 1895 .

20 - Samut, M.,

" Secrets for True Crusaders to help them to recover the Holy Land" . Cf, P.P.T.S., Vol. XII, London, 1895 .

21 - William of Tyre :

A History of Deeds beyond the sea. vol. LII, Trans. by E.A. Babcock, A.C.Krui, New York, 1943 .

23 - Wurzberg :

" Description of the Holy Land. Cf, P.P.T.S., Vol. V, London, 1896 .

رابعاً : المراجع الأجنبية :

1 - Archer, Kingsford :

The Crusades. New York, 1895 .

2 - Baldwin, M. .

" The First Hundred Years" . Cf. Seton, Vol. I, Philadelphia, 1955

3 - Benevenisti, M.,

The Crusaders in The Holy Land Jerusalem, 1970.

4 - Bryer :

" Cultural Relation between East and West in the Twelfth Century" in, Baker (ed.), Relations between East and West in The Middle Ages. Edinbourg, 1973 .

5 - Byrne, E.:

- " Genoese Trade with Syria in the Twelfth Century" , in *A.H.R.*, Vol. XXV, London, 1920 .
- " The Genoese Colonies in Syria" in , L.J. Paetia (ed.), *the Crusades and Other Historical Essays*, Pro. to Dana C. Munro. New York, 1928
- *Genoese Shipping in the twelfth and thirteenth Centuries*. Cambridge, 1930 .

6 - Cahen, C.:

- *La Syrie du Nord à l'Epoque des Croisades*. Paris, 1940 .
- " Orient Latin et Commerce du Levant" in, *B.F.L.S.* 29, 1950
- " Le régime rural Syrien au temps de la domination Française" in *B.F.L.S.*, April, 1957 .

7 - Cave, Coston :

- A source Book for Medieval Economic History*. New York, 1965

8 - Cazel :

- " The Tax of 1185 in Aid the Holy Land" in, *Speculum*, Vol. XXX, 1955

9 - Chalandon, F.:

- Historia de La Première Croisade*. Paris, 1925 .

10 - Cipolla :

- Money, Prices, and Civilization in the Mediterranean World*. Princeton, 1950.

11 - Citarella, A.O.:

- " Patterns in Medieval Trade The Commerce of Amalfi before the Crusades" in, *J.E.H.*, Vol. XXVIII, No. 4, October, 1968 .
- " The relations of Amalfi with Arab World before the Crusades" . in, *Speculum*, Vol. XIII, No. 2 April, 1969.

12 - Corder, C.R. :

- The Latin Kingdom of Jerusalem 1099-1291*. London, 1897 \

13 - Cox

- The Tripolis Hoard of French Seigniorial and Crusader Coins*. Numismatic Notes and Monographs, New York, 1933, No. 39

14 - De Somogyi, J.:

- A Short History of Orient Trade*. Hildesheim, 1968

15 - Ehrenkreutz ,

- " Arabic Dinars Struck by The Crusaders" in, *J.E.S.H.O.*, Vol. VII, Part II, July, 1964.

16 - Fisk, H. .

- " The Foundation of the Latin States 1099-1118" in, *Setton*, Vol. I, Philadelphia, 1935 .

- 17 - Gazier :
Dictionnaire Classique Illustré. Paris, 1909 .
- 18 - Glüchert, J.:
The Church and Economic Activity in Middle Ages, New York, 1969
- 19 - Grosset, R.:
Historia des Croisades et du royaume Francoise Jerusalem Tome, I, Paris, 1943
- 20 - Hamilton, B. .
The Latin Church in the Crusader States. London, 1980
- 21 - Hearn .
Economic History of Europe. New York, 1948
- 22 - Hitti, Ph. :
" The Impact of the Crusades on Moslem Lands " in, Seaton, Vol. V, New York, 1982 .
- 23 - Holmes, V.T. :
" Life Among The Europeans in Plesine and Syria in the Twelfth and Thirteenth Centuries" in, Seaton, Vol. IV, Wisconsin, 1977 .
- 24 - Johns .
" The Attempt to Colonize Palestine and Syria in The Twelfth and Thirteenth Centuries " in, J.R.C.A.S, Vol. XXI, 1934 .
- 25 - Joseph, Frances Gies :
Merchants and Moneyman : The Commercial Revolution, 1000-1500, New York, 1972
- 26 - Kedar
" General Tax of 1183 in The Crusading Kingdom of Jerusalem : Innovation or adaptation? " in , E.J.R., Vol. LXXXIX, No. 351, April, 1974
- 27 - La Monte ,
Feudal Monarchy in The Latin Kingdom of Jerusalem, 1100-1291. Cambridge, 1932.
- 28 - Lane, F. :
" Venetian Shipping during the Commercial Revolution" in , A.J.R. Vol . XXXVIII, No. 2, January, 1933 .
- 29 - Lane Poole :
Obligations of Society in the XII and XIII Centuries. Oxford, 1960
- 30 - Le Strange, G. :
Palestine under the Muslims , Beirut, 1965 .

31 - Lieber, A.E. :

" Western Business Practices and Medieval European Commerce" in, Ec. H.R. 2nd, Ser. Vol. XXI, No. 2, August, 1968 .

32 - Lopez, R. :

- " The Trade of Medieval Europe" in , C.E.H., vol. II, London, 1932 .

- " Market Expansion : The Case of Genoa " In, J.E.H., Vol. XXIV, New York, 1964,

- The Commercial Revolution of the Middle Ages, 950-1350. London, 1976 .

- " The Dollar of the Middle Ages" in , Lopez (ed.) Byzantium and the World around it: Economic and Institutional Relations, London, 1978.

33 - Lynn White, J.R. :

Medieval Technology and Social Change. Oxford 1964 .

34 - Marc Bloch :

Feudal Society, Vol. I, II, Trans, by, L.A. Manyon, Lndon, 1982 .

35 - Mayer, H.E. :

- The Crusades. Trans. by, J. Gillingham, Oxford, 1972

- " Latins, Muslims and Greeks in Latin Kingdom of Jerusalem" in, History Vol. 63, No, 208, jan, 1978 .

36 - Metcalf :

Coinage of The Crusades and The Latin East in Ashmolean Museum, London, 1983,

37 - Painter, S. :

" Western Europe on The eve of the Crusades in , Seaton, Vol. I., Philadelphia, 1955.

38 - Patterson, R. :

" The Early Existence of The Ponds and Castra in The Twelve Century Latin Kingdom of Jerusalem" in, Speculum, Vol. XXXIX, No. 3, July, 1964 .

39 - Peticus Dufillia, C. :

- Les Communes Francaises au Moyen Ages. Paris, 1948 .

- The Feudal Monarchy in France and England. London, 1949 .

40 - Pirenne, H. :

- Medieval Cities. Princeton, 1925 ,

- Economic and Social History of Medieval Europe. Trans. by L.E. Cloggy, London, 1978 .

41 - Prawer, J. :

- " The Assise de tenure and Assise de vent : A Study in Limited Property in the Latin Kingdom " , in, E.H.R., 2nd Ser. Vol. IV, No. I, 1951.

- The Latin Kingdom of Jerusalem, London, 1973 .

- "Crusader Cities" in, Miskimin (ed.) *Medieval Cities*, London, 1977 .
- *Crusader Institutions*, Oxford, 1980 .
- "The Burgesses" in , Setton, Vol. V, New York, 1983 .
- "The Communes " . in, Setton, Vol. V, New York, 1983 .
- 42 - Preston, H. :
Rural Conditions in the Kingdom of Jerusalem during the Twelfth and Thirteenth Centuries. Philadelphia, 1903 .
- 43 - Rey, E. :
Le Colonies Franques Du Syrie Aux XII Me et XIII Siècles. Paris, 1883 .
- 44 - Richard, J. :
 - *Le Comte de Tripoli sous la Dynastie Toulousaine (1102-1187)* . Paris, 1945 .
 - *Orient et Occident au Moyen Age. Contacts et Relations (XII-IVe)* London, 1976 .
 - *The Latin Kingdom of Jerusalem Vol. I*, Trans. by Shiry, Amsterdam, 1979 .
 - "Agriculture in Frankish Syria" in, Setton, Vol. V, New York, 1983 .
 - "Feudal Regime " in, Setton, Vol. V, New York, 1983 .
 - "The Political and Ecclesiastical Organizations of the crusader States " . in , Setton, Vol., New York, 1983 .
- 45 - Robert :
 - "Venice and the Crusades" in, Setton, Vol. V, New York, 1983 .
- 46 - Runciman, S. :
A History of the Crusades. Vol. II, III, Cambridge, 1952 .
- 47 - Russell, J.C. :
 - *Medieval Regions and Their Cities*. London, 1972 .
 - "The Populations of the Crusader States " . in, Setto, Vol. V, New York, 1983 .
- 48 - Savage, L.H. :
 - "Pilgrimages and Pilgrim Shrines in Palestine and Syria after 1095 " . in, Setton, Vol. IV, Wisconsin, 1977 .
- 49 - Schlumberger, G. :
 - *Les Principautés Franque Du Levant*. Paris, 1877 .
 - *Numismatique De L'Orient Latin*. Austria, 1954 .
- 50 - Seignobos :
 - "Character and Results of the crusades" : in, Mauro, Sallory (ed.), *Medieval Civilization*. New York, 1920 .
- 51 - Shepard, B. Clough; Charles W. Cole :
Economic History of Europe Boston, 1969 .

- 52 - Smail, R.C. :
 - *The Crusaders in Syria and The Holy Land*. Southampton, 1973.
 - " The International Status of The Latin Kingdom of Jerusalem 1150-1192 " , in, P.M.Holt (ed.), *Eastern Mediterranean Land in the period of Crusades*. Warminster, 1977 .
- 53 - Smith, J.R. :
 - " Some Lesser Official in The Latin Syria " . in, E.H.R., Vol. LXXVII, No. CCCXLII, January, 1972 .
 - *The Feudal Nobility and the Kingdom of Jerusalem, 1174-1277*. London, 1973 .
 - " The Government in Latin Syria and The Commercial Privileges of Foreign Merchants " , in, D. Baker (ed.) *Relations between East and West in the Middle age*, Edinburgh, 1975 .
 - " The Survival in Latin Palestine of Muslim administration " , in, Holt (ed.) *The Eastern Mediterranean Lands in the period of Crusades*, Warminster, 1977.
 - " Crusading as an act of love " , in, *History*, Vol. 65, No. 214, June, 1980 .
- 54 - Stephenson :
Medieval Feudalism. New York, 1942 .
- 55 - Throop P.A. :
Criticism of the Crusade. A Study of Public Opinion and Crusade Propaganda. Philadelphia, 1975 .
- 56 - Tolkowsky :
The Gateway of Palestine, A History of Jaffa London, 1924 .
- 57 - Unger, R. :
The Ship in Medieval. Economic, 1000 - 1600. London, 1980 .
- 58 - Watson :
 - " The Arab Agricultural Revolution and its Diffusion, 700-1100 " in, J.E.H., Vol. XXXIV, No. I, 1974 .
 - *Agriculture innovation in the Early Islamic World*. Cambridge, 1983 .
- 59 - Webster :
Webster's New Collegiate Dictionary. Massachusetts.
- 60 - Whitting :
Byzantine Coins. New York, 1973 .
- 61 - Wiet :
Venice. New York, 1894 .
- 62 - Yewdale, R. :
Bohemond I, Prince of Antioch. Amsterdam, 1970 .
- 63 - Ziaja, N. :
Urban Life in Syria Under The Early Mamlukes. Beirut, 1953 .

فهرس الكتاب

صفحة	
٣	إهداء
٥	تقديم
٧	مقدمة
١١	دراسة نقدية لأهم مصادر البحث
٢٣	الفصل الأول : النظام الإقطاعي في المستعمرات الصليبية
	الفصل الثاني : المدن البحرية الإيطالية وتأسيس
٧١	القوميرات التجارية في المستعمرات الصليبية
١٢٩	الفصل الثالث : التنظيمات التجارية والمالية
١٨٧	الفصل الرابع : الزراعة والصناعة
٢٣١	الخاتمة
٢٣٣	ملاحق الدراسة :
٢٥٣	المصادر والمراجع :

رقم الإيداع ٩٩/١.٥٦٤

الترقيم الدولي 5 - 812 - 322 - 977 - 1.5.8.7٩

دار الدراسات العربية - ٢٢٨٧٧٧٧ - ٢٢٨٧٧٧٧ - ٢٢٨٧٧٧٧
٥٣ شارع تيار - باب القيد



للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية
FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES